ان سلم عدم [illegible] للازم من وجوده كان [illegible]

ومن ارادة الايجاد للعقل الاول [illegible] لم يتوقف

للعقل الاول والارادة الازلية للعقل الاول لم يتوقف عليه العقل الاول في الخارج [illegible]

في الخارج لم يتوقف وجود العقل الاول في الخارج هو وجود العقل الاول لم يتوقف وجود الاول

[illegible] وجود الواجب في الخارج على وجود العقل الاول في الخارج فلما [illegible]

[illegible] وجوده [illegible]

[illegible] الارادة في [illegible] الواجب [illegible] وجود الواجب [illegible]

والارادة [illegible] الوجود [illegible] الكلام [illegible] ان وجود [illegible]

[illegible] للعقل الاول [illegible] وجوده [illegible] للعقل الاول

[illegible] وجوده [illegible]

العقل الاول في الخارج فان الوجود الازلي [illegible]

ومن [illegible] المعروف بالعدم في [illegible] الاحكام [illegible]

بالذات [illegible] الحق [illegible]

[illegible] العالم [illegible]

[illegible]

[illegible]

كتاب الشفاء

بسم الله الرحمن الرحيم

## الفن الثالث عشر من كتاب الشفاء في الالهيات عشر مقالات

المقالة الاولى الفصل الاول في ابتداء طلب موضوع الفلسفة الاولى
لتتبين انيته في العلوم واذ قد وفقنا الله ولي الرحمة والتوفيق فاوردنا
ما وجب ايراده من معاني العلوم المنطقية والطبيعية والرياضية فبالحري
ان نشرع في تعريف المعاني الحكمية ونبتدئ مستعينين بالله وبعد
فنقول ان العلوم الفلسفية كما قد اشير اليه في مواضع اخرى
من الكتب تنقسم الى النظرية والى العملية وقد اشير الى الفرق بينهما
وذكر ان النظرية هي التي نطلب فيها استكمال القوة النظرية
من النفس بحصول العقل بالفعل وذلك بحصول العلم التصوري والتصديقي
بامور ليست هي هي باعمالنا واحوالنا فيكون الغاية فيها
حصول راي واعتقاد ليس رايا واعتقادا في كيفية عمل او كيفية مبدا
عمل من حيث هو مبدا عمل وان العملية هي التي يطلب فيها
اولا استكمال القوة النظرية بحصول العلم التصوري والتصديقي
بامور هي اعمالنا ليحصل منها ثانيا استكمال القوة العملية
بالاخلاق وذكر ان النظرية تنحصر في اقسام ثلثة هي الطبيعية والتعليمية



والالهية وان الطبيعية موضوعها الاجسام من جهة ما هي متحركة وساكنة
وبحثها عن العوارض التي تعرض لها بالذات من هذه الجهة وان التعليمية
موضوعها اما ما هو كم مجرد عن المادة بالذات واما ما هو ذو كم والمبحوث
عنه فيها احوال تعرض للكم بما هو كم ولا يوخذ في حده نوع مادة ولا قوة
حركة وان الالهية تبحث عن الامور المفارقة للمادة بالقوام والحد
وقد سمعت ايضا ان الالهي هو الذي يبحث فيه عن الاسباب
الاولى للوجود الطبيعي والتعليمي وما يتعلق بهما وعن مسبب الاسباب
ومبدا المبادي وهو الاله تعالى جده فهذا هو قدر ما يمكن ان تكون
وقفت عليه مما سلف لك من الكتب ولم يتبين من ذلك ان الموضوع
للعلم الالهي ما هو بالحقيقة الا اشارة جرت في كتاب البرهان من المنطق
ان تذكرتها وذلك ان في ساير العلوم قد كان يكون لك شيء هو موضوع
واشياء هي المطلوبة ومبادي مسلمة منها تولف البراهين والان فلست تحقق
حق التحقيق ما الموضوع لهذا العلم وهل هو ذات العلة الاولى حتى يكون
المراد معرفة صفاته وافعاله او معنى آخر وايضا فقد كنت تسمع تارة
ان الحكمة هي افضل علم بافضل معلوم واخرى ان الحكمة هي المعرفة التي
هي اصح معرفة واتقنها واخرى انها العلم بالاسباب الاولى
للكل وكنت لا تعرف ما هذه الفلسفة الاولى وما هذه الحكمة وهل الحدود
والصفات الثلث لصناعة واحدة او لصناعات مختلفة كل واحدة
تسمى حكمة ونحن نبين لك الان ان هذا العلم الذي نحن بسبيله
هو الفلسفة الاولى وانه الحكمة المطلقة وان الصفات الثلث
التي ترسم بها الحكمة هي صفات صناعة واحدة وهي هذه الصناعة

وقد علمت ان لكل علم موضوعا يخصه فلنبحث عن الموضوع لهذا العلم ما هو
ولننظر هل الموضوع لهذا العلم هو انية الله تعالى او ليس ذلك بل
هو من مطالب هذا العلم فنقول انه لا يجوز ان يكون ذلك هو الموضوع
وذلك لان موضوع كل علم هو امر مسلم الوجود في ذلك العلم وانما
يبحث عن احواله وقد علم هذا في مواضع اخرى ووجود الاله تعالى
لا يجوز ان يكون مسلما في هذا العلم وغير مطلوب في علم آخر وكلا
الوجهين باطل وذلك لانه لا يجوز ان يكون في علم آخر لان العلوم
الاخرى اما خلقية واما سياسية واما طبيعية واما رياضية واما منطقية وليس
في العلوم الحكمية علم خارج عن هذه القسمة وليس ولا في شيء منها يبحث عن اثبات
الاله تعالى جده ولا يجوز ان يكون ذلك وانت تعرف هذا بادنى تأمل
للاصول التي كررت عليك ولا يجوز ايضا ان يكون غير مطلوب في علم
آخر لانه يكون حينئذ غير مطلوب في علم البتة فيكون اما بينا بنفسه
واما مأيوسا عن بيانه بالنظر وليس بينا بنفسه ولا مأيوسا عن بيانه
فان عليه دليلا ثم المأيوس عن بيانه كيف يصح تسليم وجوده فبقي ان البحث
عنه انما يكون في هذا العلم ويكون البحث عنه على وجهين احدهما البحث
عنه من جهة وجوده والآخر من جهة صفاته واذا كان البحث عن وجوده
في هذا العلم لم يجز ان يكون موضوع هذا العلم فانه ليس على
علم من العلوم اثبات موضوعه وسنبين لك عن قريب ايضا ان
البحث عن وجوده لا يجوز ان يكون الا في هذا العلم اذ قد تبين لك من حال
هذا العلم انه يبحث عن المفارقات للمادة اصلا وقد لاح لك في الطبيعيات
ان الاله غير جسم ولا قوة في جسم بل هو واحد بريء عن المادة وعن مخالطة

الحركة من كل جهة فيجب ان يكون البحث عنه لهذا العلم والذي لاح لك
من ذلك في الطبيعيات كان غريبا عن الطبيعيات ومستعملا فيها منها ما
ليس منها الا انه اريد بذلك ان يتعجل للانسان وقوف على انية المبدأ
الاول فيتمكن منه الرغبة في اقتباس العلوم والانسياق الى المقام
الذي هناك يتوصل الى معرفته بالحقيقة ولما لم يكن بد من ان يكون
لهذا العلم موضوع وتبين لك ان الذي يظن انه هو موضوعه ليس موضوعه
فلننظر هل موضوعه الاسباب القصوى للموجودات كلها
لا واحد منها الذي لم يمكن القول به فان هذا ايضا قد يظنه قوم لكن
النظر في الاسباب كلها ايضا لا يخلو اما ان ينظر فيها بما
اسباب مطلقة حتى يكون الغرض من هذا العلم هو النظر في الامور التي
تعرض للاسباب بما هي مطلقة ويظهر هذا من وجوه احدها ان هذا العلم
يبحث عن معان ليست هي من الاعراض الخاصة بالاسباب بما هي
مثل الكلي والجزئي والقوة والفعل والامكان والوجوب وغير
ذلك ثم من البين الواضح ان هذه الامور في انفسها بحيث يجب ان
يبحث عنها ثم ليست من الاعراض الخاصة بالعلوم العملية فبقي ان يكون
البحث عنها للعلم الباقي من الاقسام وهو هذا العلم وايضا فان
العلم بالاسباب المطلقة حاصل بعد العلم باثبات الاسباب
للامور ذوات الاسباب فانا ما لم نثبت وجود الاسباب للمسببات
الامور باثبات ان لوجودها تعلقا بما يتقدمها في الوجود لم يلزم
وجود السبب المطلق وان هنا سببا ما واما الحس فلا يؤدي الا
الى الموافاة وليس اذا توافى شيئان وجب ان يكون احدهما سببا

ب الأجزاء والشيء الذي يقع للنفس لكثرة ما يورده الحس والتجربة
... كما علمت الا بمعرفة الامور التي هي موجودة في
... وهذا في الحقيقة مستند الى اثبات ...
... الوجود العلل والاسباب وهذا ليس ...
... الفرق بينهما وليس ... ان كان قريبا عندنا
... نفسه ... في المحاورات ... ما يجب ان يكون ...
... شرح ... الغرض ... كتاب ...
البيان البرهاني له فلذلك ليس في العلوم الاخرى فاذن يجب ان يكون
في هذا العلم فكيف يمكن ان يكون الموضوع للعلم المبحوث عن احواله
في المطالب مطلوب الوجود فيه واذا كان كذلك فليس ايضا انه ليس
المبحوث عنها من جهة الوجود الذي يخص كل واحد منها لان كل
ذلك مطلوب في هذا العلم ولا ايضا من جهة ما هي جملة ...
... النظر في ... اما في هذا العلم فيكون ...
بان يكون موضوعه او يكون في علم آخر وليس علم آخر ...
في الاسباب القصوى غير هذا العلم واما ان كان في النظر في
من جهة ما هي موجودة وما يلحقها من تلك الجهة فيجب اذن ان يكون
الموضوع الاول هو الموجود بما هو موجود فقد بان ايضا بطلان
[illegible] ان موضوع هذا العلم موضوعه الاسباب القصوى بل
ان يعلم ان هذا كالكمال ومطلوبه

## فصل

في تحصيل الموضوع لهذا العلم فيجب ان يدل على الموضوع الذي
لهذا العلم لا محالة يتبين لنا الغرض الذي في هذا العلم



ان العلم الطبيعي قد كان موضوعه الجسم ولم يكن من جهة ما هو موجود ولا من
جهة ما هو جوهر ولا من جهة ما هو مؤلف من مبدأيه اعني الهيولى والصورة ولكن
من جهة ما هو موضوع للحركة والسكون والعلوم التي تحت العلم
الطبيعي ابعد من ذلك وكذلك الخلقيات واما العلم الرياضي فقد
كان موضوعه اما مقدارا مجردا في الذهن عن المادة
في الذهن مع مادة واما عددا مجردا عن المادة واما عددا في
مادة ولم يكن ايضا ذلك البحث متجها الى اثبات انه مقدار مجرد
او في مادة او عدد مجرد او في مادة بل كان في جهة الاحوال التي تعرض له
بعد وضعه كذلك والعلوم التي تحت الرياضيات اولى بان لا يكون نظرها الا
في العوارض التي تلحق اوضاعا اخص من هذه الاوضاع والعلم
المنطقي كما علمت فقد كان موضوعه المعاني المعقولة الثانية التي
تستند الى المعاني المعقولة الاولى من جهة كيفية ما يتوصل بها من معلوم
الى مجهول لا من جهة ما هي معقولة ولها الوجود العقلي الذي لا يتعلق
بمادة اصلا او يتعلق بمادة غير جسمانية ولم يكن غير هذه
العلوم ... ثم البحث عن الجوهر بما هو موجود وجوهر وعن الجسم
بما هو جوهر وعن المقدار والعدد بما هما موجودان و كيف
وجودهما وعن الامور الصورية التي ليست في مادة او هي في مادة
غير مادة الاجسام وانها كيف ... واي نحو من الوجود يخصها
ثم يجب ان يفرد له بحث وليس يجوز ان يكون من جملة العلم
بالمحسوسات ولا من جملة العلم بما وجوده في المحسوسات لكن التوهم
والتحديد يجرده عن المحسوسات فهو اذن من جملة العلم بما وجوده

ولا الجوهر فيه ان وجوده بما هو جوهر فقط غير متعلق بالمادة والا لما كان جوهر
الا محسوسا واما العدد فقد يقع على المحسوسات وغير المحسوسات فهو بما هو
عدد غير متعلق بالمحسوسات واما المقدار فلفظه اسم مشترك فمنه ما يقال
له مقدار ويعنى به البعد المقوم للجسم الطبيعي ومنه ما يقال له مقدار ويعنى به الكمية
المتصلة التي تقال على الخط والسطح والجسم المحدود وقد عرفت الفرق بينهما
وليس ولا واحد منهما مفارقا للمادة ولكن المقدار بالمعنى الاول وان
كان لا يفارق المادة فانه ايضا مبدا لوجود الاجسام الطبيعية فاذا
كان مبدا الوجود لم يجز ان يكون متعلق القوام بها بل هي متعلقة القوام به
فليس مستفيدا القوام من المحسوسات بل المحسوسات تستفيد منه القوام
فهو اذن متقدم بالذات على المحسوسات وليس الشكل كذلك فان
الشكل عارض لازم للمادة بعد تجوهرها جسما متناهيا وتحليها لا على
سطح متناهيا فان التحدد يحبب للمقدار من جهة استكمال المادة
به فيلزم من بعد فاذا كان كذلك لم يكن الشكل موجودا الا في المادة
ولا علة اولية لخروج المادة الى الفعل واما المقدار بالمعنى الآخر
فان فيه نظرا من جهة وجوده ونظرا من جهة عوارضه واما النظر في
وجوده وانه من اي اقسام الوجود فليس هو بحسب
غير متعلق بالمادة واما موضوع المنطق من جهة ذاته فظاهر انه خارج
عن المحسوسات فبين ان هذه كلها تقع في العلم الذي يتعاطى
ما لا يتعلق قوامه بالمحسوسات ولا يجوز ان يوضع لها موضوع
مشترك تكون هي كلها حالاته وعوارضه الا الموجود فان بعضها جواهر
وبعضها كميات وبعضها مقولات اخرى وليس يمكن ان تعمها معنى



محقق الا حقيقة معنى الوجود ولكن لك قد يوجد ايضا امور يجب ان تحدد
وتحقق في النفس وهي مشتركة في العلوم وليس ولا واحد من العلوم
يتولى الكلام فيها مثل الواحد بما هو واحد والكثير بما هو كثير والموافق
والمخالف والضد وغير ذلك فبعضها يستعملها استعمالا فقط وبعضها
انما ياخذ حدودها ولا يتكلم في نحو وجودها وليست عوارض خاصة لشيء من
موضوعات هذه العلوم الجزئية وليست من الامور التي يكون وجودها
الا وجود الصفات للذوات ولا ايضا هي من الصفات التي تكون
لكل شيء فيكون كل واحد منها مشتركا لكل شيء ولا يجوز ان تختص
ايضا بمقولة ولا يمكن ان تكون عوارض شيء الا الموجود بما هو
موجود فظاهر لك من هذه الجملة ان الموجود بما هو موجود امر مشترك
لجميع هذه وانه يجب ان يجعل الموضوع لهذه الصناعة لما قلنا ولانه غني
عن تعلم ماهيته وعن اثباته حتى يحتاج الى ان يتكفل علم غير هذا العلم
بايضاح الحال فيه لاستحالة ان يكون اثبات الموضوع وتحقيق
ماهيته في العلم الذي هو موضوعه بل تسليم انيته وماهيته فقط فالموضوع
الاول لهذا العلم هو الموجود بما هو موجود ومطالبه الامور التي
تلحقه بما هو موجود من غير شرط وبعض هذه الامور هي له كالانواع كالجوهر
والكم والكيف فانه ليس يحتاج الموجود في ان ينقسم اليها الى انقسام قبلها
حاجة الجوهر الى انقسامات حتى يلزمه الانقسام الى الانسان
وغير الانسان وبعض هذه له كالعوارض الخاصة مثل الواحد
والكثير والقوة والفعل والكلي والجزئي والممكن والواجب
فانه ليس يحتاج الموجود في تقبل هذه الاعراض والاستعداد لها

يحتاج الى ان يخصص طبيعيا او تعليميا او خلقيا او غير ذلك ولقائل ان يقول اذا
جعل الموجود هو الموضوع لهذا العلم لم يجز ان يكون اثبات مبادي الموجودات
فيه لان البحث في كل علم هو عن لواحق موضوعه لا عن مبادئه فالجواب عن
هذا ان النظر في المبادي ايضا هو بحث عن عوارض هذا الموضوع
لان كون الموجود مبدأ غير مقوم له ولا ممتنع فيه ... بل هو ... العوارض الخاصة به لانه ليس شي
اعم من الموجود فيلحق غيره لحوقا اوليا ولا ايضا يحتاج الموجود الى ان
يصير طبيعيا او تعليميا او شيئا آخر حتى يعرض له ان يكون مبدأ ثم المبدأ
ليس مبدأ للموجود كله ولو كان مبدأ للموجود كله لكان مبدأ لنفسه بل
الموجود كله لا مبدأ له انما المبدأ للموجود المعلول فالمبدأ مبدأ
لبعض الموجود فلا يكون هذا العلم يبحث عن مبادي الموجود مطلقا بل
انما يبحث عن مبادي بعض ما فيه كسائر العلوم الجزئية فانها
وان كانت لا تبرهن وجود مبادئها المشتركة اذ لها مبادي
يشترك فيها جميع ما يحوي كل واحد منها فانها تبرهن على وجود ما هو مبدأ
لما بعدها من الامور التي فيه فيلزم هذا العلم ان ينقسم ضرورة
الى اجزاء منها ما يبحث عن الاسباب القصوى فانها الاسباب
لكل موجود معلول من جهة وجوده ويبحث عن السبب الاول الذي يفيض عنه
كل موجود معلول بما هو موجود معلول لا بما هو موجود متحرك
فقط او متكمم فقط ومنها ما يبحث عن العوارض للموجود ومنها ما يبحث عن
مبادي العلوم الجزئية التي يبحث عنها ولان مبادي كل علم اخص هي
مسائل في العلم الاعلى مثل مبادي الطب في الطبيعي والمساحة في
الهندسة فيعرض في هذا العلم ان يتضح فيه مبادي العلوم الجزئية



التي تبحث عن احوال جزئيات الموجود فهذا العلم يبحث عن احوال الموجود
والامور التي هي له كالاقسام والانواع حتى يبلغ الى تخصيص يحدث
معه موضوع الطبيعي فيسلمه اليه وتخصيص يحدث معه موضوع الرياضي
فيسلمه اليه وكذلك في غير ذلك وما قبل ذلك التخصيص وكالمبدأ له
فيبحث عنه ويقرر حاله فيكون اذن مسائل هذا العلم بعضها في اسباب
الموجود وبعضها في مبادي العلوم الجزئية فهذا هو العلم المطلوب
في هذه الصناعة وهي الفلسفة الاولى لانه العلم باول الامور في الوجود
وهو العلة الاولى واول الامور في العموم وهو الوجود والوحدة وهو
ايضا الحكمة التي هي افضل علم بافضل معلوم فانها افضل علم
اي اليقين بافضل معلوم اي بالله تعالى وبالاسباب من بعده وهو ايضا
معرفة الاسباب القصوى للكل وهو ايضا المعرفة بالله وله حد العلم
الالهي الذي هو انه علم بالامور المفارقة للمادة في الحد والوجود اذ
الموجود بما هو موجود ومباديه وعوارضه ليس شي منها الا
متقدما على المادة وغير متعلق الوجود بوجودها وان بحث في هذا
العلم عما لا يتقدم المادة فانما يبحث فيه عن معنى ذلك المعنى
غير محتاج الوجود الى المادة بل الامور المبحوث عنها فيه هي على اقسام
اربعة فبعضها امور بريئة عن المادة وعلائق المادة اصلا وبعضها
يخالط المادة ولكن مخالطة السبب المقوم المتقدم وليست المادة
بمقومة له وبعضها قد يوجد في المادة وقد يوجد لا في المادة
مثل العلية والوحدة فيكون الذي لها بما هي هي ان لا
يكون مفتقرة التحقق الى وجود المادة وتشترك هذه الجملة

إنما نظره في الوجود أي غير مستفاد الوجود من المادة وبعضها أمور مادية
كالحركة والسكون ولكن ليس المبحوث عنه في هذا العلم حالها التي لها
في المادة بل نحو الوجود الذي لها فإذا أخذت هذا القسم مع الأقسام الأخرى
اشتركت في أن نحو البحث عنها هو من جهة معنى غير قائم الوجود بالمادة
وكانت العلوم الرياضية قد كان يوضع فيها ما هو محدد بالمادة لكن
البحث عنه كان من جهة معنى غير محدد بالمادة وكان لا يخرجه تعلق ما
بالمادة عن أن يكون البحث رياضيا كذلك الحال ههنا فقد ظهر لنا
أن الغرض في هذا العلم أي شيء هو وهذا العلم فيشارك الجدل
والسوفسطيقية من وجه ويخالفهما من وجه ويخالف كل واحد منهما من وجه
أما مشاركتهما فلأن ما يبحث عنه في هذا العلم لا يتكلم فيه صاحب
علم جزئي ويتكلم فيه الجدلي والسوفسطائي وأما المخالفة فلأن
الأول من حيث هو فيلسوف أول لا يتكلم في مسائل العلوم الجزئية وذانك
يتكلمان وأما مخالفته للجدل خاصة فبالقوة لأن الكلام الجدلي
يفيد الظن لا اليقين كما علمت في صناعة المنطق وأما مخالفته للسوفسطائي
فبالإرادة وذلك لأن هذا يريد الحق نفسه وذلك يريد أن يظن به أنه حكيم
يقول الحق وإن لم يكن حكيما

## فصل

في منفعة هذا العلم
ومرتبته واسمه وأما منفعة هذا العلم فيجب أن تكون قد وقفت
في العلوم التي قبل هذا على أن الفرق بين النافع وبين الخير ما هو وأن
الفرق بين الضار وبين الشر ما هو وأن النافع هو السبب الموصل
بذاته إلى الخير والمنفعة هي المعنى الذي يوصل به من الشر إلى الخير
وإذ قد تقرر هذا فقد علمت أن العلوم كلها تشترك في منفعة واحدة



وهي تحصيل كمال النفس الإنسانية بالفعل مهيئة إياها للسعادة الأخروية لكنه
إذا فتش في رؤوس الكتب عن منفعة العلوم لم يكن القصد متجها إلى هذا
المعنى بل إلى معونة بعضها في بعض حتى يكون منفعة علم ما هو معنى يتوصل منه
إلى تحقق علم آخر فكيف كان وأما المخصص فأن يكون موصلا إلى ما هو
أجل منه ويكون الغاية لأجله لا لأجله بغير انعكاس فإذا أخذنا
بالمعنى المطلق كان لهذا العلم منفعة وإذا أخذنا المنفعة بالوجه المخصص
كان هذا العلم أجل من أن ينفع في علم غيره بل سائر العلوم تنفع فيه
لكنا إذا قسمنا المنفعة المطلقة إلى أقسامها كان منها أقسام قسم يكون
الموصل منه موصلا إلى معنى أجل منه وقسم يكون الموصل منه موصلا
إلى معنى مساو له وقسم يكون الموصل منه موصلا إلى معنى دونه وهو أن يفيد
في كمال دون ذاته ودونه أو أطلب له اسم خاص كان الأولى به أن يكون إفاضة
وإلا فإن ... العناية والرياسة أو شيء مما يشبه هذا وإذا استعيرت
الألفاظ الصالحة في هذا الباب ... والمنفعة المخصصة رتبة من الخدمة
وأما الإفادة التي تحصل من الأشرف في الأخس فليس تشبه الخدمة وأنت
تعلم أن الخادم ينفع المخدوم والمخدوم أيضا ينفع الخادم إذا عنى المنفعة
أخذت مطلقة ويكون نوع كل منفعة من وجهه الخاص نوعا آخر فمنفعة هذا
العلم التي بيناها وجهها إفادة اليقين بمبادئ العلوم الجزئية
التحقيق لماهية الأمور المشتركة فيها وإن لم تكن مبادئ فهذا إذن منفعة الرئيس
والمخدوم للخادم إذ نسبة هذا العلم إلى العلوم الجزئية نسبة الشيء الذي هو
المقصود معرفته في هذا العلم إلى الأشياء المقصودة معرفتها في تلك العلوم
فكما أن ذلك مبدأ لوجود تلك فكذلك العلم به مبدأ لتحقيق العلم بتلك

واما مرتبة هذا العلم فهي ان يتعلم بعد العلوم الطبيعية والرياضية اما الطبيعية فلان
كثيرا من الامور المسلمة في هذا مما تبين في العلم الطبيعي مثل الكون والفساد والتغير
والمكان والزمان وتعلق كل متحرك بمحرك وانتهاء المتحركات الى محرك اول
وغير ذلك واما الرياضية فلان الغرض الاقصى في هذا العلم وهو معرفة تدبير
الباري تعالى ومعرفة الملائكة الروحانية وطبقاتها ومعرفة النظام في
تركيب الافلاك ليس يمكن ان يتوصل اليه الا بعلم الهيئة وعلم الهيئة
لا يتوصل اليه الا بعلم الحساب والهندسة واما الموسيقى وجزئيات
الرياضيات والخلقيات والسياسية فهي نوافع غير ضرورية في هذا العلم
الا ان لسائل ان يسال فيقول انه اذا كانت المبادي في علم الطبيعة
والتعاليم انما تبرهن في هذا العلم وكانت مسايل العلمين تبرهن بالمبادي
وكانت مسايل ذينك العلمين تصير مبادي لهذا العلم كان ذلك
بيانا دوريا ويصير آخر الامر بيانا للشي من نفسه والذي يجب ان
يقال في حل هذه الشبهة ما قد شرح في كتاب البرهان واما الذي نورده
منه مقدار الكفاية في هذا الموضع فنقول ان المبدا للعلم ليس انما
يكون مبدا لان جميع المسايل تستند في براهينها اليه بفعل او قوة
بل ربما كان المبدا ماخوذا في براهين بعض المسايل ثم قد يجوز ان
يكون في العلوم مسايل براهينها لا تستعمل وضعا البتة بل تستعمل
المقدمات التي لا برهان عليها على انه انما يكون مبدا العلم مبدا لجميعه
اذا كان يفيد اخذه ليقين الكيف من العلة واما اذا كان ليس يفيد
العلة فانما هو مبدا العلم على نحو آخر وما يجري ان يكون مبدا
على حسب ما يجري للحس مبدا من جهة ان الحس بما هو حس يفيد الوجود فقط



فقد ارتفع اول الشك فان المبدا الطبيعي يجوز ان يكون بينا بنفسه ويجوز
ان يكون بيانه في الفلسفة الاولى بما ليس مبينا فيها بمسايل الطبيعي لكن انما
يبين به فيها مسايل اخرى حتى يكون ما هو مقدمة في العلم الاعلى لانتاج
المبدا لا يتعرض له في انتاجه من ذلك المبدا بل من مقدمة اخرى
وقد يكون العلم الطبيعي او الرياضي افادنا برهان ان ولم يفدنا
برهان اللم ثم يفيدنا هذا العلم فيه برهان لم وخصوصا في العلل ال[illegible]
البعيدة فقد اتضح انه اما ان يكون ما هو مبدا او حجة ما لهذا العلم
المسايل التي في العلوم الطبيعية ليس بيانها من مبادي تبين في هذا
العلم بل من مبادي بينة بنفسها واما ان يكون بيانه من مبادي في
في هذا العلم لكن ليس يعود فيصير مبادي لتلك المسايل بعينها بل لمسايل
اخرى واما ان يكون تلك المبادي لامور من هذا العلم ليستدل على
[illegible] وان تبين في هذا العلم [illegible] ومعلوم ان الامر اذا كان على
هذه الجملة لم يكن بيان دوريا [illegible] يكون [illegible] ما يرجع الى
الشي في بيان نفسه ويجب ان تعلم ان في [illegible] لا طريقا الى ان يكون
من هذا العلم تحصيل شيء الا بعد علم آخر فانه سيتضح لك فيما بعد
اشارة الى ان لنا سبيلا الى اثبات المبدا الاول لا من طريق
الاستدلال من الامور المحسوسة بل من طريق مقدمات كلية عقلية
توجب للوجود مبدا واجب الوجود وتمنع ان يكون متغيرا او متكثرا
في جهة وتوجب ان يكون هو مبدا الكل وان يكون الكل يجب
عنه على ترتيب الكل لكن لعجز انفسنا لا نقوى على سلوك ذلك الطريق

البرهاني الذي هو سلوك عن المبادي الى الثواني وعن العلة الى
المعلول الا في بعض جمل مراتب الموجودات منها دون التفصيل
فاذن من حق هذا العلم في نفسه ان يكون مقدما على العلوم
كلها الا انه من جهتنا يتأخر عن العلوم كلها فقد تكلمنا على مرتبة
هذا العلم من جملة العلوم واما اسم هذا العلم فهو انه فيما
بعد الطبيعة ونعني بالطبيعة لا القوة التي هي مبدأ حركة وسكون
بل جملة الشيء الحادث عن المادة الجسمانية وتلك القوة والاعراض
فقد قيل انه قد يقال طبيعة للجرم الطبيعي الذي له الطبيعة والجرم
الطبيعي هو الجسم المحسوس بما له من الخواص والاعراض ومعنى ما بعد
الطبيعة بعدية بالقياس الينا فانا اول ما نشاهد الوجود ونتعرف
عن احواله نشاهد هذا الوجود الطبيعي واما الذي يستحق ان يسمى
به هذا العلم اذا اعتبر بذاته فهو ان يقال انه علم ما قبل الطبيعة
لان الامور المبحوث عنها في هذا العلم هي بالذات او بالعموم
قبل الطبيعة ولكن لقائل ان يقول ان الامور الرياضية المحضة
التي ينظر فيها في الحساب والهندسة هي ايضا قبل الطبيعة
العدد فانه لا تعلق لوجوده بالطبيعة البتة لانه قد يوجد ايضا
في الطبيعة فيجب ان يكون علم الحساب علم ما بعد الطبيعة والذي
يجب ان نقوله في هذا الشك هو انه اما الهندسة فما كان
النظر فيها انما هو في الخطوط والسطوح والمجسمات فمعلوم
ان موضوعها غير مفارق للطبيعة في القوام فالاعراض اللازمة



المعنى بذلك وما كان موضوعه المقدار المطلق ينظر فيه المقدار المطلق
من حيث انه مستعد لانه نسبة اتفقت وذلك ليس للمقدار بما هو مقدار
للطبيعيات وصورة بل هو بما هو مقدار وعرض وقد عرفت
في شرحنا للطبيعيات الفرق بين المقدار الذي هو
بعد الهيولى مطلقا وبين المقدار الذي هو كم وان اسم المقدار
يقع عليهما بالاشتراك فاذا كان كذلك فليس موضوع الهندسة
بالحقيقة هو المقدار المقوم للجسم الطبيعي بل المقدار المقول على
الخط والسطح والجسم وهذا هو المستعد للنسب المختلفة واما
فالشبهة فيه اكبر وتشبه في ظاهر النظر ان يكون علم العدد
هو من علم ما بعد الطبيعة الا ان يكون علم ما بعد الطبيعة
يعني بشيء آخر وهو علم ما هو مباين من كل الوجوه للطبيعة
فيكون قد سمي هذا العلم باشرف ما فيه كما يسمى هذا العلم بالعلم
الالهي لان المعرفة بالله تعالى هي غاية هذا العلم وكثيرا
ما يسمى الاشياء من جهة المعنى الاشرف والجزء الاشرف
والجزء الذي هو كالغاية فيكون كان هذا العلم هو العلم
الذي كماله وأشرف اجزائه ومقصوده الاول هو معرفة
ما يفارق الطبيعة من كل وجه اذا كانت التسمية له موضوعة
بازاء هذا المعنى لا يكون لعلم العدد مشاركة له في معنى هذا الاسم
فهذا ولكن الحساب يكون علم الحساب خارجا عن علم ما
بعد الطبيعة هو انه سيظهر لك ان موضوعه ليس هو العدد من كل
وجه فان العدد قد يوجد في الامور المفارقة وقد يوجد في الامور الطبيعية

وقد يعرض له وضع في الوهم لكونه اعرض شيء هو عارض له وان كان لا يمكن
ان يكون العدد موجودا الا عارضا لشيء في الوجود فما كان من العدد
وجوده في الامور المفارقة امتنع ان يكون موضوعا لاي نسبة
اتفقت من الزيادة والنقصان بل انما يثبت على ما هو عليه فقط
بل انما يجوز ان يوضع بحيث يكون قابلا لاي زيادة اتفقت ولاي نسبة
اتفقت اذا كان في هيولى الاجسام التي هي بالقوة كل عدد
او كان في الوهم الذي ليس جميعا هو غير مفارق للطبيعة فاذن
علم الحساب من حيث ينظر في العدد انما ينظر فيه وقد حصل له
الذي انما يكون له عنده كونه في الطبيعة وشبهه ان يكون اول
نظره فيه وهو في الوهم ويكون انما هو في الوهم بهذه الصفة
لانه يوهم له ماخوذا عن احوال الطبيعة لها ان يجمع ويفرق وحيث
وبعضهم الحساب ليس نظرا في ذات العدد ولا نظرا في عوارض العدد
من حيث هو عدد مطلقا بل في عوارضه من حيث يصير بحال
يقبل ما اشير اليه وهو مادي او وهمي انساني يستند الى المادة
واما النظر في ذات العدد وفيما يعرض له من حيث لا يتعلق بالمادة
ولا يستند اليها فهو لهذا العلم

## فصل

في جملة ما يتكلم فيه في هذا العلم فينبغي لنا في هذا العلم
ان نعرف حال نسبة الشيء والموجود الى المقولات وحال
العدم وحال الوجوب في الوجود وشرائطه وحال
الامكان وحقيقته وهو بعينه النظر في القوة والفعل وان
ننظر في حال الذي بالذات والذي بالعرض وفي الحق والباطل وفي



حال الجوهر كم اقساما هو ولانه ليس يحتاج الموجود في ان يكون موجودا
الى ان يصير طبيعيا او تعليميا فان ههنا جواهر خارجة عنهما فيجب ان نعرف
حال الجوهر الذي هو كالصورة فانه كيف هو وهل هو مفارق او غير
مفارق ومتفق النوع او مختلف وما نسبته الى الصورة التي في الجو
الصورة التي كيف هو وهل هو ايضا مفارق او ليس بمفارق وحال
المركب وكيف حال كل واحد منهما عند الحد وكيف مناسبة
ما بين الحد والمحدود والذات ولان مقابل الجوهر موضوع ما هو
العرض فينبغي ان نتعرف في هذا العلم طبقة العرض واصنافه
وكيفية الحد التي يحد بها الاعراض ونتعرف حال مقولة مقولة
من الاعراض وما الممكن فيه ان يظن انه جوهر وليس كذلك
ونعرف مراتب الجواهر كلها بعضها عند بعض في
الوجود بحسب التقدم والتأخر ونعرف كذلك حال الاعراض
وفي هذا الموضع ان نتعرف حال الكلي والجزئي والكل والجزء
وكيف وجود الطبائع الكلية وهل لها وجود في الاعيان الجزئية
او وجودها في النفس وهل لها وجود مفارق للاعيان وللنفس
ونتعرف حال الجنس والنوع وما يجري مجراهما ولان الموجود لا
يحتاج في كونه علة او معلولا الى ان يكون طبيعيا او تعليميا او
غير ذلك فبالحري ان نتبع ذلك بالكلام في العلل واجناسها
واحوالها وانها كيف ينبغي ان يكون الحال بينها وبين المعلولات
وفي تعريف الفرقان بين المبدأ الفاعلي وغيره وان نتكلم
في الفعل والانفعال وفي تعريف الفرقان بين الضرورة والغاية

واثبات كل مقالة منهما وانها في كل طبقة تذهب الى علة اولى

الكلام في المبدأ او الابتداء ثم الكلام في التقدم والتأخر

والحدوث واصناف ذلك وانواعه وخصوصية كل قسم نوع

منه وما يكون متقدما في الطبيعة ومتقدما عند العقل وتحقيق الاشياء

المتقدمة عند العقل ووجه مخاطبة من انكرها فما كان فيه من هذه

الاشياء رأي مشهور مخالف للحق نقضناه [illegible]

الوجود بما هو موجود لان الواحد مساوق للوجود فيلزمنا ان

ننظر ايضا في الواحد واذا نظرنا في الواحد وجب ان ننظر

في الكثير ونعرف التقابل بينهما وهنا يجب ان ننظر في العدد

وما نسبته الى الموجودات وما نسبة الكم المنفصل الذي يعرف له

وجها الى الموجودات ونفند الآراء الباطلة كلها فيه ونعرف ان

شيئا من ذلك مفارقا ولا مبدأ للموجودات ونثبت العوارض

التي تعرض للاعداد والكميات المتصلة مثل الاشكال وغيرها

من انواع الواحد الشبيه والمساوي والموافق والمجانس والمشاكل

والمماثل والهو هو فيجب ان نتكلم في كل واحد من هذه ومقابلاتها

ولانها مناسبة للكثرة مثل الغير الشبيه وغير المساوي وغير

المجانس وغير المشاكل والغير بالجملة والخلاف والتقابل

واصنافها والتضاد بالحقيقة وتحقيقه ثم بعد ذلك ننتقل الى

مبادي الموجودات فنثبت المبدأ الاول وانه واحد حق في غاية

الجلالة ونعرف انه من كم وجه واحد ومن كم وجه حق وانه

كيف يعلم كل شيء وكيف هو قادر على كل شيء وما معنى انه



يعلم وانه يقدر وانه جواد وانه سلام اي خير محض معشوق لذاته هو لذيذ

الحق وعنده الجمال الحق ونفسخ ما تخيل وظن فيه من الآراء المضادة

للحق ثم نبين كيف نسبته الى الموجودات عنه وما اول الاشياء التي

توجد عنه ثم كيف تترتب عنه الموجودات مبتدئة من الجواهر الملكية العقلية

ثم الجواهر الملكية النفسانية ثم الجواهر الفلكية السماوية ثم هذه العناصر

ثم المكونات عنها ثم الانسان وكيف تعود هذه الاشياء اليه وكيف

هو مبدأ لها فاعلي وكيف هو مبدأ لها كمالي وما ذا يكون حال النفس

الانسانية اذا انقطعت العلاقة بينها وبين الطبيعة واي مرتبة

يكون لوجودها وندل فيما بين ذلك على جلالة قدر النبوة ووجوب

طاعتها وانها واجبة من عند الله تعالى وعلى الاخلاق والاعمال

التي تحتاج اليها النفوس الانسانية مع الحكمة في ان تكون لها

السعادة الاخروية ونعرف اصناف السعادات فاذا بلغنا هذا الموضع

ختمنا كتابنا والله المستعان على ذلك

## فصل

في الدلالة على الموجود والشيء واقسامهما الاول بما يكون

فيه تنبيه على الغرض فنقول ان الموجود والشيء والضروري معانيها

ترتسم في النفس ارتساما اوليا ليس ذلك الارتسام مما يحتاج

ان يجلب باشياء اعرف منها فانه كما ان في باب التصديق مبادي

اولية يقع التصديق بها لذاتها ويكون التصديق بغيرها بسببها واذا لم

يخطر بالبال او لم يفهم اللفظ الدال عليها لم يمكن التوصل الى معرفة

ما تعرف بها وان لم يكن التعريف الذي يحاول اخطارها بالبال

او تفهيم ما يدل عليها من الالفاظ محاولا لافادة علم ليس في الغريزة

بل تنبيها على تفهيم ما يريده القائل ويذهب إليه وربما كان بأشياء هي في
أخفى من المراد تعريفه لكنها لعلة ما وعبارة ما صارت أعرف كذلك
في التصورات أشياء هي مبادئ للتصور وهي متصورة بذواتها وإذا
أريد أن يدل عليها لم يكن ذلك بالحقيقة تعريفا لمجهول بل تنبيها و
إخطارا بالبال باسم أو علامة ربما كانت في نفسها أخفى منه لكنها
لعلة ما وحال ما تكون أظهر دلالة فإذا استعملت تلك العلامة تنبهت
النفس على إخطار ذلك المعنى بالبال من حيث إنه هو المراد لا غيره
من غير أن تكون العلامة بالحقيقة معلمة إياه ولو كان كل تصور يحتاج
إلى أن يسبقه تصور قبله لذهب الأمر في ذلك إلى غير النهاية أو لدار وأولى
الأشياء بأن تكون متصورة لأنفسها الأشياء العامة للأمور
كلها كالموجود والشيء والواحد وغيره ولهذا ليس يمكن أن
يبين شيء منها ببيان لا دور فيه البتة أو ببيان شيء أعرف منها ولذلك
من حاول أن يقول فيها شيئا وقع في اضطراب كمن يقول إن من حقيقة
الموجود أن يكون فاعلا أو منفعلا وهذا وإن كان ولا بد فمن أقسام
الموجود والموجود أعرف من الفاعل والمنفعل وجمهور الناس يتصورون
حقيقة الموجود ولا يعرفون البتة أنه يجب أن يكون فاعلا أو منفعلا وأنا
إلى هذه الغاية لم يتضح لي ذلك إلا بقياس لا غير فكيف يكون
حال من يروم أن يعرف الشيء الظاهر بصفة له تحتاج إلى بيان
حتى يثبت وجودها له وكذلك قول من قال إن الشيء هو الذي
يصح عنه الخبر فإن يصح أخفى من الشيء والخبر أخفى من الشيء فكيف
يكون هذا تعريفا للشيء وإنما يعرف الصحة ويعرف الخبر

بعد أن يستعمل في بيان كل واحد منهما أنه شيء أو أنه أمر أو أنه ما أو أنه
الذي وجميع هذه كالمترادفات لاسم الشيء فكيف يصح أن
يعرف الشيء تعريفا حقيقيا بما لا يعرف إلا به نعم ربما كان في
ذلك وأمثاله تنبيه ما وأما بالحقيقة فإنك إذا قلت إن الشيء هو ما يصح
الخبر عنه يكون كأنك قلت إن الشيء هو الشيء الذي يصح الخبر عنه لأن
معنى ما والذي والشيء معنى واحد فيكون قد أخذت الشيء في حد الشيء
على أنا لا ننكر أن يقع بهذا وما يشبهه مع فساد مأخذه تنبيه ما
على الشيء ونقول إن معنى الموجود ومعنى الشيء متصوران في الأنفس
وهما معنيان فالموجود والمثبت والمحصل أسماء مترادفة على معنى واحد
ولا نشك في أن معناها قد حصل في نفس من يقرأ هذا الكتاب
والشيء وما يقوم مقامه قد يدل به على معنى آخر في اللغات
كلها فإن لكل أمر حقيقة هو بها ما هو فللمثلث حقيقة أنه مثلث وللبياض
حقيقة أنه بياض وذلك هو الذي ربما سميناه الوجود الخاص
ولم نرد به معنى الوجود الإثباتي فإن لفظ الوجود يدل به أيضا
على معان كثيرة منها الحقيقة التي عليها الشيء فكأنه ما عليه يكون
الوجود الخاص للشيء ونرجع فنقول إنه من البين أن لكل شيء
حقيقة خاصة هي ماهيته ومعلوم أن حقيقة كل شيء الخاصة به
غير الوجود الذي يرادف الإثبات وذلك لأنك إذا قلت
حقيقة كذا موجودة إما في الأعيان أو في النفس أو مطلقا يعمهما جميعا
كان لهذا معنى محصل مفهوم ولو قلت إن حقيقة كذا حقيقة كذا
أو أن حقيقة كذا حقيقة لكان حشوا من الكلام غير مفيد ولو قلت

حقيقة كذا شيء لكان ايضاحاً قولاً غير مفيد ما نجهل واقل افادة
منه ان تقول ان الحقيقة شيء الا ان تعني بالشيء الموجود
كانك قلت ان حقيقة كذا حقيقة موجودة واما اذا قلت حقيقة ا شيء
وحقيقة ب شيء آخر فانما صح هذا وافاد لانك تضمر في
نفسك انه شيء آخر مخصوص مخالف لذلك الشيء الآخر كما لو
قلت ان حقيقة ا حقيقة وحقيقة ب حقيقة اخرى ولولا هذا
الاضمار وهذا الاقتران جميعاً لم يفد فالشيء يراد به هذا المعنى
ولا يفارق لزوم معنى الموجود اياه البتة بل معنى الموجود يلزمه دائماً
لانه يكون اما موجوداً في الاعيان او موجوداً في الوهم والعقل
فان لم يكن كذا لم يكن شيئاً وان الذي يقال ان الشيء هو الذي
يخبر عنه حق ثم الذي يقال مع هذا ان الشيء قد يكون معدوماً
على الاطلاق امر يجب ان ينظر فيه فان عني بالمعدوم المعدوم
في الاعيان جاز ان يكون كذلك فيجوز ان يكون الشيء ثابتاً
في الذهن معدوماً في الاشياء الخارجة وان عني غير ذلك
كان باطلاً ولم يكن عنه خبر البتة ولا كان معلوماً الا على انه
متصور في النفس فقط فاما ان يكون متصوراً في النفس صورة تشير
الى شيء خارج فكلا اما الخبر فلان الخبر يكون دائماً عن
شيء متحقق في الذهن والمعدوم المطلق لا يخبر عنه بالايجاب
واذا اخبر عنه بالسلب ايضاً فقد جعل له وجود بوجه ما في الذهن
لان قولنا هو يتضمن اشارة والاشارة الى المعدوم الذي
لا صورة له بوجه من الوجود في الذهن محال فكيف يوجب على المعدوم
بكذا

شيء



شيء ومعنى قولنا ان المعدوم كذا معناه ان وصف كذا حاصل
للمعدوم ولا فرق بين الحاصل والموجود فيكون كانا قلنا ان
هذا الوصف موجود للمعدوم بل نقول انه لا يخلو اما ان يكون ما يوصف
به المعدوم ويحمل عليه اما ان يكون موجوداً وحاصلاً للمعدوم
او لا يكون موجوداً وحاصلاً له فان كان موجوداً وحاصلاً للمعدوم
فلا يخلو اما ان يكون في نفسه موجوداً او معدوماً فان كان موجوداً
فيكون للمعدوم صفة موجودة واذا كانت الصفة موجودة فالموصوف
بها موجود لا محالة فالمعدوم موجود وهذا محال وان كانت الصفة
معدومة فكيف يكون المعدوم في نفسه موجوداً للشيء فان ما لا يكون
موجوداً في نفسه يستحيل ان يكون موجوداً للشيء نعم قد يكون الشيء
موجوداً في نفسه ولا يكون موجوداً لشيء آخر فاما ان لم يكن الصفة موجودة
للمعدوم فهي نفي الصفة عن المعدوم فانه ان لم يكن هذا هو النفي
عن المعدوم فاذا نفينا الصفة عن المعدوم كان مقابل هذا فكان وجود
الصفة له وهذا كله باطل وانما نقول ان لنا علماً بالمعدوم
فلان المعنى اذا تحصل في النفس فقط ولم يشر فيه الى خارج كان
المعلوم نفس ما في النفس فقط والتصديق الواقع بين المتصور
من جزئيه هو انه جائز في طباع هذا المعلوم وقوع نسبة له معقولة الى
خارج واما في هذا الوقت فلا نسبة له فلا معلوم غيره وعند القوم
الذين يرون هذا الرأي ان في جملة ما يخبر عنه ويعلم
اموراً لا شيئية لها في العدم ومن شاء ان يقف على ذلك فليرجع
الى ما هذوا به من اقاويلهم التي لا تستحق فضل الاشتغال
بها

بقا واما وقع اولئك فيما وقعوا فيه بسبب جهلهم بان الاخبار انما
يكون عن معان لها وجود في النفس وان كانت معدومة ويكون
معنى الاخبار عنها ان لها نسبة ما الى الاعيان مثلا ان قلت ان
القيامة تكون فهمت القيامة وفهمت تكون وحملت تكون الذي في
النفس على القيامة التي في النفس بان هذا المعنى يصح في معنى آخر معقول
وهو القيامة معقول في وقت مستقبل ان يوصف بمعنى
ثالث معقول وهو معقول الوجود وعلى هذا القياس الامر
في الماضي فتبين ان المخبر عنه لا بد من ان يكون موجودا ما وجودا
في النفس والاخبار بالحقيقة هو عن الموجود في النفس وبالعرض
عن الموجود في الخارج وقد فهمت الآن ان الشيء بماذا يخالف
المفهوم منه الموجود والحاصل وانهما مع ذلك متلازمان و
انه قد بلغني ان قوما يقولون ان الحاصل يكون حاصلا و
ليس بموجود وقد يكون صفة الشيء ليس شيئا لا موجودا
ولا معدوما وان الذي والذي يدل على غير ما يدل عليه الشيء
فهؤلاء ليسوا من جملة المميزين واذا اخذوا بالتمييز بين هذه
الالفاظ من حيث مفهوماتها انكشفوا فنقول الآن انه وان لم
يكن الموجود كما علمت جنسا ولا مقولا بالتساوي على ما تحته
فانه معنى متفق فيه على التقديم والتأخير واول ما يكون يكون
للماهية التي هي الجوهر ثم يكون لما بعده واذ هو معنى واحد
على النحو الذي اومأنا اليه فيلحقه عوارض تخصه كما قد بيناه قبل
ولذلك يكون له علم واحد يتكفل به كما ان لجميع ما هو صحي علما



واحدا وقد يعسر علينا ان نعرف حال الواجب والممكن والممتنع بالتعريف
المحقق ايضا بل بوجه العلامة وجميع ما قيل في تعريف هذه مما قد
بلغك عن الاولين قد يكاد يقتضي دورا وذلك لانهم على ما مر لك في
فنون المنطق اذا ارادوا ان يحدوا الممكن اخذوا في حده اما الضروري
واما المحال ولا وجه غير ذلك واذا ارادوا ان يحدوا الضروري
اخذوا في حده اما الممكن واما المحال واذا ارادوا ان يحدوا
المحال اخذوا في حده اما الضروري واما الممكن مثلا اذا حدوا
الممكن قالوا مرة انه غير الضروري او انه المعدوم في الحال الذي
ليس وجوده في اي وقت فرض من المستقبل بمحال ثم اذا احتاجوا الى ان يحدوا
الضروري قالوا اما انه الذي لا يمكن ان يفرض معدوما او انه الذي
اذا فرض بخلاف ما هو عليه كان محالا فقد اخذوا الممكن تارة في حده
والمحال اخرى واما الممكن فقد كانوا اخذوا قبل في حده اما الضروري
واما المحال ثم المحال اذا ارادوا ان يحدوه اخذوا في حده اما
الضروري بان يقولوا ان المحال هو ضروري العدم واما الممكن بان يقولوا انه
الذي لا يمكن ان يوجد او لفظا آخر قريبا من هذين وكذلك ما يقال
ان الممتنع هو الذي لا يمكن ان يكون او هو الذي يجب ان لا يكون والواجب
هو الذي هو ممتنع ومحال ان لا يكون وليس يمكن ان لا يكون والممكن
هو الذي ليس يمتنع ان يكون او لا يكون والذي ليس بواجب ان يكون
وان لا يكون وهذا كله كما تراه دور ظاهر واما كشف الحال
في ذلك فقد مر لك في انولوطيقا على ان اولى هذه الثلاثة
في ان يتصور اولا هو الواجب وذلك لان الواجب يدل على تأكد

## بطلان اعادة المعدوم

الوجود والوجود اعرف من العدم لان الوجود يعرف بذاته والعدم يعرف
بوجه ما بالوجود ومن تفهمنا هذه الاشياء فتنتج لك بطلان قول من
يقول ان المعدوم يعاد لانه اول شيء يجزم به بالوجود وذلك
ان المعدوم اذا اعيد يجب ان يكون بينه وبين ما هو مثله
لو وجد بدله فرق فان كان مثله انما ليس هو لانه ليس الذي
كان عدم وفي حال العدم كان غير ذلك فيصير المعدوم
موجودا على انه الذي ... فيما سلف الكاف في ...
المعدوم اذا اعيد احتيج ان يعاد جميع الخواص التي كان بها
هو ما هو ومن خواصه وقته فاذا اعيد وقته كان المعدوم غير
معاد لان المعاد هو الذي يوجد في وقت ثان فان كان المعدوم
يجوز اعادته واعادة جملة المعدومات التي كانت معه والوقت
اما شيء له حقيقة وجود قد عدم او موافقة موجود من الاعراض
على ما عرف من مذهبهم جاز ان يعود الوقت والاحوال فلا يكون
وقت ووقت فلا يكون عود على ان العقل يدفع هذا دفعا
لا يحتاج فيه الى بيان وكل ما يقال فيه فهو خروج عن طريق التعليم

## فصل

في ابتداء القول في واجب الوجود
والممكن الوجود وان الواجب الوجود لا علة له وان الممكن الوجود
معلول وان الواجب الوجود غير متكافئ لغيره في الوجود ولا
متعلق بغيره فيه ونعود الى ما كنا فيه فنقول ان لكل واحد
من الواجب الوجود والممكن الوجود خواص فنقول ان الامور التي
تدخل في الوجود تحتمل في العقل الانقسام الى قسمين فيكون



منها ما اذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده وظاهر انه لا يمتنع ايضا وجوده
والا لم يدخل في الوجود وهذا الشيء هو في حيز الامكان ويكون
منها ما اذا اعتبر بذاته وجب وجوده فنقول ان الواجب الوجود
بذاته لا علة له وان الممكن الوجود بذاته له علة وان الواجب
الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته وان الواجب الوجود لا يمكن
ان يكون وجوده مكافئا لوجود آخر فيكون كل واحد منهما مساويا
للآخر في وجوب الوجود ويتلازمان وان الواجب الوجود لا يجوز ان
يجتمع وجوده عن كثرة البتة وان الواجب الوجود لا يجوز ان
يكون الحقيقة التي له مشتركا فيها بوجه حتى يلزم من تصحيحنا ذلك ان
يكون الواجب الوجود غير مضاف ولا متغير ولا متكثر ولا مشارك في وجوده
الذي يخصه اما ان الواجب الوجود لا علة له فظاهر لانه ان كان
لواجب الوجود علة في وجوده كان وجوده بها وكل ما
وجوده بشيء فاذا اعتبر بذاته دونه لم يجب وجوده وكل ما
اعتبر بذاته دون غيره ولم يجب له وجود فليس واجب
الوجود بذاته فتبين انه ان كان لواجب الوجود بذاته علة في ذاته
علة لم يكن واجب الوجود بذاته فقد ظهر ان واجب الوجود
لا علة له وظهر من ذلك انه لا يجوز ان يكون شيء واجب الوجود
بذاته وواجب الوجود بغيره لانه ان كان يجب وجوده بغيره فلا
يجوز ان يوجد دون غيره فيستحيل وجوده واجبا بذاته ولو
وجب بذاته لحصل ولا تأثير لايجاب الغير في وجوده والذي
يؤثر غيره في وجوده فلا يكون واجبا وجوده في ذاته ايضا

ان كل ما هو ممكن الوجود باعتبار ذاته فوجوده بعلة سوى ما هو علة
لانه اذا وجد فقد حصل له الوجود متميزا من العدم واذا عدم
حصل له العدم متميزا من الوجود فلا يخلو اما ان يكون كل واحد
من الامرين يحصل له عن غيره او لا عن غيره فان كان عن غيره
فالغير هو العلة وان كان لا يحصل عن غيره ومن البين ان كل
ما لم يوجد ثم وجد فقد تخصص بامر جائز غيره وكذلك في العدم
وذلك لان هذا التخصص اما ان يكفي فيه ماهيته او لا يكفي فيه
ماهيته فان كانت ماهيته تكفي لاي الامرين كان حتى يكون حاصلا
فيكون ذلك الامر واجب الماهية لذاته وقد فرض غير واجب
هف وان كان لا يكفي فيه وجود ماهيته بل امر مضاف اليه
وجود ذاته فيكون وجوده لوجود شيء آخر غير ذاته لا منه فهو
علته فله علة وبالجملة فانما يصير احد الامرين اولى له لا لذاته
بل لعلة اما المعنى الوجودي فعلته هي علة وجودية واما المعنى
العدمي فعلته هي عدم العلة للمعنى الوجودي وعلى ما علمت فنقول
انه يجب ان يصير واجبا بالعلة وبالقياس اليها فانه ان لم
يكن واجبا كان عند وجود العلة وبالقياس اليها ممكنا
ايضا فكان يجوز ان يوجد وان لا يوجد غير متخصص باحد الامرين
وهذا محتاج من رأس الى وجود شيء ثالث متعين به الوجود
عن العدم او العدم عن الوجود عند وجود العلة فيكون ذلك علة
اخرى ويتمادى الكلام الى غير النهاية واذا تمادى الى غير
النهاية لم يكن مع ذلك قد تعين له وجود فلا يكون قد حصل له وجود



وهذا محال لانه ذاهب الى غير النهاية في العلل فقط فان هذا في بدا
الوضع بعد مشكوك في احالته بل لانه لم يوجد بعد ما يتخصص به وقد فرض
مقصودا فقد صح ان كل ما هو ممكن الوجود لا يوجد ما لم يجب بالقياس الى
علته فنقول ولا يجوز ان يكون واجب الوجود مكافيا لواجب وجود
آخر حتى يكون هذا موجودا مع ذلك وذلك موجودا
مع هذا وليس احدهما علة للآخر بل هما متكافيان في امر لزوم
الوجود لانه لا يخلو اذا اعتبر ذات احدهما بذاته دون الآخر
اما ان يكون واجبا بذاته او لا يكون واجبا بذاته فان كان واجبا
بذاته فلا يخلو اما ان يكون له وجوب ايضا باعتباره مع الثاني
فيكون الشيء واجب الوجود بذاته وواجب الوجود لاجل شيء غيره
هف كما مضى واما ان لا يكون له وجوب بالآخر فلا يجب ان يتبع
وجوده وجود الآخر ويلزمه بل لا يكون لوجوده علاقة وجوبية مع الآخر
حتى يكون انما يوجد اذا وجد الآخر هذا واما ان لا يكون
واجبا بذاته فيجب ان يكون باعتبار ذاته ممكن الوجود وباعتبار
الآخر واجب الوجود فلا يخلو اما ان يكون الآخر كذلك او لا يكون
فان كان الآخر كذلك فلا يخلو اما ان يكون وجوب الوجود له
من ذلك وذلك في حد امكان الوجود او في حد وجوب الوجود
فان كان وجوب الوجود لهذا من ذلك وذلك في حد وجوب
الوجود وليس من نفسه او من ثالث سابق كما قلنا في وجه
سلف بل من الذي يكون منه كان وجوب لهذا اشتراطا فيه وجوب
وجود هذا يحصل بعد وجوب وجوده بعدية بالذات فلا يحصل له وجوب

وجود الثاني وان كان وجوب الوجود لهذا من ذلك وذلك في حد
الامكان فيكون وجوب وجود هذا من ذات ذلك وهو في حد
الامكان فيكون ذلك في حد الامكان معطيه لهذا وجوب الوجود وليس
له في حد الامكان مستفادا من هذا بل وجوب فيكون العلة لهذا امكان
وجود ذلك وامكان وجود ذلك ليس علة لهذا فيكونان غير
متكافئين فليس احدهما هو علة بالذات ومعلول بالذات ثم تعرض شيء
آخر وهو انه اذا كان امكان وجود ذلك هو علة ايجاب وجود هذا
لم يتعلق وجود هذا بوجوده بل بامكانه فوجب ان يجوز وجوده مع
عدمه وقد وضعناهما متكافئين هذا خلف فليس يمكن ان يكونا
متكافئي الوجود في حال ما لا يتعلقان بعلة خارجة بل يجب ان يكون
احدهما هو الاول بالذات او يكون هناك سبب خارج آخر
يوجبهما جميعا بايجاب العلاقة التي بينهما او يوجب العلاقة
بينهما بايجابهما والمتضايفان ليس احدهما واجبا بالآخر بل مع
الآخر والموجب لهما العلة التي جمعتهما وايضا المادة والموضوع اذا
الموصوفان بهما وليس يكفي وجود المادتين والموضوعين لهما
وحدهما بل وجود ثالث يجمع بينهما وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون
وجود كل واحد من الامرين وحقيقته هو ان يكون مع الآخر
فوجوده بذاته ليس غير واجب فيصير ممكنا فيصير معلولا ويكون
كما قلنا ليس علة مكافئة في الوجود فيكون اذا علته امرا آخر
فلا يكون هو والآخر علة للعلاقة التي بينهما بل ذلك الآخر
واما ان لا يكون فيكون المعية طارية على الوجود لاحقة لم



والمتضايفان الوجود الذي تخصه لا يكون عن مكافئه من حيث هو مكافئه
بل عن علة متقدمة ان كان معلولا فاذن ان يكون وجود ذلك غير صاحبه
لا من حيث مكافئه بل من حيث وجود صاحبه الذي يخصه فلا يكون انه يكافئه
بل علة كون صاحبه ايضا علة للعلاقة التي
ان يكونا متكافئين من جملة ما يكون الامران ليس احدهما علة للآخر
لكون العلاقة لازمة لوجودهما فيكون العلة الاولى للعلاقة هي امرا خارجا
موجدا لذاتيهما على ما علمت العلاقة عرضية فيكون لا محالة في
العرض المباين او اللازم وهذا غير ما نحن فيه ويكون الذي
بالعرض علة لا محالة فيكونان من حيث التكافي معلولين له

## فصل في ان واجب الوجود واحد ونقول ايضا

ان واجب الوجود يجب ان يكون ذاتا واحدة والا فليكن كثيرة
فيكون كل واحد منها واجب الوجود فلا يخلو اما ان يكون كل واحد
منها في المعنى الذي هو حقيقته لا يخالف الآخر البتة او يخالفه فان كان
لا يخالف الآخر في المعنى الذي لذاته بالذات ويخالفه بما ليس
هو وهذا خلاف لا محالة ويخالفه في غير المعنى وذلك لان المعنى الذي
هو فيهما غير مختلف وقد قارنه شيء به صار هذا او قارنه
نفس انه هو او في هذا او لم يقارنه هذا المقارن في الآخر بل ما به
صار ذاك او ان نفس ذاك وهذا تخصيص ما قارن ذلك
المعنى وبينهما مباينة فاذن كل واحد منهما يباين الآخر
وليس يخالفه في نفس المعنى بل يخالفه في غير المعنى والاشياء التي
هي غير المعنى ويقارن المعنى هي الاعراض واللواحق الغير الذاتية

وهذه اللواحق فاما ان تعرض لحقيقة الشيء بما هو ذلك الحقيقة او
لوجوده بما هو ذلك الوجود فيجب ان يتفق الكل فيها وقد فرض
انها مختلفة فيه هف واما ان تعرض له عن اسباب خارجة
لا عن نفس ماهيته فيكون لولا تلك العلة لم تعرض فيكون
لولا تلك العلة لم تختلف فيكون لولا تلك العلة لكن هذا
بانفراده واجب الوجود وذلك بانفراده واجب الوجود فيكون وجوب
وجود كل واحد منهما الخاص به المنفرد به مستفادا من غيره
وقد قيل ان كل ما هو واجب الوجود بغيره فليس واجب الوجود
بذاته بل هو في حد ذاته ممكن الوجود فيكون كل واحد منهما
مع انه واجب الوجود بذاته ممكنة الوجود في حد ذاته هذا خلف
ولنفرض الآن انه يخالفه في معنى ما يفصل بعد ما وافقه
في المعنى فلا يخلو ذلك المعنى اما ان يكون شرطا في وجوب
الوجود او لا يكون فان كان شرطا في وجوب الوجود فظاهر انه
يجب ان يتفق فيه كل ما هو واجب الوجود وان لم يكن شرطا
في وجوب الوجود فوجوب الوجود متقرر دونه وهو داخل
عليه عارض مضاف اليه بعد ما تم ذلك وجوب وجوده وقد منعنا
هذا وبينا فساده فاذن لا يجوز ان يخالفه في المعنى بل يجب
ان نزيد لهذا بيانا من وجه آخر وهو ان انقسام معنى
وجوب الوجود في الكثرة لا يخلو من وجهين اما ان يكون
على سبيل انقسامه بالفصول واما على سبيل انقسامه بالعوارض
ثم من المعلوم ان الفصول لا تدخل في حد ما يقام مقام الجنس

فهي



فهي لا تفيد الجنس حقيقته وانما تفيده القوام بالفعل وذلك
كالناطق فان الناطق لا يفيد الحيوان معنى الحيوانية بل يفيده
القوام بالفعل ذاتا موجودة خاصة فيجب ايضا ان يكون فصول وجوب
الوجود ان صحت بحيث لا تفيد وجوب الوجود حقيقة وجوب الوجود
ان صح بعينه بل تفيده الوجود بالفعل وهذا محال من وجهين
احدهما انه ليس حقيقة وجوب الوجود الا نفس تأكد الوجود لا كحقيقة
الحيوانية التي هي معنى غير تأكد الوجود والوجود لازم لها
او داخل عليها كما علمت فاذن افادة الوجود لوجوب الوجود هي
افادة شرط من حقيقته ضرورة وقد منع جواز هذا التباين الجنس
والفصل والوجه الثاني انه يلزم ان يكون حقيقة وجوب الوجود
متعلقة في ان تحصل بالفعل الى موجب له فيكون المعنى الذي
به يكون الشيء واجب الوجود يجب وجوده بغيره وانما كلامنا
في وجوب الوجود بالذات فيكون الشيء الواجب الوجود بذاته
واجب الوجود بغيره وقد ابطلنا هذا فقد ظهر ان انقسام
وجوب الوجود الى تلك الامور لا يكون انقسام المعنى الجنسي بالفصول
فتبين ان المعنى الذي يقتضي وجوب الوجود لا يجوز ان يكون
معنى جنسيا ينقسم بالفصول او بالعوارض فبقي ان يكون معنى نوعيا
فنقول ولا يجوز ان يكون نوعية محمولة على كثيرين لان اشخاص
النوع الواحد كما بينا اذا لم تختلف في المعنى الذاتي وجب ان يكون
انما اختلفت بالعوارض وقد منعنا امكان هذا في واجب
الوجود وقد يمكن ان نبين هذا بنوع من الاختصار ويكون

نحوا

ونقول ايضا ان ما ... فنقول ان وجوب الوجود اذا كان صفة
لشيء موجود وكان ان يكون واجبا في هذه الصفة ان يكون
ليس بهذه الصفة موجودة لهذا الموصوف فيمتنع الواجب
ان يوجد وجودا لا يكون له ممتنع ان يوجد لغيره فيجب ان يوجد له
وصح دواما ان يكون وجوده بهذا له ممكنا غير واجب
يكون هذا الشيء غير واجب الوجود بذاته وهو واجب الوجود بذاته
هف وجوب الوجود لا يكون الا لواحد فقط فان قال قايل ان وجوده
صفة لهذا لا يمتنع وجوده صفة للآخر فكونه صفة للآخر لا يبطل
وجوب كونه صفة لهذا فنقول كلامنا في تعيين وجوب الوجود
صفة له من حيث هو له من حيث لا يلتفت فيه الى الآخر فذلك
ليس صفة للآخر بعينه بل مثلها الواجب فيها ما يجب في تلك
بعينها وبعبارة اخرى نقول ان كون الواحد منهما واجب
الوجود وكونه هو بعينه اما ان يكون واحدا فيكون كل ما هو واجب
الوجود فهو هو بعينه وليس غيره وان كان كونه واجب الوجود غير
كونه هو بعينه فمقارنة واجب الوجود لانه هو بعينه اما ان يكون امرا
لذاته او للازمه او لسبب خارج غيره فان كان لذاته ولانه واجب الوجود
فيكون كل ما هو واجب الوجود هو هذا بعينه وان كان لعلة
غيره فلكونه هذا بعينه سبب فخصوصية وجوده المنفرد سبب فهو معلول
فاذن واجب الوجود واحد ... الكلية ليس كانواع تحت جنس واحد
بالعدد وليس كاشخاص تحت نوع بل معنى شرح اسمه له فقط
ووجوده غير مشترك فيه وسنزيد هذا ايضا جلاء في مواضع اخر



فهذه الخواص التي يختص بها واجب الوجود واما الممكن الوجود فقد
يتبين من ذلك خاصيته وهو انه يحتاج ضرورة الى شيء آخر يجعله
بالفعل موجودا وكل ما هو ممكن الوجود فهو دائما باعتبار ذاته
ممكن الوجود لكنه ربما عرض ان يجب وجوده بغيره وذلك اما ان
يعرض له دائما واما ان يكون وجوب وجوده عن غيره ليس دائما بل
في وقت دون وقت فهذا يجب ان يكون له مادة تتقدم وجوده
بالزمان كما سنوضحه والذي يجب وجوده بغيره دائما فهو
ايضا غير بسيط الحقيقة لان الذي له باعتبار ذاته غير الذي
له من غيره وهو حاصل الهوية منهما جميعا في الوجود فلذلك
لا شيء غير واجب الوجود يتعرى عن ملابسة ما بالقوة والامكان
باعتبار نفسه وهو الفرد وغيره زوج تركيبي

## فصل

في بيان الحق والصدق والذب عن اول الاقاويل في
المقدمات الحقة اما الحق فيفهم منه الوجود في الاعيان
ويفهم منه الوجود الدائم ويفهم منه حال القول او العقد الذي
يدل على حال الشيء في الخارج اذا كان مطابقا له فنقول هذا
قول حق وهذا اعتقاد حق فيكون الواجب الوجود هو الحق
دائما والممكن الوجود حق بغيره باطل في نفسه فكل ما سوى الواحد
الوجود الواحد باطل في نفسه واما الحق من قبل المطابقة
فهو كالصادق الا انه صادق فيما احسب باعتبار نسبته الى الامر
وحق باعتبار نسبة الامر اليه واحق الاقاويل ان يكون حقا
ما كان صدقه دائما واحق ذلك ما كان صدقه اوليا ليس لعلة

واول كل الاقاويل الصادقة الذي اليه ينتهي كل شيء
في التحليل حتى انه يكون مقولا بالقوة او بالفعل في كل شيء
مبين او مبين به كما بيناه في كتاب البرهان هو انه لا واسطة
بين الايجاب والسلب وهذه الخاصة ليست من عوارض شيء
الا من عوارض الموجود بما هو موجود لعمومه في كل موجود
اذا انكر هذا فليس ينكره الا بلسانه معاندا او يكون قد عرض
له شبهة في اشياء تحير عليه عنده فيها طرفا النقيض لغلط
جرى عليه مثلا لانه لا يكون حصل له حال المتناقض وشرائطه
ثم ان يكتسب السوفسطائي وعليه المتحير انما هو في كل حال على
ويكون لانه تعرف يسعى الى وروده ولا شك ان ذلك الى وروده يكون
مركبا من القياس الذي يلزم مقتضاه الا انه لا يكون في نفسه قياسا
يلزم مقتضاه ولكن يكون قياسا قياسا عكس وذلك لان القياس
الذي يلزم مقتضاه على وجهين قياس في نفسه وهو الذي يكون
مقدماته صادقة في انفسها واعرف عند العقلاء من النتيجة
وتأليفه تأليفا منتجا وقياس كذلك القياس هو ان يكون
حال المقدمات كذلك عند المحاور وهي يسلم الشيء وان لم
صدقا او ان كان صدقا لم يكن اعرف من النتيجة لا يسلمها
فيؤلف عليه تأليف صحيح منطقي او عنده وما يلحقه كان
القياس اذا سلمت مقدماته لزم منه شيء فيكون ذلك
قياسا من حيث هو كذا ولكنه ليس يلزم ان يكون كل ما
قياسا يلزم مقتضاه لان مقتضاه يلزم اذا سلم فاذا لم يسلم



كان قياسا لانه قد اورد فيه ما اذا وضع وسلم لزم ذلك لما لم
يعلم يلزم مقتضاه ويكون القياس قياسا اعم من كونه قياسا يلزم
مقتضاه وكونه قياسا يلزم مقتضاه بحسب الامر في نفسه هو الذي
مقدماته مسلمة في انفسها واقدم من النتيجة واما الذي هو بالقياس
فالذي قد يسلم المطلوب مقدماته فيلزم النتيجة ومن المحال
ان السوفسطائي الذي غرضه المماراة يضطر الى اختلال من
اما الى السكوت واما الى الاعراض واما الى اعتراف لا يجد باشباع
واعتراف بما شنع عليه واما المتحير فعلاجه حل شبهته وذلك
لان المتحير انما وقع فيما وقع فيه اما لما يراه من تخالف الاكابر
الاكثرين من وفيما يديرون رأي كل واحد منهم مقابلا لرأي الاخر
الذي يجده قرناه لا يقصر عنه فلا يجب عنده ان يكون احد
القولين اولى بالصدق من الآخر واما لانه سمع من المذكورين
المشهورين المشهود لهم بالفضيلة اقاويل لم يقبلها عقله بالبديهة
كقول من قال ان الشيء لا يمكنك ان تراه مرتين بل ولا مرة
واحدة وان لا وجود لشيء في نفسه بل بالاضافة فاذا كان قائل
مثل هذا القول مشهورا بالحكمة لم يكن بعيدا ان يتحير
لقوله واما لانه قد اجتمع عنده قياسات متقابلة النتائج
ليس يقدر على ان يختار واحدا منها ويزيف الاخرى
فيتحير بما عرض لامثال هؤلاء من وجهين احدهما حل ما وقع
فيه الشك والثاني تنبيهه المقام على انه لا يمكن ان يكون
بين النقيضين واسطة اما حل ما وقع فيه فمن ذلك ان يعرف ان

ان لسانه الذي هو له لا لسان وقد ثبت على بطلانه بجهده الاشياء
وما يشبههما مما لا نحتاج ان نطول فيه ونحصل الشبهة المتقابلة في
جانبات المتحير تمكننا ان نحله واما المتعنت فينبغي ان يكلف شروع
النار اذ النار واللانار واحد وان يولم ضربا اذ الوجع واللاوجع
واحد وان يمنع الطعام والشراب اذ الاكل والشرب وتركهما واحد
فهذا المقدار الذي ذهبنا عنه من نكتة هو اول مبادي البراهين
وعلى الفيلسوف الاول ان يذب عنه ومبادي البراهين تنفع في
البراهين تنفع في معرفة الاعراض الذاتية لموضوعاتها لكن معرفة
جواهر الموضوعات الذي كان فيما سلف لعرضنا نحو فقط
يلزم الفيلسوف هاهنا ان يحققها فيكون هذا العلم الواحد ان يتكلم
في الامرين جميعا لكن قد يشكل على هذا انه ان يتكلم فيها على سبيل
التحديد والتصور فهو ذلك الذي يتكلم صاحب العلم الجزئي
وان يتكلم فيها في التصديق صار الكلام فيها برهانيا فنقول
ان هذه ان كانت موضوعات في علوم اخرى تقصير عوارض في هذا
العلم لانها احوال تعرض للموجود واقسام له فيكون ما لا يبرهن
عليه في علم آخر يبرهن عليه هاهنا ايضا واذا لم يبق الى علم
آخر وقسم هذا العلم نفسه الى جوهر وعوارض تكون خاصة له فيكون
ذلك الجوهر الذي هو موضوع لعلم ما او الجوهر مطلقا ليس
بهذا العلم الا قسم من موضوعه فيكون نحوها عارضا للطبيعة
الذي هو الموجود وان صار ذلك الجوهر دون شيء آخر
لطبيعة الموجود ان تفارقه او يكون هو فان الموجود طبيعة يصح تعلقها

على كل شيء كان لك الجوهر او غيره فانه ليس لانه موجود جوهر او
عرض موضوع كلي فانهمت مثل هذا فيما سلف ونرجع بهذا الكلام الى البحث
عن مبادي التصور والحد حدا والتصور اولا البحث عن مبادي
بانا حتى نصير البحث الى الحاق التحصيل واحدا

## فصل المقالة الثانية

في تعريف الجوهر واقسامه بقول كلي فنقول ان الموجود قد
يكون بالذات مثل وجود الانسان انسانا وقد يكون بالعرض مثل
وجود زيد ابيض والامور التي بالعرض لا تتحدد فلنترك الان ذلك ونشتغل
بالموجود والموجود الذي بالذات فاقدم اقسام الموجودات
بالذات هو الجوهر وذلك لان الموجود على قسمين احدهما
في شيء آخر وذلك الشيء الآخر متحصل القوام والنوع في نفسه
لا كوجود جزء منه من غير ان يصح مفارقته لذلك الشيء
الموجود في موضوع والثاني الموجود من غير ان يكون في
شيء من الاشياء بهذه الصفة فلا يكون في موضوع البتة وهو
الجوهر واذا كان له ماهية ما الا انه في القسم الاول موجود في موضوعه
وذلك الموضوع لا يخلو اما ان يكون ايضا احد هذين الوصفين فان كان
الموضوع جوهرا متحصل القوام فالعرض في الجوهر وان لم يكن جوهرا
كان ايضا في موضوع يرجع البحث الى الاول او
ويذهب ذلك الى غير نهاية كما سنبين في مثل هذا
فيكون لا محالة آخره فيما ليس في موضوع فيكون في
فيكون الجوهر معلوم العرض موجودا متقوم بالعرض

فيكون الجوهر هو المتقدم في الوجود وأما أنه هل يكون في عرض عرض فليس
ذلك بمستنكر فإن السرعة في الحركة والاستقامة في الخط والشكل
للسطح في البسيط وأيضا فإن الأعراض تنسب إلى الوحدة
والكثرة وهذه كلها أعراض لكنها أعراض والعرض وإن كان
في عرض فهما جميعا معاً في موضوع والموضوع في الحقيقة هو الذي يقيمهما
جميعا وهو قائم بنفسه ثم قد جوّز كثير ممن يدعي المعرفة
أن يكون شيء واحد جوهرا وعرضا معا بالقياس إلى شيئين
وقال إن الحرارة عرض في غير جسم النار لكنها في جملة النار
ليست بعرض لأنها موجودة فيها كجزء وأيضا ليس يجوز رفعها
عن النار والنار تبقى فإذن وجودها في النار ليس وجود العرض فيها
فإذا لم يكن وجودها في شيئها وجود العرض فيها فإذا لم يكن وجودها فيها
وجود العرض فيها فوجودها في شيئها وجود الجوهر وهذا غلط كبير
وقد استقصينا القول فيه في أوائل المنطق وإن لم يكن ذلك
موضعه فاعلم أنهم غلطوا فيه بما أنقول قد علمت فيما سلف
أن بين المحل والموضوع فرقا وأن الموضوع يعني به ما صار
بنوعيته قائما ثم صار سببا لأن يقوم به شيء فيه ليس كجزء
منه وأن المحل كل شيء يحله شيء فيصير ذلك الشيء بحال ما فلا
يبعد أن يكون شيء موجودا في المحل ويكون ذلك المحل لم يصر
بنفسه نوعا قائما بالفعل بل إنما يحصل قواما من ذلك الذي
حله وحده أو مع شيء واحد آخر أو أشياء أخرى اجتمعت
فصيرت ذلك الشيء موجودا بالفعل أو صيرته نوعا بنفسه



وهذا الذي يحل هذا المحل يكون لا محالة موجودا لا في موضوع إذ ليس كذلك لأنه
يصح أن يقال إنه في شيء إلا في الجملة أو في المحل وهو في
الجملة كجزء وكان الموضوع ما يكون فيه الشيء وليس كجزء منه
وهو في المحل ليس كشيء حصل في شيء ذلك الشيء قائم بالفعل
نوعا ثم يقيم الحال فيه بل هذا المحل حصل به وإنما يتقوم بالفعل
بتقويم ما حله أو حصل به إنما يتم له نوعيته إذا كانت نوعيته
إنما تحصل أو تصير له نوعية باجتماع أشياء جمعتها يكون ذلك الاجتماع
فبين أن بعض ما في المحل ليس في موضوع وأما إثبات
هذا الشيء الذي هو في محل دون موضوع فذلك علينا إلى
قريب وإذا أثبتناه فهو الشيء الذي نخصه في مثل هذا الموضع
بالصورة وإن كنا قد نقول لغيره أيضا صورة بالاشتراك
الاسم وإذا كان الموجود لا في موضوع هو المسمى جوهرا فالصورة
أيضا جوهر وأما المحل الذي لا يكون في محل آخر فلا يكون في
موضوع لا محالة لأن كل موجود في موضوع فهو موجود في محل ولا ينعكس
فالمحل الحقيقي أيضا جوهر وهذا المجتمع أيضا جوهر وقد عرفت
من الأعراض التي لواجب الوجود أن واجب الوجود لا يكون إلا واحدا
وأن ذا الأجزاء والكثرة في وجوده لا يكون واجب الوجود فبين
أن هذا المركب وهذه الأجزاء كلها في أنفسها ممكنة الوجود وأن
لها لا محالة سببا يوجب وجودها فنقول أولا إن كل جوهر فإما أن
يكون جسما وإما أن يكون غير جسم فإن كان غير جسم فإما أن
يكون جزء جسم وإما أن لا يكون جزء جسم بل يكون مفارقا للأجسام

45

بالجملة فان كان جوهر جسم فاما ان يكون صورية واما ان يكون مادة وان كان
ليس جوهر جسم فاما ان يكون له علاقة تصرف ما في الاجسام بالتحريك و
يسمى نفسا او يكون متبرئا عن المواد من كل جهة ويسمى عقلا ونحن في اثبات
كل من هذه الاقسام

## فصل في تحقيق الجوهر

الجسماني وما يتركب منه واول ذلك معرفة الجسم وتحقيق ماهيته
اما بيان ان الجسم جوهر واحد متصل وليس مؤلفا من اجزاء لا
تتجزى فقد فرغنا عنه واما تحقيقه وتعريفه فقد جرت العادة بان يقال
ان الجسم جوهر طويل عريض عميق فيجب ان ننظر في كيفية ذلك لكن كل
من الفاظ الطول والعرض والعمق يفهم منه اشياء مختلفة
يقال طول للخط كيف كان وتارة يقال طول لاعظم الخطين المحيطين بالسطح
مقدارا وتارة يقال طول للبعد المفروض بين الراس والقدم
او الذنب من الحيوان واما العرض فيقال للسطح نفسه ويقال
لانقص البعدين مقدارا ويقال للبعد الواصل بين اليمين واليسار وا
العمق ايضا قد يقال لمثل البعد الواصل بين السطحين وقد يقال
له ما اخذ ابتداؤه من فوق حتى ان ابتدى من اسفل يسمى سمكا فهذه
هي الوجوه المشهورة في هذا وليس يجب ان يكون في كل جسم خط
بالفعل فان الكرة ليس فيها خط بالفعل البتة ولا يتعين فيها
المحور ما لم تتحرك وليس من شرط الكرة في ان تصير جسما ان تكون
متحركة حتى يظهر فيها محور وخط آخر فانها تتحقق جسما ما لم تتحقق الحركة
ثم يعرض لها او يلزمها الحركة وايضا الجسم ليس يجب ان يكون فيه
من حيث هو جسم سطح فانه انما يجب فيه من حيث يكون متناهيا

46

وليس يحتاج في تحققه جسما او في معرفتنا اياه جسما الى ان يكون متناهيا بل
التناهي عارض لازم له ولذلك لا يحتاج الى تصوره في تصور الجسم حتى يتصور
الجسم ومن تصور جسما غير متناه فهو متصور جسما ولا يتصور عدم
التناهي الا للمتصور جسما لكنه اخطأ لكن قال ان الجسم انه قصد
اخطأ في التصديق ولم يخطئ في التصور بسيطه وهما المحمول والموضوع ثم
ان كان لا بد للجسم في تحققه جسما ان يكون له سطح فقد يكون جسم يحيط به سطح
واحد وليس ايضا من شرط الجسم في ان يكون جسما ان يكون له ابعاد
متفاضلة فان المكعب ايضا جسم مع انه محاط بحدود ستة متساوية
ومع ذلك فليس فيه ابعاد متفاضلة حتى يكون له طول وعرض وعمق
باحد المعاني ولا ايضا يتعلق كونه جسما بان يكون موضوعا تحت السماء
حتى تعرض له الجهات لاجل جهات العالم ويكون له طول وعرض
وعمق بمعنى آخر وان كان لا بد من ان يكون اما متناهيا واما في سماء
فتبين من هذا انه ليس يجب ان يكون في الجسم ثلاثة ابعاد بالفعل
على الوجه المفهوم من الابعاد الثلاثة حتى يكون جسما بالفعل واذا
كان الامر على هذا فكيف يمكننا ان نجعل نقطة نظرنا الى
فرض ابعاد ثلاثة بالفعل موجودة في الجسم حتى يكون جسما بل معنى هذا
الرسم للجسم ان الجسم هو الجوهر الذي يمكنك ان تفرض فيه
بعدا كيف شئت ابتداء فيكون ذلك المبتدأ هو الطول ويمكنك
ان تفرض ايضا بعدا آخر مقاطعا لذلك البعد على قوائم فيكون ذلك
البعد الثاني هو العرض ويمكنك ان تفرض فيه بعدا ثالثا مقاطعا
لهذين يلتقي الثلاثة على موضع واحد ولا يمكنك ان تفرض بعدا

عنوا بهذه الصفة غير هذه الثلثة وكون الجسم بهذه الصفة هو انه
فليس لاجله الجسم جسم بانه طويل عريض عميق كما يقال ان الجسم
المنقسم في جميع الابعاد وليس يعني انه منقسم بالفعل مفروغ عنه
بل على انه من شانه ان يفرض فيه هذا القسم فلذلك يجب ان يعرف ان الجسم
هو انه الجوهر الذي له صورة وهو بها هو ما هو ثم سائر الابعاد
المفروضة فيه من نهاياته ونهاية اقطاره واشكاله واوضاعه
امور ليست مقومة له بل هي تابعة لجوهره فربما لزم بعض الاجسام شيء منها
او كلها وربما لم يلزم بعض الاجسام شيء منها او من اوضاعها ولو
انفذت شمعة فشكلتها بشكل اوجب لها ابعادا بالفعل محدودة بتلك
النهايات معدودة مقدرة محدودة ثم اذا غيرت ذلك
الشكل لم يبق شيء منها بالفعل واحدا بالشخص بذلك التحديد
وذلك القدر بل حدثت ابعاد اخرى مخالفة لتلك بالعدد فهذه الابعاد
هي التي من باب الكم فان اتفق ان كان جسم كالفلك شكلا
لازما له ابعاد واحدة فليس ذلك له بما هو جسم بل لطبيعة اخرى
لكن الاتصال الذي في الجسمية بالحقيقة صورة الاتصال
القابل لما قلناه من فرض الابعاد الثلثة وهذا المعنى غير المقدار
وغير الجسمية التعليمية فان هذا الجسم من حيث له هذه الصورة لا يخالف
جسما اخر بانه اكبر او اصغر ولا يناسبه بانه مساو او معدود به او عاد له
او مشارك له او مباين وانما ذلك له من حيث هو مقدر ومن حيث
يعده وذلك الاعتبار غير اعتبار الجسمية التي ذكرناها وهذه اشياء
قد شرحناها لك في موضع اخر فتحتاج ان



فيكون الجسم الواحد يتخلخل ويتكاثف بالتسخين والتبريد فيختلف مقداره
وجسميته التي ذكرناها مختصة لا تتغير فالجسم الطبيعي جوهر بهذه
الصفة واما الجسم التعليمي فاما ان تعقله صورة فيه من حيث
هو محدود مقدر ماخوذ في النفس ليس في الوجود او تعقله
مقدارا ذا اتصال ايضا بهذه الصفة من حيث له اتصال محدود كان
في نفس او في المادة فالجسم التعليمي كانه عارض في ذاته ثابتة
الجسم الذي بيناه والسطح نهايته والخط نهاية نهايته
القول فيها بعد ونظر في ان الاتصال كيف يكون لها وكيف
يكون الجسم الطبيعي فنقول اولا ان من طباع الاجسام ان تنقسم ولا
يكفي في اثبات ذلك المشاهدات فان لقائل ان يقول ان
المشاهدة ليس فيها شيء هو جسم واحد صرف بل هي مؤلفة من اجسام
وان الاجسام الواحدة غير محسوسة وانها لا يمكن ان تنقسم
بوجه من الوجوه وقد تكلمنا على ابطال هذا بالبيانات
وخصوصا على اسهل المذاهب نقضا وهو مذهب من قال
الاشكال فان قال قائل ان ها هنا وان اشكالها
فيجب ان نبطل مذهبه ورايه بما اقول فنقول ان جعل
الاجسام لا قسمة فيها لا بالقوة ولا بالفعل حتى انه كان
فان ذلك الجسم يكون لا محالة حكم النقطة
ما تاليف الجسم المحسوس عنده ان لم يكن كذلك بل كان في ذاته
بحيث يمكن ان يفرض فيه لكنه ليس ينقطع بالفعل
الموفق من القسمين الذين فنقول

49

انه لا يكون حال من القسم والقسم محلا للقسم الحال فيه من الجزء والجزء
ان العرض لا يحتاج الى وان الصنفين لا يفترقان الطبيعة الشيء
جوهر او لسبب من خارج عن الطبيعة الجوهر فان كان سببا
خارجا عن الطبيعة الجوهر فاما ان يكون سببا مقوما الطبيعة
بالفعل كالصورة للمادة والمحل للعرض او سببا لا يتقوم
به فان كان سببا لا يتقوم به فيجوز من حيث الطبيعة الجوهر
ان يكون منها الالتيام عن افتراق والافتراق عن التيام فيكون
هذه الطبيعة الجسمية باعتبار نفسها قابلة للانقسام والالتيام
لا يتقسم بسبب من خارج وهذا القدر يكفينا فيما نحن
واما ان كان ذلك السبب متقوما بكل واحد من الاجزاء
اما تقويما واحلا في طبيعته وهيئته او تقويما في وجوده بالفعل
واحلا في هيئته فيختلف فيه فيعرض اولا ان تكون هذه الاجسام
مختلفة الجواهر ... لا نقول ان ... ان طبيعة الجسمية
التي لها لا يكون مستحيلا عليها ذلك وانما يستحيل عليها ذلك
من حيث صورة نوعيتها ونحن لا نمنع ذلك ونجوز ان تفارق الجسمية
شيء يجعل ذلك الجسم قابلا نوعا لا يقبل القسمة والانفصال
لعرض وهذا اولنا في الفلك والذي نحتاج اليه ههنا هو
ان تكون طبيعة الجسمية لا يمنع ذلك ما هي طبيعة الجسمية فنقول
اولا قد تحققنا ان الطبيعة الجسمية من حيث هي جسمية ليست
... قابلة للانقسام ... ان تقبل الانفصال
فيظهر من هذا ان الصورة الجسمية ... والابعاد قائمة في شيء ...

50

برهان القوة والفعل

ان هذه الابعاد هي الاتصالات انفسها او شيء يعرض للاتصال على
... يستحق انها ليست اشياء تعرض لها الاتصال فان نقطة
الابعاد اسم لنفس الكميات المتصلة لا للاشياء التي عرض لها
الاتصال والشيء الذي هو الاتصال نفسه او المتصل بذاته يستحيل
ان يبقى هو بعينه وقد بطل الاتصال فكل انفصال ... الاتصال
بطل ذلك البعد وحصل بعده آخران وكذلك اذا احدث اتصال
اعني الاتصال بالمعنى الذي هو فصل لا عرض ... في
موضع آخر فقد حدث بعد آخر وبطل كل واحد مما كان
في الاجسام اذن شيء موضوع للاتصال والانفصال و
يعرض للاتصال من المقادير المحدودة والمعينة فان الجسم
من حيث هو جسم له صورة الجسمية فهو شيء بالفعل
من حيث هو مستعد اي استعداد شئت فهو بالقوة ولا يكون
الشيء من حيث هو بالقوة شيئا هو من حيث هو بالفعل شيئا
آخر فيكون القوة للجسم لا من حيث له الفعل فصورة الجسم
تقارن شيئا آخر غيرها لها في انها صورة فيكون الجسم جوهرا
مركبا من شيء عنه له القوة ومن شيء عنه له الفعل فالذي له بالفعل
هو صورته والذي عنه بالقوة هو مادته وهو الهيولى ولسائل
ان يسأل فيقول فالهيولى ايضا مركبة وذلك لانها في
نفسها هيولى وجوهر بالفعل وهي مستعدة فنقول ان جوهر
الهيولى وكونها بالفعل هيولى ليس شيئا آخر الا انه جوهر
مستعد لكذا والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل

شيئا من الأشياء بل يتهيأ لأن يكون بالفعل شيئا بالصورة
وليس معنى جوهريتها إلا أنها أمر ليس في موضوع فالإثبات
ههنا هو أنه أمر وأما أنه ليس في موضوع فهو سلب وأنه أمر ليس
يلزم منه شيئا أن يكون شيئا معينا بالفعل لأن هذا
عام ولا يصير الشيء بالفعل شيئا بالأمر العام ما لم يكن له فصل
يخصه وفصله أنه مستعد لكل شيء فصورته التي تظن لها
مستعد قابل فإن ليس هناك حقيقة من خارج فيصير بذلك بالفعل
يكون في نفسها وباعتبار وجود ذاتها بالقوة وهذه الصفة
هي الصورة ونسبة الهيولى إلى هذين المعنيين أشبه شيء بنسبة البسيط
إلى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب إلى ما هو هيولى وصورة
تتمة بان من هذا أن الصورة الجسمية من حيث هي صورة
الجسمية محتاجة إلى المادة ولأن طبيعة الصورة الجسمية في نفسها
من حيث هي صورة جسمية لا تختلف فإنها طبيعة واحدة
بسيطة لا يجوز أن تتنوع بفصول تحمل عليها بما هي جسمية فإن لحقها
فصول تكون أمورا تنضاف إليها من خارج وتكون أيضا أحد
الصور المفارقة للمادة فلا يكون حكمها معها حكم الفصول الحقيقية
وتبيان هذا هو أن الجسمية إذا خالفت جسمية أخرى فيكون لأجل
أن هذه حارة وتلك باردة أو هذه لها طبيعة
فلكية وتلك لا أو هي طبيعة أرضية وليس هذا كالمقدار
الذي ليس هو في نفسه شيئا محصلا ما لم يتنوع بأن يكون خطا
أو سطحا أو جسما وكالعدد الذي ليس هو شيئا محصلا ما لم يتنوع



إلى كمية أو أربعة ثم إذا حصل لا يكون تحصله بأن ينضاف إليه شيء
من خارج ويكون الطبيعة الجنسية وأنهما كالمقدار أو العدد طبيعة
ثانية مشارا إليها ينضاف إليها طبيعة أخرى فتتنوع بها بل يكون
طبيعة الاثنينية نفسها هي العددية التي تحمل على الاثنينية وتخصص بها
والطولية نفسها هي المقدارية التي تحمل عليها وتخصص بها وأما
فلا يكون كذلك بل الجسمية إذا أضيفت إليها صورة أخرى لم تكن
تلك الصورة التي تظن فصلا للجسمية باجتماعهما جسمية بل يكون
الجسمية أحدهما متحصلة في نفسها متحققة فاقتضى ههنا الجسمية التي
كالمادة لا التي كالجنس وقد عرفت الفرق بينهما في كتاب
البرهان وستأتيك هناك إيضاح وبيان لهذا المعنى
ثم تحققت بما تحقق لك الفرق بينهما أن كان المقدار يمكن
أن يكون مختلف الأنواع بأمور لها في ذاته والمقدار المطلق لا يكون
له في ذاته شيء منها وذلك لأن المقدار المطلق لا يكون له
متقررة إلا أن يكون خطا أو سطحا فإذا تحصل خطا أو سطحا جاز
أن يكون للخط لذاته أن ينتهي لنفسه للسطح بفصل هو تحصل لطبيعة المقدار
خطا وسطحا وأما الجسمية التي نتكلم فيها فهي في نفسها طبيعة
ليس تحصيل نوعيتها بشيء ينضم إليها حتى يكون لعمومها أنه لم ينضم
الجسمية معنى بل كانت جسمية لم يمكن أن يكون تحصلها في الجسمية
إلا مادة واتصال فقط ولذلك إذا استعمل الاتصال
آخر فليس لأن الاتصال نفسه لا يحصل لنا إلا بإضافة إليه
بل يحتاج أمرا مثل أن الاتصال لا يرتفع بالفعل

بل انما يوجد الشيء بالفعل موجودا وهو ان لا يحصل طبيعته فان
البياض والسواد وكل شيء منها متحصل الطبيعة بمعنى مخصصا
تم تخصيصا التي في ذاته ثم لا يجوز ان يوجد بالفعل الا في
واما المقدار مطلقا فيستحيل ان يحصل له طبيعة مثل الطبيعة
الا ان يجعل بالفعل خطا او سطحا حتى يصير جائزا ان يوجد الا ان
المقدار يجوز ان يوجد مقدارا ثم يتبعه ان يكون خطا او سطحا
على سبيل ان ذلك شيء لا يوجد الا من دونه بالفعل
كان متحصل الذات فان هذا ليس كذا في الجسمية
ايضا وجدت بالاسباب التي لها ان توجد بها
وهو الجسمية فقط بلا زيادة والمقدار لا بصورة وجد لاسباب
التي له ان يوجد بها وفيها وهو مقدار فقط بلا زيادة
فكذلك المقدار لذاته يحتاج الى فصول حتى يوجد شيئا
محصلا وتلك الفصول ذاتيات له لا يحوج الى ان يصير
غير المقدار فيجوز ان يكون مقدار يخالف مقدارا في امر
بالذات واما صورة الجسمية من حيث هي جسمية فهي طبيعة
واحدة بسيطة محصلة لا اختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة
جسمية لمجرد صورة جسمية اخرى بفصل داخل في الجسمية وما
يلحقها انما يلحقها على انها شيء خارج عن طبيعتها فلا يجوز
اذن ان يكون جسمية محتاجة الى مادة وجسمية غير محتاجة
الى مادة واللواحق الخارجة لا تغنيها عن الحاجة الى المادة
بوجه من الوجوه لان الحاجة الى المادة انما تكون للجسمية



وذلك مادة لا لاجل ذاته والجسمية من حيث هي جسمية لا من حيث
مع لاحق فقد بان ان الاجسام مؤلفة من مادة وصورة

## فصل في ان المادة الجسمانية لا تتعرى عن الصورة

ومما يوضح ذلك ايضا انا بينا ان كل موجود فيوجد شيئا
بالفعل متحصل تام وايضا استعداد القبول شيء آخر
الوجود مركب من مادة وصورة والمادة الاخيرة غير مركبة من مادة
وصورة وايضا انها ان فارقت الصورة والجسمية فلا
اما ان يكون لها وضع وحيز في الوجود الذي لها او لا يكون
فان كان لها وضع وحيز فكان يمكن ان تنقسم فهي لا محالة ذات
مقدار وقد فرض لا مقدار لها او ليس يمكن ان تنقسم ولها وضع
فهي لا محالة نقطة ويمكن ان ينتهي اليها خط ولا يجوز ان يكون منفردة
بالذات متميزة على ما علمت في مواضع واما ان كان هذا الجوهر
لا وضع له ولا اليه اشارة بل هو كالجواهر المعقولة لم
يخل اما ان يحل فيه الهيئة الجسمية بأسره دفعة او يتحرك
هو الى كمال مقداره تحركا على الاتصال فان حصل فيه المقدار
دفعة وحصل لا محالة مع تقدره في حيز مخصوص فيكون قد
صادف المقدار مختصا بحيز والا لم يكن بحيز اولى من
حيز فقد صادفه المقدار حيث اضاف اليه فيكون لا محالة قد صادفه
في الحيز الذي هو فيه فيكون ذلك الجوهر متحيزا الا ان
ان لا يكون محسوسا وقد فرض غير متحيز البتة هذا خلف ولا
ان يكون التحرك قد حصل له دفعة مع قبول المقدار

لان المقدار ان ... وليس في حيز كان المقدار يقرن به لا في
حيز ولم يكن انفيه في حيز مخصوص من الاحياز المختلفة المحتملة و يمكن ان
لا حيز له وهذا ممتنع او يكون في حيز يمكن ان يكون لا تخصيص
بعينه وهذا ممتنع ... في توجهها ...
صورة ما قد تجرد ثم حصل فيها صورة تلك المدرة فلا
ان تحصيل بها وليست في حيز ولا يجوز ان يكون المدرة
تحصيل في كل حيز بل في القوة حيز طبيعي للمدرة فان المدرة لا
تحصله شا فلا لكل حيز لنوعه ولا تحصله اولى بجهة حيز
دون جهة ولا يجوز ان توجد الا في جهة مخصوصة من جملة
كلية الحيز ولا يجوز ان تحصل في جهة مخصوصة ولا مخصص لها
من الاحوال وليس الا اقتران صورة بمادة وذلك
مشترك الاحتمال في الحصول في اي جهة كان من الجهات
الطبيعية لاجزاء الارض وقد علمت ان مثل هذا الحصول
في جهة من الحيز انما يكون فيما يكون بسبب وقوعه
بالقرب منه بغير قاسر خصص ذلك القرب انجذابه الى ذلك
المكان بعينه بالحركة المستقيمة وهو في الاشياء التي لها
وبذلك القرب او وقوعه فيه بنفس ما قبل لذلك التخصيص
فقد اشبع لك الكلام في هذا فالسوال الذي للمدرة لا تخصيص
بعد التجريد ثم لبس صورة المدرة بجهة الا ان يكون لها
مع التجريد مناسبة مع تلك الجهة لتلك المناسبة لا تنفس
كونها جزء اولا وتنفس اكتسابها للصورة ثانيا تخصصها



بها لذلك ... ان تخبط الجهات وكل الجهات
... فيكون ذلك لما يجوز فاوضع وجزئه قبل ...
... وهذا الذي اوجب هذا كله وقضينا انه لا يفارق الصورة الجسمية
فيمتنع ان يوجد بالفعل الا متقوما بالصورة الجسمية وكيف يكون ان
ذات لا جزء لها في القوة ولا في الفعل بفعل كم فيثبت ان المادة
لا تبقى مفارقة فايضا فانها لا تخلو اما ان يكون وجودها وجود قابل
فيكون ... فان الشيء لا يعرى عن ... اما ان يكون لها وجود خاص
متقوم ثم يلحقها قبل فيكون وجودها الخاص المتقوم غير ذي كم
قائم غير ذي كم وغير ذي حيز فيكون المقدار الجسماني هو الذي
عرض له وصيره ذاته تحت له بالقوة اجزاء بعد ما ان ذاته ...
متقوم جوهرا في نفسه غير ذي حيز ولا كمية فلا ... وان ...
وجودها الخاص الذي تتقوم ... اصلا فيكون لم
متقوما ... ولا منقسم بالوهم والفرض بعد ان ...
بالفعل ... عارض ... وان كانت ... لا لما
يتقوم به ... وجودا خاصا ليس
وجودا خاصا به يتقوم فيكون ... كمادة صورة عارضة لها يكون
بالقوة والفعل وصورة اخرى عارضة لها ...
فيكون من الامرين شيء مركب هو القابل للامرين من ...
... ان يصير ... وليس في ... ان ... وهي ...
... اعني القوة القريبة التي لا واسطة لها ...
... قد صار بالفعل ...

وحكمه انه لا يفارق الصورة الجسمانية فلا يفارق كل واحد منهما الصورة
الجسمانية فيبقى كل واحد منهما جوهرا واحدا بالقوة والفعل [illegible]
يخلوا ولنفرضه بعينه لم ينقسم الا انه ازيل عنه الصورة الجسمانية
حتى يبقى جوهرا واحدا بالقوة والفعل فلا يخلوا اما ان يكون هذا
الذي يبقى جوهرا ذو موضع وحجم هو بعينه مثل الذي هو ثم والذي يبقى
كذلك مجرد الحكم او يخالفه فان خالفه فلا يخلوا اما ان يكون لان
هذا بقي وذلك عدم او بالعكس او يكون كلاهما بقيا
ولكن تخصص هذا بكيفية او صورة ولا توجد ان لذلك او يختلفان بالتفاوت
بعد الاتفاق في المقدار او الكيفية او غير ذلك فان بقي احدهما
مع الصورة الجسمانية فيجب ان يعدم الآخر وذلك
وان اختص هذا بكيفية والطبيعة واحدة ولم تحدث
حالة لا مفارقة للصورة الجسمانية ولم يحدث شيء مع هذه
الا ما يلزم هذه الحالة فيجب ان يكون حال الآخر كذلك فان قيل
ان الاولين وهما اثنان يتحدان فيصيران واحدا فنقول ومن
المحال ان يتحد جوهران لانهما ان اتحدا وكل واحد منهما موجود فهما
اثنان لا واحد وان اتحدا واحدهما معدوم والآخر موجود
كيف يتحد الموجود والمعدوم واما جميعا بالاتحاد وحدث شيء
ثالث منهما فهما غير متحدين بل فاسدان وبينهما وبين
الثالث مادة مشتركة وكلامنا في نفس المادة لا في شيء ذي
مادة وان اختلفا بالتفاوت في القدر فيجب ان يكونا وليس
لهما صورة جسمانية لهما صورة مقدارية وهذا خلف واما ان يختلفا



بوجه من الوجوه فيكون حكم الشيء لو لم ينفصل عنه ما هو غيره و
بعينه حكمه وقت انفصل عنه غيره وحكمه مع غيره وحكمه وحده
من كل جهة حكم شيء واحد اي من كل جهة اعني ان يكون حكم بعض الاجزاء
وحكم كله واحدا من كل جهة اعني ان يكون لو كان الشيء لم
[illegible] ان يوجد منه شيء كان احد منهم شيء وحكمه لم ينقسب الى الشيء حكمه
[illegible] قد اضيف اليه [illegible]
ان يصير اثنين في طباع ذاته استعداد او لا لقيام لا يجوز ان العارض
وربما منع عنه عارض من خارج استعداد الذات وذلك الاستعداد
مع الافتقار الى المقدار الذات فبقي ان المادة لا تعرى عن الصورة
الجسمانية ولان هذا الجوهر [illegible] المقدار [illegible] فليس
له في ذاته فليس يجب ان يختص في ذاته بقبول قطر بعينه دون قطر
[illegible] دون قدر وان كانت الصورة الجسمية واحدة
[illegible] ولا يتحكم في ذاته بل انما يتحكم بغيره الى ان يستعد
[illegible] لشيء واحد والاقل مقدارا في ذاته [illegible]
[illegible] بالفصل [illegible] بين هذه انه يمكن ان تصير المادة [illegible]
[illegible] وتكبر بالتخلخل [illegible] بل يجب ان يكون تعين المقدار
لها بسبب يقتضي في الوجود ذلك المقدار وذلك السبب
لا يخلوا اما ان يكون الصورة والاعراض التي تكون في المادة او سببا
من خارج فان كان سببا من خارج فاما ان يفيد ذلك المقدار
[illegible] استعداد [illegible]
الفعل [illegible] الى ان الاجسام لاختلاف [illegible]

متغايرة بالذات لا يكون الا بالمادة وسبب ذلك
الاجسام متشابهة في الاستحقاق للكم ومتشابهة الاحجام
ومع ذلك بعضها يختص بان يتقدر بقدر ذلك الجسم
بعينه دون حجم الآخر واعني بقولي الآخر شرطا مضافا الى المادة
به يستحق المقدار المعين لا لنفس كونها مادة ولا ايضا لكونها
مادة لها مقدار بالكلية بل يكون للمادة شيء لاجله يستحق ان
يتقدر بالمقدار بذلك الحجم والكمية ويجوز ان يختلف بالنوع
وان كان بالاشد والاضعف قد يقارب الاختلاف في النوع
لكن بين الاختلاف بالاشد والاضعف في لفظ معلومة عند المعرفين
فقد علمت ان الهيولى قد تتهيأ بعينها لمقادير مختلفة وهذا ايضا
مبدأ الطبيعيات وايضا فان كل جسم كذلك فهو اولى
لا محالة مختص بصورة ما في ذاته وهذا بين فانه اما ان يكون
غير قابل للتشكيلات والتفصيلات فيكون لصورة ما صار
كذلك لانه بما هو جسم قابل له واما ان يكون قابلا لها بعسر
فكيف ما كان فهو على احدى الصور المذكورة في الطبيعيات
فاذن المادة الجسمية لا توجد مفارقة للصورة فالمادة اذن انما
تقوم بالفعل بالصورة فاذن المادة اذا توهمت في التوهم منفردة
فقد بان انها لا تثبت في الوجود

## فصل في تقدم الصورة

على المادة في مرتبة الوجود فقد صح ان المادة الجسمية انما
تقوم بالفعل عند وجود الصورة وايضا فان الصورة المادية
ليست توجد مفارقة للمادة فلا يخلو اما ان يكون بينهما علاقة



فلا ينفصل عنه كل واحد منهما الا معقولة بالقياس الى الآخر وليس
كذلك فانا نعقل كثيرا من الصور الجسمانية ونحتاج الى
تكلف شديد حتى نثبت ان لها مادة وكذلك هذه المادة نعقلها
المستعدة ولا نعلم من ذلك ان ما يستعد له يجب ان يكون
شيئا بالفعل الا ببحث ونظر نعم هي من حيث هي مستعدة
مضافة الى المستعد له وبينهما علاقة الاضافة لكن كلامنا في
متقابلتين بين ذاتيهما دون ما يعرض لهما من اضافة او غيرها
وقد عرفت كيف هذا وايضا كلامنا في الحال بين المادة
وبين الصورة من حيث هي موجودة والاستعداد لا يوجب
فلا فرع شيء موجود لا محالة وان كان يجوز ذلك فليس
اما ان يكون العلاقة بينهما علاقة امرين متكافئين في الوجود
احدهما علة والآخر معلول للآخر لكن لا يوجد احدهما الا و
يوجد وكل شيئين ليس احدهما علة للآخر ولا معلولا له ثم بينهما
هذه العلاقة فلا يجوز ان يكون رفع احدهما علة لرفع الآخر من حيث
هو ذات بل يكون مع رفع الآخر يكون رفعا لا يخلو اما ان يكون
مع رفع الآخر رفعا يوجب رفعا ان يكون ولا وقد عرفت الفرق
بين الوجهين وقد عرفت ان الشيء الذي رفعه علة لرفع شيء آخر هو علة
فقد بان لك ذلك تفصيل في مواضع على التفصيل مستوفى وايضا
في فصل ما نفهم واما الان فقد علمت ان الفرق بين ان يكون
الشيء رفعه علة لرفع شيء وبين ان لا يمكن ان يكون مع رفعه
رفع شيء فان كان ليس رفع احد هذين الشيئين المذكورين

فقد رفع الاخر بل لابد من ان يكون مع ارتفاع الاخر فلا يخلو اما
ان يكون رفع المرفوع منهما يوجب رفع شيء ثالث غيرهما او يجب
غير رفع شيء ثالث حتى انه لو ارتفع عرض لذلك الثالث لم يكن رفع
هذا لا يكون بشيء من ذلك فان لم يكن بل كان ليس يرفع هذا الا
مع ذلك وذلك الا مع هذا من غير سبب ثالث خارج عنهما
كل واحد منهما متعلقة في الوجود بالفعل بالآخر فاما ان يكون
ذلك لماهيتهما فتكون مضافة وقد قلنا انها ليست مضافة واما ان
يكون في وجود ماهيتهما [illegible] ان الشيء هذا لا يكون واجبا لوجود فيكون
في ماهيته ممكن الوجود لكنه يصير بغيره واجب الوجود ولا يجوز ان
يصير واجب الوجود هو وصاحبه معه في اخر الامر اذا [illegible]
في العقل شيء ثالث فيكون ذلك الشيء الثالث من حيث هو علة
بالفعل لوجوب وجودهما لا يصح رفع احدهما الا برفع كونه علة
فيكون هذان انما يرتفعان برفع سبب ثالث وقد قلنا ليس كذلك
[illegible] فقد بطل هذا وبقي احد القسمين الآخرين فان كان
[illegible] فيهما بسبب رفع شيء ثالث حتى يكونا باجمعهما معلولا [illegible]
كيف يمكن ان يكون ذات كل واحد منهما يتعلق بمقارنة ذات الآخر
فانه لا يخلو اما ان يكون كل واحد منهما يجب وجوده مع الآخر
بوساطة صاحبه فيكون كل واحد منهما هو العلة القريبة [illegible]
لوجوب وجود صاحبه فقيل بان هذا مستحيل مما سلف
من اقاويلنا واما ان يكون احدهما بعينه اقرب الى هذا الثالث
فيصير هو العلة الواسطة والثاني هو المعلول ويكون الكلام في الذي



تقتضي ان العلاقة بينهما علاقة يكون احدهما علة والآخر معلولا واما ان
كان رفع احدهما يوجب رفع ثالث يجب عن رفعه رفع الثاني منهما فقد
احدهما علة [illegible] وهذا العلة علة والآخر يفتقر رفع الثاني منهما [illegible] على ان
يكون احدهما معلولا والآخر علة فلينظر الآن ايهما ينبغي ان يكون العلة
منهما فاما المادة فلا يجوز ان تكون هي العلة لوجود الصورة اما اولا
المادة انما هي مادة لان لها قوة القبول والاستعداد والمستعد
بما هو مستعد لا يكون سببا لوجود ما هو مستعد له ولو كان سببا
لوجب ان يوجد ذلك دائما له من غير استعداد وانما
فانه من المستحيل ان يكون ذات الشيء سببا لشيء بالفعل وهو بعد بالقوة
بل يجب ان يكون ذاته قد صار بالفعل ثم صار سببا لشيء آخر سواء كان
هذا التقدم بالزمان او بالذات اعني ولو لم يكن البتة موجودا الا
سبب للثاني واقل ان يتقدم الثاني بالذات ولذلك لا يكون متقدما
بالذات وسواء كان هو سببا له يقارن ذاته او يكون مفارقا
فانه يجوز ان يكون بعض اسباب وجود الشيء ما يكون عنه وجود
مباين لذاته فان العقل ليس يقتضي غير تجويز هذا ثم البحث
وجود القسمين جميعا فان كانت المادة سببا للصورة فيجب
ان يكون لها ذات بالفعل اقدم من الصورة وقد منعنا هذا
ليس بمادة على ان ذاته لا يمكن ان يوجد الا [illegible] مقارنة الصورة
بل على ان ذاته يستحيل وجودها ان يكون بالفعل الا بالصورة [illegible]
الامرين فرق واما ثالثا فانه اذا كانت المادة هي العلة القريبة

للصورة والمادة لا لاختلاف لها في ذاتها وما يلزم عن الشيء الذي لا اختلاف
فيه لا اختلاف فيه البتة فكان يجب ان تكون الصورة المادية لا اختلاف
فيها فان كان اختلافها من امور تختلف من احوال المادة فيكون تلك
الامور هي الصور الاولى في المادة ويعود الكلام جذعا فان كان علة
وجود هذه الصور المختلفة المادة وشيئا آخر مع المادة ليس
في المادة حتى لا يكون المادة وحدها العلة القريبة بل المادة وشيء
آخر فيكون ذلك الشيء الآخر والمادة اذا اجتمعا جميعا حصل صورة ما
معينة في المادة وان كان شيء غير ذلك الآخر واجتمع مع المادة
حصلت صورة غير تلك الصورة المعينة فيكون المادة في الحقيقة
لها قبول للصورة واما خاصية كل صورة هي بخاصيتها فيكون [illegible]
مجمع عنه وجود كل صورة بخاصيتها هي الشيء الخارج ولا يكون
للمادة في تلك الخاصية صنع وانما كانت تلك الصورة موجودة
بتلك الخاصية فيكون لا صنع للمادة في خصوصية وجود كل صورة الا انها
لا بد منها في ان توجد الصورة فيها وهذه خاصية العلة القابلية
فبقي لها القبول فقط فقد بطل ان تكون المادة علة للصورة بوجه من الوجوه
فقد بقي ان تكون الصورة هي التي بها يجب وجود المادة فنقول اما الصورة
التي لا تفارقها مادتها فذلك جائز فيها واما الصورة التي تفارق المادة
وتبقى المادة موجودة بصورة اخرى فلا يجوز ذلك [illegible]
وذلك لان هذه الصورة لو كانت وحدها لذاتها علة لكانت المادة
تعدم بعدمها ويكون للصورة المستانفة مادة اخرى توجد عنها



ولكان يكون تلك المادة حادثة ولكان يحتاج لها الى مادة اخرى
فيجب اذن ان يكون علة وجود المادة شيئا مع الصورة حتى يكون
المادة انما تفيض وجودها عن ذلك الشيء لكن يستحيل ان يكمل فيضانها
عنه بلا صورة البتة بل انما يتم الامر بهما جميعا فيكون تعلق المادة
في وجودها بذلك الشيء وبصورة كيف كانت من تلقيه عنه وبهما
فلا تعدم بعدم الصورة اذ الصورة لا تفارقها الا بصورة اخرى
تفعل مع العلة التي عنها مبدأ وجود المادة [illegible] الصورة الاولى بها
ان هذا الثاني يشارك الاول في انه صورة يشاركه في انه يعاون
على اقامة هذه المادة وبما يخالفه تحصل المادة بالفعل جوهرا
غير الجوهر الذي كان يفعله الاول فكثير من الامور الموجودة
يتم بوجود شيئين فان الاضاءة والانارة انما تحصل من سبب
مضيء ومن كيفية لا تعينها تحصل الجسم المستنير [illegible]
فيه الشعاع ولا ينعكس ثم يكون تلك الكيفية تقيم الشعاع على خاصيته
غير خاصية التي تقيمه كيفية اخرى من الالوان ويجب ان لا يلتبس فيما
نقطع به عن نفوذ الشعاع وانعكاسه بعد ما الكلام بالغرض بصير
ولا يبعد اذا املت ان تجد لهذا امثلة اشبه بما نقصد ولكن
ان لم تجد امثالا فانه ليس يجب ان يكون لكل شيء مثال ولما
ان نقول انه ان كان تعلق المادة بذلك الشيء وبصورة فيكون مجموعهما
كالعلة له فاذا بطلت الصورة تبطل هذا المجموع الذي هو العلة
ان بطل المعلول فنقول انه ليس تعلق المادة بذلك الشيء

فيكون مجموعهما كالعلة للشيء من حيث الصورة وصورة معينة للنوع بل من حيث
هي صورة وهذا المجموع ليس يحصل البتة فانه يكون دائما موجودا
الشيء والصورة من حيث هي صورة فيكون لو لم يكن ذلك الشيء لم
يكمل المادة ولو لم يكن الصورة من حيث هي صورة لم يكن المادة ولو بطلت
الصورة لا لاحدى الا لسبب يقتضي التقوم فكان يكون ذلك الشيء
المفارق وحده لا يكون الشيء الذي هو الصورة من حيث هي صورة لم يكن
المادة ولو بطلت الصورة فكان يستحيل ان يفيض عن ذلك الشيء
المادة اذ هو وحده بلا شركة او شريطة ولكن لقائل ان يقول ان
مجموع ذلك العلة والصورة ليس واحدا بالعدد بل واحدا بمعنى عام
والواحد بالمعنى العام لا يكون علة للواحد بالعدد والشيء المادة
فانها واحدة بالعدد فنقول انا لا نمنع ان يكون الواحد بالمعنى العام
المستحفظ وحدته بواحد بالعدد علة لواحد بالعدد وهاهنا كذلك
فان بالنوع الواحد مستحفظ بواحد بالعدد وهو المفارق فيكون
ذلك الشيء يوجب المادة ولا يتم ايجابها الا باحد امور تقارنها
كانت واما ماهية الشيء فيستحفظ بالصور الصورية التي لا تفارقها المادة
واما فانه فان سبقت فيها سبقها سبق تلك الصورة فيكون
الصورة من وجه واسطة بين المادة المستبقاة وبين مستبقيها
في التقوم فانه اولا يستقوم وانه قد يتقوم بغيره اولية بالذات
وهي العلة التي هي المستبقى في البقاء كما كانت تقوم بالعلة
وقد ورد ما يشبهها في القوام لها من الاوائل او الاشد للمادة وانا



كانت نامية لا يتملك العدد بل نفسهما تقيام المادة بها فذلك اظهر
فيها واما الصور التي لا يفارقها المادة فلا يجوز ان يحصل معلولة للمادة
حتى يكون المادة بها فذلك اظهر فيها واما الصور التي لا يفارقها
المادة فلا يجوز ان يحصل معلولة للمادة حتى يكون المادة تقتضيها
وتوجبها بنفسها فيكون موجبة لوجود ما يستكمل به فيكون من حيث
يستكمل به يقتضي الصورة قابلة ومن حيث توجبه موجبة فيكون
وجود شيء في نفسها لصورة لكن الشيء من حيث هو قابل غير
من حيث هو موجب فيكون المادة ذات امرين باحدهما تستعد
وبالآخر يوجد عنه شيء فيكون المستعد منهما هو جوهر المادة
وذلك الآخر امرا زائدا على كونه مادة لمقارنه ويوجب فيه اثرا
كالطبيعة المحركة في المادة فيكون ذلك الشيء هو الصورة
الاولى ويعود الكلام جذعا فاذن للصورة اقدم من الهيولى ولا
يجوز ان يقال ان الصورة بنفسها موجودة بالقوة وانما
تصير بالفعل بالمادة لان جوهر الصورة هو الفعل واما طبيعة
ما بالقوة فان محلها المادة فيكون التي هي التي يصلح فيها
ان يقال لها انها في نفسها بالقوة تكون موجودة وانها بالفعل
بالصورة والصورة وان كانت لا تفارق الهيولى فليست تتقوم
بالهيولى بل بالعلة المفيدة اياها بالهيولى وكيف تتقوم الصورة
وقد بينا انها علة لها والعلة لا تتقوم بالمعلول لا شيئان سا
يتقوم احدهما بالآخر بان يكون كل واحد منهما نفيدا للآخر وجوده

وقد بان استحالة هذا وتبين لك الفرق بين الذي يتقوم به الشيء و
بين الذي لا يفارقه فالصورة لا توجد إلا في الهيولى لا لأن علة وجودها
أو كونها في الهيولى كما أن العلة لا توجد إلا مع المعلول لا لأن علة وجود
العلة هي المعلول أو كونه مع المعلول بل كما أن العلة إذا كانت علة بالفعل
لزم عنه المعلول وأن يكون معها كذلك الصورة إذا كانت صورة موجودة
لزم عنها أن تقوم شيئا وذلك الشيء مقارن لها إنما تكون مقومة
شيئا بالفعل وتفيده الوجود ... تفيده وهو مباين ... منه
وهو ملاق وإن لم يكن منه مثل الجوهر للأعراض التي تلحقها
المراتب وقد تبين بهذا أن كل صورة توجد في مادة مجسمة فبعلة
ما توجد أما الحادثة فذلك ظاهر فيها وأما اللازمة للمادة فلأن الهيولى
الجسمانية إنما خصصت بها لعلة وستتبين بهذا الطريق من
أخرى

تمت المقالة الثانية

## المقالة الثالثة وفيها عشرة فصول

### فصل

في الإشارة إلى ما ينبغي أن يبحث عنه من حال المقولات التسع في
عرضيتها فنقول قد عرفنا ماهية الجوهر وبينا أنه مقول على
المفارق وعلى الجسم وعلى المادة والصورة فأما الجسم فإنا
مستغنون عنه وأما المادة والصورة فقد أثبتناهما وأما المفارق
وأما المفارق فقد استشعرناه بالقوة القريبة من الفعل ومن
مشعور من بعد وعلى أنك إن تذكرت ما قلناه في ...



لك وجود جوهر مفارق غير جسم وبالحري أن ننتقل الآن إلى تحقيق
الأعراض وإثباتها فنقول أما المقولات العشر فقد تفهمت ماهياتها
في أقاويل المنطق ثم أريتك أن المضاف من جملتها من حيث ماهيته
أمر عارض لشيء عن غيره وكذلك النسب التي في الأين ومتى وفي الوضع
وفي الفعل وفي الانفعال فإنها أحوال عارضة للأشياء فيها
كالوجود في الموضوع اللهم إلا أن يقول قائل إن الفعل ليس كذلك
فإن وجود الفعل ليس في الفاعل بل في المفعول فإن قال ذلك
وسلم له فليس يضيرنا فيما نرومه من أن الفعل موجود في شيء وجوده
في الموضوع وإن كان ليس في الفاعل بل في المفعول فإن
بقي من المقولات ما يقع فيه إشكال وأنه هل هو عرض أو ليس
بعرض فمقولتان مقولة الكيف ومقولة الكم أما مقولة الكم فكثير من الناس
يرى أن يجعل الخط والسطح والمقدار الجسماني من الجواهر ولا
يقتصر على ذلك بل يجعل هذه الأشياء مبادئ الجواهر ويذهب بعضهم
إلى ذلك في الكميات المنفصلة أي الأعداد ويجعلها مبادئ
الجواهر وأما الكيف فقد رأى آخرون من الطبيعيين أنها ليست
بأعراض فجعلوا اللون جوهرا بنفسه والطعم جوهرا آخر والرائحة
جوهرا آخر وأن من هذه قوام الأمور المحسوسة وأكثر أصحاب
الكمون ذهبوا إلى هذا فأما شكوك أصحاب القول بجوهرية
الكيف فلا نرى لنا أن نورده في العلم الطبيعي فكان له
فعلنا ذلك وأما أصحاب القول بجوهرية الكم فمن ذهب إلى أن

هي جواهر ومبادئ للجواهر ثم قال ان هذه هي الابعاد والمقادير
للجوهر الجسماني وما هو مقوم للشيء فهو اقدم وما هو اقدم من
الجوهر فهو اولى بالجوهرية وجعل النقطة اولى الثلثة بالجوهرية وا
اصحاب العدد فانهم جعلوا هذه مبادي الجواهر الا انهم جعلوها
مؤلفة من الوحدات حتى صارت الوحدات مبادي لمبادي ثم
ان الوحدة طبيعة غير متعلقة في ذاتها بشيء من الاشياء وذلك
لان الوحدة تكون في كل شيء ويكون الوحدة في ذلك الشيء غير
ذلك الشيء فان الوحدة في الماء غير الماء وفي النار غير النار وفي الناس غير
الناس ثم هي مبادي وحدة مستغنية عن ان يكون شيئا من الاشياء
وكل شيء فانما يصير هو ما هو بان يكون واحدا متعينا فيكون الوحدة
مبداء الخط والسطح وكل شيء فان السطح لا يكون سطحا الا با
اتصاله الخاص بكذلك الخط والنقطة ايضا وحدة صار لها
وضع فالوحدة علة كل شيء واول ما يكون ويحدث عن الوحدة
العدد فالعدد وحد متوسط بين الوحدة وبين كل شيء فالنقطة
وحدة وضعية والخط اثنوية وضعية والسطح ثلاثية وضعية
والجسم رباعية وضعية ثم تدرجوا الى ان جعلوا لكل شيء
عن العدد وقد فرغنا الآن عن المقادير والاعداد او اوان
ثم نشتغل بعد ذلك بحل الشكوك التي ذكرناها ونبتدئ بذلك
يجب ان نعرف حقيقة انواع الكمية والاولى بنا ان نعرف
طبيعة الواحد فانه يجب علينا ان نعرف طبيعة الواحد هذه



الموضع شيئين احدهما ان الواحد شديد المناسبة للموجود الذي
هو موضوع هذا العلم والثاني لان الواحد مبدا ما بوجه ما للكمية اما
للعدد فامر قريب من المبتذل واما للمتصل فلان للاتصال وحدة ما
في حد صورة المتصل ولان المقدار كونه مقدارا هو انه بحيث
بحيث يقدر هو كونه بحيث يقدر وكونه بحيث يعد هو كونه بحيث ان يوجد له واحد

## فصل في الكلام في الواحد

فنقول ان الواحد
يقال بالتشكيك على معان تتفق في انها لا قسمة فيها بالفعل من حيث
كل واحد هو هو لكن هذا المعنى يوجد فيها بتقدم وتأخر وذلك
الواحد بالعرض والواحد بالذات فالواحد بالعرض هو ان يقال في شيء يقارن شيئا آخر
انه هو الآخر وانهما واحد وذلك اما موضوع ومحمول عرضي كقولنا ان زيدا
وابن عبد الله واحد او ان زيدا والطبيب واحد واما محمولان
في موضوع كقولنا ان الطبيب هو وابن عبد الله واحد اذ عرض ان كان
شيء واحد طبيبا وابن عبد الله او موضوعان في محمول
عرضي كقولنا الثلج والجص واحد اي في البياض اذ قد عرض ان حمل
عليهما عرض واحد لكن الواحد الذي بالذات منه واحد بالجنس ومنه
واحد بالنوع وهو الواحد بالفصل ومنه واحد بالمناسبة ومنه واحد
بالموضوع ومنه واحد بالعدد والواحد بالعدد قد يكون بالاتصال وقد
يكون بالتماس وقد يكون بالحمل فرد وقد يكون بالحمل ذاته
والواحد بالجنس قد يكون بالجنس القريب وقد يكون بالجنس البعيد والواحد
بالنوع كذلك قد يكون نوعا قريبا لا يتجزأ الى انواع وقد يكون نوعا

... في الباب الاول وان كان يشاكل اختلاف في الا...
واذا كان واحدا بالنوع فهو لا محالة واحد بالفصل ومعلوم ان الوا
حد بالجنس كثير بالنوع وان الواحد بالنوع يجوز ان يكون كثيرا بالعدد
وقد يجوز ان لا يكون اذا كان طبيعة النوع كلها في شخص واحد فيكون من
جهة نوعا ومن جهة لا يكون نوعا اذ هو من جهة كلي ومن جهة ليس بكلي و
تامل هذا في الموضع الذي نتكلم فيه على الكلي او نذكره مواضع
... واما الواحد بالاتصال فهو الذي يكون واحدا بالفعل
من جهة وفيه كثرة بالقوة من جهة اما الحقيقي فهو الذي يكون فيه الكثرة
بالقوة فقط وهو اما في الخطوط فالذي لا زاوية له وفي السطوح ا
لبسيط المسطح وفي المجسمات الجسم الذي يحيط به سطح ليس فيه
انفراج على زاوية وليس يكون فيه كثرة بالفعل الا ان اطرا
فه تلتقي عند حد مشترك مثل جملة الخطين المحيطين بالزاوية
لا الاطراف متماسة تماسا ... المتصل في تلازم حركة بعضها لبعض
فيكون وحدتها كانها تابعة لوحدة الحركة لان هناك التي ما
وذلك كالاعضاء المؤلفة من اعضاء واولى ذلك ما كان التحامه
طبيعيا لا صناعيا والوحدة بالجملة في هذه تضعف وتخرج
عن الوحدة الاتصالية الى الوحدة الاجتماعية فالوحدة الا
اولى من الاجتماعية بمعنى الوحدة وذلك ان الوحدة الاتصالية
فيها ما بالفعل والوحدة الاجتماعية فيها كثرة ما بالفعل فهناك كثرة
غشيتها وحدة تزيل عنها الكثرة والوحدة بالاتصال اما معتبرة



... النقطة واما مع طبيعة اخرى مثل ان يكون ماء او هواء ويعرض له الاتصال
ان يكون واحدا في الموضوع للمتصل في الحقيقة جسم بسيط متفق الطبع
وقد علمت هذا في الطبيعيات فيكون موضوع وحدة الاتصال واحدا
في الطبيعة من حيث ان الطبيعة لا تنقسم الى صور مختلفة بل نقول ان
الواحد بالعدد لا شك انه غير منقسم بالعدد من حيث هو واحد
به بل ولا غيره مما هو واحد ينقسم من حيث هو واحد لكنه يجب
ان ينظر فيه من حيث الطبيعة التي عرض لها الوحدة ان تتكثر مثل
الانسان الواحد ومنه ما ليس من طبيعته التي عرض لها ذلك كالماء
الواحد والخط الواحد فانه قد يتكثر الماء مياها والخط خطوطا والذي
ليس من طبيعته ذلك فاما ان يكون قد يتكثر من وجه آخر واما ان لا
فمثال الاول الواحد بالعدد من الناس فانه لا يتكثر من جهة اخرى
اذ انقسم الى نفس وبدن فيكون له نفس وبدن وليس واحد منهما انسانا
واما الذي لا يكون فهو على قسمين اما ان يكون موجودا مع انه شيء
ليس منقسما بطبيعة اخرى واما ان لا يكون فان كان موجودا مع
طبيعة اخرى فاما ان يكون تلك الطبيعة هي الوضع وما يناسب الوضع
فيكون نقطة والنقطة لا تنقسم من حيث هي نقطة ولا من جهة اخرى
وهناك طبيعة غير الوحدة المذكورة واما ان لا يكون الوضع وما يناسبه
فيكون مثل العقل والنفس فان العقل له وجود غير الذي يفهم منه
انه لا ينقسم وليس ذلك الوجود بوضع وليس ينقسم في طبيعته
لا في جهة اخرى واما الذي لا يكون هناك طبيعة اخرى

كنفس الوحدة التي هي مبدأ العدد اعني التي اذا اضيف اليها غيرها
صار مجموعهما عددا فهذه الاصناف من الوحدة ... فهم
مفهوم في الذهن فنقول ... والذي
الذي يتكثر ايضا من حيث له الطبيعة الواحدة بالوحدة من حيث الاتصال
فذلك ان يكون تكثره في الطبيعة التي هي لذاتها معدة لتكثر عن الوحدة
وهذا هو المقدار ومن ذلك ان يكون تكثره في الطبيعة لا لانها في نفسها
معدة للتكثر بل بسبب غير نفسها وذلك هو الجسم البسيط مثل الماء
فان هذا الماء واحد بالعدد وهو في قوته ان يصير مياها كثيرة
بالعدد ولا لاجل المائية بل لمقارنة السبب الذي هو المقدار فتكون
تلك المياه الكثيرة بالعدد واحدة بالنوع وواحدة ايضا بالموضوع
لان من طبع موضوعها ان يتحد بالفعل واحدا بالعدد ولانه ليس كاشخاص
الناس فانها ليس من شان عدة موضوعات منها
ان تتحد موضوع انسان واحد نعم كل واحد منها واحد بموضوعه
الواحد ولكن ليس المجموع من الكثرة واحدا بالموضوع وليس حاله حال
كل قطعة من الماء فانها واحدة في نفسها بموضوعها وبالجملة
يقال لها انها واحدة في الموضوع اذ من شان موضوعاتها ان
تتحد موضوعا واحدا فتكون جملتها ذا موضوع واحد لكن كل واحد
من هذين القسمين اما ان يكون حاصلا فيه جميع ما يمكن ان يكون
له او لا يكون فان كان فهو تام وهو واحد بالتمام وان لم يكن فهو كثير
ومن عادة الناس ان يجعلوا الكثير غير الواحد وهذه الوحدة



التمامية اما ان تكون بالفرض والوضع كدرهم تام ودينار تام
واما ان تكون بالحقيقة وذلك اما بالصناعة كالبيت التام فان
البيت الناقص لا يقال له بيت واحد واما بالطبيعة كشخص انسان
واحد تام الاعضاء ولان الخط المستقيم قد يقبل زيادة في امتداده
ليست موجودة فليس له واحد من جهة التمام واما المستدير فقد ليس بعضها
بل حصلت له بالطبع الاحاطة بمركز من جهة فهو تام فهو واحد بالتمام
ويشبه ايضا ان يكون كل شخص من الناس واحدا من هذه الجهة
فيكون بعض الاشياء يعرض له التمام كالشخص والخط المستدير
وبعضها لا يعرض له التمام كالماء والخط المستقيم واما الواحد بالنسبة
فهي مناسبة مثل ان حال السفينة عند الربان وحال المدينة
عند الملك واحدة فان هاتين حالتان متفقتان وليس فيهما اتحاد بالعرض
بل وحدة ما يتحد بهما بالعرض اعني وحدة السفينة والمدينة فانها هي وحدة
بالعرض واما وحدة في النسبة فليست الوحدة التي جعلناها وحدة
بالعرض ونقول من راس انه اذا كانت الوحدة اما ان تقال
على اشياء هي كثيرة بالعدد او تقال على شيء واحد بالعدد وقد
اتى حصر اقسام الواحد بالعدد فلننتقل الى الجنبة الاخرى فنقول
واما الاشياء الكثيرة بالعدد فانما يقال انها من جهة انها
لا تنقسم فيتحد فيها في معنى فاما ان يكون اتفاقها في نسبة او في المحمول
النسبة واما في موضوع والمحمول اما جنس او نوع او فصل او
عرض فيكون سهلا عليك في هذا الموضع ان تعرف الفاقد

اقسام الواحد وانت تعرف مما قد عرفت ايضا اولى بالوحدة من الواحد
بالمناسبة وان الواحد بالنوع اولى من الواحد بالجنس والواحد
بالعدد اولى من الواحد بالنوع والبسيط الذي لا ينقسم بوجه اولى
من المركب والتام من الذي ينقسم اولى من الناقص والواحد
قد يطابق الموجود في ان الواحد يقال على كل واحد من المقولات
كالموجود لكن مفهومهما كما علمت مختلف ويتفقان في انه لا يدل
منهما على جوهر شيء من الاشياء وقد علمت ذلك فصل
في تحقيق الواحد والكثير وابانة ان
العدد عرض الذي يصعب الآن علينا تحقيقه ماهية الواحد
وذلك انا اذا قلنا ان الواحد لا ينقسم فقد قلنا ان الواحد هو الذي
لا يكثر ضرورة فاخذنا في بيان الواحد الكثرة واما الكثرة فمن الضرورة
ان تحدد بالواحد لان الواحد مبدأ الكثرة ومنه وجودها وماهيتها
ثم اي حد حددنا به الكثرة استعملنا فيه الواحد بالضرورة فمن ذلك
ما نقول ان الكثرة هو المجتمع من الوحدات فقد اخذنا الوحدة
في حد الكثرة ثم عملنا شيئا آخر وهو انا اخذنا المجتمع في حدها
والمجتمع يشبه ان يكون هو الكثرة ثم عملنا شيئا آخر وهو انا
المجتمع في حدها والمجتمع يشبه ان يكون هو الكثرة وقلنا
من الوحدات او الآحاد فقد اخذنا اللفظ الجمع
وهذا اللفظ لا يفهم معناه ولا يعرف الا بالكثرة واذا قلنا ان
الكثرة هي التي تعد بالواحد فيكون قد اخذنا في حد الكثرة



الوحدة ويكون ايضا قد اخذنا في حدها العد والتقدير وذلك انما
نفهم بالكثرة ايضا فما اعسر علينا ان نقول في هذا الباب
شيئا يعتد به لكنه يشبه ان يكون الكثرة ايضا اعرف عند تخيلنا
ويشبه ان يكون الوحدة والكثرة من الامور التي نتصورها بديا لكن
الكثرة نتخيلها اولا والوحدة نعقلها من غير مبدأ لتصورها عقلي
بل ان كان فلا بد تخيلي ثم يكون تعريفنا الكثرة بالوحدة تعريفا
عقليا وهناك تأخذ الوحدة متصورة بذاتها من اوائل التصور
ويكون تعريفنا الوحدة بالكثرة تنبيها تستعمل فيه المذهب
الخيالي لنومئ الى معقول عندنا لا نتصوره حاضرا في الذهن فاذا
قالوا ان الوحدة هي الشيء الذي ليس فيه كثرة دلوا على ان المراد
بهذه اللفظة الشيء المعقول عندنا بديا الذي يقابل هذه
الافراد وليس هو شيء عليه بسلب هذا عنه والعجب ممن يحد العدد
فيقول ان العدد كثرة مؤلفة من وحدات فقولهم ان الكثرة مؤلفة
من وحدات كقولهم ان الكثرة كثرة فان الكثرة ليس الا اسما للمؤلف
من الوحدات فان قال قائل ان الكثرة قد يؤلف من اشياء هي ذوات
مثل الناس والدواب فيجب ان كان هذه الاشياء ليست وحدات
بل اشياء موضوعة للوحدات كذلك ايضا ليست هي كثرة
بل اشياء موضوعة للكثرة وكما ان تلك الاشياء هي ذوات
لا وحدات كذلك هي كثيرة لا كثرة والذين يحدون انهم اذا قالوا
ان العدد كمية منفصلة ذات ترتيب فقد تخلصوا من هذا

فان الكيفية تخرج تصورها للنفس الا ان تفرق بالجوهر القسمة
الجوهر ... القسمة فانها لكن يتصور بهما بالكيفية ... المساواة فان
... أعرف منها عند العقل الصريح لان المساواة من الاعراض التي
... الكمية التي يجب ان تؤخذ في حد الكيفية فان المساواة هي اتحاد في
... والترتيب الذي اخذته في العدد ايضا بمقدار ... الا بعد تهيئة
فيجب ان يعلم ان هذه كلها تشبيهات مثل التشبيهات التي ...
الاسماء المرادفة وان هذه المعاني متصورة كلها او بعضها
... وانما يدل عليها بهذه الاشياء ولينبه عليها وتميز فقط فنقول الان
ان الوحدة اما ان تقع على الاعراض واما ان تقع على الجواهر فان
وقعت على الاعراض فلا تكون جوهرا ولا شك في ذلك وان وقعت
على الجواهر فليس يقال عليها قول الفصل والاخص البتة اذ ولا ...
في تحقيق ماهية جوهر من الجواهر بل هي امر لازم للجوهر كما قد علمت فلا
تكون اذن وقوعها عليها قول الجنس والفصل بل قول عرضي فيكون
الواحد جوهرا او الوحدة هي المعنى الذي هو العرض فان العرض
الذي هو واحد ... وان كان كونه موضوعا لذلك المعنى قد يجوز
عليه ان يكون جوهرا فانا نجوز ذلك عليه اذا اخذ مركبا
كالابيض واما طبيعة المعنى البسيط الذي لا ... عرض ما لمعنى لا
انه هو موجود في الجوهر وليس كجزء منه ولا يصح قوامه مفارقا له
فننظر الآن في الوحدة الموجودة في كل جوهر التي ليست بجزء مقوم
له هل يصح قوامها مفارقة للجوهر فنقول ان هذا مستحيل



لانها ان قومت وحدة وجودة لم تخل اما ان يكون وجودها لا ينقسم او ينقسم فان كان هناك
طبيعة هي المحمول عليها انها لا تنقسم ثم هناك طبيعة هي المحمول اخرى
والقسم الاول محال فانه لا اقل من ان يكون هناك وجود ذلك الوجود
لا ينقسم فاما ان يكون ذلك وجودا جوهريا او يكون عرضا فان كان
الوحدة في عرض لا محالة لم جوهرا وان كان جوهرا او الوحدة
لا تفارقه فهي موجودة فيه وجودها في الموضوع وان كانت تفارقه لكن
الوحدة واذا فارقت ذلك الجوهر يكون ايضا جوهرا او تصير اليه
ولا تفارقه اذا عرض وجود ما مفارقة لجوهره فيكون ذلك الجوهر
لو لم تصر اليه هذه الوحدة لم يكن له وحدة وهذا ممتنع
له وحدة كانت وحدة لحقت فيكون له وحدتان فيكون جوهرا
جوهرا واحدا الآن ذلك الجوهر واحدا ان وهذا ممتنع
فان كانت كل وحدة في جوهر آخر فاحد الجوهرين لم تنتقل
اليه الوحدة وعاد الكلام من جانب ما انتقل اليه الوحدة
وصار ايضا جوهرين وان كانت كل وحدة في الجوهر
فيكون للوحدة اثنينية بعد فقد تبين ان الوحدة ليس من شانها
ان تفارق الجوهر الذي هي فيه وتبتدي فنقول انه ان كانت
الوحدة ليست مجردة لكنها لا تنقسم بل كانت وجودا الا
حتى يكون الوجود داخلا في الوحدة لا موضوعا لها فاذا
فرضناه قد فارقت هذه الوحدة الجوهر كان يمكن ان
توجد بذاتها كانت وجودا لا ينقسم مجردا ولم يكن الا ...

لا ينقسم فقط بل يكون الوحدة وجودا جوهريا لا ينقسم اذ قام بذلك الوجود
في موضوع فلا يكون للاعراض وحدة بوجه من الوجوه او ان كان وحدة
يكون وحدتها غير وحدة الجواهر ويكون الوحدة يقال عليهما باشتراك
الاسم فيكون انفصال الاعداد التي تاليفها من وحدة الاعراض من
الاعداد التي تاليفها من وحدة الجواهر فلننظر هل يشتركان في معنى الوجود
الذي لا ينقسم او لا يشتركان فان لم يشتركا فيكون الوحدة
في احدهما وجودا منقسما وفي الآخر ليس كذلك والذي يكون
نفي وحدة الاعراض والجواهر يكون نفي في احدهما الوجود
شيئا غير الوجود غير منقسم وان اشتركا في ذلك المعنى فذلك
المعنى هو الوجود الغير المنقسم الذي اياه نعني بالوحدة وذلك المعنى
اعم من المعنى الذي ذكرناه قبل الآن فان ذلك كان جزءه مع
وجود لا ينقسم وجودا جوهريا واذ قد كان يمكن ان يضع موجودا وذلك المعنى
لا يخصه ان كان جوهرا ام عرضا لعرض وليس يلزم ان يكون
اذا ان كان موضوعا لعرض لجوهر فان الجوهر يعرض له العرض
ويتقوم بالعرض والعرض لا يعرض له الجوهر حتى يكون [illegible] فان الوحدة
التي معناها ذلك المعنى [illegible] هي وجود لا ينقسم فقط
[illegible] وذلك لا فارق [illegible] الاعداد [illegible] المعنى
[illegible] فكان [illegible] ان يكون الوحدة وجود غير منقسم
في الاعراض والجواهر [illegible] ان تفارق فيكون جوهرا او عرضا
[illegible] لا يكون الوحدة مختلفة في الجواهر والاعراض [illegible]

٨٠

لا الوحدة حقيقتها معنى عدمي من جملة اللوازم للاشياء [illegible]

ان نقول ان هذه الوحدة انما لا تفارق على سبيل [illegible] ولا تفارق

العامة ثابتة دون قصر لما كان لا تفارق الاشياء [illegible]

امتناع هذه المفارقة لا توجب [illegible] العرضية بل انما توجب

العرضية امتناع مفارقة يكون للشيء المحصل الوجود المتشخص

فنقول ليس الا مركبة كان نسبته ما قد يشاد الحكم الى [illegible]

اخص ليس نسبة المنقسم اليه بفصل مقوم فقد تبين ان الوحدة

غير داخلة في حد جوهر الموضوع بل نسبته لازم عام واذا اشرنا الى

واحد منه كان تميز الذات عن الشخص الذي يفارقه لاكان

التي في البياض فاذن صح انه غير مفارق صح ان المحمول

الذي هو معنى لازم عام مشتق الاسم من اسم معنى بسيط

معنى الوحدة وذلك البسيط عرض واذا كانت الوحدة عرض

## فصل

فالعدد المؤلف من الوحدة عرض

في المقادير والاعراض [illegible] واما الكمية المتصلة [illegible] مقادير [illegible]

اما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي [illegible] الجسم

المقرر على ما قد فسر في عدة مواضع واما الجسم

الاول في مقولة الجوهر فقد عرفنا انه [illegible]

[illegible] ويقبل [illegible] الاعراض [illegible]

من الاعراض التي تتعلق بالمادة [illegible] المادة [illegible]

المقدار لا تفارق المادة الا [illegible] ولا يفارق الصورة [illegible]

٨٣

للمادة فتح لانه مقدار الشيء البسيط الذي يحتمل ابعادا ثلاثة وهذا
لا يمكن ان يكون ما به الشيء كما ان الزمان لا يكون الا …
الذي هو المساحة وهذا المقدار هو كون المتصل بحيث يصح …
… المسح ان لا يصح غير متناه … وهذا
مخالف لكون الشيء بحيث تفصل فرض الابعاد المذكورة فان …
… يختلف … جسم … انه يصح هذا الذي … لا يعني
هذا البتة فقد يختلف فيه جسم وجسم … المعنى …
صورة وهذه الكمية لا تفارق تلك الصورة في الوهم …
… بل هي ذو الصورة تفارق فان المادة في الوهم واما الخط والسطح فيها
… ان يكون لكل واحد منها اعتباران اعتبار نهاية واعتبار …
مقدار والسطح اعتبار انه يقبل فرض بعدين فيه على
الابعاد المذكورة اعني بعدين تقاطعان على زاوية قائمة
… يكون اعظم واصغر …
بحسب اختلاف الاشكال … بهذه الاعتبار …
… لفرض البعدين فانها … لانه نهاية الجسم الذي
… قابل لفرض الثلثة فان كون الشيء نهاية لقابل …
من حيث هو نهاية ليس ذلك لانه نهاية …
ان يكون … لفرض بعدين وليس هو بهذه الجهة مقدارا …
بهذه الجهة مضاف وان كان مضافا فلا يكون الا مقدارا
وقد عرفت الفرق بين المضاف مطلقا ومن المضاف

٨٤

… هو المقولة التي لا يجوز على … ان يكون مقدارا …
… بالجهة الاخرى التي بها يمكن ان يخالف غيره من …
في القدر والمساحة ولا يمكن ان … المعنى الاول …
… الجسم جسما عرض فانه من حيث هو نهاية عارض للشيء …
… لا لوجود … ولهذا قلنا انه ليس من شرط الموجود في
شيء ان يطابق ذاته … قلنا بهذا في الطبيعيات فلنا قل
من هناك ان عرفت من هذه الجهة شبهة … موضوع حيث
هو مقدار عرض ولو كان كون السطح بحيث يفرض فيه بعدان امرا ل[illegible]
في نفسه لم يكن نسبة المضافية الى الصورة الحسية بل يكون
ذلك المعنى الى المضافية في السطح نسبة فصل الى جنس لنسبة
الاخرى نسبة عارض الى صورة ذات كما تعلم هذا ابطال الا
واعلم ان السطح العرضية ما تحدث وتبطل في الجسم بالاتصال
والانفصال واختلاف الاشكال والتقاطيع وقد يكون سطح الجسم
مسطحا وتبطل من حيث هو مسطح وبحيث مستدير …
… من الاقاويل ان السطح الواحد بالحقيقة لا يكون …
والسطح في الوجود ولذلك ليس كان الجسم الواحد يكون …
لاختلاف ابعاد بالفعل تتعاقب عليه فكذلك ان السطح اذا زال
عن شكله حتى يبطل الابعاد فلا يمكن ذلك الا …
ابطال صورة السطح الواحدة التي بالفعل وقد علمت …
اقول انى علمت ان هذا الا يلزم في الهيولى حتى تكون الهيولى
للاتصال غيره للانفصال فقد علمت انه اذا … سطوح

١٥

ووصل بعضها ببعض تأليفاً يبطل بحدود المشتركة كان الثاني متميزاً عن السطح الآخر بالعدد بل لو غيبته على اليقظة الاول لم يمكن ذلك الاول بالعدد بل آخر مثله بالعدد وذلك لان المعدوم لا يعاد

واذ عرفت صورة الحال في السطح فقد عرفت في الخط واحد قياساً عليه فقد بين لك ان هذه اعراض لا تفارق المادة

وهو واذ قد عرفت ايضاً انها لا تفارق الصورة التي هي في طبائعها ايضاً فقد بقي ايضاً ان يعلم كيف ينبغي ان نفهم

قولنا ان السطح يفارق الجسم توهماً وان الخط يفارق السطح توهماً فنقول ان هذه المفارقة نفهم في هذا الموضع

على وجهين احدهما ان نفرض في الوهم سطح ولا جسم وخطاً ولا سطح والآخر ان لا يلتفت الى السطح ولا يلتفت الى الجسم اصلاً

معها او ليس معه وانت تعرف ان الفرق بين الامرين ظاهر فانه فرق بين ان ينظر الى الشيء وحده وان كان معتقداً انه مع

غيره لا يفارقه وبين ان ينظر اليه وحده مع شرط مفارقته ما هو محكوماً عليه انه كالنعت للشيء

الشيء الذي ليس يمتنع فرض ان السطح والخط والنقطات ممكن

ان يتوهم مخلى وخطاً ونقطة مع فرض ان لا جسم مع السطح ولا سطح مع الخط ولا مع النقطة فقد ظن باطلاً وذلك لانه لا يمكن

ان نفرض السطح في الوهم منفرداً ليس نهاية لشيء الا ان يتوهم مع وضع خاص

٨٦

عرف السطح والخط والنقطة

مبني كما نقص غير يقين كما علمت يمكن ان يتوهم منفصلاً غير سطح فانه

السطح هو نفس الحد لا ذو الحدين فيعني ان السطح اذا توهم

~~لا يتوهم السطح الا لو توهم جرم ان يكون بحيث~~

~~وان كان توهماً لو توهم معه لابعاد~~

~~هو الانفصال من جهة اخرى وهو الجهة التي تقطع~~

~~السطح من الجهة التي ذكرنا فتحصل ان يتوهم السطح~~

وان توهم السطح نفس النهاية التي على جهة واحدة فقط من حيث

هو كذلك فنفس الجهة والجهة على ان لا انفصال لها من جهة

الذي كان هو نهاية متوهماً معه بوجه ما وكذلك الحال

في الخط فانه امر في التخيل لا في الامكان وجوده الا ان

ان نفرض لها مماسة لما كانت لا تثبت وكان لا يبقى اذ ثبت

المماسة الا كما كان قبل المماسة فلا يكون هناك نقطة

وحد الخط بعد المماسة ولا يبقى امتداد منهما وبين الحركة

لان تلك النقطة انما صارت نقطة وحدها كما علمت في

المماسة لا عرفاً واذا بطلت المماسة بالحركة فكيف يبقى

هي نقطة وكذلك كيف يبقى ما هي حدة له رسماً ما

بل انما ذلك في التخيل فقط وايضاً فان حركت

هناك شيء موجود تكون الحركة عليه او فيه وذلك الشيء

لان حيث كان فيه يتوهم سطح او العدد او جسم او العدد سطح

هو خط فيكون هناك والاشياء موجودة فتمثل حركة النقطة

يكون حركة النقطة علة لان توجد حتى فاما وجود المقدار الجسماني
واما وجود السطح فلوجوب تناهي الابعاد الجسماني واما وجود
فبسبب جواز قطع السطوح وافتراق الحدود لها واما الزاوية فقد يظن
لها انها كيفية متصلة بغير السطح والجسم فينبغي ان ننظر في
امرها فنقول ان المقدار جسما كان او سطحيا فقد يعرض له ان يكون
محاطا من نهايات تلتقي عند نقطة واحدة فيكون من حيث هو
بحيث هذه النهايات شيئا ذا زاوية من غير ان ينظر الى
ان لا نهاية من جهة اخرى فكانه مقدار اكثر من بعد ينتهي
عند نقطة فان شئت سميت نفس هذا المقدار من حيث
هو كذلك زاوية وان شئت سميت الكيفية التي له من حيث هو
زاوية فيكون الاول كالمربع والثاني كالتربيع فان وقعت
الاسم على المعنى الاول قلت زاوية مساوية وناقصة وزائدة
لان جوهرها مقدار وان اوقعت على المعنى الثاني قلت ذلك
لها بسبب المقدار الذي هي فيه كما يقع مثل هذا
في الزاوية بالمعنى الاول يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثة او
اثنان فهو مقدار جسم او سطح والذي يظنه من يقول ان الزاوية
سطحي او جسمي كالخط الذي يحمل على الاجرام في الوهم بكيفية
حادثة حتى كان قد تحرك الطول فرضا بالحقيقة تحدث
عرض بعد الطول فكان طول [...] لم يتحرك الخط
الحركة للزاوية لان الطول وحده كما هو لا في العرض



يحدث سطح وانما تحرك بالعرض راسمه تحدث الزاوية فجعل الزا[وية]
هيئة [...] من المقادير والنسب بل هذا خلاف معنى قولنا ان الشيء
له ابعاد او بعدين حتى يكون جسما او سطحيا وقد عرفت ذلك
عرفت ان هذا الذي قاله لا يلزم ولا ينبغي ان يكون لها قبل
اضعاف وانما هو شروع من ذلك الانسان فيما لا يعنيه وهذا الفصل
العجز ان قد ذهب الى ان السطح في الحقيقة هو التربيع والسطح
لا غير وليس كلامه هذا بفصل للاجسام اذ العظم في ذلك
عرض لما عرفت واما الزمان فقد كان تحقق لك عرضيته الخاصة
فيما سلف فبقي ان تعلم انه لا مقدار خارجا عن هذه المقادير فنقول
الكم المتصل لا يخلو اما ان يكون قار الذات حاصل الوجود بجميع اجزائه
او لا يكون فان لم يكن بل كان متجدد الوجود شيئا بعد شيء فهو
الزمان فان كان قارا فهو المقدار فاما ان يكون تام المقادير
وهو الذي يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة او ليس يمكن ان يفرض فوق ذلك
وهذا هو المقدار الجسم واما ان يفرض فيه بعدان فقط واما ان
بعد واحد فقط وكل متصل فقد يعد ما بالفعل او بالقوة ولما
كان لا اكثر من ثلثة ولا اقل من واحد فالمقادير ثلثة والكميات
المنفصلة انما العدد وقد تعالى لا شيئا آخر فالكميات المتصلة
ليست كذلك اما المكان فهو السطح واما الثقل والخفة فانهما
[...] كانهما من المقادير في الارض والا علته وليس لها في
ان يحتج بها [...] بعد ان يقال بالمساواة والمفاوتة

يعرض لها لما فيه مطبق على ما يحاذيه وينطبق ما يليه منه على ما يليه مما
يحاذيه فينطبق الحد الآخر فيساويه أو يختلف فلا يساويه بل يفضل
فأما المعنى الذي بالمساواة والمفاوتة الذي فيه للمقدار فيه المعنى
وأما الكمية التي تعرض للخفة والثقل بأن يكون ثقل نصف ثقل
فإن ذلك ليس لأنه يتحرك في الزمان نصف ما يتحرك هذا في
ضعف الزمان أو يحرك الأعظم إلى الأسفل في آن
معها أن يحرك الأصغر إلى العلو أو يحرك في هذا المجرى
فكذلك الحرارة التي تكون ضعف الحرارة لأجل أنها تفعل في
الضعف أو لأنها في ضعف الجسم التي للمساواة في الجسم
وكذلك حال الكبر والصغر والقليل والكثير فإن هذه أحوال
تلحق الكميات من باب المضافات وقد حصلت الكلام في
هذه في موضع آخر فالكمية ما يحد بما يناهي الذي يمكن أن يوجد
فيها شيء منها يصح أن يكون واحدا عادا ويكون ذلك لذاته سواء
كانت المتصلة موجودة أو منفصلة

## فصل

في تحقيق منشأ العدد وتحقيق الواحد وبيان الواحد والحرى أن
نحقق منها ماهية الأعداد ووضعها فلذلك ينبغي أن يعتبر
حالها ووجودها ... إلى كمياتها ...
وأيضا كان يجب ذلك فنقول إن العدد له وجود في الأشياء
ووجود في النفس وليس قول من قال إن العدد لا وجود له إلا في
النفس بشيء ... أن العدد له وجود ...



عن العدد ذوات التي في الأعيان إلا في النفس فهو حق ...
أن الواحد لا يتجرد عن الأعيان قائما بنفسه إلا في الذهن وكذلك
ما يترتب وجوده على وجود الواحد فأما في الموجودات أعداد فذلك
أمر لا شك فيه إذ كان في الموجودات وحدات فوق واحد
وكل واحد من الأعداد فإنه نوع بنفسه وهو واحد في نفسه من حيث
هو ذلك النوع وله من حيث هو ذلك النوع خواص والشيء الذي
لا حقيقة له ممتنع أن يكون له خاصية أولية أو مركبة أو التامة
أو الزائدة أو الناقصة أو المربعية أو المكعبة أو الصم وسائر
الأشكال التي له فإذن لكل واحد من الأعداد حقيقة تخصه وصورة
يتصور منها في النفس وتلك الحقيقة وحدته التي بها هو ما هو
وليس العدد كثرة لا تجتمع في وحدة حتى يقال إنه مجموع آحاد فإنه
من حيث هو مجموع هو واحد يحتمل خواص ليست لغيره وليس
بعجيب أن يكون الشيء واحدا من حيث له صورة ما كالعشرية
مثلا أو الثلاثية وله كثرة فمن حيث هو العشرة ما هو لها خواص
للعشرة وأما كثرة فليس لها إلا الخواص التي للكثرة المقابلة
ولذلك فإن العشرة لا تنقسم في العشرة إلى عشرين لكل
منها خواص العشرة وليس لك أن تقول إن العشرة
واحد وواحد وواحد وواحد وواحد حتى
تستوفي فإن ذلك العشرة ليست واحدا وواحدا قول حملت ... الصفة
على العشرة وعطفت عليها الواحد فيكون كأنك قلت

[illegible] ان العدد [illegible] الخمسة [illegible] لمعطوفا
على الاخرى فيكون العدد والتسعة والعشا [illegible] فان لم نزد [illegible]
فقد تبين [illegible] ان الانسان حيوان ناطق اي حيوان
[illegible] الذي هو ناطق يكون كالك قلت ان العدد والتسعة تلك التسعة
التي هي واحدة وبها [illegible] وان قلت ان العدد والتسعة
[illegible] وكان مرادك ان العدد هي التسعة التي تكون مع [illegible]
حتى ان كانت التسعة عشرة فقد اخطأت [illegible] فان التسعة اذا كانت
[illegible] كان مجموعه فيكون تسعة ولا يكون عشرة التسعة [illegible]
فان لم يجعل مع صفة للتسعة بل للموصوف بها فيكون كالك قلت
ان العدد والتسعة مع كونها التسعة التي هي واحدة فذلك ايضا خطاء بل
هذا كله مجاز من اللفظ مغلطا بل العدد مجموع التسعة والواحد
اذا اخذا جميعا فصار منهما شي عشرة وهو كل واحد من
[illegible] فان اردت التحقيق فهو ان [illegible] عدد من اجتماع واحد
[illegible] وذكر الآحاد [illegible] لا يحتاج اما ان [illegible] العدد
من عشرة ان تشار الى تركيبه مما تركب منه كخاصية من خواص
[illegible] فذلك يكون رسم ذلك العدد لا حده هو جوهره واما ان تشار
الى تركيبه مما تركب منه فان اشير الى تركيبه من عدد دون عدد
دون الآخر مثلا ان تحصيل العشرة من تركيب خمسة وخمسة
لم يكن ذلك اولى من تركيب ستة مع اربعة وليس تعلق هويتها
[illegible] اولى من الآخر فهو ما هو عشرة [illegible] واحدة وكان [illegible]





ومحال ان يكون مهيات واحدة وما يدل على مهيات من حيث هي واحدة حدود
مختلفة فاذا ان كذلك فحد الشي هذا ولانه لك بل بما
قلنا وتكون اذا كان ذلك فقد كان نفسه كان الا التركيب من
وخمسة ومن ستة واربعة ومن ثلثة وسبعة لازما له لك وما بعد
فيكون منه رسوما له على [illegible] ما بخمسة فجمع الى الخمسة
فيحصل ذلك كله الى الآحاد ويكون مفهوم قولك ان العشرة
خمسة وخمسة هو مفهوم قولك من ثلثة وسبعة وثمانية
واثنين اعني اذا كنت تلحظ ملك الآحاد وانه اذا لحظت صورة
الخمسة والخمسة والثلثة والسبعة كان كل اعتبار غير
الآخر وليس للذات الواحدة حقايق مختلفة المفهومات بل
يتكثر انحاء عوارضها اللازمة اما قال الفيلسوف المقدم لا
تحسبن ان ستة ثلثة بل هي ستة مرة واحدة لكن اعتبار
العدد من حيث احاده فما يصعب على التخيل وعلى
فيصار الى الرسوم من المراتب ومما يجب ان يبحث عنه من حال
العدد حال الاثنوة فقد قال بعضهم ان الاثنوة ليست من العدد
وذلك لان الاثنوة ذلك الزوج الاول والوحدة هي الفرد الاول
وكما ان الوحدة التي هي الفرد الاول ليست بعدد فكذلك
الاثنوة التي هي الزوج الاول ليست بعدد وقال ولان العدد
كثرة مركبة من احاد والاحاد [illegible] ثلثة ولان الاثنوة
[illegible] ان كان عددا [illegible] ان يكون مركبا او يكون فان كان

[illegible]

وكثيرة فيه بأعراض الواحد فإن كانت عددا أو لا فلا يصح كما النصف أما
أصحاب الحقيقة فلا يشتغلون بأمثال هذه الأشياء ووجه
حسن الوجه في الكل من الواحد هو عدد والأجل أنه فرد أو زوج بل
لأنه لا انفصال فيه إلا وحدات وإلا أن قالوا مركب من وحدات
يعنون به ما يعنيه النحويون في لفظ الجمع وأن أقله ثلاثة
فقيل يعنون بذلك الكثرة أو أزيد من واحد وجوزت لهم ذلك
ولا يبالون أن لا يجعله زوجا ليس بعدد وأن وجد فرد ليس الفرد بعدد
العدد فيما فرض عليهم أن يبدأ أولا بطلب زوج ليس بعدد
فرد ليس بعدد وليس يشترطون في العدد والأول أن يكون
لا نصف له مطلقا بل لا نصف له مطلقا عددا من حيث هو أول
وأنت تعنون بالأول أنه غير مركب من عدد وإنما يعني
بالعدد ما فيه انفصال ويوجد فيه واحد فالاثنوة أول العدد وهي
الغاية في القلة في العدد وأما الكثرة في العدد فلا تنتهي إلى
حد وقلة الاثنوة ليست مما يقابل بالقياس إلى
وليس لم يكن الاثنوة أكثر من شيء يجب من ذلك أن يكون
قليلة بالقياس إلى غيرها فليس يجب أن يكون يعرض له إضافة إلى
شيء يلزم أن يكون له إضافة أخرى إلى شيء آخر يقابلها تلك
الإضافة فإنه ليس يجب إن كان شيء من الأشياء يعرض له
إضافة قلة وإضافة كثرة معا حتى يكون كأنه قليل بالقياس
إلى الشيء [illegible] بالقياس إلى شيء آخر ويلزم من ذلك



[illegible]

أن يكون كل عدد يعرض للشيء يعرض له معها الكثرة كأنه إذا كان شيء
هو ملك وملك كما يجب أن يكون شيء ما ملكا وحده وشيء هو جنس
نوع ويلزم أن لا يكون شيء هو جنس وحده فإنه ليس إنما صار
القليل قليلا لأجل أنه شيئا هو أيضا عنه كثير بل لأجل
الشيء الذي ذلك الشيء بالقياس إليه كثير فالاثنوة هي
الأقلية أما قلة فبالقياس إلى كل عدد لأنها تنقص عن كل
عدد وأما القلة فلأنها ليست بكثير عند عدد وإذا لم
الاثنوة إلى شيء آخر لم تكن قليلة والكثرة يلزمهم معنيان
أحدهما أن يكون الشيء فيه من الآحاد فوق واحد وهذا ليس بالقياس
إلى شيء البتة والآخر أن يكون الشيء فيه ما في شيء آخر
وزيادة وهذا هو الذي بالقياس وكذلك العظم والطول
والغرض أن الكثرة مطلقة تقابل الوحدة مقابلة الشيء مع مكيله
الذي يكيله والكثرة الأخرى تقابل القلة مقابلة المضاف
ولا تضاد بين الوحدة والكثرة بوجه من الوجوه وكيف والوحدة

## فصل

تقوم الكثرة ويجب أن نحقق القول في هذا
في تقابل الواحد والكثير وما يجري أن يقابل به
يجري المقابلة بين الكثير والواحد فقد كان التقابل
على أصناف أربعة وقد تحقق ذلك وتستحق لعدد
أن صورة التقابل يوجب أن يكون إضافة على هذه الجملة
وذلك لأن الوحدة مقومة للكثرة ولا شيء من الأضداد مقوم

[illegible]

ضده بل يبطله وينفيه لكن للقائل ان يقول ان الوحدة والكثرة بهذا
شانهما فانه ليس يجب اي ان الضد يبطل الضد كيف ولا الضد
بل ان يقال ان الضد يبطل الضد بان يحل في موضوعه
القياس شانهما ان يبطل الكثرة بان يحيل الموضوع الذي
للكثرة على ما جوزت ان يكون الموضوع يعرض له الوحدة
فنقول في جواب هذا الاشكال ان الكثرة كما انها
تبطل بالوحدة فكذلك الكثرة انما تبطل ببطلان وحداتها
ولا تبطل الكثرة البتة لذاتها بطلانا اوليا بل بعرض الوحدات
لان تبطل ثم تعرض لها ان تبطل فتكون ببطلان وحداتها
فتكون الوحدة اذا ابطلت الكثرة وقد ثبت بالقصد الاول
انما تبطل اولا الوحدات التي للكثرة عرضا ثم بالفعل الى
[illegible] بالقوة فيلزم ان لا تكون الكثرة فاذن الوحدة انما تبطل
اولا الوحدات على انها ليست تبطل الوحدة وكما تبطل الحرارة
البرودة فان الوحدة لا تنفيها الوحدة بل تحيل الى ان تلك الوحدات
تعرض لها بحسب ان تبطل بان يحدث [illegible] هذه الوحدة وتلك
[illegible] فيبطلان فكان لا تحل هذه المعاقبة التي على الموضوع
فيجب ان تكون الوحدة ضد الكثرة بل اولى ان تكون الوحدة ضد الوحدة
وعلى ان الوحدة ليست تبطل الوحدة كما تبطل الحرارة البرودة
لان الوحدة الطارية اذا ابطلت الوحدة الاولى [illegible] ليس
[illegible] بغير موضوع الوحدة الاولى بل الاخرى ان يظن انه نفس موضوعه



واما الكثرة [illegible] يبطل عن هذه الوحدة [illegible] اوليا بل ليس [illegible]
شرط المتضادين ان يكون الموضوع واحدا يتعاقبان فيه بل يجب
ان يكون مع هذا التعاقب الطباع متشابه [illegible] ليس
من شان احدهما ان يتقوم بالآخر والخلاف الذاتي فيهما او
يكون تنافيهما اوليا [illegible] لقائل ان يقول انه ليس موضوع
الواحد والكثير واحدا فان شرط المتضادين ان يكون للاشياء منهما
ما للعدد موضوع واحد وليس للوحدة [illegible] موضوع
الا واحد بالعدد بل موضوع واحد بالنوع وكيف يكون موضوع الكثرة
والوحدة واحدا بالعدد ثم عليك ان تعلم مما سلف لك حقيقة
هذا وما فيه وعليه ولا ننقضه بان التقابل الذي بين الواحد
والكثير ليس تقابل التضاد فقط فهل التقابل [illegible]
[illegible] والعدم فنقول انه يلزم اول ذلك ان يكون العدم
منهما عدم شيء من شانه ان يكون لموضوع او لنوعه او لجنسه
على ما قد مضى لك من امر العدم [illegible] ان تتخيل وجها للتحقق
تجعل به الكثرة عدم الوحدة [illegible] في طبيعتها [illegible]
يجوز ان يكون شيئان كل واحد منهما عدم ملكة بالقياس الى
[illegible] الملكة منهما هو المعقول بنفسه الثابت بذاته واما
[illegible] ان لا يكون وكان الشيء الذي هو المعقول بذاته فيما بين شانه
ان يكون الى يكون معنى العدم وحقيقته [illegible] العقل [illegible]
[illegible] الملكة [illegible] العقل [illegible] واما العدد [illegible]

فی ان لا تقابل بین الوحدة والکثرة [illegible] العدم والملکة

٩٢

جعلوا هذا التقابل من العدم والملكة وجعلوها هي المضادة والاول ورتبوا
تحت الملكة الصورة والخير والفرد والواحد والنهاية واليمين
والساكن والمستقيم والمربع والنور والذكر ومن جنس مقابلات العدم
ضده كالشر والزوج والكثرة واللانهاية واليسار والظلمة و
المتحرك والمنحني والمستطيل والظلمة والانثى واما نحن فقد يجب علينا
ان نجعل الملكة هي الوحدة ونجعل الكثرة هي العدم اما اولا
فانا نحد الكثرة بالوحدة بعد الانقسام او عدم التجزي بالفعل
وناخذ الانقسام والتجزي في حد الكثرة وقد ذكرنا ما في هذا
واما ثانيا فان الوحدة موجودة في الكثرة مقومة لها وكيف يكون ماهية
الملكة موجودة في العدم حتى يكون العدم يتالف من ملكات
يجتمع وكذلك ان كانت الملكة هي الكثرة فكيف يكون تركيب
الملكة من اعدامها فليس يجوز ان نجعل وكذلك ان كانت الملكة
هي الكثرة فكيف يكون تركيب الملكة فليس يجوز ان نجعل المقابلة
بينهما مقابلة العدم والملكة فاذا لا يجوز هذا فلا يجوز ان يقال
ان المقابلة بينهما هي مقابلة التناقض لان ما كان يؤلف في
الالفاظ فهو خارج عن موافقة هذا الاعتبار وما كان منه في الامور
فهو من جنس تقابل العدم والملكة بل هو جنس لهذا التقابل
فان ما زالوا الموجبة الثبوت فما زالوا السالبة العدم ويعرض
في ذلك من المحال ما يعرض فيما قلنا وفيبطل ان يجعل التقابل بينهما
تقابل المضاف فنقول ليس يمكن ان يقال ان بين الوحدة و

وايضا لا يجوز ان يكون تقابلهما تقابل التضايف

٩١

الكثرة تقابل المضاف وذلك لان الكثرة ليس انما تعقل ماهيتها بالقياس
الى الوحدة حتى يكون انما هي كثرة لاجل ان هناك وحدة وان كان انما
هي كثرة بسبب الوحدة وقد علمت في كتب المنطق الفرق بين ما
يكون الشيء ومن ماهيته الا بالقياس الى شيء بل
يحتاج الكثرة الى ان تقوم ماهيتها انما من الوحدة لانها معلولة
في ذاتها وتعني انها معلولة عن شيء انها كثرة ولا صارت
لها انما هي من حيث هي معلولة والمعلولية لازمة للكثرة ولا نفس الكثرة
ثم لو كانت من المضاف لكان كل ما يقابل منهما بالقياس الى الوحدة
كذلك في ماهية الوحدة من حيث هي وحدة بالقياس الى
على شرط انعكاس المضافين ولكانا يتكافآن في الوجود من حيث
هذه وحدة وتلك كثرة وليس الامر كذلك فانه قد كان يمكن ان
فنجوز ان لا يكون بينهما تقابل
ومن ان الوحدة من حيث هي مكيال تقابل الكثرة من حيث هي مكيل
تقابل الكثرة من حيث هي مكيل وليس كون الشيء وحدة وكونه مكيالا
شيئا واحدا بل بينهما فرق فان الوحدة تعرض لها ان تكون
مكيالا كما تعرض لها ان تكون علة ثم الاشياء تعرض لها
بسبب الوحدة التي فيها ان تكون مكيلا لكل واحد كل شيء
ومكيال من جنسه فان الواحد في الاطوال طول وفي العروض عرض
وفي الثقيلات ثقل وفي الازمنة زمان وفي الحركات حركة وفي
الالفاظ حرف وقد يكون ان يجعل الواحد

المصوت المقصور او الحرف الساكن او منقطع
وليس يجب ان يكون كل احد من هذه الاوضاع واقعا [illegible]
يقع ما نفرض ويمكن ان نفرض الواحد من كل باب ما يجوز النقص والزيادة
فيما نفرض ونضع هذه الطبيعة اذا كان في هذه الاشياء
واحد مفروض ان يكال به جميع ما هو من ذلك الجنس فانه يجوز ان
يكون الآلات متباينة لما يكال بها وذلك فانها خط مباين لخط وسطح مباين
لسطح وجسم مباين لجسم واذا كان الخط والسطح والجسم تباين
جسما وسطحا وخطا فكذلك الحركة قد تباين الحركة واذا كان
فان الزمان والثقل ايضا يتباين الزمان والثقل ايضا ويجوز ان يكون
له الذي تباين به ذلك المباين غيره وكذلك وقد علمت
جواز صناعة التعاليم فاذا كان كذلك فيكون اذن الوحدات
التي تفرض لكل جنس من هذه كثيرة ويجوز ان تتناهى واذا كان
هناك واحد يصلح لكيل شيء فيكون اشياء لا يتناهى
لا ان يكال بها ولما كان المكيال يعرف به المكيل فقد العلم من
كالمكائيل للاشياء فانها نعلم بها فقال بعضهم ان الانسان
مكيال كل شيء لان به الحس والعلم وبهما يدرك كل شيء
ان يكون العلم والحس يكيلان المعلوم والمحسوس
وذلك اصلا لكنه ينبغي ان يكال المكيال ايضا بالمكيل فهكذا
يجب ان تتصور الحال في مقابلة الوحدة والكثرة وقد يشكل من حال
الاعظم والاصغر انهما كيف يتقابلان وكيف تقابلان [illegible]



شيء اصغر ما يمكن ليكون التفاوت فيه اقل ليكون مع بعض الاشياء
واحدا مفروضا ما بالطبع مثل حبة وزنة ويطبعه في بعضها بالعرض
واحدا بالوضع فما زاد على ذلك الواحد اخذا اكثر من واحد وما نقص
منه لم يؤخذ واحدا بل يكون الواحد هذا المفروض بتمامه ويكال
الاوزان ايضا من الاشياء في ذلك الجنس فالواحد مثلا من
الاطوال شبر في الطول مثلا شبر في الجسمات
مثلا شبر او شبر في الحركات حركة مقدرة [illegible]
حركة هذه الصفة فانه يجمع الا الحركات المتقدرة
وخصوصا التي لا تختلف الا بتشبيه [illegible] ٦
تقدير وخصوصا التي هي اسرع [illegible] مقدار حركة
هو اسرع زمانا وانما هو الحركة الفلكية [illegible] المضبوط
قدر ما ان الدور كما ارادوا [illegible] صغر مقدارها
فسرعة العود ليس مما يضبط بحسه [illegible] لبعيد
ثم [illegible] الى الوجود التجديد والى التجزية [illegible] حركات
الساحات فيكون حركة ساعة مثلا هي مكيال الحركات
وكذلك زمانها مكيال الازمنة وقد تفرض في الحركة [illegible]
واحدة بحساب [illegible] الان وذلك غير مستعمل
[illegible] النوع الاول [illegible] في الاثقال [illegible]
[illegible] في ابعاد [illegible] الاربعة والتي [illegible]
[illegible] الاصوات [illegible]

١٠١

فان المساوي يقابل كل واحد منهما فانه لا يمكن ان يكون الشيء
والاعظم الا متى ليس وكذلك المساوي والاصغر انما الاعظم والاصغر
فانهما ان تقابلا من المضاف فكان هذا اعظم بالقياس
الى ما هو اصغر فليس المساوي مضايفا لاحدهما بل لما هو مساو له
ونظن انه ليس حيث كان اعظم واصغر ان يكون بينهما مساو
موجود فان هذا اذا علمت في موضع اخص فاذا كان الامر
على هذا فيحتمل ان يكون المساوي ليست مقابلته الاولى للاعظم
والاصغر بل لغير المساوي [illegible] فيجب ان يكون
فيه المساواة ليس عدمه في النقطة والوحدة واللون والعقل لانها اشياء
لا تقدير لها بل في اشياء لها تقدير وطبيعة قابلة لما يقابل
عدمه وهو اللامساواة لكن اللامساواة يلزمه اما الاعظم
او الاصغر كالحس ليست عرضا بل بمعنى انه يلزم كل واحد
منهما فان كل واحد منهما هو عظم والعظمة معنى وجودي فهذا
والاصغر والصغيرة من مثل الجهة كذلك

## فصل في ان الكيفيات اعراض

في الكيفيات اما الكيفيات المحسوسة الجسمانية فلا يقع شك
في وجودها وقد تكلمنا في وجودها في مواضع اخر وتفصيلها
من [illegible] في ذلك لكنه انما يقع الشك في امرها
هل هي اعراض او ليست باعراض فان من الناس من يرى
ان تلك جواهر تخالط الاجسام ويرى فيها فاللون مثلا جوهر

١٠٢

والحرارة كذلك وكل واحد من هذه الاشياء هي عنده جوهر
وليس يضعف ان هذه الاشياء توجد تارة وتعدم تارة وان الشيء
[illegible] فانها موجودة فانهم يقولون انه ليس يعدم ذلك بل يأخذه
يفارق قليلا قليلا مثل الماء الذي يبتل به الثوب فانه
ساعة لا يوجد هناك ماء ويكون الثوب موجودا بحاله لا انه بطل
بل كل عرض انما هو جوهر له ان يفارق جوهرا آخر لا انه
فارق مفارقة لا يحس فيها لا اخر المفارقة منه لانها فارقت وهي
اصغر مما يدركه الحس مفارقة متفرقة ويقول بعضهم انها قد تنسلخ
فيأخذ [illegible] وهذا باطل فنقول لا يخلو ان كانت هذه
جواهر اما ان تكون جواهر هي اجسام او تكون جواهر ليست باجسام
فان كانت هذه جواهر غير جسمانية فاما ان تكون بحيث يمكن
ان تؤلف منها جسم واما ان لا يمكن لكن انما تكون موجودة لاحقة
للاجسام وسارية فيها فان كان كذلك بان يكون لهذه الجواهر وضع
وكل جوهر ذي وضع فانه ينقسم قد بين ذلك وما بينا انه لا يخلو اما
ان يكون كل واحد من هذه الجواهر من شأنه ان يوجد مفارقا فيتجسم
الذي يكون فيه او لا يكون فان لم يمكن ان يوجد مفارقا وكان وجوده في
[illegible]
الموضوع لها [illegible] فليست الا اعراضا
[illegible] وان كانت تفارق [illegible] فاما ان
تكون مفارقة فتنتقل من جسم الى جسم من غير ان يقع لها قوام

شيئ في الثاني فانه ان كان هذا هكذا فيكون الاول قد عدم
والآخر قد حصل ولا يكون الاول هو الذي قد انقلب الى الثاني بل
المنا يعني بالانقلاب ان الموصوف بالاول صار موصوفا
بالثاني وذلك انه يبقى من الاول شيئ في الآخر فيكون
من مادة وشيئ فيها فان كان هذا اصغر الهوية سالبا في
سلبنا فيكون في الهوية شيئ يبطل وشيئ يبقى فيكون ذلك
الذي بطل هو الذي به صار ذلك الشيئ لذاته هو الهوية وهو الصورة
المادة او العرض وكلاهما فيها … فنقول واما ان كان
ان المعارض هذه الكواكب والعلوم مثلا … ضدا او …
ذاته فلا يخلو اما ان يكون يقع اليه اشارة ويكون البياض
الذي من شأنه ان يدرك الا ان … ادراكه للعقل …
فيكون على الحد الذي يعرف البياض عليها التي يكون …
هو البياض الذي من شأنه ان يدرك فان كان كذلك فيلزم
ان يكون خلا موجودا حتى يكون فيه … اليه وليس في الاجسام
ويلزم ان يكون له وضع ما وتقدير ما فيكون له في ذاته مقدار
يكون الا العقل منه محسوسا فانه لا … بياضا الا … وضع
ذو لا مقدار له فضلا عن ان زاد وان كان له مقدار ووضع و…
وهيئة البياضية كان حسا … فالبياض …
البياض هذه الكيفية الزائدة على المقدار والحجم وان كان …
على الحد الذي كان يعرف البياض عليها … فنقل …



ان يكون الجسم …
هذه الصورة وصار شيئا روحانيا فيكون البياض …
موضوع العرض له ان يكون فيه البياض التي على النحو المعروف
ويعرض له ان تنتزع اوي الصورة اخرى روحانية فيكون
ادراكا له بياضا قد فقد … صورة واما المعارض الشيئ
… فانما تلف الى انه لا يجوز ان ينتقل شيئ هذه
ثم اخرى ذات وضع وهي لطا الاجسام وايضا ان حصل …
شيئا في نفسه ذا مقدار فيكون له وجود ان وجود انه بياض
موجود انه ذو مقدار فان كان مقداره ما العدد غير مقدار الجسم
الذي هو فيه بالعدد فاذا كان في الاجسام وسار يا فيهما
قد دخل بعضه في بعض وان كان هو نفس الجسم حتى انه فيكون الان
علاوة الى ان الشيئ هو البياض جسم وله بياضية فيكون
موجودة في ذلك الجسم الا انها لا تفارق فلا يكون البياض
مجموع ذلك الجسم والكيفية بل شيئ في ذلك الجسم
وهيئته ليس هيئة الطويل العريض العميق بل يكون هيئته
الطويل العريض العميق بل يكون هيئته الطويل العريض العميق
… على هذا الى فيكون البياض مقارنا …
ما عداه وهذا اعني … الصفة في الموضوع ويكون مع ذلك
لا تفارقه وليس … من ذلك الشيئ الذي هو الطويل العريض
فيكون البياض المحسوس … الا انه لازم فيبقى الكلام في ان
من طبيعته ان تفارق ايضا فقد تبين ان الكيفيات التي هي …

وذهب العلامة الدواني ... صورة الجوهر ... جوهر

الفعل حركة بهذه الصفة حتى يكون في العقل كالاً ما بالقوة من جهة
كما حتى عكسه فيها محركة للعقل لان معنى كون ماهيتها على
هذه الصفة هو انها ماهية تكون في الاعيان كالاً ما بالقوة
واذا عقلت فان هذه الماهية تكون ايضا بهذه الصفة فانها
في العقل ماهية تكون في الاعيان كالاً ما بالقوة فليس تختلف
في الاعيان كونها في العقل فانه في كليهما على حكم واحد فانه في
كليهما ماهية توجد في الاعيان كالاً ما بالقوة فلو كنا نقلنا ان الحجر
ماهية تكون كالاً ما بالقوة في الاين مثلا لكل شيء لوجه
فيلزم وجوده في النفس لا كيف كانت الحقيقة تختلف
كقول القائل ان حجر المغناطيس حقيقته انه حجر يجذب
الحديد فاذا وجد مقارنا لجسم كف الانسان ولم يجذبه
ووجد مقارنا للخشبة حيث لا يجذبه فلم يجب ان يقال انه يختلف الحقيقة
في الكف وفي الحديد بل هو في كل واحد منهما بصفة واحدة
وهو انه حجر من شانه ان يجذب الحديد فانه اذا كان في
الكف ايضا كان بهذه الصفة واذا كان عند الحديد
كان بهذه الصفة وليس اذا كانت في العقل في موضوع
فقد بطل ان تكون في العقل ماهية في الاعيان ليس
في موضوع اصلا فقد صح ما قيل ان ماهية المعقولات في موضوع
قد قلنا انه لا يكون في موضوع في الاعيان اصلا فان قيل
فقد علم ماهية الجوهر انما هو ان تكون موضوعا تارة جوهرا



اعراض وبهذا [illegible] للطبيعيات واما الاستعدادات فانها
واما الذي يتعلق بالنفس وذوات الانفس
في الطبيعيات انها اعراض تقوم في اجسام وذلك
تكلمنا في احوال النفس

## فصل

واما العلم فان فيه شبهة وذلك لان لقائل ان
يقول ان العلم هو المكتسب من صور الموجودات مجردة عن موادها
وهي صور جواهر واعراض فان كانت صور الاعراض اعراضا
فصور الجواهر كيف تكون اعراضا فان الجوهر لذاته جوهر
فماهيته لا تكون في موضوع البتة وماهيته محفوظة سواء نسبت الى
ادراك العقل لها او نسبت الى الوجود الخارجي فنقول ان ماهية
الجوهر جوهر بمعنى انه الموجود في الاعيان لا في موضوع وهذه
الصفة موجودة لماهية الجواهر المعقولة فانها ماهية شانها
ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع اي ان هذه الماهية
هي معقولة عن امر وجوده في الاعيان ان يكون لا في موضوع واما وجوده
في العقل بهذه الصفة فليس ذلك في حده من حيث
هو جوهر اي ليس حد الجوهر انه في العقل لا في موضوع بل حده
انه سواء كان في العقل او لم يكن فان وجوده في الاعيان ليس في
موضوع فان قيل والعقل ايضا من الاعيان قيل المراد بالاعيان
التي اذا حصل فيه الجوهر صدرت عنه افاعيله واحكامه من حيث
[illegible] الحركة كما انها كالاً ما بالقوة وليست في

وقد منعتم هذا فنقول انا منعنا ان يكون هيئة شيء توجد
في الاعيان مرة عرضا ومرة جوهرا حتى يكون في الاعيان
يحتاج الى موضوع واما نفسها لا تحتاج الى موضوع البتة ولم نمنع ان
يكون معقول تلك الماهية يصير عرضا اي يكون موجودا في النفس
لا كجزء منها ولقائل ان يقول فهذه العقل الفعال والجواهر المفارقة
النفس كذا [illegible] حالها حتى يكون المعقول منها عرضا لكن المعقول
منها لا كما لها لانها اذ هي معقولة فنقول ليس الامر
فان معنى قولنا انها لذاتها معقولة هو انها تعقل ذاتها وان
تعقلها غيرها اذ انها مجردة عن المادة وعلى ذلك انها لا تحتاج
يحتاج الى ان يجردها العقل واما ان هيئة المعقول منها
من كل وجه حتى [illegible] يعقلها او يعقلها انه ليس يحتاج الى وجود
منها الا ان توجد ايضا في النفس فقد اخلطنا فان ذاتها مفارقة
ولا تصير نفسها صورة لنفس انسان ولكن تلك النفس
فتحصل فيها صورة [illegible] كل شيء بالفعل [illegible]
فتصير كذلك لنفس واحدة حتى النفس الاخرى ليست الشيء الذي
تعقله [illegible] يستفيدها النفس والذي [illegible] واحدا [illegible]
يكون صورة [illegible] او [illegible] لان [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] في تلك [illegible] دون [illegible] واخرى [illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] الى [illegible] في ذلك [illegible]
[illegible] حرص في ابانة ذلك [illegible] تلك [illegible]



[illegible] انما تحصل هذه في العقول البشرية مثالا في مهياتها لا في ذواتها وتكون كالطبيعة
الحكم [illegible] من الجواهر الا في شيء واحد [illegible]
الى شيء غير ان يوجد المعنى كما هو فينطبع بها النفس وهذه الذي
قلناه انما هو تعقيب على الصحيح ولكن فيه اثبات ما ذهب اليه
فنقول ان هذه المعقولات [illegible] من امرها ان [illegible]
من الصور [illegible] التعليميات فليس يجوز ان تقوم مفارقة
بذاتها بل يجب ان يكون في عقل او نفس وما كان من ذلك [illegible] مفارقة
فنفس وجود تلك المفارقات مباينة لنا [illegible] علينا بل يجب ان
عنها فيكون [illegible] عنها هو علمنا بها ولكن لو كانت صورة مفارقة
وتعليمات مفارقة فانما يكون علمنا بها [illegible] لو كانت
صور مفارقة [illegible] لنا منها ولا يكون الفضيلة [illegible]
الينا فقد بينا انها بطلان هذا في مواضع بل الموجود
في الامور التي [illegible] علمنا اما ان تحصل لنا
في ذواتنا او في نفوسنا وقد بينا استحالة حصول ذلك
في ذواتنا فبقي انما تحصل في نفوسنا [illegible]
[illegible] في النفس ذوات تلك الاشياء ولا امثال تلك
الاشياء ولا امثال تلك الاشياء [illegible] لا في مواد
[illegible] لا موضوع له [illegible]
في اعراض في النفس

فصل

في الكلام في الكليات التي [illegible] وهذا الفصل [illegible]

بالطبيعيات فالذي يحس واحد من الكميات ينبغي ان
اثبات وجوده والى الهيئة على كونه كيفية بهندسة هي الكميات
التي في الكميات اما التي في العدد كالزوجية والفردية وغيرها
فقد علم وجودها لعلمنا انا نعرف وجود البناء وصناعة الحساب واما
اعراض فلانها متعلقة بالعدد وخواص كل واحد من الكم واما
التي تعرض للمقادير فليس وجود ما يعرض للدائرة والخط المنحني
والاسطوانة والمخروط ليس شيء منها بين الوجود ولا يمكن
ان يبرهن على وجودها لان سائر الاشياء انما تبين بعد وضع وجودها
وذلك لان المثلث يصح وجوده ان صح الدائرة وكذلك
وكذلك سائر الاشكال واما الكرة فانما يصح وجودها
طرق المهندسين اذا اداروا دائرة في دائرة على محورها ثابت
او حركت دائرة حركة لزم منها ان الخط مستقيما
مركزها في اول الوضع لزم ان يحصل الاسطوانة والمخروط مستقيما
الزاوية على احد ضلعي القائمة حافظ لطرف ذلك الضلع
مركز الدائرة وداير الضلع الثاني على محيط الدائرة ثم الدائرة
فما لم يكن وجود جميع من يرى ان تتألف الاجسام من اجزاء
لا تتجزى فيجب ان يتبين وجود الدائرة واما صنعتها فيما لا
تتعلقها بالمقادير التي هي اعراض منقول اما على مذهب من
يؤلف المقادير من اجزاء لا تتجزى فقد يمكن ان يثبت الفضا
الدائرة من اصول لم ينقض لوجود الدائرة جزءا الذي لا يتجزى



لا يتجزى وذلك لانه اذا فرضت دائرة على المحسوس كانت على ما
تقولون غير دائرة في الحقيقة بل كان المحيط مضرسا وكان اذا فرض
فيها جزء على انه المركز وان لم يكن ذلك الجزء مركزا
فقد يكون عنده مركزا في الحس ويجعل المفروض مركزا في الحس
طرف خط مؤلف من اجزاء لا تتجزى مستقيم فان ذلك صحيح الوجود
مع فرض ما لا يتجزى فان طوبق بطرفه الآخر جزء من الذي عنده المحيط
ثم ازيل وضعه واضيف جزء الذي يلي جزء المحيط الذي اعتبر
انطباق الخط اولا طوبق به راس الخط المستقيم مطابقة ما
او ... المركز ... ذلك الغرض وان زاد او
نقص فيمكن ان يتم ذلك بالاجزاء حتى لا يكون ...
لانه ان زاد ازيل وان نقص تمم وان نقص ما بالنسبة او زاد بما
هو منقسم لانه فرض غير منقسم فاذا فعل كذلك بجزء جزء وقفت الدائرة
ثم ان كان في سطحها تضريس ايضا من اجزاء فان كانت موضوعة
في فرج او خلت تلك الاجزاء الفرج ليست بها الحس من السطح
وان كانت لا تدخل الفرج فالفرج اقل منها في القدر فهي اذن
اذا الذي يملأ الفرج اقل حجما منها وما هو كذلك فهو
منقسم وان لم ... وان لم يكن موضوعا في فرج ازيلت عن
وجه السطح من غير حاجة اليها فان قال قائل ان اجزاء
من الجزء المركزي ومن المحيطي مرة فليس ممكنا التطبيق لا
... مع المركزي والذي يلي المركز المحيط

نقول الدائرة لو الفت من جسم والاجزاء موجودة فيكون
الذي في المركز والمحيط جميعاً كان بينهما استقامة يمكن ان
فليفرض خطاً فان لم يجوز ذلك فقد خرجوا عن التبين
القسم في شغل آخر وهو انه يمكن ان نفرض موضع مخصوصة فيها
جسم والاستقامة في الخلاء الذي لم يكن بين جسمه
استقامة من جسم آخر لا يكون وبهذا يبطل
فانما يتبع عقيدة ان الهندسة والفرد
فتنبه ان بين كل جسم محاذاة لا محالة الملاء
في المسألة فان قالوا ان ذلك يكون
ما دامت جسم والاجزاء موجودة فلا يكون بينها
ولا يجوز ان يوازي طرفيها طرفا مستقيم لهذا الغرض من ذلك
فيكون كان تلك الاجزاء ان وجدت حكم الى
معدودة وجميع هذا مما لا اشكل على الهندسة
الذي هو القانون وما يتعلق به
على ان الاجسام التي لا يجوز الخفيفة لا دائرة ولا
دائرة على قانون القايس بها
صحت الاشكال الهندسية فيبطل الجزء من ان كل
خط ينقسم بقسمين متساويين وان خط
اشد ذلك في خط الفرد منقسم
من الجسم كل خط وهذا خلاف



وضع الدائرة وكذلك اشباه فان الدائرة
على اصل المذهب الحق يجب ان يكون
ووجود محاذاة بين طرفيه بين خطأ المتحرك لم يكن كان
كان محاذيا
من وجه وجود الدائرة صحت الاشكال الهندسية فبطل
وذلك لانه يمكن ان يجعل بسيطا ويبين ان كل جسم بسيط
فله شكل طبيعي فنبين ان شكل الطبيعي هو الذي لا يختلف
اجزائه من الاشكال الغير المستديرة
كذلك فقد صح وجود الكرة وقطعها مستقيم هو الدائرة فقد
صح وجود الدائرة وايضا يمكننا ان نصحح ذلك فنقول من الثبين
انه اذا كان خط او سطح على وضع ما فليس من المستحيل ان يوجد
سطح آخر او خط آخر ان يكون وضعه بحيث يلاقيه من احد طرفيه
على زاوية من الثبين انا يمكننا ان ننقل هذا الجسم او هذا الخط
كيف الى ان لا فائدة اجزاء
كانه يحاذيه بجميع امتداده او موضوعا
او موازيا جسم واحد بعينه ان يوضع على وضع ثم
على وضع آخر والكلام في الجسمين في الجسم الواحد
واحد فان كانت استقامة ولم يكن استدارة لم يلزم
اذا كانت الحركة الى الانطباق على الاستقامة
في الطول ثم راجعة الى الرجوعات كانت

اذا وجد به عرضا من الجسم او الكيف وضعت ما
كان بحفظ النقطة التي تفرض على واسطة السطح او الخط في
خط مستقيم فانه لا يلزم من ذلك الجسم بل تقاطعه كيف كان اذا
ولا يتميز الا بالانحياز وشيئا
يمكنك ان تفرض كل واحد من الآن ما بالفعل والعبرة بل
حقيقة الامران يتحقق وكذا على صفة ذكرناها اما ان يكون احد
الطرفين ثابتا من الخط او السطح او الجسم لازما موضعه والآخر
متنقلا وذلك على الدور او كلاهما متنقلان ولكن على صفة ان يكون
احدهما ابطأ والآخر اسرع فيكون الطرفان او المتحرك
وحده على كل حال تفعل قوس دائرة واذا صح وجود قوس دائرة
صح ان تضعف الى التمام وهذا على الاصول الصحيحة واما ان
قال احدنا بالفلك فالطريقة الاولى تناقضه واما النعوض
حيث انفصلا وتجعل احد طرفيه اثقل من الآخر وتجعله فيما
على سطح مستو مماس اليه بطرفه الاخف حتى تقوم عامدا عليه واما
نعلم ان فيه اذا ارسل يميل الى الجهات بالسوية وانزاد [illegible]
الى جهة فزال الى [illegible] حتى سقط فيحدث دائرة لا محالة ونحن اما
ان يكون فنفرض نقطة في الاس المماس للسطح وهي التي تنتقل
من السطح في الخلا اما ان تثبت النقطة في موضعها فيكون
كل نقطة تفرض [illegible] من الجسم فقد تفعل دائرة واما ان
يكون مع حركة هذا الطرف الى [illegible] يتحرك الطرف
الآخر الى فوق فيكون قد فعل كل واحد من الطرفين دائرة



النقطة [illegible]
ان النقطة تتحرك على طول السطح فينتقل الطرف الاخر
منحنيا ولا يميل الى [illegible] ما هو على [illegible] فان
السطح لان ملك الحركة اما ان يكون [illegible]
[illegible] لان ذلك القدر لا يتصور الا [illegible] التي هي الثقيل
وذلك ليست [illegible] فيها الى ملك الحركة بل ان [illegible] على
حركتها ونقلها يمكن ان تنزل العالية منها اذ هي اثقل [illegible]
حركة اسرع والمتوسط ابطأ وهناك الثقال تسرع [illegible] الى
فيحط العالي الى الاسفل السافل حتى [illegible] فيكون تمام الجسم
منقلبا الى حيث [illegible] يميل الى فوق [illegible] وهو يميل الى
طبعا [illegible] مركز المتحركين ويخرج منه خط مستقيم
تفعل الدائرة فتبين [illegible] الجسم زوال [illegible]
فوق [illegible] وجود الدائرة اصح فاذا ثبت الدائرة
المنحنى لانه اذا ثبت الدائرة ثبت المثلثات والقائم الزاوية
[illegible] وثبت جواز [illegible] على الزاوية
صح المنحنى [illegible] واما القول

## فصل في المضاف

في المضاف وبيان انه كيف يجب ان يحقق ماهية المضاف
والاضافة وحقيقتها فالذي قد [illegible] في المنطق كاف في [illegible]
اذا فرض للاضافة وجود كان عرضا فذلك امر [illegible]
[illegible] لا يعقل [illegible] الى [illegible]

... اذا هو عارض من اول وجودها ... مثل الاب والابن

او الكم فمنه ما هو مختلف في الطرفين ومنه ما هو مختلف مثل الضعف

والنصف والمتفق مثل المساوي والمساوي والموازي والموازي

والمطابق والمماس مثل المماس ومن المختلف ... محدود ومتحقق

الضعف ومنه ما هو غير محدود ... مثل ...

الاضعاف والكل والجزء ومنه ما ليس بمحقق ... مثل الزائد

والبعض ... الى ...

فان الازيد انما هو زائد بالقياس الى ... مطلق

ومن المضاف ما ... منه متفق كالمشابهة ومنه مختلف كـ...

والتقبل ... والمختلف في الاوزان ... في الا...

... بينهما كلما اضافة في الاشياء التي ...

والاعظم ... كالمتقدم ... هذه الصفة

... المضافة ... التي ... الارادة والتي ...

... والانفعال ومقصده ... من القوة والتي ... الارادة ...

فاما من الكم كالمتعلم ... مثل الغالب والمقهور ...

... وذلك والتي ... الفعل والانفعال كالاب والابن والقاطع ...

والمقطوع وما اشبه ذلك والتي ... كالعلم والمعلوم والحس

والمحسوس فان بينهما ... فان العلم ... المعلوم ...

المحسوس على ان هذا الا بضبط ... تحديده

المضافات فقد ... من جهة ... المضافات شيئان ...



الى شيء آخر من الاشياء التي لها استقرار في المضاف حتى توجد

لا عليه لها اضافة مثل المتيامن والمتياسر فليس في المتيامن كيفية

او امر من الامور يستقر صار به مضافا الى المتياسر ...

وربما احتيج الى ان يكون في كل واحد من الامرين شيء يصير

به منتسبا الى الآخر مثل العاشق والمعشوق فان في العاشق

هيئة ادراكية هي مبدأ الاضافة وفي المعشوق هيئة مدركة هي التي

جعلته معشوقا لعاشقه وربما كان هذا الشيء في احد المضافين

دون الآخر مثل العالم والمعلوم فان العالم حصل في ذاته

شيء آخر هو كيفية العلم صار بها مضافا الى الآخر والمعلوم

لم يحصل في ذاته شيء آخر انما صار مضافا لانه قد حصل لذلك

الآخر شيء هو العلم والذي يعني لنا ههنا من امر المضاف

ان نعرف ان الاضافة معنى واحد ... العدد وما الموضوع موجود من

شيئين وله اعتباران كما ظنه بعض الناس بل اكثرهم

بل كل واحد من المضافين خاصية في اضافته فنقول ان كل واحد

من المضافين فان له معنى في نفسه بالقياس الى الآخر ليس

هو المعنى الذي للآخر في نفسه بالقياس اليه وهذا بين

في الامور المختلفة الاضافة كالاب فان اضافته للابوة وهي

وصف وجوده في الاب وحده ولكن وجوده انما هو للاب

فليس ههنا شيء واحد البتة هو في كليهما فليس ههنا الا ابوة

والا حالة موضوعة للابوة والبنوة فليس لهما دلالة اسم فان

ذلك كون واحد منهما ... بالقياس الى الآخر هذا لكون كل
واحد من القفنس والثلج ابيض فانه ليس يجب ان يكون شيئا
واحدا ليس كونه بالقياس الى الآخر يجعله واحدا الا ان ما لحق
بالقياس الى الآخر [illegible] لذلك الواحد
بالقياس الى الآخر فاذا [illegible] فكذلك
فاعرف الحال في سائر المضافات التي لا اختلاف فيهما او
يقع اكثر الاشكال في هذا الموضع فانه لما كان لاحد الاخوين
حالة بالقياس الى الآخر وكان للآخر ايضا حالة بالقياس الى الاول
وكانت الحالتان من نوع واحد خصيصتها شخصا واحدا ليس كذلك
لكن للاول اخوة الثاني اي له وصف انه اخو الثاني في ذلك الوصف
بالقياس الى الثاني وليس ذلك بوصف الثاني بالعدد بل بالنوع كما
لو كان الثاني ابيض والاول ابيض بل للثاني ايضا انه اخو
الاول لان له حالا في ذاته معقولة بالقياس الى الاول وكذلك
المماسة من المتماسين فان كل واحد منهما مماس لصاحبه بان
له مماسة التي لا تكون له الا بالقياس الى الآخر واذا كان لك
مثله فلا تظنن ان عرضا واحدا بالعدد يكون في محلين حتى تحتاج
ان تعتذر من ذلك في حمل العرض انه ليس [illegible] فعله
التميز لكن لا اشد اهتماما من هذا معرفتنا هل الاضافة
في نفسها موجودة في الاعيان او امر انما يتصور في العقل ويكون
ككثير من الاحوال التي تلزم الاشياء اذا عقلت بعد ان تحصل في العقل



في اثبات ان الاضافة موجودة في الخارج

فان الاشياء اذا عقلت تحدث لها في العقل امور لم تكن لها
من خارج فتصير كلية وذاتية وعرضية وتكون جنسا وفصلا وتكون
موضوعا ومحمولا واشياء من هذا القبيل فقوم وجبوا الى ان
حقيقة الاضافات انما تحدث في النفس اذا عقلت الاشياء
وقوم قالوا بل الاضافة شيء موجود في الاعيان واحتجوا وقالوا نحن
نعلم ان هذا في الوجود ابو ذاك وان ذلك في الوجود ابن
عُقل او لم يعقل ونحن نعلم ان النبات يطلب الغذاء وان
الطلب مع اضافة ما وليس للنبات عقل بوجه من الوجوه ولا ادراك
ونحن نعلم ان السماء في نفسها فوق الارض والارض تحتها ادركت
او لم تدرك وليست الاضافة الا اشياء هذه الاشياء التي اوردناها
انها هي تكون للاشياء وان لم تدرك وقالت الفرقة الثانية
انه لو كانت الاضافة موجودة في الاشياء لوجب من ذلك ان لا
تنتهي الاضافات فانه كان يكون بين الاب والابن اضافة
وكانت تلك الاضافة موجودة لهما او لاحدهما او لكل واحد
منهما فمن حيث الابوة للابن وهي عارضة له والاب معروض له
مضافة وكذلك البنوة فيهما اذن علاقة للابوة مع الاب
والبنوة مع الابن وليست العلاقة التي بين الاب والابن
غير العلاقة التي بين الاب والابوة فيجب ان يكون للاضافة اضافة
اخرى وان يذهب الى غير النهاية وان يكون ايضا [illegible] الى
علاقة في موجود ومعدوم كما نحن متقدمون بالقياس

وجميعا ان نرجع الى حد المضاف المطلق فنقول ان المضاف
هو الذي ماهيته معقولة بالقياس الى غيره وكل شيء في الاعيان
يكون بحيث ماهيته معقولة بالقياس الى غيره فذلك الشيء من
المضاف لكن في الاعيان اشياء كثيرة بهذه الصفة فالمضاف
في الاعيان موجود فان كان للمضاف ماهية اخرى فينبغي ان تجرد
ما له من المعنى المعقول بالقياس الى غيره فذلك المعنى
هو بالحقيقة المعقول بالقياس الى غيره وغيره انما هو معقول
بالقياس الى غيره بسبب هذا المعنى وهذا المعنى ليس معقولا
بالقياس الى غيره بسبب شيء غير نفسه بل هو مضاف لذاته
فاعلم على ما علمت فليس هناك ذات وشيء هو الاضافة بل هناك مضاف
لذاته لا باضافة اخرى فينتهي من هذا الطريق الاضافات
ولا يكون هذا المعنى المضاف بذاته في هذا الموضع هو انه من حيث
ذاته في هذا الموضع ماهيته معقولة بالقياس الى هذا
وله وجود آخر مثلا وهو وجود الابوة وذلك الوجود ايضا
ولكن ليس ذلك هذا [illegible] بهذا بل هذا عارض لماهية المضاف لزم [illegible]
وكل واحد منهما مضاف لذاته اي ماهيته مضاف [illegible]
لا يكون محتاجا الى مضاف لذاته والكون اخر مضاف لذاته
نفس هذا الكون مضاف بذاته ليس يحتاج الى اضافة اخرى
ليصير بها مضافا بل هو لذاته ماهيته معقولة بالقياس الى الموضوع



اي [illegible] بحيث اذا عقلت ماهيته كانت محتاجة الى ان يعقل معها الاخر
شيء اخر يعقل [illegible] بل اذا اخذ [illegible]
في الاعيان فهو موجود مع شيء اخر لذاته لا لمعنى اخرى تتعدد بل
نفس [illegible] المعية [illegible] مع تلك الاضافة [illegible]
الى ان يعقل مع احضار شيء اخر كما كانت ماهية [illegible]
[illegible] مضافة لذاتها لا باضافة اخرى [illegible]
لا اضافة [illegible] العقل [illegible] الى ان يعقل مع احضار شيء اخر
[illegible] كانت ماهية خارجة [illegible]
ليس المتصور بل اعتبار آخر من الاعتبارات اللاحقة التي
العقل فان العقل قد تعرض اشياء باشياء من الاعتبارات [illegible]
فانه ان نفسها ففي اضافة لا باضافة لانها ماهية لذاتها تعقل بالقياس
الى الغير وههنا اضافات كثيرة تعرض للذوات لذاتها
لا باضافة اخرى عارضة بل لا تجري عليها الا من حيث [illegible]
الاضافة لاضافة الاخرة وذلك مثل ان تكون الاضافة [illegible]
فانها لا تكون لاحقة باضافة اخرى في نفس الامور بل [illegible]
وان كان العقل ربما اخترع هناك اضافة فاذن قد عرفت هذا
فقد عرفت ان المضاف في الوجود موجود ومعنى [illegible] هذا التحقيق
فانه لا يجب ان يكون المضاف في الوجود الا عرضا اذا كان
[illegible] المذكورة ولا يجب ان يكون امرا قائما بالذات واحدا
[illegible] بالقياس [illegible] يحدث في العقل [illegible]

## المقالة الرابعة

### فصل في المتقدم والمتأخر وفي الحدوث

الامور التي تقع في الوجود والوحدة موقع الانواع فبالحري ان نتكلم
في الاشياء التي تقع منهما موقع الخواص والعوارض اللازمة ولنبدأ
اولاً بالتي تكون للوجود فمنها المتقدم والمتأخر فنقول ان المتقدم
والمتأخر وان كان مقولاً على وجوه كثيرة فانها تجتمع على سبيل
التشكيك في شيء وهو ان يكون للمتقدم من حيث هو متقدم شيء
ليس للمتأخر ويكون لا شيء للمتأخر الا وهو موجود للمتقدم
فالمشهور عند الجمهور هو المتقدم في المكان والزمان وكان المتقدم والمتأخر
في اشياء لها ترتيب اما في المكان فهو الذي هو اقرب من
ابتداء محدود فيكون له ان يلي ذلك المبدأ حيث ليس يليه
الذي بعده والذي بعده يلي ذلك المبدأ الاول وايضاً في الزمان لذلك
بالقياس الى الآن الحاضر او آن يفرض مبدأ وان كان المبدأ يختلف
في الماضي والمستقبل كما نعلم ثم نقل اسم القبل والبعد فيهما
الى كل ما هو اقرب من مبدأ محدود وقد يكون هذا التقدم
في الطبع كما ان الجسم قبل الحيوان بالقياس الى الجوهر
لعدد وضع الجوهر مبدأ ثم ان جعل المبدأ الشخص اختلف
كذلك الاقرب من الجوهر الاول كالنوع يكون قبل الجنس



هو الاضافة المتقدمة والاضافة الوجودية ما بينهما وهو كونه بحيث
اذا عقل كان معقول المهية بالقياس الى غيره فهو لعقل فان
يكون يعقل بالقياس الى غيره في الوجود حكم وله في العقل
حكم من حيث هو في العقل لا من حيث هو اضافة وقد يكون في العقل
اضافات تجرد انما يفعلها العقل بسبب الخاصية التي للعقل
فالمضاف موجود في الاعيان فبان ان وجوده لا يوجب ان يكون هناك
اضافة الى اضافة لا نهاية وليس يلزم من هذا ان يكون كل
ما يعقل مضافاً يكون له في الوجود اضافة واما المتقدم والمتأخر
في الزمان واحد مما معه وربما اشتد ذلك فان المتقدم والمتأخر
مضافاً يقال من الوجود والعقل ومن المعقول الذي ليس
غير الموجود الخارج عنه فان الشيء في نفسه ليس بمتقدم الا
ما هو موجود معه وهذا النوع من المتقدم والمتأخر موجود
معاً في الذهن فانه اذا احضر في الذهن صورة المتأخر وصورة
المتقدم عقلت النفس هذه المقايسة واقعة بين موجودين
كانت هذه المقايسة بين موجودين في العقل واما قبل
فلا يكون الشيء في نفسه متقدماً فكيف يتقدم على لا شيء موجود
فما كان من المضافات على هذه السبيل فانما تضايفهما في العقل
وحده وليس في الوجود لهما معنى قائم من حيث هذا التقدم
والتأخر مثل هذا المتقدم والمتأخر مما تحققه من المعاني
المتقدمة من المناسبات التي يفرضها العقل والاعتبارات التي يحصل

في امور ان الطبع بل الصناعة كنغم الموسيقى فانك ان اخذت
من الحد فكان المتقدم غير الذي يكون اولا اخذت من المفصل
واما بحسب الاتفاق كيف كان ان يحصل ان اتفق اولا وهي يحصل
الثاني والانفصل ولا ان اتفق اولا غير المفصل متقدما
لحصل نفس المعنى كالمبدأ المحدود فما كان له منه ما ليس للآخر
واما الآخر فليس له الا ما له ذلك الاول حصل متقدما ما كان
في باب ماله ما ليس للثاني وما للثاني منه فهو للسابق وزيادة
ومن هذا القبيل ما جعلوا المخدوم والرئيس قبل فان
الاختيار يقع للرئيس وليس للمرؤوس وانما يقع للمرؤوس
حين وقع للرئيس فيتحرك باختيار الرئيس ثم نقلوا ذلك
الى ما يكون بهذا الاعتبار له بالقياس الى الوجود فجعلوا الشيء
الذي يكون له الوجود اولا وان لم يكن للثاني والثاني لا يكون
له الا وقد كان للاول وجود متقدما على الآخر مثل الواحد
فانه ليس من شرط الوجود للواحد ان يكون الكثرة موجودة ومن
شرط الوجود للكثرة ان يكون الواحد موجودا وليس في هذا ان
الواحد يفيد الوجود للكثرة او لا يفيده بل انه يحتاج اليه
~~حتى يفيد ... حتى يفاد للكثرة~~ بالتركيب منه
وجودا بالتركيب ثم نقل بعد ذلك الى حصول الوجود
من جهة اخرى فانه اذا كان شيئان وليس وجود احدهما
من الآخر بل وجوده له من نفسه او من شيء ثالث لكن

وجود الثاني من جهة الاول فله من الاول وجوب الوجود الذي ليس له
من ذاته بل له من ذاته الامكان على تجويز من ان يكون ذلك
الاول بحيث لزم وجوده ان يكون علة لوجوب وجود هذا الثاني
فان الاول يكون متقدما بالوجود لهذا الثاني ولذلك لا يستنكر العقل
البتة ان يقول لما تحرك زيد يده تحرك المفتاح او يقول حرك
زيد يده ثم تحرك المفتاح ويستنكر ان يقول لما تحرك
المفتاح حرك زيد يده وان كان يقول لما تحرك المفتاح علمنا ان
زيدا حرك يده فالعقل مع وجود الحركتين معا في الزمان
يفرض لاحدهما تقدما وللاخرى تأخرا اذ كانت الحركة
الاولى ليس سبب وجودها الحركة الثانية والحركة الثانية
سبب وجودها الحركة الاولى ولا يبعد ان يكون الشيء بماهيته
يوجب ضرورة ان يكون علة لشيء وبالحقيقة فان الشيء لا يجوز
ان يكون بحيث يصح ان يكون علة لشيء الا ويكون معه ذلك الشيء
فان كان شرط كونه علة نفس ذاته فما دام ذاته موجودا يكون علة
وسببا لوجود الثاني وان لم يكن شرط كونه علة نفس ذاته فذاته
بذاته ممكن ان يكون عنه الشيء وممكن ان لا يكون ليس احد الطرفين
اولى من الآخر فكذلك المكون هو كذلك فيمكن ان يكون
ان لا يكون فلا من حيث هو ممكن ان يكون موجودا ولا من حيث غير ذلك
فيمكن ان يكونه فلا يكون ... لا لانه ممكن وجوده غير موجود ولا ينبغي
كون الشيء عن الممكن ان يكون ليس لذات انه ممكن ان يكون

ممكنا ان يكون له ليس كما بيانا ان يكون الشيء عنه فان كان ليس يكون له تمام ما
ممكنا ان يكون له وان لم يكن كما فيما تقدم يكون معه الشيء موجودا بعد
ما وجود ولا يكون نسبته الى الذي يكون ولا يكون في الحالتين نسبة
وليس في الحالة التي تميز فيها ان يكون من ان لا يكون
وجد العلة مع امكان كونه غير العلة هذا يخالف حال لا وجود
العلة غير العلة مع امكان كونه غير العلة فيكون نسبة امكان كونه
عن العلة الى وجود الشيء عنه ونسبته الى لا وجوده عنه واحدة فليس
هذا اولى من لا كونه عنه بل العقل الصحيح يوجب ان يكون هناك
حال تميز بها وجوده عنه عن لا وجوده فان كانت تلك الحال
ايضا توجب بهذا التميز نفسه الحال او اصفات للعلة وجدت
يكون جملة الذات وما قرن اليها هو العلة وقبل ذلك
فان الذات كانت موضوع العلة وكان الشيء الذي يصح ان
يصير عنه ولم يكن ذلك الوجود وجود العلة بل وجودا او [illegible]
اليه وجود اخر كان محجوبا عما العلة وكان يجب كون العلة
سواء كان ذلك الشيء ارادة او شهوة او غضبا او طبعا حادثا
او ذلك او امرا خارجا منتظرا الوجود العلة [illegible] لانه اذا صار يحب
يصح ان يصدر عنه المعلول غير [illegible] بشرط باقي [illegible]
وجود المعلول فاذن وجود كل معلول واجب مع وجود علته ووجود علته
واجب عنه وجود المعلول وهما معا في الزمان او الدهر او غير ذلك
ولكن ليس معا في القياس الى حصول الوجود وذلك لان



ذلك لم يحصل من بعد هذا فذلك له حصول وجود وليس من حصول هذا
وهذا حصول وجود هو من حصول وجود ذلك فذلك اقدم بالقياس
الى حصول الوجود ولكن لقائل ان يقول انه اذا كان كل واحد منهما
اذا وجد وجد الآخر واذا ارتفع ارتفع الآخر فليس احدهما علة والآخر
معلولا اذ ليس احدهما اولى بان يكون علة في الوجود دون الآخر
ولكن يجب غير ذلك فتجد ان النظر [illegible]
وذلك لانه ليس اذا وجد كل واحد منهما فقد وجد الآخر
بل تفصيل واختلاف وذلك لان معنى اذا لا يخلو اما ان
يعني ان وجود كل واحد منهما اذا حصل فانه يجب عنه في الوجود
ان يحصل الآخر او وجود كل واحد منهما اذا حصل يجب
عنه في الوجود ان يكون قد حصل وجود الآخر او ان وجود كل
واحد منهما اذا حصل يجب عنه في العقل [illegible] قد حصل الآخر
في الوجود او حصل في العقل فان لفظة اذا في هذا الموضع
[illegible] مشتركة [illegible] فنقول ان الاول كاذب غير مسلم فان
[illegible] اذا حصل يجب عنه حصول العلة بل يكون العلة
قد حصل حتى يحصل المعلول واما القسم الثاني فلا يبعد ان
[illegible] العلة فانه ليس اذا وجدت العلة وجب في الوجود ان يكون المعلول
قد حصل من بعد [illegible] او مع العلة وذلك لانه ان كان قد
[illegible] فلم يجب في الحصول من وجود العلة او اذا وجدت العلة وكان
[illegible] الآن لا يعني يحصل بما مضى ولكن [illegible]

فلا يصدق من جانب العدم من وجهين وذلك لان العلة وان كانت
حاصلة الذات نفس ذلك واجبا حصول المعلول
ان الشيء الذي قد حصل يستحيل ان يجب وجوده لحصول شيء من
حاصلا ان لا يعني بلفظ قد حصل مفهوم ... واما القسمان الآخران فان كل
منهما صحيح فانه يجوز ان يقول اذا وجدت العلة في العقل و
عند العقل ان يحصل المعلول الذي ... في العقل وان
اذا وجد المعلول في العقل وجب ان يحصل ايضا في العقل وجود العلة
... وهو القسم الرابع ... حيل
فيهما العقل بان العلة قد حصلت لاجل وجود المعلول
المعلول وربما كانت في العقل بعد المعلول لا في الزمان ولا يلزم ان
القسم الآخر من هذين القسمين الداخلين في الرابع لما قدمنا
وكذلك في جانب الرفع فانه اذا رفعنا العلة ورفعنا المعلول
واذا رفعنا المعلول رفع العلة ... فهنا ان العلة يكون تقدم
في ذاتها ... رفع المعلول فانا لما رفعنا المعلول ...
لا بد من ... ان كان ممكنا رفعه فانما
ان رفع العلة اولا ثم رفع العلة واثباته سبب رفع المعلول
ورفع المعلول دليل رفع ذلك واثباته دليل اثباته فرجع الى ما حيث
فنقول في حل الشبهة انه ليست ... التي اوجبت لا اضعها
العلة حتى يكون ليس اصحابنا العلة من الآخر ...

... من نوع المتأخر ... فانه كان وجوده مع وجود الآخر فكذلك
هو بالآخر فهكذا يجب ان يتحقق هذه المسئلة وما يشكل ههنا امر
الفصل فانه ايضا القدم وايضا الشدة ثم ان معرفة ذلك من
... في امر معرفة المتقدم والمتأخر وعلى ان القوة والفعل
... من عوارض الموجود واخص الاشياء التي يجب ان تعلم
حيث يعلم احوال الموجود المطلق

## فصل في القوة والفعل والقدرة

... ان يكون ... ان لفظة القوة ...
قد وضعت اول شيء للمعنى الموجود في الحيوان الذي يمكنه بها ان
يصدر عنه افعال شاقة من باب الحركات ليست باكثرية الوجود عن الناس
في كميتها وكيفيتها ويسمى ضدها الضعف وكأنها زيادة وشدة من
المعنى الذي هو القدرة وهو ان يكون الحيوان بحيث يصدر عنه
او ... الشيء الذي ضدها ... ثم نقلت
فجعلت للمعنى الذي لا ينفعل ... الشيء ...
ليس ... الانفعال ... الحركات الشاقة ان ينفعل ... فكان
انفعاليه والالم الذي يعرض ... وكان ان
انفعال محسوس قيل ضعيف وليست له قوة وان لم ينفعل قيل ان
له قوة فكان ان لا ينفعل ... على المعنى الذي ...
اسم بهذا المعنى حتى صار كونه بحيث لا ينفعل الا يسيرا
قوة وان لم يكن ينفعل ... ثم جعل الشيء الذي لا ينفعل البتة اولى
بهذا الاسم ...

نفسها وهي الحال التي للحيوان ويمكنه بها ان يفعل وان لا يفعل
بحسب المشيئة وعدم المنع وزوال العائق قوة اذ هو مبدأ الفعل
ثم ان الفلاسفة نقلوا اسم القوة فاطلقوا لفظ القوة على كل حال
يكون في شيء مبدأ تغير يكون منه في آخر من حيث هو آخر وان
لم يكن هناك ارادة حتى سموا الحرارة قوة لانها مبدأ التغير من آخر
في آخر بانه آخر حتى ان الطبيب اذا عالج نفسه فانما عالج نفسه من
حيث هو فاعل للعلاج او الحركة بل من حيث
هو آخر [illegible] قوة ان يفعل [illegible] قوة ان
ليس ان يكون الامران منه [illegible] في آخر من [illegible]
في نفسه والحرك في [illegible] صورة [illegible] في مادة
من حيث يقبل العلاج غيره لا من حيث يعالج ثم بعد ذلك
سموا وجود الشيء الذي له قوة بالمعنى المشهور قدرة وكانت
او شدة وقوة ليس من شرط ملك القوة ان يكون بها فاعلا
بل كونه من حيث القوة امكن له ان يفعل وامكن ان لا يفعل فنقلوا اسم
القوة الى الامكان فسموا الشيء الذي وجوده في حد الامكان موجودا
وسموا امكان قبول الشيء وانفعاله قوة انفعالية ثم سموا تمام
هذه القوة فعلا وان لم يكن فعلا بل انفعالا مثل التحرك او التشكل
وغير ذلك فانه لما كان هناك المبدأ الذي يسمى قوة وكان
الاول المسمى بهذا الاسم انما هو على ما هو بالحقيقة فعل سموا
الذي نسبته الى الذي سموه الان قوة كنسبة الفعل الى الذي سمي



قد يكون قوة باسم الفعل ويعنون بالفعل حصول الوجود وان كان ذلك
الا انفعالا او شيئا ليس فعلا ولا انفعالا فهذه هي القوة الانفعالية
وربما قالوا قوة لجودة هذه وشدتها والمهندسون لما وجدوا
بعض الخطوط من شأنه ان يكون ضلعا لمربع وبعضها ليس ممكنا
ان يكون ضلع ذلك المربع جعلوا ذلك المربع قوة ذلك الخط كانه امر
فيه وخصوصا اذ يتخيل لبعضهم ان حدوث هذا المربع هو بحركة
ذلك الضلع على مثل نفسه واذا عرفت القوة فقد عرفت القوي
وعرفت الغير القوي اما الضعيف واما العاجز واما السهل الانفعال
واما الضروري [illegible] ليس المقدار الخطي مقدارا لسطح معروض
ويشكل من هذه الجملة امر القوة التي بمعنى القدرة فانه
يظن انها لا تكون موجودة الا لما من شأنه ان يفعل ومن شأنه
ان لا يفعل وان كان من شأنه ان يفعل فقط فلا يرون ان له
قدرة وهذا ليس بصادق فانه ان كان هذا الشيء الذي
فقط يفعل من غير ان يشاء ويريد فذلك ليس قوة ولا قدرة
بهذا المعنى وان كان يفعل بارادة الا انه دائم الارادة ولا
ارادته وجودها اتفاقا او يستحيل تغيرها استحالة ذاتية فانه
يفعل بقدرة وذلك لان حد القدرة التي يؤثرون هو ان يكون بحيث يصدر
عنه الفعل اذا شاء وذلك لان هذا يصح عنه ان يفعل اذا شاء وان لا يفعل
اذا لم يشأ وكلاهما شرطيان اي انه اذا شاء فعل واذا لم يشأ لم
يفعل وانشأنا ما واختلافا في تحديد القدرة على انها شرطيات

١٢٤٢

وليس من شرط الصدق أن يكون لا يشاء البتة من الوجوه وصدق حملي فإنه ليس
إذا صدق قولنا إذا لم يشأ لم يفعل يلزم أن يصدق لكنه
لا يشاء دائماً وإذا كذب أنه لا يشاء البتة وجب وكذب قولنا
وإذا لم يشأ لم يفعل فإن هذا المقتضى إذ لو كان لا يشاء
لما كان يفعل كما أنه إذا شاء فعل فإذا صح أنه إذا شاء فعل صح
إذا فعل فقد شاء أي إذا فعل فعل من حيث هو قادر فصح أنه
إذا لم يشأ لم يفعل وإذا شاء لم يفعل لم يشأ وليس في
هذا أنه يلزم أن لا يشاء دائماً وهذا أمر بين لمن عرف المنطق
وهذه القوى التي هي مبادئ الحركات والأفعال بعضها قوى
تقارن النطق والتخيل وبعضها قوى لا تقارن والتي
تقارن النطق والتخيل فبحسب النطق والتخيل فإنها يكاد أن يكون
القوة الواحدة الإنسان ... الإنسان ويكون القوة الواحدة
أن تكون علماً بالشيء وبضده ... الشيء وضده
وكذلك هذه القوى التي ... تكون قوة على الشيء
وعلى ضده لكنها بالحقيقة لا تكون قوة تامة أي مبدأ ...
من آخر في آخر بأنه آخر بالتمام وبالفعل إذا اقترن بها الإرادة
منبعثة عن اعتقاد ... وهمي تابع لتخيل شهواني أو غضبي
أو عقلي تابع لفكرة عقلية أو تصور صورة عقلية فيكون إذا
اقترن بها تلك الإرادة ولم تكن إرادة مختلفة تعدل إرادة
جازمة وهي التي هي الإجماع الموجب لتحريك الأعضاء صارت

١٢٤١

... لا محيد ... عنها بالفعل للفعل ... الواجب ... ان
ما لم تقترن ... حتى يجب عنه الشيء لم يوجد عنه
بعد إلى الحال وإنما تكون الإرادة ضعيفة لم يقع الإجماع فهذه
القوى المقارنة للنطق بانفرادها لا يجب من حضور منفعلها ...
منها بالنسبة التي إذا تعلقت فيه فعلت بها أن يكون يفعل
بها هي بعد قوة وبالجملة لا يلزم من ملاقاة القوة المنفعلة أن
ينفعل وذلك لأنه لو كان يجب عنها وجود الفعل لكان
يجب من ذلك أن يصدر عنها الفعلان المتضادان والمتوسطان
بينهما وهذا محال بل إذا صارت كما قلنا فإنها تفعل بالضرورة
وأما القوى التي في غير ذوات النطق والتخيل فإنها إذا لاقت
القوة المنفعلة وجب هناك الفعل إذ ليس هناك إرادة
ينتظر فإن انتظر هناك فيكون طبع ينتظر فإن كان يحتاج إلى
طبع فذلك الطبع هو إما المبدأ للأمر وإما جزء من المبدأ
مجموع ما كان قبل وما حصل ويكون ح نظير الإرادة والمنتظر
ولكن الإرادة تفارق هذا من حيث العلم والقوة الانفعالية
أيضا التي تجب إذا لاقت الفاعل المنفعل أن يحدث الانفعال
في هذه الأشياء وهي القوة الانفعالية التامة فإن
القوة الانفعالية قد تكون تامة وقد تكون ناقصة لأنها قد
تكون قريبة وقد تكون بعيدة فإن في المني قوة أن يصير رجلا
لكن القوة التي في المني تحتاج إلى أن ... قوة ... في الصبي لعله قوة أن يصير رجلا

۱۳۵

قبل الحركة الى الرطبة لانها تحتاج الى ان تخرج الى الفعل سيا ابا

الرجل ثم بعد ذلك تهيأ لان يخرج الى الفعل رجلا ... بحقيقة

فان القوة الانفعالية الحقيقية هي ... واما المني فما

... ليست فيه بعد قوة الفعالية فانه يستحيل ان يكون المني

وهو مني يصير رجلا لكنه لما كان في قوته ان يصير شيئا ... فتقبل

فرالمني يستحيل بعد ذلك الى شيء آخر كان هو بالقوة ...

ذلك الشيء بل المادة الاولى هي بالقوة كل شيء فبعض ما

تحصل فيها يعوق بها عن بعض فيحتاج ... الى زوال بعض

ما فيه العوق عن بعض آخر ولكنه يحتاج الى قرينة ...

يتم الاستعداد بقوة فاعلية فيتصل القوة الانفعالية التي ...

عنها فان الشجرة ليست بالقوة مفتاحا والشجرة ... 

ثم بعد ذلك تهيأ لان يفعل ... القوة ...

من الفاعلة القوة الفاعلية للمفاتيح مفتاحا والقوى بعضها فاعلة

تحصل بالقوى بالاتفاق والفرق بين الذي يحصل بالصناعة ...

هو الذي ... استعمال مواد والآلات ما العادة ...

بالتحصيل من الاتحصيل ليست مقصورة فيها ذلك بل ا...

للصدر ... او عسف او راي او ... فيها القصد الى ...

بهذه الغاية ... يستعمل ما هي العادة ... ولا يكون

نفس تبعث صورة ملكة لا ما يحصل في النفس ... المني

للعادة والآلات ومواد معينة فانه لا سواء ان يعتاد ... الى

۱۳۶

... وتحصل لها ... فعل او ... كلام ... يحصل منه اثر ... وحال ... واذا تكررت آل فاعل ...

والحكمة والامارة ... الاحوال ملكات راسخة وصورا ثابتة هي صورة تلك الاحوال ... فعال ...

كالحرارة ... اذا اشتدت صارت ...

... الافاعيل ... وكان صدورها اولا ... جديد ...

... والقدر ... العملية ... هذه ... الامور ... لاحد ...

... الاطوار ... الاعمال الجيدة

وان ليعيا والنجار ... الحيوانية قبلها ... ليستها العادة ... شبه

... ثم مع ذلك ... الحصول العادة ... للمباعة

... الى جهة واحدة والقوى التي تكون بالطبع منها ما يكون في الا...

... ومنها ما يكون في الاجسام الحيوانية وقد قال بعض

الاوائل ... منهم ان القوة تكون مع الفعل ولا تتقدمه

قال ... ايضا قوم من الواردين بعد بحين كثير ... القائل

القول كانه يقول ان القاعد ليس يقوى على القيام ... الى ...

... ان ... قلنا ... بعد ... غير ... على ان

... ان ... اليوم ... الاعمى ... يكون ... لتحقيقه

كل موجود ... بالتحس ولا قوة على ان يوجد فانه يستحيل ...

والشيء الذي هو ممكن ان يكون فهو ممكن ان لا يكون والا

... ان يكون والممكن ان يكون لا محالة ... ان يكون

ان يكون شيئا آخر وان لا يكون ... 

الذي في ... ان تحله صورة ... ان يكون ... عنه باره

... ليس ... اذا كان يمكن ان يكون يمكن ان لا يكون في نفسه

لا يخلو ... ان يكون شيئا اذا وجد كان قائما ... حتى يمكن

... وجوده ... ان ... ان يكون ... او يكون ... اذا كان ...

وجوده في غيره فان كان ... ان يكون شيئا

غيره فان امكان وجوده ايضا في ذلك الغير ... ان

يكون ذلك الغير موجودا مع امكان وجوده ... موضوعه

هل القديم لا سابق له ... حادث ... مادة سابقة

في بيان ان الحادث ... ليس لها امكان سابق على وجودها

وان كان اذا وجد كان قائما بنفسه لا في غيره وليس عنصره ...
فمن الوجود لا يتعلق بمادة من المواد علاقة ما تقوم ...
الى تحتاج في امرها لتكون امكان وجوده وان كان سابقا عليه ...
متعلق بمادة دون مادة ولا جسم دون جسم ... ذلك
لا علاقة لها يصح ان يكون امكان وجوده جوهرا الا انه ...
... ان لم يكن امكان وجوده حاصلا كان ...
وجود الشيء حاصل موجود قائم بذاته كالجوهر ...
... فيجب ان يكون ... من المضاف او كان الجوهر ...
الذات بل يعرض له المضاف فيكون ... وجود
من امكان وجوده الذي هو مضاف وكلامنا في نفس الامكان
وعليه فكلامنا انه ليس في موضوع الان فقد صار ... في موضوع
معنى فاذن لا يجوز ان يكون لما سبق ... 
الا في موضوع ولا في موضوع لوجه من الوجوه وجود بعد ما لم ...
ان يكون علاقة مع الموضوع حتى يكون ... واما اذا كان الشيء الذي ...
وحده فاما معنى لكنه ... من شيء ... 
اما الاول فكالجسم من هيولى وصورة واما الثاني فكالنفس الناطقة
مع ان الامكان في المكان وجوده وكونه ... ذلك الشيء
على ان ذلك الشيء بالقوة هو كون الجسم ابيض بالقوة ولان ...
قوة ان يوجد فيه منطبعا فيه ... امكان السواد في الموضوع
الذي ينطبع فيه السواد بل على ان يوجد ...



لان الجسم الذي يحدث كما حادثة انما امكان وجوده هو ...
من المادة والصورة فيكون لا امكان وجوده محل بوجه ما وهو مادة
التي يحدث اولا وهو الصورة تحدث في المادة ويحدث الجسم
لاجتماعهما من المادة بجهة ومن الصورة بجهة واما النفس فانها
لا تحدث ايضا الا بوجود موضوع ... يكون امكانها
ثم ذلك ... لاختصاص تلك المادة فان النفس ...
ليس وجودها بعد ما لم يكن وهو امكان حدوثها عند وجود اجسام
على نحو من الامزاج يصلح ان يكون آلة لها ... امكان
وجود النفس وكل جسم فانما اذا صدر عنه فعل ليس بالعرض
... من جسم آخر فانه يفعل بقوة ما فيه اما الذي بالارادة
... واما الذي ليس بالارادة ولا الاختيار فلان ذلك ...
اما ان يصدر عن ذاته او يصدر عن شيء مباين ...
فان صدر عن ذاته وذاته تشارك الاجسام الاخرى في ...
وكان لها في ... الفعل صدور ذلك الفعل عنها فاذن في ...
معنى زائد على الجسمية ...
هو الذي يسمى قوة وان كان ذلك عن جسم آخر ...
... غير هذا الجسم ... 
... وان كان ...
الجسم بهذا التوسط ...
او القوة في ذلك ... فان كان ما هو جسم ...

… ان يكون نفس تلك القوة توجب ذلك او احتجب صادرا عن …

فان كان نفس القوة توجب ذلك فلا يخلو ان يكون ايجاب ذلك

لهذا الجسم بعينه لاجل الامور المذكورة فيرجع الكلام من راس وانما

ان يكون على سبيل الارادة فلا يخلوا اما ان يكون تلك الارادة

ترتبت بهذا الجسم بخاصية تخص به من سائر الاجسام او جزافا فا[ن]

كيف اتفق لم يستمر على النظام الابدي والاكثري فان الامور

الاتفاقية هي التي ليست بدائمة ولا اكثرية لكن الامور الطبيعية دائمة

او اكثرية فقد ثبت باتفاقية فبقي ان يكون بخاصية يختص بها عن سائر

الاجسام وتكون تلك الخاصية توجب ذلك الفعل مرادا منها

صادرا عن تلك النفس ثم لا يخلوا اما ان يراد ذلك فان تلك

الخاصية يوجب ذلك الفعل او يكون منه في الاكثر او لا

ولا يكون منه في الاكثر فان كان يوجب فهو مبدا [illegible]

ذلك دائما في الاكثر والذي في الاكثر كما علمت في الطبيعيات

هو بعينه الذي يوجب لكن له عائق لان اختصاصه بان يكون

الامر منه اكثر يكون ميل طبيعته الى جهة ما يكون منه فان لم

يكن يكون لعائق فيكون اتفاقا الاكثري في نفسه موجبا ان لم

يكن عائق فيكون الموجب هو الذي … الامر لا عائق …



كانت تلك الخاصية لا توجب ولا تكون منها في الاكثر فكونه عنها …

دائما او اكثريا … جزاف ودليل الحس يكذب ذلك لكن ان قيل ان

كون صاحب تلك الخاصية اولى بفعله ان صدر منها او وقع …

توجب له او عنه لوجوده والمستحيل علة اما للذات واما للعرض والذاتي

عند الدوي بالذات غيره فيكون ههنا العرض لان الذي …

هو على احد النحوين السابقين حتى ان تلك الخاصية

توجبه فاني … القوة عنها …

الا فاصل الجسمانية وان كان مصنوعة من … وليكن …

ان لكل حادث سببا ماديا ونقول ايضا ان كل حادث بعد

ما لم يكن فله لا محالة مادة لان كل كائن فيحتاج ان يكون قبل كونه

ممكن الوجود في نفسه فانه ان كان ممتنع الوجود في نفسه لم يكن البتة

وليس امكان وجوده هو ان الفاعل قادر عليه بل الفاعل لا يقدر

عليه اذا لم يكن هو في نفسه ممكنا الا ترى انا نقول ان المحال لا قدرة

عليه … على ما يمكن ان يكون فلو كان امكان

الشيء هو نفس القدرة عليه كان هذا القول كانا نقول ان

القدرة انما تكون على ما عليه القدرة وكنا نقول ان المحال

ليس عليه قدرة لانه ليس عليه قدرة وما كنا نعرف ان هذا

الشيء مقدور عليه او غير مقدور عليه بنظرنا في نفس الشيء

بل بنظرنا في حال قدرة القادر عليه هل له عليه قدرة ام لا فان

شككنا في انه مقدور عليه او غير مقدور عليه لم يمكن ان نعرف

وذلك لانه لا ان عرفنا ذلك من جهة ان الشئ محال او ممكن
معنى الممتنع هو انه معدوم عليه ومعنى الممكن انه مقدور عليه كما
... المجهول بالمجهول تشنيع فالاولى ان معنى كون الشئ ممكنا
في نفسه هو غير معنى كونه مقدورا عليه وان كانا بالموضوع واحدا
وكونه مقدورا عليه لازم لكونه ممكنا في نفسه وكونه ممكنا في نفسه
هو باعتبار ذاته وكونه مقدورا عليه هو باعتبار اضافته
الى موجده فاذا تقرر هذا فنقول ان كل حادث فانه قبل حدوثه
اما ان يكون في نفسه ممكنا ان يوجد او محالا ان يوجد والمحال ان
يوجد لا يوجد والممكن ان يوجد قد سبقه ان يكون معنى معدوما او
معنى موجودا ومحال ان يكون معنى معدوما والا فلم يسبقه امكان
وجوده فهو اذن معنى موجود وكل معنى موجود فاما قائم في موضوع
او قائم لا في موضوع وكل ما هو قائم لا في موضوع فله وجود خاص لا
ان يكون به مضافا وامكان الوجود انما هو ما هو بالاضافة
الى ما هو امكان وجود له فليس امكان الوجود جوهرا لا في موضوع
فهو اذن معنى في موضوع وعارض لموضوع ونحن نسمى امكان
الوجود قوة الوجود ونسمى حامل قوة الوجود الذي فيه قوة وجود الشئ
موضوعا وهيولى ومادة وغير ذلك بحسب اعتبارات مختلفة
فاذن كل حادث فقد تقدمته المادة وتحصل ان ... ه
الفصول التي اوردناها توهم ان القوة على الاطلاق قبل
الفعل ومتقدمة عليه لا في الزمان وحده وهذا شئ قد مال اليه



عامة من القدماء فبعضهم جعل للهيولى وجودا قبل الصورة وان الفاعل
ألبسها الصورة بعد ذلك اما ابتداء من نفسه واما لداع دعاه اليه كما ظنه
بعض من ارتأى رأيا لا يغنيه ولا له درجة الخوض في مثله فقال
ان شيئا كالنفس وقع له فلتة ان اشتغل بتدبير الهيولى و
تصويرها فلم يحسن التدبير ولا كمل احسن التدبير فتداركها البارئ
واحسن تقويمها ومنهم من قال ان هذه الاشياء كانت في
الازل تتحرك بطباعها حركات غير منتظمة فاعان البارئ طبيعتها و
نظمها ومنهم من قال ان القديم هو الظلمة او الهاوية او شئ
لم يزل ساكنا ثم تحرك او الخليط الذي يقول به انكسا
وذلك لانهم قالوا ان القوة تكون قبل الفعل كما في البزور والـ
في جميع ما يصنع فبالحري ان نتأمل ... هذا الحكم فنقول
اما كما في الاشياء الجزئية الكائنة الفاسدة فهو حق
فان القوة فيها قبل الفعل قبلية في الزمان واما الامور الكلية
او المؤبدة التي لا تفسد وان كانت جزئية فانها لا تتقدمها القوة البتة
ثم القوة متاخرة بعد ... من وجه وذلك لان القوة اولية تقوم بذاتها فلا بد لها
من ان تقوم بجوهر يحتاج ان يكون بالفعل فانه ان لم يكن صار
بالفعل فلا يكون مستعدا لقبول شئ فان ما ليس مطلقا ليس
ممكنا ان يقبل شيئا ثم قد يكون الشئ بالفعل ولا يحتاج الى ان
يكون بالقوة شيئا كالابديات فانها دائما بالفعل فمن هذه

الجهة فتقدم ما بالفعل قبل حقيقة القوة والذات ومن وجوه أخرى أيضا من جهة التقدم

ثم إن القوة تحتاج أن تخرج إلى الفعل بشيء يكون موجودا بالفعل

وكون الشيء بالقوة ليس إنما يحدث ذلك الشيء منه ثم يحتاج إلى

فإن ذلك يحتاج إلى مخرج آخر وينتهي إلى شيء هو موجود بالفعل

ثم حيث وفي أكثر الأمر فإنما يخرج القوة إلى الفعل شيء مجانس لذلك

الفعل موجود مثل الفعل بالفعل كالحار يسخن والبارد يبرد وأيضا

فكثيرا ما يوجد ما يكون بالقوة من حيث هو حامل القوة عن الشيء

الذي هو بالفعل حتى يكون الفعل أقدم زمانا من القوة أيضا كالمني

المني كان عن الإنسان والبزر عن الشجرة حتى كان عن ذلك إنسان

وعلى هذا النحو فليس أن يعرض الفعل في هذه الأشياء قبل

القوة أولى من أن يعرض القوة قبل الفعل وأيضا فإن الفعل في

التصور والتحديد قبل القوة لأنك لا يمكنك أن تحد القوة

إلا أنها للفعل وأما الفعل فإنك لا تحتاج في تحديده وتصوره أنه

للقوة فإنك تحد المربع وتعقله من غير أن تخطر ببالك

قوة قبوله ولا يمكنك أن تحد القوة على التربيع إلا أن تذكر

المربع لفظا أو عقلا وتجعله جزء حده وأيضا فإن الفعل قبل القوة

بالكمال والغاية فإن القوة نقصان والفعل كمال والخير في

كل شيء إنما هو مع الكون بالفعل وحيث الشر فهناك ما

بالقوة بوجه ما فإن الشر إذا كان شرا فإما أن يكون لماهيته شرا أو من كل



وإنما يكون شرا من حيث فيه تقدم كمال مثل الجهل للجاهل أو لأنه يوجب

عن غيره وذلك مثل الظلم للظالم فالظلم إنما هو شر لأنه ينتقص من الذي

فيه الظلم طبيعة الخير ومن الذي عليه الظلم السلامة أو الغنى أو غيره

ذلك فيكون من حيث هو شر مشوبا بالعدم ونقص بالقوة ولو أنه لم

يكن معه ولا منه ما بالقوة لكانت الكمالات التي تجب للأشياء

حاضرة فما كان شرا بوجه من الوجوه فتبين أن الذي بالفعل هو

الخير من حيث هو كذلك والذي بالقوة هو الشر أو منه الشر

واعلم أن القوة على الشر خير من الفعل وما يكون بالفعل

خير من القوة على الخير ولا يكون الشر شرا بالقوة والشر بل يكون

ولنرجع إلى ما كنا فيه فنقول قد علمت حال تقدم القوة مطلقا

أما القوة الجزئية فتتقدم الفعل الذي هي قوة عليه تقدما

بالزمان مثل فعلها حتى يكون القوة فيه فقد لا يجب ليس يكون معها

شيء آخر يخرج القوة إلى الفعل والتام كي يفعل إليه موجود

القوة وحدها لا تكفي في أن يكون فعل بل يحتاج إلى مخرج [illegible]

الفعل فقد علمت أن الفعل بالحقيقة أقدم من القوة وأنه المتقدم

بالشرف والتمام

## فصل في التام والناقص وما هو فوق التمام

التام والناقص وما فوق التمام وفي الكلي وفي الجميع التام أول

ما عرف في الأشياء ذوات العدد إذ كان جميع ما ينبغي أن

يكون حاصلا للشيء قد حصل بالعدد لم يبق شيء من ذلك غير موجود

ثم نقل ذلك إلى الأشياء ذوات الكم المتصل فقيل تام في القامة

وفي الكل وفي الجميع

او كانت تلك الصناعة عند الجمهور معدودة لا بها انما يعرف عند الجمهور
معدودة لا بها انما تعرف عند الجمهور من حيث تقدر دار المقدار
لم يكن بد من ان يقصد ثم نقلوا ذلك الى القوى والكيفيات فقالوا
كذا تام القوة وتام الحس وتام التحركات جميع ما يجب ان يكون
له من الخير قد حصل له ولم يبق شيء من خارج ثم اذا كان من
الشيء شيء وكان لا يحتاج اليه في ضرورة او منفعة او نحو ذلك
وراء الشيء فما دونه ثم ان كان ذلك الذي قد وجد له يحتاج اليه
في نفسه قد حصل وحصل معه شيء آخر مما ليس يحتاج اليه في
ذات الشيء الا انه وان كان ليس يحتاج اليه في ذلك الشيء
فهو نافع في بابه فيقال له فوق التمام ووراء
الغاية فهذا هو التام وفوق التمام فكأنه اسم للنهاية وهو اولا
لغيره على الترتيب وكان الجمهور لا يقولون في العدد انه تام
ايضا اذا كان اقل من ثلثة فكذلك كانهم لا يقولون له كل
وجميع وكان الثلثة انما صارت تامة لان لها مبدء
وواسطة ونهاية فحكمها تاما لان اصل التام كان في
لم يكن هذا في طبيعة عدد من الاعداد من حيث هو عدد
يكون تاما على الاطلاق فان كل عدد فمن جنس وهذا ليس تاما
ليس موجودا فيه بل انما ان يكون تاما في العشرة والتسعة
وانما من حيث له مبدء ومنتهى وواسطة فهو تام لانه من حيث
يكون له مبدء ومنتهى يكون ناقصا من جهة وليس فيها

و واما من حيث هو عدد فليس يكون ان
يكون تاما من حيث انه عدد فخ



شيء من شأنه ان يكون بينهما وهو الواسطة وقس عليه ساير الاقسام
اي ان يكون وليس شيء او واسطة ومنتهى وقد يجب ان يكون
مبدء ثم من المحال ان يكون مبدآن في الاعداد وليس احدهما
واسطة بوجه الا العددين ولا منتهيان ليس احدهما واسطة بوجه
الا العددين واما الوسايط فقد يجوز ان تكثر الا ان يكون
جملتها في انها واسطة كشيء واحد ثم لا يكون للتكثير توقيف يجب
فان حصول المبدء والنهاية والتوسط ثم ما يمكن ان يقع
في ترتيب مثله ولا يكون ذلك الا للعدد ولا يكون منحصرا الا
في الثلاثية فاذا انتهينا الى هذا المبلغ فلنعرض عنه فليس
ان ننظر في مثل هذه الاشياء التي تبنى على تخمينات اتباعية
وليست من طرق القياسات العلمية بل نقول ان الحكماء
قد نقلوا التام الى حقيقة الوجود فقالوا من وجه ان التام هو
ليس شيء من شأنه ان يكون له وجود ليس بل كل ما هو كذلك
حاصل له وقالوا من وجه آخر ان التام هو الذي
الصفة مع شرطان وجوده بنفسه على الاكمل ما يكون له هو حاصل
له وليس منه الا ماله وليس ينسب اليه من جنس الوجود شيء فضل
على ذلك لنسبة الى الشيء بسبب غيره فوق التمام ما له الوجود
الذي ينبغي له ويفضل عنه الوجود لساير الاشياء كانه له
الذي ينبغي له ولكن تفضل عنه للاشياء وذلك من ذاته
ثم جعلوا هذه مرتبة المبدء الاول الذي هو فوق التمام
ومن وجوده في ذاته لا بسبب غيره يفيض الوجود فاضلا عن

[illegible]

من وجوده على الاشياء كلها وجعلوا مرتبة التمام للعقل من العقول
المفارقة التي هي في اول وجودها بالفعل لا يتخلف عنها ما بالقوة ولا يستنظر
وجودا آخر حتى كان شيء آخر يوجد عنه فذلك ايضا من الوجود الناقص
من الاول [illegible] جعلوا العقل ذا التمام [illegible] المكتفي والناقص
هو الذي اعطي ما به يحصل كمال نفسه في ذاته والناقص المطلق
هو الذي يحتاج الى آخر بعده في الكمال المكتفي النفس الناطقة
التي للفلك اعني السماويات فانها ذاتها تفعل الافعال التي
توجد الكمالات التي يجب ان يكون لها شيئا بعد شيء لا تجتمع كلها
دفعة واحدة ولا يستبقي دائما الا ما كان من كمالاتها التي في جوهرها
وصورتها فهو لا تفارق ما بالقوة وان كان [illegible] يخرج
قوته الى الفعل كما تعلم هذا بعد واما الناقص فهو يشمل [illegible] سائر
الاشياء التي في الكون والفساد ولفظ التمام ولفظ الكل
ولفظ الجميع كالذي يكون متقاربة المدلول الا ان التام ليس من شرطه ان
يحيط بكثرة اما بالقوة واما بالفعل واما الكل فيجب ان يكون لكثرة اما بالقوة او
بالفعل بل الوحدة في كثير من الاشياء هو الوجود الذي [illegible]
واما التمام في الاشياء ذوات المقادير والاعداد فيشبه ان ليس
يكون هو بعينه الكل في الموضوع فالشيء تام من حيث انه لم يبق شيء
خارج عنه وهو كل لان ما يحتاج اليه حاصل فيه فهو بالقياس الى
الكثرة الموجودة المحصورة فيه كل وبالقياس الى الكثرة الموجودة
المحصورة فيه كل وبالقياس الى ان لم يبق خارجا عنه تام ثم قد
اختلف في استعمال لفظي الكل والجميع على اعتبار [illegible]

[illegible]



[illegible]

فتارة يقولون ان الكل يقال للمتصل والمنفصل والجميع لا يقال الا للمنفصل
وتارة يقولون ان الجميع يقال خاصة لما ليس لوضعه اختلاف
والكل لما لوضعه اختلاف ويقال كل وجميع معا لما يكون له الحالان
جميعا وانت تعلم ان هذا الاستعمال يجب ان يستقر على ما يقع
عليه الاصطلاح والاحرى منه وجه ان في كل لما كان فيه انفصال
حتى يكون له جزء فان الكل يقال بالقياس الى الجزء والجميع
ايضا يجب ان يكون كذلك فان الجميع من الجمع والجمع انما
يكون لآحاد بالفعل او وحدات بالفعل لكن الاستعمالات
قد اطلقته على ما كان ايضا جزءه وواحده بالقوة فكان الكل
في الاصل بازاء الجزء والجميع بازاء الواحد كان الكل يعتبر
فيه ان يكون له ما يعده وان لم ينقسم الى وحدة وكان الجميع يعتبر
فيه ان يكون فيه آحاد وان لم ينقسم الى عدة وكان هذا
القول كله من الفضل فان الاصطلاح اجراهما بعد ذلك مجرى
واحد وحتى صار ايضا يقال الكل والجميع في غير ذوات الكمية
اذ كان لها ان تتكمم بالعرض كالبياض كله والسواد كله او
كان لها ان تشتد وتضعف كالحرارة كلها والقوة كلها وفي
المركب من اشياء مختلفة كالحيوان كل اذ هو من نفس وبدن وا[illegible]
الجزء فانه تارة يقال لما يعده وتارة لما يكون شيئا من
الشيء وله غيره معه وان كان لا يعده وربما خص هذا باسم
البعض ومن الجزء ما ينقسم اليه الشيء لا في الكم بل في الوجود

[illegible]

مثل ما في المركب من النفس والبدن للحيوان والهيولى والصورة
للمركب وما يجري مجراه مما تركب منه المركب المختلف المبادي تمت المقالة الرابعة

## المقالة الخامسة فصل في الأمور العامة وكيفية وجودها

فحري أن نتكلم الآن في الكلي والجزئي فإنه مناسب لما
نحن فيه وهو من الأعراض الخاصة بالوجود فنقول إن الكلي
يقال على وجوه ثلثة فيقال كلي للمعنى من جهة أنه مقول بالفعل على كثيرين
مثل الإنسان ويقال كلي للمعنى إذا كان جائزاً أن يحمل على كثيرين
وإن لم يشترط أنهم موجودون بالفعل مثل معنى البيت المسبع فإنه
كلي من حيث من طبيعته أن يقال على كثيرين ولكن ليس يجب أن يكون أولئك
الكثيرون لا محالة موجودين بل ولا الواحد منهم ويقال كلي للمعنى الذي
لا مانع من تصوره أن يقال على كثيرين إنما يمنع منه إن منع سبب
ويدل عليه دليل مثل الشمس والأرض فإنها من حيث تعقل
شمساً وأرضاً لا يمنع الذهن عن أن يجوز أن معناها يوجد في كثيرين
إلا أن يأتيه دليل أو حجة تعرفه أن هذا ممتنع ويكون ذلك
ممتنعاً بسبب من خارج لا لنفس تصوره عن أن يقع على كثيرين
ويجب أن يكون الكلي المستعمل في المنطق وما أشبهه هذا
وأما الجزئي المفرد فهو الذي نفس تصوره يمنع أن يقع على كثيرين
كذات زيد هذا المشار إليه فإنه يستحيل أن يتوهم إلا له وحده
فالكلي من حيث هو كلي شيء ومن حيث هو شيء تلحقه الكلية شيء



فالكلي من حيث هو كلي هو ما يدل عليه أحد هذه الحدود فإذا كان ذلك
إنساناً أو فرساً فهناك معنى آخر غير معنى الكلية وهو الفرسية فإن
حد الفرسية ليس حد الكلية ولا الكلية داخلة في حد الفرسية فإنها في نفسها ليست شيئاً من الأشياء
البتة إلا الفرسية فإنها في نفسها لا واحدة ولا كثيرة ولا موجودة في الأعيان
ولا في النفس ولا في شيء من ذلك بالقوة ولا بالفعل على أن يكون ذلك
داخلاً في الفرسية بل من حيث هي فرسية فقط بل الواحدية صفة
تقترن إلى الفرسية فتكون الفرسية مع تلك الصفة واحدة وكذلك
للفرسية مع تلك الصفة صفات أخرى كثيرة داخلة عليها
فالفرسية بشرط أنها تطابق بحدها أشياء كثيرة تكون عامة ولأنها
مأخوذة بخواص وأعراض مشار إليها تكون خاصة فالفرسية
في نفسها فرسية فقط فإن سئلنا عن الفرسية بطرفي النقيض
مثلاً هل الفرسية ألف أم ليس لم يكن الجواب إلا السلب لأي شيء
كان ليس على أن السلب بعد من حيث بل على أنه بمثل ذلك
أي ليس يجب أن يعني أن الفرسية من حيث هي الفرسية ألف بل ليست
من حيث هي فرسية بألف ولا شيء من الأشياء
فإن كان طرفا المسألة عن موجبين لا يخلو عنهما شيء لم يلزم
أن نجيب عنهما البتة وهذا الفرق بين أن يحكم الموجب وأن يسأل عن الموجبين
فإن الموجب ليس في قوة النقيض وذلك أن الموجب
هو لازم لكل ما يصدق عليه أنه إذا لم يكن الشيء موضوعاً لذلك
الموجب لا محالة كان موضوعاً لهذا الموجب وليس إذا كان

كان ميزا هو ما ليس او كان الانسان واحدا او البعض كانت

الانسانية هي بما هو واحد او البياض او كان هو بما هو الا

هو بما هو الواحد او الابعض فاذا جعلنا الموضوع في المسئلة

الانسانية من حيث هي انسانية شيء واحد وسئل عن طرفي

النقيض فقيل او واحد هو ام كثير لم يلزم ان يجاب لا

من حيث هو بما الانسانية شيء غير كل واحد منهما ولا يدخل في حده

الشيء الا الانسانية فقط واما انه هل يوصف بانه واحد او كثير

على انه وصف يلحقه فلا محالة انه يوصف بذلك ولكن لا يكون

ذلك الموصوف من حيث هو انسانية فلا يكون بما هو انسانية كثيرا

~~بل شيء يلحقه من خارج فاذا كان نظرنا اليه من حيث هو انسانية~~

هو كثيرا لا ان يكون ذلك شيئا يلحقه من خارج فاذا كان نظرنا

اليه من حيث هو انسانية فقط فلا يجب ان نشوبه نظرا الى شيء

من خارج يجعل النظر نظرين نظرا اليه بما هو ونظرا الى لواحقه

ومن حيث النظر الواحد الاول لا يكون الا الانسانية فقط

ان قال قائل ان الانسانية التي في زيد من حيث هي انسانية

هل هي غير التي في عمرو فيلزم ان نقول لا وليس يلزم

[illegible]

الانسانية من حيث هي انسانية فقط ولو نعها غير التي في

شيء من خارج فانه ان لم يكن ذلك خارجا غير الانسانية



لزم ان تكون الانسانية من حيث هي انسانية فقط هي انه او ليس

الانسانية التي في زيد من حيث هي انسانية تكون قد جعلناها

من حيث هي انسانية اعتبارا ساقطا عنها انها في زيد والاثنين فيكون

قد اخذنا الانسانية على انها في زيد فان قد حرزنا بانه قد تكلمنا على

ليتفق اليها وكل انسانية لا تخلو اما ان يرجع الكلمة التي في

الى الانسانية التي في زيد فيكون هذا القول فانه

ليستحيل ان يكون انسانيته في زيد هي باعتبار انها انسانية فقط

وان رجعت الى الانسانية فذكر زيد لغو الا ان يعني ان الا

التي عرض لها من خارج ان كانت في زيد وقد اسقطنا عنها اعتبارنا

فهل هي شيء بكذا او بهذا النفسانية اعتبارا غير الانسانية فان

سئلنا سائل وقال الستم تجيبون فتقولون انها ليست كذا وكذا

غير كونها انسانية بما هي انسانية فنقول انا لا نجيب بانها من

حيث هي انسانية ليست كذا بل نجيب انها ليست من حيث هي انسانية

كذا وقد علم الفرق بينهما في المنطق وهناك شيء آخر وهو

ان الموضوع في مثل هذه المسائل كانه يرجع الى الاهمال اذا

لم يعلق بحصر ولا يكون عنها جواب الا ان يجعل تلك الانسانية

كلية فان كانت [illegible] لا يكون [illegible]

[illegible] من حيث هي انسانية [illegible] الموضوع بانه لا يصلح ان يقال

التي هي من حيث هي انسانية [illegible]

ان تلك الانسانية التي هي من حيث هي انسانية تكون [illegible]

اليها الاشارة فزادت على الانسانية ثم ان ما يلحق بالتركيب فيكون
الطرفان من ابسط مسلوبين عنه ولم يجب ان يكون واحدا او
بهو يهو على معنى انه لابد ان يكون هو او غيرا فح نقول
لابد لنا من ان نعتبر غيرا اما الاعراض التي معها او لا توجد
البتة الا مع اعراض فح لا يكون ماخوذا من حيث هي انسانية فقط
فاذا ليست انسانية عمرو هي عين انسانية زيد بالاعراض فيكون لهذه
الاعراض تاثير في تحصيل ذاته بانه تحصيل الانسانية
واعراض لازمة كانه اخر لازم فيه وتأثير في الانسان او الانسانية
منسوبة اليه ونعود من راس فنجمع هذا ونخرج عنه بعبارة اخرى
كالمذكور فيما سلف من قولنا فنقول ان ههنا شيئا محسوسا
هو الانسان مع مادة وعوارض وهذا هو الانسان الطبيعي
وههنا شيء هو الحيوان او الانسان منظور اليه في ذاته بما هو
هو غير ماخوذ معه ما خالطه وغير مشروط فيه شرط انه عام
او خاص او واحد او كثير لا بالفعل ولا باعتبار القوة ايضا
من حيث هو بالقوة فان الحيوان بما هو حيوان والانسان
بما هو انسان اي باعتبار حده ومعناه غير ملتفت الى امور
اخرى تقارنه ليس الا حيوانا او انسانا والحيوان العام
والحيوان الشخصي والحيوان من جهة اعتبار انه بالقوة عام
او خاص والحيوان باعتبار انه موجود في الاعيان او معقول
في النفس هو حيوان وليس شيئا حيوانا هو منظورا اليه وحده



ومعلوم انه اذا كان حيوان وشيء كان فيهما الحيوان كالجزء منهما
وكذلك في جانب الانسان ويكون اعتبار الحيوان بذاته جائزا
وان كان مع غيره لان ذاته مع غيره ذاته فذاته له بذاته وكونه
مع غيره امر عارض له او لازم ما لطبيعته الحيوانية والانسانية
فهذا الاعتبار متقدم في الوجود على الحيوان الذي هو شخصي بعوارضه
او كلي وجودي او عقلي تقدم البسيط على المركب والجزء على
الكل وبهذا الوجود لا هو جنس ولا نوع ولا شخص ولا واحد ولا
كثير بل هو بهذا الوجود هو حيوان فقط وانسان فقط لكنه يلزمه لا محالة
ان يكون واحدا او كثيرا اذ لا يخلو عنهما شيء موجود على ان
ذلك لازم له من خارج فهذا الحيوان بهذا الشرط وان كان
موجودا في كل شخص فليس هو بهذا الشرط حيوانا ما وان كان
يلزمه ان يصير حيوانا ما لانه في حقيقته ومعتبر بهذا الاعتبار
حيوان وليس يمنع كون الحيوان الموجود في الشخص
ان يكون الحيوان بما هو حيوان لا باعتبار انه حيوان ما
موجودا فيه لانه اذا كان هذا الشخص حيوانا ما فالحيوان
موجود فالحيوان الذي هو جزء من حيوان ما موجود كالبياض
فانه وان كان غير مفارق للمادة فهو بالبياضية موجود في
المادة على انه شيء آخر معتبر بذاته وذو حقيقة واحدة
كان عرض لتلك الحقيقة ان تقارن في الوجود امرا آخر
ان نقول ان الحيوان بما هو حيوان غير موجود في الاعيان

بان الموجود في الاشخاص هو حيوان ما هو حيوان
ثم الحيوان بما هو حيوان موجود فهو اذن مفارق للاشخاص ولو كان
الحيوان بما هو حيوان موجودا لهذا الشخص لم يخل اما ان يكون خاصا
او غير خاص فاذا كان خاصا لم يكن الحيوان بما هو حيوان هو
الموجود فيه [illegible] وان كان غير خاص كان شيء واحد بالعدد
بعينه موجودا في الكثرة وهذا محال وهذا الشك وان كان ركيكا
سخيفا فقد اوردناه لانه قد وقعت منه الشبهة في زماننا
لطائفة ممن يتشحط في الفلسفة فنقول ان هذا الشك قد
وقع فيه الغلط من وجوه عدة احدها الظن بان الموجود من الحيوان
اذا كان حيوانا ما فان طبيعة الحيوانية معتبرة بذاتها لا بشرط
لا يكون موجودا فيه وبيان غلط هذا الظن قد تقدم والثاني
الظن بان الحيوان بما هو حيوان يجب ان يكون خاصا او
عاما بمعنى العدول وليس كذلك بل الحيوان اذا اخذ
بما هو حيوان ومن جهة حيوانيته لم يكن خاصا ولا غير خاص
الذي هو العام بل كلاهما مسلوبان عنه لانه من جهة حيوانيته
حيوان فقط ومعنى الحيوان في انه حيوان غير معنى الخاص والعام
وليسا داخلين ايضا في ماهيته واذا كان كذلك لم يكن الحيوان
بما هو حيوان خاصا ولا عاما في حيوانيته بل هو حيوان لا غير
من الامور والاحوال لكنه يلزمه ان يكون خاصا او عاما
لم يخل اما ان يكون خاصا او يكون عاما ان عني بقوله انه لا

يخلو



يخلو عنهما في حيوانيته فهو خال عنهما في حيوانيته وان عني انه لا يخلو
في الوجود عنهما اي لا يخلو عن لزوم احدهما له فهو صادق فان
الحيوان يلزمه ضرورة ان يكون خاصا او عاما [illegible] لم يبطل
عنه الحيوانية التي هي باعتبارها ليس بخاص ولا عام بل يصير خاصا
او عاما بعد بما يعرض لها من الاحوال [illegible]
ان تفهم وهو انه حق ان يقال ان الحيوان بما هو حيوان لا يجب
ان يقال عليه خصوص او عموم وليس بحق ان يقال الحيوان بما هو حيوان
يجب ان لا يقال عليه خصوص او عموم وذلك ان [illegible]
يجب ان لا يقال عليها خصوص او عموم لم يكن حيوان خاص وحيوان
عام ولهذا المعنى يجب ان يكون فرق بين ان نقول ان الحيوان
بما هو حيوان مجردا بلا شرط شيء آخر وبين ان نقول ان الحيوان
بما هو حيوان مجردا بشرط لا شيء آخر ولو كان يجوز ان يكون
للحيوان بما هو حيوان مجردا بشرط ان لا يكون شيء آخر
وجود في الاعيان لكان يجوز ان يكون للمثل الافلاطونية
وجود في الاعيان بل الحيوان بشرط لا شيء آخر وجوده في الذهن
فقط فاما الحيوان مجردا لا بشرط شيء آخر فله وجود في الاعيان فانه
في حقيقته بلا شرط شيء آخر وان كان مع الف شرط يقارنه من خارج
فالحيوان بمجرد الحيوانية موجود في الاعيان وليس يجب بذلك
عليه ان يكون مفارقا بل هو الذي في نفسه خال عن الشرائط
اللاحقة موجود في الاعيان وقد اكتنفه من خارج شرائط

١٥٧

وأحوال تنضمّ إليه وحده تعالى التي بها يوجد أحد من ملك مجرّد أو حيوان مجرّد

بأنه شيء آخر وإن كانت ملكية زائدة وفي حيوانية ولكنها

غير اللواحق الأخرى ولو كان ههنا حيوان مفارق كما يظنون لم يكن

الحيوان الذي نطلبه ونتكلّم عليه لأنا نطلب حيوانا مقولا على كثيرين

بأن يكون كل واحد من الكثيرين هو هو وأما المباين الذي ليس

محمولا بهذا الإدراك وليس شيء منها هو فلا حاجة بنا إليه فيما نحن بسبيله

فالحيوان المأخوذ بعوارضه هو الشيء الطبيعي والمأخوذ بذاته هو

الطبيعة التي يقال إن وجودها أقدم من الوجود الطبيعي تقدم

البسيط على المركب وهو الذي يخص وجوده بأنه الوجود الإلهي

لأن سبب وجوده بما هو حيوان عناية الله تعالى وأما كونه

مع مادة وعوارض وهذا الشخص وإن كان بعناية الله تعالى

فهو بسبب الطبيعة الجزئية فكما أن للحيوان في الوجود أنحاء فوق

واحد كذلك له في العقل فإن للعقل صورة الحيوان المجرد على

النحو الذي ذكرناه من التجريد وهو بهذا الوجه يسمى صورة عقلية

وفي العقل أيضا صورة الحيوان من جهة ما يطابق في العقل

بتجريد واحد بعينه أعيانا كثيرة فتكون الصورة الواحدة

مضافة عند العقل إلى كثرة ... لا تختلف نسبته إلى أي واحد أخذت

من الحيوانات أي أي واحد منها أحضرت صورته في

الخيال ثم انتزع العقل مجرد معناه عن العوارض حصل في العقل

هذه الصورة بعينها وكانت هذه الصورة هي ما يحصل عن

١٥٨

تجريد الحيوانية عن أي خيال شخصي مأخوذ عن موجود من خارج أو ما هو في حكم

الموجود من خارج وإن لم يؤخذ هو بعينه من خارج بل اخترعه الخيال

وهذه الصورة وإن كانت بالقياس إلى الأشخاص كلية

فهي بالقياس إلى النفس الجزئية التي انطبعت فيها شخصية وهي واحدة

من الصور التي في العقل ولأن الأنفس الشخصية كثيرة بالعدد

فيجوز أن يكون هذه الصورة الكلية كثيرة بالعدد من الجهة

التي هي بها شخصية ويكون لها معقول كلي آخر هو بالقياس

إليها مثلها بالقياس إلى الخارج وتتميز في النفس عن هذه الصورة

التي هي كلية بالقياس إلى الخارج بأن يكون مقولة عليها وعلى

وسنعيد الكلام في هذا عن قريب بعبارة أخرى فالأمور العامة

من جهة موجودة في الخارج ومن جهة ليست فأما شيء واحد

بعينه بالعدد محمول على كثيرين بأن يكون محمولا على هذا الشخص

بأن ذلك الشخص هو هو وعلى شخص آخر كذلك فأمر

وستزداد بيانا أن الأمور العامة من جهة ما هي عامة بالفعل موجودة

في العقل فقط

## فصل في كيفية لحوق الكلية للطبائع الكلية

وإذ تمّ القول في ذلك وفي الفرق بين الكل والجزء والكلي والجزئي

فقد تحقق أن الكلي في الموجودات

وهو هذه الطبيعة عارضا لها أحد المعاني التي بيّنّا

كلية وذلك المعنى ليس له وجود منفرد في الأعيان البتة فإنه

ليس الكلي بما هو كلي موجودا مفردا بنفسه إنما يتشكك من أمره

هل له وجود على انه عارض لشيء من الاشياء حتى يكون في الاعيان
مثلا لشيء هو انسان وهو ذاته بعينه موجود لزيد وعمرو وخالد
فنقول اما الطبيعة الانسان من حيث هو انسان فيلحقها ان يكون
موجودة وان لم يكن انما وجوده هو انه انسان ولا داخلا فيه
يلحقها مع الوجود هذه الكلية ولا وجود لهذه الكلية الا في ا
واما الكلية من خارج فعلى اعتبار آخر شرحناه في الفنون
بل هذه الطبائع ما كان منها غير محتاج الى مادة في ان
ولا في ان يستفيد لها وجود فيكون من الممتنع ان يتكثر بل انما
يكون نوعه شخصا واحدا لا بالعدد لان تشخص هذه الطبيعة
ليست تتكثر بالفصول و لا بالمواد ولا بالاعراض اما بالفصول
فلنوعيته واما في المواد فلتجرده واما بالاعراض فلان الاعراض
اما ان تكون لازمة للطبيعة فلا تختلف فيها الكثرة
او ان تكون عارضة غير لازم للطبيعة فيكون عروضها
بسبب ما بالمادة فيكون حق مثل هذا ان كان نوعا يوجد
ان يكون واحدا بالعدد وما كان منها محتاجا الى المادة فانما
يوجد مع ان يوجد المادة مهيأة فيكون وجوده مستلحقا
ذا احوال خارجة متشخص بها وليس يجوز ان يكون طبيعة واحدة
مادية وغير مادية وقد عرفت هذا في خلال ما علمت واما
كليات هذه الطبيعة حسية فتبين ان طبيعة الجنس من
ان تعم الاول الانواع ام لم تقوم قوام الانواع فهذه حال وجودها



... ليس يمكن ان يكون معنى ... موجودا في كثيرين كان الانسان ...
او في عمرو ان كانت ذاتها الا معنى الحد موجودة في هذا زيد كان ...
... لهذه الانسانية في زيد لا محالة يعرض لها هي التي في عمرو الا ما كان من
العوارض فيه فاما نفس الانسانية التي في زيد اما ما كان لا يستقر في ذات
الانسان فليس سواده فيه محوجا الى ان يصير مضافا فمثل ان
يبيض ويسود او يتعلم فانه او ان يعلم لم يكن مضافا الا الى ...
ويلزم من هذا ان يكون ذات واحدة قد اجتمع فيها الاضداد
وحضورها ان كان حال الجنس عند الانواع حال النوع عند الاشخاص
فيكون ذات واحدة هي موصوفة بانها ناطقة وغير ناطقة وليس
يمكن ان يعقل من الجملة ... ان انسانية واحدة اكتنفتها
اعراض عمرو و آثار اكتنفتها اعراض زيد فان نظرت
الى الانسانية ما شرط اخر فلا تنظر الى هذه الاضافات
... ليس يمكن ان يكون الطبيعة توجد في الاعيان وتكون
كلية اي هي بعينها مشتركة للجميع وانما تعرض الكلية للطبيعة ما اذا
وقعت في التصور الذهني واما كيفية وقوع ذلك فيجب ان تتأمل
ما قلناه في كتاب النفس فالمعقول في النفس من الانسانية
هو الذي هو كلي وكليته لا لاجل انه في النفس بل لاجل انه
الى اعيان كثيرة موجودة او متوهمة حكمها عنده حكم واحد
من حيث هذه الصورة هي في نفس جزئية فهي احد اشخاص
العلوم او التصورات وكما ان الشيء باعتبارات مختلفة يكون

وانما ذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون كليا وجزئيا فمن حيث ان هذه
الصورة صورة ما في النفس من صور النفس فهي جزئية ومن حيث انها
مشتركة فيها كثيرون على احد الوجوه الثلثة التي حققناها فيما سلف فهي كلية
ولا تناقض بين هذين الامرين لانه ليس يمتنع اجتماع ان يكون
الذات الواحدة تعرض لها شركة بالاضافة الى كثيرين فان الشركة
في الكثرة لا تمكن الا بالاضافة فقط واذا كانت الاضافة لذوات
كثيرة لم يكن شركة فيجب ان يكون اضافات كثيرة لذات واحدة بالعدد
والذات الواحدة بالعدد من حيث هي كذلك فهي شخصية
والنفس نفسها تتصور الشيء كليا آخر يجتمع هذه الصورة
في تلك النفس او في نفس غيرها فانها تكون كلها من حيث هي في النفس
تحد بحد واحد وكذلك قد توجد اشتراكات اخرى فيكون الكلي
الآخر بازاء هذه الصورة بحكم له خاص وهو نسبته الى
في النفس وهذه انما كانت نسبتها الى علة ايا ما كانت هي الى
امور من خارج على ان اي تلك الخارجات سبقت الى الذهن
فجاز ان يقع تشبهها فيه هذه الصورة بعينها واذا سبق
واحد قبل النفس منه هذه الصورة لم يكن لما قبله تأثير جديد
الا بحكم هذا الجوار المعتبر فان هذه الاشخاص مثل صورة
التي قد جردت عن العوارض وهذا هو المطابقة ولو كان بدل
احد هذه الموجودات الاخر ...
وعرض في النفس لما لا ان الاثر ... هذه ... ان لا يكون مطابقة ...



الكلي الذي في النفس بالقياس الى هذه الصورة في النفس نسبة الاعتبار
الى بحسب القياس الى اي صورة سبقت من هذه الصور التي
في النفس الى النفس ثم هذه ايضا تكون صورة شخصية من حيث
هي كلية فلنبين الآن ان في قوة النفس ان تعقل وتعقل انها عقلت وتعقل
انها عقلت انها عقلت والى كم شئت من اضافات في اضافات وتحصيل للشيء
الواحد اضعافا مختلفة من المناسبات الى غير النهاية بالقوة
فيجب ان لا تكون لهذه الصور العقلية المرتبة بعضها على بعض
وقوف ويلزم ان يذهب الى غير النهاية لكن تكون بالقوة لا
بالفعل لانه ليس يلزم النفس اذا عقلت شيئا ان يكون
بالفعل تعقل معها الامور التي عرضنا ذكرها وتنبئا وان
بالبال فضلا عما تعين في العقد فان هنا مناسبات في
الاصم وفي اضافات الاعداد كلها وفيه المتناول ...
وليس يلزم ان تكون النفس في حالة واحدة تعقل تلك كلها
او ان تكون مشتغلة على الدوام بذلك بل في قوتها القريبة
ان تعقل ذلك مثل اخطار المضعفات التي لا نهاية لها
بالبال ومن اي عدد ما عدد لا نهاية لها بالبال بل
مناسبة عدد مع تضعيف مراتب لا نهاية لها بالتضعيف
فان هذا الشيء مما يمكن في ذكره فاما انه هل يجوز ان تقوم
المعاني العامة للكثيرة مجردة عن الكثرة وغير الصور
العقلية فامر سنتكلم فيه من بعد فاذا قلنا ان ...

موجود في الاعيان فليس انما نعني من حيث هي كلية بهذه الجهة من الجهة
بل نعني ان الطبيعة التي تعرض لها الكلية موجودة في الاعيان فهي من
حيث هي طبيعة شيء ومن حيث هي صادق عليها انها لو قارنت بعينها
لا هذه المادة والاعراض بل تلك المادة والاعراض لكان
ذلك الشخص الآخر شيء وهذه الطبيعة موجودة في الاعيان بالاعتبار
الاول وليست فيها كلية وذا بالاعتبار الثاني والرابع انما توصف
في الاعيان فان جعل هذا الاعتبار معنى الكلية كانت هذه
الطبيعة مع الكلية في الاعيان واما الكلية التي نحن في ذكرها
الا في النفس واذ قد عرفنا هذه الاشياء فقد سهل علينا الفرقان
بين الجزء والكل وبين الكلي والجزئي وذلك ان الكل
من حيث هو كل يكون موجودا في الاشياء واما الكلي من حيث هو
كلي فليس موجودا الا في التصور وايضا الكل يعد باجزائه
ويكون الكل جزءا واحدا في قوامه واما الكلي فانه لا يعد باجزائه
ولا ايضا الجزئيات داخلة في قوامه وايضا فان الطبيعة
الكل لا تصير جزءا من اجزائه البتة واما طبيعة الكلي فانها جزء من
طبيعة الجزئيات لانها اما الانواع فتتقوم من طبائع الكليين
اعني الجنس والفصل واما الاشخاص فتتقوم من طبيعة الكليات
كلها ومن طبيعة الاعراض التي تتشخص مع المادة وايضا فان
الكل لا يكون كلا لكل جزء وحده لو افرد والكلي يكون كليا
محمولا على كل جزئي وايضا فان اجزاء كل كل متناهية وليس

اجزاء كل



اجزاء كل كلي متناهية وايضا الكل يحتاج الى ان تحضره اجزاؤه معا
والكلي لا يحتاج الى ان تحضره اجزاؤه معا فقد يمكنك ان تجد
ايضا غير هذه فيعلم ان الكل غير الكلي

## فصل

في الفصل بين ما يدل الجنس الذي عرفنا الآن وهو ان نعرف طبيعة الجنس
والنوع فاما ان الجنس على كم شيء يدل فقد كان يدل في زمان اليونانيين
على معان قد ذهب استعمالها في زماننا فالجنس في عصرنا
لا يدل الا على المعنى المنطقي المعلوم ومحلى الموضوع وربما استعملنا
لفظ الجنس مكان النوع فقلنا ليس كذا من جنس كذا اي من نوعه
او من جملة ما يشاركه في حده والنوع ايضا ليس يدل عندنا الا
في زماننا وعادتنا في الكتب العلمية الا على النوع المنطقي وعلى
صور الاشياء وغرضنا الآن فيما يستعمله المنطقيون من ذلك
فنقول ان المعنى الذي يدل عليه بلفظة الجنس ليس يكون
جنسا الا على نحو من التصور اذا اقترن عنه وهو في اعتبار لم يكن
جنسا الا على وكذلك كل واحد من الكليات المشهورة
ولنجعل بياننا في الجنس ونحل شكا يحير اشكاله على المتوسطين
في النظر فنقول ان الجسم قد تحقق انه جنس الانسان وقد تحقق
انه مادة الانسان فان كان مادة الانسان كان لا محالة جزءا من
وجوده واستحال ان يحمل ذلك الجزء على الكل فلننظر كيف
يكون الفرق بين الجسم وقد اعتبر جنسا وبينه وقد اعتبر مادة فنقول
ليصير لنا سبيل الى معرفة ما نريد بيانه فاذا اخذنا الجسم جوهرا ذا طول

وعرض وعمق من جهة انه بحيث يفرض فيه الابعاد الثلثة بشرط انه ليس داخلا فيه معنى غيره

وبحيث لو انضم اليه معنى غيره مثل حس او تغذ او غير ذلك كان

معنى خارجا عن الجسمية محمولا في الجسمية مضافا اليها فالجسم مادة

فان اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط ان لا يتعرض

لشرط آخر البتة ولا توجب ان يكون جسميته لجوهرية مقتضية لهذه

الاقطار فقط بل لجوهرية كيف كانت ولو مع الف معنى مقوم لخاصية

تلك الجوهرية وصورة ولكن يكون معها او فيها الاقطار فللجملة

نفسه على ما هي للجسم بجملة اي مجتمعا يكون بعد ان يكون جملتها ذا

الاقطار بتلك وتكون تلك المجتمعات ان كانت هناك مجتمعات

داخلة في هوية ذلك الجوهر لا ان يكون ذلك الجوهر قد تم بالاقطار

ثم لحقت تلك المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تم كان هذا المأخوذ

هو الجسم الذي هو الجنس فالجسم بالمعنى الاول جزء من الانسان

الجوهر المركب من الجسم والصورة التي بعد الجسمية التي بمعنى المادة

فليس بمحمول لان تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذي طول وعرض

وعمق فقط واما الثاني فانه محمول على كل مجتمع من مادة

واحدة كانت او الف وفيها الاقطار الثلثة فهو اذن محمول

على المجتمع من الجسمية التي كالمادة ومن النفس لان جملة

ذلك جوهر وان المجتمع من معان كثيرة فان تلك الجملة موجودة

لا في الموضوع وتلك الجملة جسم لانها جوهر وهو جوهر له طول و

عرض وعمق وكذلك فان الحيوان اذا اخذ حيوانا بشرط ان لا يكون



في حيوانيته الا الجسمية والتغذي والحس وان يكون بعد ذلك خارجا عنه

فربما كان لا يبعد ان يكون مادة للانسان او موضوعا وصورته

النفس الناطقة وان اخذ بشرط ان يكون جسما بالمعنى الذي

يكون به الجسم جنسا وفي معانيه تغذ وحس تجويزا

وغير ذلك من الصور ولو كان النطق او فصلا يقابل النطق

مستعرضا لنوع شيء منه او وضعه بل مجوزا اي ذلك كان في

ولكن هناك معها قوة تغذية وحس وحركة ضرورة ولا ضرورة في ا

لا يكون غيرها او يكون كان حيوانا بمعنى الجنس وكذلك فافهم

الحال في الحساس والناطق فان اخذ الحساس جسما او شيئا

له حس بشرط ان لا يكون زيادة اخرى لم يكن فصلا وان

اخذ ... وكذلك فان الحيوان غير محمول عليه وا

ان اخذ جسما او شيئا مجوزا وفيه ومعه اي الصور اتفقت

بعد ان يكون فيه حس كان فصلا وكان الحيوان محمولا عليه فاذن

اي معنى اخذ مما يشكل الحال في جنسيته او مادته

فوجدته قد يجوز انضمام الفصول اليه ايها كان على انها

فيه ومنه كان جنسا وان اخذ من جهة بعض الفصول

بل المعنى وحصة حتى لو دخل شيء آخر لم يكن من تلك الجملة

معنا كان من خارج لم يكن جنسا بل مادة وان اوجبت

تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن ان يدخل صار نوعا وان

في الاشارة الى ذلك المعنى لا يتعرض لذلك كان جنسا

١٦٧

فاذن باشتراط ان لايكون زيادة لكون مادة وما شترط ان لكون
مادة ولكون زيادة ومان لاتعرض لذلك بل جوزان تكون كل واحد من
على انه داخل في جملة معناه تكون جنسا وفيما ايا تكمل فيما داته
واما داته بسيطا فيعنى ان العقل لايعرض فيه هذه الاعتبارات
في نفسه على النحو الذي ذكرنا حتى يلحقه الفصل واما في الوجود فلا
شي منه متميز هو جنس وشي هو مادة فنقول انما وجد للانسان ا…
قبل الحيوانية في بعض وجوه التميز اذا اخذت …
معنى الجنس وكذلك انما تعرض للجسم الحيوانية اذا
الجسم بمعنى لايحمل عليه معنى يحمل عليه واما الجسمية التي …
مع جواز ان يوضع متضمنة لكل معنى مقرونا مع وجوب ان
تتضمن الاقطار الثلثة فان لم يوجد للشي الذي هو نوع من الحيوان
الا وقد تضمن الحيوانية فيكون معنى الحيوانية … وجود
ذلك الجسم بالفعل بعد ان كان يجوز ان …
فاما من وجود ذلك الجسم فعكس حال الجسم اذا حصل كان ان …
الذي هو بمعنى المادة جزء من وجود الحيوان ثم الجسم …
الذي ليس بمعنى المادة انما وجوده واجتماعه من …
انواعه وما توضع تحته في اسباب الوجود وليس …
وذلك ان الجسمية التي بمعنى الجنس وجود وتحصل قبل وجود
لكن سببا الوجود النوعية مثل الجسم الذي بمعنى المادة
وان كانت قبلية لا زمان بل وجود تلك الجسمية فيها …

١٦٨

هو وجود ذلك النوع لا غير في ذلك العقل ايضا فان الحكم فيه كذلك
فان العقل لا يمكنه ان يضع شيئا من الاشياء الجسمية التي لطبيعة الجنس
وجود الجنس هو اولا وينضم اليه شي اخر حتى تحدث الحيوان النوع في
العقل فانه لو فعل ذلك كان ذلك المعنى الذي هو الجنس في العقل
محمول على طبيعة النوع بل كان جزءا منه …
للشي الذي هو النوع طبيعة الجنسية في الوجود وفي ال…
اذا حدث النوع تمامه ولا يكون الفصل خارجا عن معنى
الجنس ومضافا اليه بل متضمنا فيه وجزءا منه من الجهة التي اذا
اليه وليس بهذا الحكم الجنس وحده من حيث هو كلي بل حكم كل
كلي من حيث هو كلي فتبين من هذا ان الجسم اذا اخذ على
الجهة التي يكون جنسا يكون كالمجهول بعد لا ندري انه على اي صورة
وكم صورة يشتمل وتطلب النفس تحصيل ذلك لانه لم يتقرر
بعد بالفعل شي هو جسم محصل وكذلك اذا اخذنا اللون …
ببال النفس كان النفس لا تقنع بتحصيل شي متقرر …
بل تطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفصل …
اما طبيعة النوع فليس تطلب النفس تحصيل معناها بل تحصيل …
واما طبيعة الجنس فانه وان كانت النفس اذا طلبت
تحصيل الاشارة كانت قد فعلت او اخذت تحتاج ان تقع
النفس قد تطلب … ذلك تحصيل معناه قبل …
حتى … ان … الطلب …

موقعه اي مشار اليه شاهد فلا يكمل النفس ان تجعله بحيث يجوز ان يكون
اي مشار اليه شاهد الا بعد ان تضيف اليه معاني اخرى بعد اللونية
مثل الاشارة فانه ليس يمكننا ان نجعل اللون ذو لون بعد مادة
شيئا مشارا اليه الا كون في هذه المادة وذلك الشئ ليس الا [illegible]
فقط وفيه تخصيص باموره عرضية عرضت من خارج يجوز ان يتوهم
هو بعينه باقيا مع زوال واحد واحد منها كما يكون في مخصصات
طبيعة النوعية وكذلك في المقدار او الكيفية [illegible] وكذلك [illegible]
في الجسم الذي يحمل بسيطه ليس يمكن ان نجعله مشارا اليه مستقرا الذهن
على انه جوهر يتضمن اي شيء اتفق بعد ان يكون الجسم
عرضيه عميقة على جملته لم تحدد الاشياء التي يتضمنها او لا يتضمنها
فيتصور نوعا فان قال قائل فيمكننا ان نجمع ذلك مثل هذا الجمع
اي الاشياء شيئا فنقول ان كلامنا في كثير من الاجتماع المخصوص فيمكن
اجتماع الاشياء فيه على نحو الاجتماع في طبيعة الجنس من حيث
هو جنس وذلك النحو هو ان يكون المجتمعات فصولا ينضم اليه الا
انه ليس كلامنا ههنا في الدلالة على طبيعة الجنس انه كيف تحوي
الفصول وغير الفصول واي الاشياء يجتمع فيه على النحو
بل كلامنا فيها على النحو المؤدي الى الفرق بين الجنس والمادة
وليس اذا اردنا ان نفرق بين شيئين يلزمنا ان نتجرد الى
البيانات احوال اخرى وانما غرضنا ان نعرف ان طبيعة الجنس
الذي هو الجسم هو انه جوهر محصور فيه اجتماع اشياء كيف شاء

ان يجتمع فيه فيكون الجسم له [illegible] على عرضيه عميقة ويكون وان كان
لا يكون الا اشياء معلومة الشرط مجهولة العدد ولم يصير به الحد تاما
في هذا الفصل

## فصل في كيفية دخول المعاني الخارجة عن الجنس على طبيعة الجنس

فنقول الآن في الاشياء التي يجوز
اجتماعها في الجنس ويكون [illegible] في اثبات [illegible]
محصلة لها الفصل انما تقع لاجلها فنقول ان هذا المطلب
الى الفصل احدهما انه اي الاشياء هي الاشياء التي يجب ان
تحصر بالجنس في نفسه وتجتمع فيكون تلك الاشياء فاعلة
اياه نوعا والثاني انه اي الاشياء [illegible] اتفق في حصره [illegible] ليس
كذلك وذلك ان الجسم اذا تحصر فيه الابيض على النحو لم
يجعله نوعا والحيوان اذا قسم
بذلك [illegible] مع ذلك متنوع باشياء اخرى ثم الحيوان يجوز ان
على شخص فيه اعراض كثيرة فيكون تلك الجملة حيوانا مشارا
اليه فنقول اولا ليس يلزمنا ان نتكلف اثبات خاصية فصل كل
جنس عنه كل نوع ولا انفصول انواع جنس واحد فان ذلك
ليس في مقدورنا بل الذي في مقدورنا هو معرفة القانون في
ذلك وانه كيف ينبغي ان يكون الامر في نفسه واما اذا نظرنا
الى معنى من المعاني المعقولة الواقعة في تخصيص الجنس انه هل
هذا المعنى للجنس على شرط ذلك القانون او ليس فربما جهلنا
في كثير من الاشياء وربما علمناه في بعضها فنقول ان المعنى

الجسم اذا انضافت اليه طبيعة يجب اولا شيء اي يكون انفعالها
التي هي سبب القسمة حتى تردها الى النوعية وان يكون القسمة
ان ينقلب قد ذلك اشار اليه بان في الجوهر حتى يصير مثلا المتحرك
الى متحرك وغير المتحرك متحركا وهو واحد
نفس بعينه غير المتحرك والمتحرك فيما يلتقيه الذاتي بل يكون
ان يكون القسمة لازمة فيكون المعنى اي خاص لا لفارق فقط الى من
وبعد ذلك يجب ان يكون الجوهر من القسمين او كلاهما لسبب
بسبب شيء قبلها وتضمن طبيعة الجنس ان يكون قد ذلك
واولا فانه ان كان ثانيا جاز ان لا يكون ذلك المعنى فصلا لا
بل كان امرا لازما للامر الذي هو الفصل مثل ان يكون قاسم
الجوهر الى جسم والى غير جسم بل قسم الى قابل
للحركة والى قابل للحركة فان القابل للحركة لا يلحق الجوهر اولا
الا بعد ان يصير متمكنا جسما فقابل الحركة يلزم الجسم ويلزم
الجسم اشياء كثيرة كل واحد منها الجسم لكنها ليست
بل امور لزمت الفصول لان الجوهر يتوسط الجسمية
له تلك المعاني وانقسامه الى ان يكون ذا جسمية او غير ذي
جسمية فهو لما هو جوهر لا بتوسط شيء آخر وقد يجوز ان يكون بعض
ما لا يعرض اولا فصلا ولكن لا يكون فصلا قريبا لذلك الجنس
بل فصلا بعد فصل مثل ان يق ان الجسم منه ناطق ومنه غير ناطق
لان الجسم بما هو جسم فقط ليس مستعدا لان يكون ناطقا وغير

ناطق بل يحتاج الى ان يكون اولا ذا نفس حتى يكون ناطقا فاذا
وجد الجنس كالجسم اذا انقسم الى ذي نفس ولم يكن ذي نفس
كان الجسم وانقسامه الى ناطق وغير ناطق احتاج ان يكون اولا
نفس وذو النفس الا باعتبار الى الجسم الذي هو فوق
نوع ما الا باعتبار الى الانسان والفرس والثور التي هي تحت
فصلا فيجب ان يكون هناك فصول الا بعد فصول لا تعرف
تلك الفصول فان ذو النطق والعديم النطق من جهة ما هو ذو
لا من جهة انه ابيض او اسود او شيء آخر اللهم بالفعل وكذلك
كل الجسم ذو النفس او غيره ذي نفس ليس بهذا السبب شيء
من الاجناس المتوسطة فاذا عرض لطبيعة الجنس
تنقسم بها الى الجنس اما ان يكون الاستعداد لا لانفعال بها او
هو طبيعة الجنس او طبيعة اعم منها كما كان الطبيعة
منها فان كان طبيعة اعم منها مثل ان الحيوان منه ابيض و
اسود والانسان منه ذكر وانثى وليس ذلك من فصول بل
الحيوان انما صار ابيض واسود لاجل انه جسم طبيعي وقد صار
ذلك الجسم الطبيعي قابلا لها بالفعل ثم وضع لهذه العوارض
وهو تقبلها وان لم يكن حيوانا وان الانسان انما صار مستعدا
والانثى لاجل انه حيوان وبهذا لا يكون فصلا للجنس بل
قد يكون اشياء خاصة بالجنس نفسه كالذكر والانثى بالحيوان
ولا يكون فصولا الا من الجهة وذلك بانها انما كانت يكون

فصولا او كانت عارضة للحيوان من جهة صورته حتى انقسمت بها
انقساما اوليا ولم يكن لازمة لشيء يتقوم بفصل اولا اما اذا لم
يكن كذلك بل انما عرضت للحيوان لانه مادية التي تكون منها عرض
لها عارض فصار بحال من الاحوال لا يمنع حصول صورة
العينية التي يصلح للجنس افتراق آخر من حيث صورته الفصول
طرفا القسمة من الفصول بل من العوارض اللازمة فيه اعني مثل
الذكورة والانوثة فان المني الذي كان صالحا لصورة الحيوان
متهيئا لفصل خاص من الحيوان الكلي عرض له انفعال حار فصار
ذكرا او كان يجوز ان يعرض له بعينه انفعال مبرد في المزاج فيكون
انثى وذلك الانفعال وحده لا يمنعه من حيث نفسه ان
يقبل اي فصل يعرض للحيوان من جهة صورته اي من جهة
ذا النفس دراكا متحركا بالارادة فكان يجوز ان يقبل النطق و
النطق فلم يكن مؤثرا في تنويعه حتى لو توهمناه لا انثى ولا ذكر
او لم يلتفت الى ذلك السبب لقام نوعا بما نوعه فلا ذلك
يمنع من التنوع دون الالتفات اليه ولا يفيده التنوع ولا الالتفات
اليه وليس كذلك اذا توهمناه لا ناطقا ولا اعجم او توهمنا
اللون لا ابيض ولا اسود ولا وجه وليس يكفي [illegible] ان [illegible]
بين الفصول والخواص ان نقول ان الذي عرض من
جهة المادة وليس بفصل فان كونه خادما وغير خادم انما
يعرض من جهة المادة لكن يجب ان تراعي الشرائط الاخرى



[illegible] لما [illegible] حاملا [illegible] معتقد من انوا
الجسم مرض في جملة الذكر والانثى جميعا وكذلك الفرس
والذكر والانثى فقد يدخل النفس في الانسان وفي الفرس على ان
بهذا المعنى وهو طارئة ما يرتفع القسمة للمقوم وان كان من
الفصل فقد يكون في غير الفصل وربما لزم ما ليس بفصل او
واحدا لا يتعداه وذلك اذا كان من لوازم الفصل وخرج فيقول
انت تعلم ان المادة اذا كانت متحركة الى قبول حقيقة
[illegible] فقد يعرض لها عوارض من الامزجة وغيرها تختلف
بها حالها في انفعال تصير عنها من حيث تقبل صورة ا
او صورة الفصل او ليس كل ما يقبله من الاحوال [illegible]
انما يكون من جملة ما هو داخل في الغاية التي اليها تحرك
في الكون فقد علمت مضادات الامور الطبيعية ومعارضة بعضها
لبعض والانفعالات التي يقع بسببها فربما كانت الانفعا
المعترضة صارفة عن الغاية المقصودة وربما كانت موقعة لاختلاف
لا في نفس الغاية المقصودة بل في امور مقارنة مما [illegible]
وربما كانت في امور خارجة عنها جدا لا تعرض للمادة [illegible]
بهذا [illegible] مثل المادة [illegible] الى الصورة [illegible]
[illegible] الغاية والذكورة والانوثة [illegible]
التي [illegible] الكون التناسل والتناسل [illegible]
ولعله نوع الحيوة [illegible] فيكون ذلك [illegible]

من جملة الاحوال اللاحقة بعد تنوع النوع [illegible] ان كان [illegible]
للنهاية فما كان من الانفعالات واللوازم بعده الصفة
انما ليست من الفصول للاجناس وقد عرفنا حقيقة الكلي
كيف يوجد ان الجنس [illegible] كيف تفارق المادة وعرفنا من وجه
ان تتنوع [illegible] وجوده [illegible] عرفنا اي الاشيا [illegible]
الجنس [illegible] وقد تبقى بحثا متصلا ان نبحث في [illegible]
اي الاشياء يتضمنها الجنس [illegible] والثاني ان [illegible]
كيف تكون وكيف تكون غير الجنس وغير الفصل وما شأن [illegible]
[illegible] بالفصل فاما البحث الاول فنقول فيه ان تلك الاشيا [illegible]
اذ لا تكون فصولا [illegible] عوارض والعوارض اما لازمة واما
[illegible] اللازمة اما لازمة لاجناس الجنس ان كانت الاجناس
للفصول اجناسه واما للجنس نفسه [illegible] واما الفصول تحته
[illegible] المادة شيء منها [illegible] ما كان [illegible] فان اللازمات للاجناس
الفوقانية والفصول التي لها والفصل المقوم الذي
نفسه فاللازمات [illegible] واعراضا [illegible] الاعراض
[illegible] ذلك تكون لازمة للجنس ولما تحته واما التي [illegible]
التي تحت الجنس فلا يلزم الجنس شيء منها اذ يلزم من ذلك
ان يلزمه النقيضان بل قد يجوز ان تقع فيه كلاهما [illegible]
اليه [illegible] من فصول [illegible] كثيرة
[illegible] فلنا [illegible] ذلك [illegible] ومجموع الصورة الجسمية [illegible]



التي [illegible] كليها عارضة لها خارجة بل يعني شيئا لا [illegible]
[illegible] كل سوا كان [illegible] حمل عليها [illegible]
فيكون [illegible] محمولا [illegible] في جملة [illegible] عليها حمل [illegible]
المعنى ولا الجنس فطبيعة الجسم [illegible] الاخر الذي هو [illegible] فان
[illegible] الجسم لم [illegible] ذلك الجسم [illegible] الجنس [illegible]
[illegible] غيره ولكن لعلك [illegible] تقول [illegible] طبيعة الجنس [illegible]
الشخص وقد اجمع الحكماء على ان للشخص اعراضا وخواص [illegible]
[illegible] طبيعة الجنس [illegible] معنى [illegible] طبيعة الجنس المقولة على [illegible]
[illegible] لا تحتاج في ان تكون لها طبيعة الجنس من حيث [illegible] تلك الاعراض
الفصل لا ان طبيعة الجنس لا بل على [illegible] لا تعال في
[illegible] محمولا على الشخص بل كان تكون جزءا من الشخص لكنه [illegible]
بهذه الاعراض والخواص لكان تكون [illegible] بهذه الطبيعة التي
موجودة بهذه المعاني المذكورة [illegible] طبيعة [illegible] كانت [illegible]
يتقوم [illegible] انما يجب له في [illegible] فهذه الاعراض والخواص
عن ان يحتاج اليها الجسم من الاجناس [illegible] في ان يكون جنسا
[illegible] الا ان تكون [illegible] وليس في ذلك [illegible] تخصص [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] من ان [illegible] ان الطبيعة [illegible]
في معناها الى شيء [illegible] ان [illegible] لا تحصل [illegible]
لا تحتاج الى معناه [illegible] فقد تخصص به ما بالفعل [illegible]
ان كان يجوز ان يتخصص بغيره [illegible] مع الفصول [illegible]

١

فصل [illegible] الفصل [illegible] الغرض من هذا الفصل بيان [illegible] الفصل و وجوده [illegible] و كان الغرض [illegible] و انه [illegible]

معناه [illegible] وجوده [illegible] الاشياء [illegible] وجوده [illegible] التعريف [illegible] الغرض [illegible]

[illegible] الاهتمام [illegible] ان نسبة [illegible] النوع [illegible] الجنس [illegible] الاجزاء [illegible]

[illegible] وجود بعضها [illegible] البعض [illegible] ان يكون [illegible] اجزاء [illegible] الفصل [illegible]

[illegible]

١٧٧

[illegible]

[illegible] لا كوجه من الاعتبار فانها [illegible] الجنس لكان طبيعة الجنس [illegible]

محمولا لفصل في النوع كما ان النوع فان الطبيعة المحصلة في

الوجود في العقل جميعا وذلك لان الجنس اذا تحصل بهيئة

[illegible] بامور محصلة يكون للعقل انما يتبقى بعد ذلك ان يحصلها [illegible]

فقط ولا يطلب شيئا في تحصيلها الا الاشارة فقط بعد ان تحققت

الطبيعة نوع من الانواع ويكون نوع تعرض لها لوازم الخواص و

الاعراض تتعين بها الطبيعة مشارا اليها فيكون تلك الخواص [illegible]

والاعراض اما اضافة فقط من غير ان يكون معنى في الذات

[illegible] وهي ما يعرض لشخصيات الامور البسيطة والاعراض [illegible]

[illegible] زائدة على المضافات لكن بعضها بحيث لو توهم [illegible]

[illegible] هذا المشار اليه لوجب ان لا يكون هذا المشار اليه الذي

هو مشار لا ان ليس موجودا بل يكون قد فقد تخصصا زائدا

وبعضها بحيث لو توهم مرفوعا لم يجب به لا بطلان [illegible]

ولا فساد ذاته بل تخصصها ولكن يطلب مغايرته وهي [illegible]

الى مغايرة اخرى من غير فساد ذاته [illegible] اشكل [illegible]

ذلك في الفصل وليس [illegible] بل [illegible]

[illegible] الفصل وتحققه [illegible] الفصل [illegible]

[illegible] يجب ان [illegible] فنقول ان الفصل [illegible]

ليس هو مثل النطق والحس فان ذلك محمول على [illegible]

[illegible]

في موضع افراد شخصاً مثل حمل النطق على نطق زيد وعمرو
اشخاص الناس لا الحس فكلاهما النطق ولا الحس فلا يقال
منها انه نطق او حس ولكن يشتق له من اسمه اسم فالنطق
هذه فصول لا هي فصول من جهة اخرى وليست من الجهة التي هي ا
المقول على كثيرين بالتواطؤ فالاولى ان يكون هذه مبادي
الفصول لا الفصول فانها انما تحمل بالتواطؤ على
النوع التي هي انما فصول لها وذلك لان النطق يحمل على
زيد ونطق عمرو بالتواطؤ والحس يحمل على البقر والسبع
فالفصل الذي كان هو كالنطق والحس ليس يحمل هو فيقال على
شيء من الجنس فليس الحس ولا النطق حيوانا بالصفة وانما الفصل
هو الناطق والحساس فهو الجنس بالقوة بل هو واذا صار هو
صار هو اياه وكيف ذلك فقد تكلمنا فيه وبينا انه كيف يكون الجنس
هو الفصل وهو النوع في الوجود واما الفصل وكيف يفترق
بعضها من حيث فان النوع بالحقيقة شيء هو الجنس
موصوفا بالفصل وان ذلك التميز والتفريق هو عند العقل
فاذا اختلط الفصل وتميز في الوجود في المركبات صار الجنس
مادة والفصل صورة ولم يكن الجنس ولا الفصل مقولا
على النوع ثم من الشكوك التي تعرض على هذا الكلام
ان ... بل على وجه طبيعة الفصل على اقل ما يكون من الجنس
كل نوع منفصل عن ... في الجنس ... الفصل ثم ذلك ا...
... الانسان

معنى العام من المعاني [illegible] ان يكون اعم المحمولات واما ان يكون منفيا
تحت اعم من المحمولات ونقول ان الحق ان كل فصل هو اعم المحمولات
فان الناطق [illegible]
مقوله فيبقى ان يكون واقعا تحت اعم المحمولات وكل ما يقع تحت
اعم منه فهو منفصل عما شاركه فيه بفصل يختص به فيكون او لا
لكل فصل فصل ويجب ان ينتهي الى غير النهاية والذي يجب ان
يعلم حتى يحصل به هذا الشك ان من الجنس ما يكون المحمول فيه
مقوما لماهية الموضوع ومنه ما يكون امرا لازما له غير مقوم لماهيته
وانه ليس يجب ان يكون كل معنى يكون اخص ويقع تحت معنى
اعم انما ينفصل عن غيره مما يشاركه فيه بفصل في العقل [illegible]
ذاته [illegible] ان يحصل ذلك او كان ما يحمل عليه [illegible]
الماهية فيكون [illegible] في العقل والذهن لماهيته [illegible]
والتحديد في ذلك المعنى [illegible] يشاركه في شيء هو جزء ماهيته [illegible]
يجب ان يخالفه في شيء لا يشاركه فيه ويكون ذلك جزءا
منه في العقل والذهن والتحديد من ماهيته فيكون مخالفته له
بشيء من جملة ماهيته ليس يجب [illegible] في ماهيته اعني
الذهن والتحديد والجزء غير الكلي فيكون مخالفته له بشيء
[illegible] وهو الفصل واما اذا كانت المشاركة في امر لازم وكان
[illegible] في [illegible] الماهية [illegible]
[illegible] الفصل اللون عن العدد [illegible]



في الوجود فالوجود كما اتضح في سائر ما تعلمت من الفلسفة لازم غير داخل
في الماهية فلا يحتاج [illegible] لانفصاله عن العدد وعنه التحديد والذهن الى
شيء غير ماهيته وان شاركه العدد في [illegible] واحتيل في تمييزه [illegible]
ان ينفصل عنه بمعنى آخر غير [illegible] لكن [illegible]
هو شاركه [illegible] العدد وانما يشاركهما شيء خارج عن
فلا يحتاج اذن اللون الى فصل يخالف به العدد ونقول ايضا
ان الجنس يحمل على النوع على انه جزء من ماهيته ويحمل على الفصل على
انه لازم له لا على انه جزء من ماهيته مثاله الحيوان يحمل على الانسان
على انه جزء من ماهيته ويحمل على الناطق على انه لازم له لا على انه جزء من
ماهيته فانا نعني بالناطق شيء له نطق وشيء له نفس ناطقة
[illegible] ان [illegible] نفس [illegible] النطق [illegible] الشيء انه جوهر او
[illegible] الا انه يلزم ان لا يكون هذا الشيء الا جوهرا او [illegible]
والاحساسا فيكون [illegible] الامور مقولة [illegible] اللازم على الملزوم
لانها غير داخلة في مفهوم الناطق اي الشيء ذي النطق
الا ان الفصل فانه لا يشاركه الجنس الذي يحمل عليه
فيكون ذلك انفصاله عنه بذاته ويشارك النوع على انه [illegible]
فيكون انفصاله عنه بطبيعة الجنس التي هي في ماهية النوع و[illegible]
في ماهية الفصل واما حاله مع سائر الاشياء فان الفصل ان
شاركها في الماهية وجب ان ينفصل عنها بفصل وان لم يشاركه
في الماهية لم يجب ان ينفصل عنه بفصل وليس [illegible]

١٨١

ان يكون كل فصل يشارك شيئا في مهيته فليس تحته لا محالة او وقع الفصل
تحت ما هو اعم منه ان يكون وقوعه تحته هو وقوعه تحت الجنس بل
قد يمكن ان يقع تحت ما هو اعم منه ويكون الاعم داخلا في مهيته ويمكن ان
لا يقع تحت ما هو اعم منه الا وقوع المعنى تحت اللازم له دون الداخل
في مهيته مثل الناطق مثلا فانه يقع تحت المدرك على ان المدرك
جنس له والمدرك يقع تحت الجوهر على انه اعني الجوهر لازم له لا
جنس على الوجه الذي اومانا اليه وقد يقع ايضا تحت المضاف لا على
ان الاضافة جوهره او داخلة في مهيته بل على انها لازمة له وكذلك
فان الفصل ليس يحتاج في انفصاله عن النوع الى فصل آخر
وليس يحتاج في انفصاله عن الاشياء المشاركة له في الوجود وسائر
اللوازم الى معنى غير نفس المهية وليس ان يقع لا محالة تحت
ما هو اعم منه وقوع النوع تحت الجنس بل قد يقع وقوع الملزوم
تحت اللازم الذي لا يدخل في المهية واما ان اخذت
الفصل كالنطق مثلا فانما تحته اشياء في فصول الاشياء
المركبة فان عنيت بالنطق وجود النفس الناطقة كان من
المؤلفة من نسبة وجوهر على ما علمت من حكمه في مواضع اخرى
وان عنيت النفس كانت جوهرا او كانت [illegible]
بالفصل الواقع في البسيط والمركب في الجواهر [illegible]
على نحو ما حققت ونرجع الآن الى المقدمات التي في [illegible]
فنقول اما المقدمة القائلة ان الفصل لا معنى من المعاني

١٨٢

فاما ان يكون المحمولات واما ان يكون بمعنى واقعا تحت اعم المحمولات
فسلمته واما الاخرى وهي القائلة ان كل ما هو اعم المحمولات فهو
مقوم له فهي كذب وانما المقوم له اعم المحمولات الجنسية المقومة
للمهية لا التي هي اعم المحمولات وليس يقوم مهيته كل ما تحته
بل يلزم الاشياء والقاعدة الاخرى هي ان كل ما هو واقع
بمعنى ضمني اعم منه فهو منفصل عما يشاركه فيه بفصل
مركوز فيه لان المشاركات اذا كانت مشاركة في اللازم دون
الداخل في المهية لم يحتج الانفصال عنها بفصل بل بمجرد المهية
بعد هذا انه لا يجب ان يكون لكل فصل فصل وتحت الاعم
ان الذي يقال من ان فصول الجوهر يلزم ان يكون جوهرا و فصول
الكيف يلزم ان يكون كيفا لا ان فصول الجوهر داخلة في مفهوم مهيتها
هذا الجوهر معنى انها جوهر في نفسها وفصول الكيف توخذ في مهيتها
هذا الكيف على انها كيف الآن يعني الفصول الجوهرية مثلا
لا الفصل المقول على الجوهر بالتواطؤ بل الفصل المقول عليه
بالاشتقاق اعني لا الناطق بل النطق فيكون نوع ما [illegible]
ويكون فصلا بالاشتقاق لا بالتواطؤ والفصل الذي
هو الذي يقال بالتواطؤ وليس يجب اذا كان الفصل
بالتواطؤ موجودا ان يكون الفصل الذي بالاشتقاق
موجودا ايضا يكون هكذا لان كل ما هو نوع بل فيما هو
جوهر حتى دون الانواع العرضية وليس الفصل في كل نوع جوهر

بل حيثما كان مركبا ولم يكن جوهرا بسيطا فالفصل الذي فيه ما له الطبيعة
معناه شيء بصفة كذا اطلقت ذلك على سبيل التمثيل
او اذا لم يعلم انه يجب ان يكون هذا الشيء الذي
جوهرا او كيفا مثاله ان الناطق هو شيء له نطق فليس كونه شيئا
له نطق هو انه جوهر او عرض الا انه يعرف من خارج انه لا يمكن ان
يكون هذا الشيء الا جوهرا او جسما

**فصل في مناسبة الحد والمحدود**

فقائل ان يقول ان الحد كما وقع عليه الاتفاق من اهل الصناعة
مؤلف من جنس ومن فصل وكل واحد منهما مفارق للآخر
ومجموعهما هو الحد وليس الحد الا هيئة
المدلول عليهما بالجنس والفصل الى طبيعة النوع
الحد الى المحدود وكان الجنس والفصل جزءا الحد فكذلك
جزءا المحدود واذا كان كذلك لم يصح حمل طبيعة الجنس على
النوع لانه جزء منه فنقول اما اذا اعتبرنا الانسان مثلا
حيوان ناطق فليس يراد بذلك ان الانسان هو مجموع الحيوان
والناطق بل يراد بذلك انه الحيوان الذي ذلك الحيوان
ناطق فكان الحيوان في نفسه امرا لا يتحصل وجوده على الجهة الذي
قلنا قبل فاذن ذلك الحيوان ناطقا حتى يكون هذه الجملة
نقول انه ذو نفس دراكة مجملا الذي هو غير محصل اي انه
ذو نفس هو قد صار محصلا من حاله ان نفسه حساسة ناطقة
هذا تحصيلا لكونه ذو نفس دراكة فليس كون الجسم



ذو النفس الدراكة شيئا وكونه ذا نفس ناطقة شيئا ينضم اليه خارجا
عنه بل كون هذا الذي هو حيوان الجسم ذو النفس الدراكة
ثم كون نفسه دراكة امر مبهم ولا يكون بالفعل في الوجود
البتة كما علمت بل يكون فيه محصلا وانما يكون هذا الابهام
في الذهن اذ يكون مشكلا عليه حقيقة النفس الدراكة هي
فتعال دراكة بالحس والتخيل والنطق واذا اخذ الحس في حد
الحيوان ليس هو بالحقيقة الفصل بل هو دليل على الفصل فان
فصل الحيوان انه ذو نفس دراكة متحركة بالارادة وليس
الحيوان ان الحس ... اي يتحرك بالارادة
ذلك هذه كلها تراه ليس ان تقف الى بعضها اولى
...
او تقيد على الجنس فيكون ذلك الا على جميع ذلك لانا
بل ما الالزام وقد سلف لك بيان هذا وما
فليس الحس بالحقيقة فصل الحيوان بل احد شعب
واحد لوازمه وانما فصله وجود النفس التي هي منشأ
هذا كله له وكذلك الناطق للانسان لكن عدم الاسماء
وقلة شعورنا بالفصول اضطرنا ان نجعل اداها ذلك الى
الاحوال غير حقيقة الفصل الى لازمة وربما استعقبنا
من لازمة فعلنا بالحساس الذي له مبدأ الدرك فحسب

١٨٥

في ان ما ذكره في عنوان الفصل ليس يصل حتى يدل على لوازم لها

وغيره وربما كانت الفصول نفسها مجهولة عندنا ولم نشعر الا بلوازمها ليس

كلامنا في هذه الامور على حسب ما نعقل نحن ونتصرف فيه ونحن ان

جنسه كيفية وجودها في الفهم ام كان ليس في الحيوان بعينها كاملا

كان كونه جسما اذا خصص ليس حسا بمعنى مجرد الطبيعة الجسمية و

بشرط ان يكون هو فقط بل على النحو الذي كشفنا فانه حيوان والفصل

بان الجنس ليس الا على انه شيء كان متضمن الجنس بالقوة لازم

الجنس بالقوة واتحاد المادة بالصورة او الجسم بالنحو الآخر

في المركب فانما هو اتحاد شيء بشيء خارج عنه لازم او عارض فيكون

الاشياء التي فيها اتحاد على اصناف احدها ان يكون كاتحاد

المادة والصورة فيكون المادة شيئا لا وجود له بانفراده بوجه

والصورة انما تصير بالفعل بالصورة على ان يكون الصورة امرا خارجا

عنه ليس احدهما الآخر ويكون المجموع ليس ولا واحدا منهما

والثاني اتحاد اشياء يكون كل واحد منها في نفسه مستغنيا عن

الآخر في القوام الا انها تتحد فيحصل منها شيء واحد اما بالتركيب

واما بالاستحالة والامتزاج ومنها اتحاد اشياء بعضها لا تقوم

بالفعل الا بما انضم اليه وبعضها يقوم بالفعل فيتقوم الذي

لا يقوم بالفعل بالذي يقوم بالفعل ويجتمع من ذلك جملة

متحدة مثل اتحاد الجسم والبياض وهذه الاقسام

كلها لا يكون المتحدات منها بعضها بعضا ولا جملتها اجزاء لها

ولا يحمل الشيء منها على الآخر حمل التواطؤ ومنها اتحاد

١٨٦

٥٨٢

الذهن قد يعقل معنى يجوز ان يكون ذلك المعنى نفسه اشياء

كل واحد منها ذلك المعنى نفسه اشياء اخر وكل واحد منها وذلك

المعنى في الوجود فيضم اليه معنى آخر ويعني به ان يكون

المعنى نفسه اشياء متضمنا فيه وانما يكون آخر من حيث التحصيل

لا في الوجود مثل المقدار فانه يجوز ان يكون هو الخط والسطح والعمق

على ان يكون نفس الخط او نفس السطح ذلك وذلك لان معنى

المقدار هو شيء يحتمل شيئا للمساواة غير مشروط فيه ان يكون

هذا المعنى فقط فان شيئا هذا لا يكون جنسا كما علمت بل لا بشرط

غير ذلك حتى يجوز ان يكون هذا الشيء القابل للمساواة هو في نفسه

اي شيء كان بعد ان يكون وجوده لذاته هذا الحد او ان يكون

محمولا عليه لذاته انه كذا سواء كان في بعد او بعدين او ثلثة فهذا

المعنى في الوجود لا يكون الا احد هذه ولكن الذهن يخلق له

حيث يعقل وجودا مفردا ثم ان الذهن اذا اضاف اليه الزيادة

لم تضف الزيادة على انها معنى من خارج لاحق بالشيء القابل

حتى يكون ذلك قابلا للمساواة في حد نفسه وهذا الشيء اي انه

مضاف اليه خارج عن ذلك بل يكون ذلك تحصيلا لقبوله المساواة

اي لبعد واحد فقط او في اكثر منه فيكون القابل للمساواة في بعد

واحد هو هذا الشيء هو نفس القابل للمساواة حتى يكون ذلك

ان تقول ان هذا القائل لعله اراد ... الذي هو ذو وحدة
... النفس فلا يكون ... في الاشياء التي ... فيها وان كانت
كثيرة فلا شك فيها فهي كثيرة وليست من الجهة التي تكون من الاجزاء بل
كثرة تكون من جهة امر غير محصل وامر محصل فان الامر المحصل في
النفس يجوز ان يعتبر من حيث هو غير محصل عند الذهن فيكون
... اذا صار محصلا لم يكن ذلك شيئا آخر الا ان
المذكور الذي ذلك المحصل ... فان المحصل ليس ... بل
... ان الفصل الموجه الذي من الجنس ...
... وان كان مختلفا وكان ... فيها تركيب ...
... من صور ... المواد التي ... وان لم يكن لا
ولا ... مواد ولا صور ... من حيث هي مواد وصور ... ليس
تركيب في طبائعها بل ان كان فيها تركيب فهو على النحو الذي نقضنا
يكون احد الشيئين منهما في كل نوع غير الآخر ... مرة
من الفصل بل ... محصل واخذ مرة محصلا بالفعل
وهذه القوة ليست بحسب الوجود بل بحسب الذهن فانه ليس له في الوجود
حصول طبيعة جنسية هي بعد بالقوة محصلة ... وان كان
النوع له تركيب في الطبائع ... الجنس والفصل في
ايضا بحيث كل واحد منهما ... من حيث هو ... ولا يحمل
على المحدود ولا الحد يحمل عليه فانه لا يليق ...
ولا بالعكس واما من جهة الاجناس والفصول ...



على ما علمت فانها تحمل على المحدود بل نقول ان الحد بالحقيقة
معنى ... الحيوان الناطق يحصل من
ذلك معنى شيء واحد هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان
هو بعينه الناطق فاذا نظرت الى ذلك الشيء الواحد لم يكن كثرة في
الذهن لكنك اذا نظرت الى الحد وجدت فيه لا محالة كثرة
المعاني ... واعتبرتها من جهة ما كل واحد منها على الاعتبار المذكور
معنى في نفسه غير الآخر وجدت هناك كثرة في الذهن فان عنيت
بالحد المعنى القائم في النفس بالاعتبار الاول وهو الشيء
الواحد الذي هو الحيوان الذي ذلك الحيوان هو الناطق كان
الحد بعينه هو المحدود المعقول وان عنيت بالحد المعنى القائم
في النفس بالاعتبار الثاني المفصل لم يكن الحد بعينه معناه معنى
المحدود بل كان شيئا مؤديا اليه كاشفا له ثم الاعتبار الذي
يوجب كون الحد بعينه هو المحدود لا يحمل الناطق والحيوان على
... الحد بل محمولين عليه بانه هو لانهما شيئان من حقيقة
او مغايران للمجتمع لكنه يعني به ما لنا الشيء الذي هو بعينه
الحيوان الذي ذلك الحيوان حيوانيته مستكملة متحققة بالنطق
والاعتبار الذي يوجب كون الحد غير المحدود ... لا
يكون الجنس والفصل محمولين على الحد بل جزئين منه فلا
ليس الحد بجنس ولا الجنس بحد ولا الفصل واحد منهما ولا
جملة معنى الحيوان مؤلفا مع الناطق هو معنى الحيوان

غير مؤلف ولا معنى الناطق غير مؤلف ولا يفهم من معنى مجموع حيوان
وناطق ما يفهم من احدهما ولا يحمل احدهما عليه وليس مجموع
حيوان ناطق هو حيوان وناطق لان المجموع من شيئين هو
غيرهما بل ثالث كل واحد منهما جزء منه والجزء لا يكون الكل ولا الكل
يكون هو الجزء

## فصل في الحد

والذي يجب علينا ان نعرفه الان ان الاشياء كيف تحد
وكيف نسبة الحد اليها وما الفرق بين الماهية للشيء والصورة
فنقول كان الموجود والواحد من الاشياء العامة للمقولات
ولكن على سبيل تقديم وتأخير فكذلك الذي يكون الحد هو لشيء
ذات ماهية وجه فليس لكل [illegible] في الاشياء كلها على
فاما الجوهر فانه يما يتناوله الحد [illegible] وما الحقيقة
الاشياء الاخرى فبما كانت ماهيتها متعلقة بالجوهر اولا بالصورة
الجوهرية على نحو ما صدق [illegible] اما الصور الطبيعية فقد عرفت حالها
والمقادير والاشكال فقد عرفتها ايضا فيكون تلك الاشياء
الاخرى ايضا من وجه لا تحد الا بالجوهر فيعرض [illegible]
ان يكون اما الاعراض فان في حدودها زيادة على ذواتها لان [illegible]
وان كانت اشياء لا يدخل الجوهر فيها على انه جزء لها [illegible]
من الوجه وذلك لان ما وجوده بجوهر غيره فان حدوده
يدخل الجوهر فيها على انه جزء او كانت تحد وما الجوهر
لا محالة واما المركبات فانه يعرض فيها تكرار شيء واحد

عرض يتحدد بالجوهر فلابد من دخوله في حد العرض مرة اخرى
فيكون حينئذ الحد مؤلفا من حد الجوهر وحد العرض لا محالة وعائدا
الى تطبيقه وتكثيره وتثنيته او اختلف ذلك العرض ورد الى ضمانه
فيكون حد هذا المركب قد وجد فيه الجوهر مرتين وهو في ذا
مرة واحدة فيكون في هذا الحد زيادة على معنى المحدود في
الحدود الحقيقية لا يجب ان يكون فيها زيادات ومثال هذا
انك اذا حددت الانف الافطس يجب ان تأخذ فيه الانف
لا محالة وتأخذ فيه الافطس فيكون اخذت فيه حد الافطس
الافطس هو عميق ولا يجوز ان تأخذ عميقا وحده فانه لو كان
العميق وحده هو الافطس لكان الساق المتقعرة ايضا افطس
بل يجب لا محالة ان تأخذ الانف في حد الافطس فاذا حددت
الانف الافطس تكون قد اخذت فيه الانف مرتين فلا يخلو
اما ان لا يكون امثال هذه حدودا واما ان يكون الحدود
للبسائط فقط او يكون هذه حدودا على جهة اخرى وليس
ينبغي ان تقتصر من الحد على ان يكون شرح الاسم فيجعل
امثال هذه لها حدودا وحقيقة لان الحد هو ما يدل على
الماهية وقد عرفته ولو كان كل قول يمكن ان يعوض بازائه
اسم حدا لكان جميع كتب الجاحظ حدودا فاذا كان الامر
على هذا فتبين ان هذه المركبات حدودها حدود على جهة

آخر في كل بسيط نادر ... لانه ليس هناك شيء يقال له
ولو كان هناك شيء قابل للتقسيم من ذلك الشيء فهو هذا البسيط المقول
الذي حصل له الفصل لان ذلك المقول كان يكون صورته وصورته
ليس هو الذي نقصده ههنا ولا المركبات فالصورة وحدها هي ما هي فان
الحد للمركبات ليس هو من الصورة وحدها بل حد الشيء يدل على جميع
ما يتقوم ذاته فيكون هو الفصل فيستعمل المادة لوجه وبهذا
الفرق بين الماهية في المركبات وكل بسيط فان صورته ايضا
ذاته لانه لا تركيب فيه واما المركبات فلا صورتها ذاتها ولا
ذاتها فظاهر انها جزء منها واما الماهية فهي ما بها هي ما
هي وهي تكون الصورة مقارنة للمادة وهو ازيد من معنى الصورة
والمركب ليس هذا المعنى الجامع لمجموع الصورة والمادة
فان هذا هو ما هو المركب والماهية هذا التركيب فالصورة
احد ما يضاف اليه هذا التركيب والماهية هي نفس هذا التركيب
الجامع للصورة والمادة والوحدة الحادثة منهما للواحد
فللجنس ماهية هو جنس به وللنوع ماهية هو نوع به وللمفرد الجزئي
... هو مفرد جزئي ماهية مما يتقوم به من الاعراض اللازمة
فكان المبتدا اذا قيست على التي في الجنس والنوع وعلى التي
للمفرد الشخصي كان باشتراك الاسم وليت هذه الماهية
مفارقة لما هو بها ما هو والا لم تكن ماهية لكنه لا حد للمفرد
بوجه من الوجوه وان كان للمركب حدا ما وذلك لان الحد



من اسمائه ... لانه ليس فيها اشارة الى شيء معين
اشارة ولو كانت تسمية فقط او دلالة اخرى بحركة او اشارة وما
ذلك فليس فيها تعريف المجهول بالنعت واذا كانت كل
... هذا المفرد يحتمل نعت النعت يحتمل الوقوع على عدة
وان المفرد لا يجوز ... هذا الاحتمال فانه اذا كان لا يمنع كلية
واضيف اليه ... وهو معنى كلي جاز ان يكون فيه تخصيص ما ولكن
تخصيص كلي يبقى بعده الشيء الذي هو اقرب كلما يجوز ان
يقع فيه شركة ومثال ذلك هذا استقراط انه حد ... نعتك انه
الفيلسوف ففيه شركة فان قلت الفيلسوف الذي ... ففيه ايضا
شركة فان قلت الفيلسوف الذي المقتول ظلما ففيه شركة فان
قلت ابن فلان كان فيه احتمال شركة ايضا وكان فلان يحتمل لغة
كثيرين فيه فان عرف ذلك الشخص بالاشارة او باللقب عاد
الى الاشارة ... بطل ان يكون بالتحديد وان زيد فقيل هو الذي
قتل في مدينة كذا يوم كذا فهذا الوصف ايضا مع تشخيصه بالتحديد
... يجوز ان يقع على كثيرين الا ان ... الى شخص فان كان
المسند اليه تخصص هذا اشخاص نوع من الانواع لم يمكن ان
... ولم يجد العقل عليه وقوفا الا بالحس فان كان
المستند ... الاشخاص التي كل شخص منها ... بشخصه
فلا شخص نظير له وكان قد عقل العقل ذلك النوع بشخصه
جعل الاسم ... اليه كان للعقل وقوف عليه ولم يخف

... نغيرا لحال المجاز فيه وذلك الشيء او شيء من هذا الشيء لا الفسد ولكن ...
لا يوثق بوجوده ودوام قول الرسم عليه وربما عرف العقل حده بقائه
ولم يكن هذا ايضا حدا حقيقيا فيتبين انه لا حد حقيقيا للمفردات التي تعرف
بلقب او اشارة او نسبة الى معروف بلقب او اشارة وكل حد فانه
تصور عقلي صادق ان يحمل على المحدود والحد غير فاسد
فيه ولم يكن محدودا والحد فيكون حمل الحد عليه حملا صادقا
غير كاذبا فيكون حمل الحد عليه بالظن واتفاقا او يكون حملا
غير التحديد بالعقل زيادة اشارة ومشاهدة بالتغيير تلك الاشارة
محدودا والحد واذا لم يكن ذلك يكون مظنونا به ان له حدا وانه
المحدود بالحقيقة فيكون حده له يقينا فمن شاء ان يحد الفاسد
فقد تعرض لما لا ينال فصل في مناسبة الحد واجزائه فنقول انه
ما يكون في الحدود اجزاء هي اجزاء المحدود ... اذا قلنا ان الجنس
والفصل لا يتقومان جزئي للنوع في الوجود ويكون كما قلنا ان الجنس
للنوع الجنس انما فان النوع قد يكون له ... وذلك اذا كان من
حد صنف الاشياء واما في الاعراض غير الكيفيات واما في الاجزاء
من المركبات ... الى ان اجزاء الحد اقدم من المحدود
لكنه قد يتفق ان يكون في بعض المواضع ... ان يحد قطعة
الدائرة ... بالدائرة واذا اردنا ان يحد الاصبع ...
بالانسان واذا اردنا ان نحد الحاد ...
... القائمة ولا نحد بالقائمة ...



... الاصبع ... ان الحروف العقدة كذلك في ذلك فنقول ان هذه ...
ليس شيء منها اجزاء النوع من جهة ... وصورته ... ليس من
شرط الدائرة ان يكون قسمها قطعة ... بالفعل حتى يتألف
صورة الدائرة فانه من شرطها ان يكون لها محيط ولا من شرط الانسان
من حيث هو انسان ان يكون له اصبع بالفعل ولا من شرط الانسان
ان يكون فيها كل حادة هي جزء منها ... كما ليست اجزاء
من حيث ماهي بل من حيث مادتها وموضوعها فانما العرض ...
ان يكون قسمها حادة وللدائرة ان يكون قسمها قطعة لا بالفعل
فعرض للمادة فيها فليس ذلك مما يتعلق به استكمال ...
ولا استكمال صورتها في نفسها واعلم ان ...
الدائرة وبسببه يقع لها الانقسام ولو كان يتعلق بها استكمال
لكان من اللوازم التي لا يخلو الشيء عنها لا من المقومات
معنى لك شرحه ولسنا نحن فيه لكنه ليس يخلو الشيء منها دائما
فحري الاصبع ايضا فليس يحتاج الانسان في ...
... الى الاصبع بل ... من الاحوال التي له ...
... حال ... فما كان من الاجزاء انما هو بسبب المادة ...
وليس يحتاج اليه الصورة فليس هو من اجزاء الحد البتة
لكنها اذا كانت اجزاء للمادة ولم ...
بل انما يكون اجزاء لتلك المادة لاجل تلك الصورة وجب ان
يوخذ في حده ... الصورة وذلك النوع فيكون ايضا مع

المادة مثلا ان الاصبع ليست جزءا منها بما انه جسم مطلقا بل لجسم
الذي صار حيوانا او انسانا وكذلك الحادة والقطع ليس جزءا
للسطح مطلقا بل للسطح الذي صار زاوية او دائرة فلذلك يؤخذ صورة حد
الثلاثة في حدود هذه الاجزاء ثم يفرق بين هذه الامثلة
فان الاصبع في الانسان جزء بالفعل فاذا حد او رسم الانسان
من حيث هو شخص كامل الانسانية وجب ان يؤخذ الاصبع في
رسمه لانه يكون حينئذ ذلك جزءا ذاتيا في ان يكون شخصا كاملا
فلا يكون معقولا لطبيعته نوعه اذ قد مر ان ما يتقوم ويتم به الشخص
في شخصيته هو غير ما يتقوم به طبيعة النوع فهذا القسم من جملة
التي الجزء فيها جزء بالفعل واما الاثنان الاخران فليس الجزء
فيهما جزءا بالفعل بل يشبه ان يكون الدائرة اذا قسمت بالفعل الى
قطع بطلت الوحدة لسطحها وبطل عنها انها دائرة اذ لا يكون المحيط
خطا واحدا بالفعل بل كثيرا الا ان يكون الاقسام بالوهم
او بالعرض لا بالفعل بالقطع وكذلك حكم القائمة ثم الغاية
والدائرة يختلفان في شيء وهو ان قطعة الدائرة لا يكون الا
دائرة بالفعل والحادة ليس من شرطها في الوجود ان يكون
زاوية اخرى والا لما هي حادة بالقياس الى القائمة
والقائمة بل هي في نفسها حادة بسبب وضع احد ضلعيها
عند الاخر لكنها من حيث ان ذلك الوضع من حيث هو وضع
وقع فيه الاضافة لان الميل والقرب من الخطوط بعضها الى بعض



او البعد فيها شيء ما يتعلق بالاضافة عرض ان يعقل انها
حادة بالاضافة وان لم يدل عليه بجهة الاضافة بالفعل
فقد دل عليها بالقوة في ادخال اضافة بالفعل ثم لما كان الميل
انما يحدث عن قيام خط على خط وكان الميل
الذي يحدث بسببه تميل عن احدهما الى الاخر
احد الخطين من الاخر مطلقا واحدا منقطعا من
نعتبر الميل عنه لم يكن لا ميل مطلقا يؤخذ ذلك الحادة وللقائمة
وللمنفرجة فان خطوطها ايضا فيها ميل بعضها الى بعض فان
ان اعتبرت اتصال خطين على الاستقامة وجدت المنفرجة
وفيها ميل لاحد خطيها الى الاخر لكن هذا الميل هو
مطلق تقتضيه انفراج خطي كل زاوية فيجب ضرورة ان يكون
الميل محدودا عن شيء ولما كان ذلك الشيء يجب ان
يعد خطا ولم يكن الا بهذا خطوط تميل عنها بهذا الخط
المتصل على الاستقامة بالخط الثاني او الذي نفصل
منفرجة او الذي نفصل زاوية قائمة او الذي نفصل زاوية
حادة فاما الخط الغير المتصل بهذا الخط فانه لا يحدد به شيء
فكان اعتبار الميل من الخط المستقيم مطلقا عن
هذا الباب والادلة المنفرجة والقائمة ايضا حادة
اعتبار الميل عن الخط الذي يحصل للمنفرجة لا لان الميل
الانفراج قد يحفظ الانفراج اذ يكون منفرجة اصغر من

١٩٧

... ان الى ... فلا يمكن ان تعرف بالحادة
فيكون تعريف مجهول بمجهول فبقي ضرورة ان يكون تعريفها بالقائمة
التي ليس يبقى قوامها مع الميل عنها محفوظا فكانه يقول ان الحادة
هي التي هي عن خطين قام احدهما على الآخر وكان اقرب من خط
قائم لو قام حتى هي اصغر من القائمة لو كانت وليس يعني بهذا
بالفعل موجودة منفصلة عن القائمة [illegible] مع تكون الحادة كذا
ولكن القائمة سبب للحادة والقائمة [illegible] من حيث
هي بالقوة الموجودة بالفعل قوة هي [illegible] القوة فان
من حيث هي قوة وجود [illegible] بالفعل وربما كانت القوة
موجودة بالقوة وهي القوة البعيدة من الفعل ثم يصير بالفعل
قوة قريبة فان القوة القريبة على تكون الانسان في
النطفة المكون بالقوة ثم اذا صار [illegible] صارت تلك القوة
على تكوين [illegible] القوة ثم اذا صار
صارت تلك القوة القريبة موجودة بالفعل وانما تكون
موجودة بان [illegible] القائمة لا بالفعل مطلقا
فالحادة [illegible] ما ليس له حصول فان
قائم بالقوة وذلك له من حيث هو كذلك حصول بالفعل
فالحرى ان عرفت الحادة والمنفرجة بالقائمة فان القائم
يتحقق من المساواة والمماثلة والوحدانية [illegible]
من الخروج عن المساواة واما القائمة فيتحقق [illegible]

١٩٨

يمكن ان اتفق ان الى ... اصغر او ... فيحصل من قيام
خط على خط والمنفرجة اعظمها ... اذا حقق فقد صار
الى القائمة لان الاكبر هو الذي يكون مثلا وزيادة
هو الذي ينقص عن المثل فبالمثل يحقق معرفة الصغير والكبير
وبالواحد الذي به يتحقق المتكرر يتحقق المتساوي المختلف فهكذا
يجب ان يتصور الحال في اجزاء المحدودات ثم يجب ان تتبع
ما قلناه قبل ايضا في حال اجزاء المادة وعلاقتها

تمت هذه المقالة

## المقالة السادسة

وفيها فصول

## فصل في اقسام العلل واحوالها

قد تكلمنا في امر الجواهر والاعراض وفي اعتبار التقدم والتاخر
فيهما وفي معرفة مطابقة الحدود للمحدودات الكلية والجزئية
فبالحري ان نتكلم الآن في العلة والمعلول فانهما
ايضا من اللواحق التي تلحق الموجود بما هو موجود فنقول ان العلل
كما سمعت صورة وعنصر وفاعل وغاية فنقول انا نعني بالعلة
الصورية العلة التي هي جزء من قوام الشيء يكون الشيء بها هو ما هو بالفعل
وبالعنصرية العلة التي هي جزء من قوام الشيء يكون بها الشيء هو
ما هو بالقوة وتستقر فيها قوة وجوده وبالفاعل العلة التي
تفيد وجودا مباينا لذاتها اي لا تكون ذاتها بالقصد
الاول محلا لما يستفيد منها وجود شيء يتصور بها حتى يكون

القوة فيجب ان لا يأخذ العنصر بمعنى القابل الذي يجوز ...
للصورة بل لو كان الفاعل يكون مبدأ للعرض ...
بالصورة بالفعل وذاته باعتبار ذاته فقط تكون بالقوة
والشيء الذي هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة لا يكون
البتة ولكنه انما يكون مبدأ للعرض فان العرض يجب
ان يكون قد حصل الموضوع بالفعل ثم حصل بسببه فاذاً
سواء كان العرض لازماً فيكون الاولية بالذات او لا ... فيكون
الاولية بالذات وبالزمان فهذه هي انواع العلل واذا كان
الموضوع علة للعرض ... ذلك على النوع الذي يكون ...



... فيجب ان لا يكون ...
... الوجود ... من جهة ما هو فاعل بل ان كان ... باعتبار
... لان ... الفاعل مبدأ
... مثل
... الطبيعيين ... مبدأ الوجود ...
... الطبيعية ... وجود ...
المحرك باحد انحاء التحريكات فيكون مفيد الوجود في الطبيعيات
مبدأ حركة ونعني بالغاية العلة التي لاجلها يحصل وجود شيء
مباين لها ... فنقول ان
السبب للشيء لا يخلو اما ان يكون داخلاً في قوامه وجزءاً من وجوده او
لا يكون فان كان داخلاً في قوامه وجزءاً من وجوده فاما ان
يكون الجزء الذي ليس يجب من وجوده وحده له ان يكون
بالفعل بل ان يكون بالقوة فقط ويسمى هيولى او يكون الجزء
الذي وجوده هو صيرورته بالفعل وهو الصورة واما ان لم يكن
جزءاً من وجوده فاما ان يكون ما هو لاجله ... او لا يكون
... فان كان ... او لا يكون ...
... وجوده ... منه وجوده ... هو الفاعل ...
فيكون المبادي كلها من جهة ... ومن جهة اربعة
... ان اخذت العنصر الذي هو قابل وليس جزءاً من الشيء
والعنصر الذي هو جزء كانت خمسة وان اخذت كليهما
واحداً لاشتراكهما في معنى القوة والاستعداد كانت

او العقود يجب ان لا يأخذ العنصر بمعنى القابل الذي هو جزء لمبدأ
للصورة بل للمركب انما الفاعل يكون مبدأ للعرض بان اعطاه
الصورة بالفعل وذاته باعتبار ذاته فقط تكون بالقوة
والشيء الذي هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة لا يكون
البتة ولكنه انما يكون مبدأ للعرض فان العرض يجب
ان يكون قد حصل الموضوع له بالفعل ثم صار سببا
سواء كان العرض لازما فيكون الاولية بالذات او زائلا فيكون
الاولية بالذات وبالزمان فهذه هي انواع العلل واذا كان
الموضوع علة للعرض بعينه فليس ذلك على النوع الذي يكون فيه
علة للمركب بل هو نوع آخر واذا كانت الصورة علة للمادة
فليست على الجهة التي تكون الصورة علة للمركب وان كان
في جهة ان كل واحد منهما علة لشيء لا يباينه ذاته فانه
ان اتفق في ذلك فان احد الوجهين ليس
[illegible] انما تفيد الوجود شيئا آخر ولكن فيه [illegible]
يكون الفعل المبدأ القريب لافادة [illegible] وجوده بالفعل
ولكن ليس دائما يكون مع شريك وسبب يوجد به شيئا
اعني الصورة فيتقوم الآخر به فيكون واسطة مع شريك
في افادة ذلك وجوده بالفعل فيكون الصورة للمادة كأنها
مبدأ فاعلي لو كان وجودها بالفعل يكون وحده اي
ان يكون الصورة قوة القوة الفاعلة مثل [illegible]



[illegible] للعرض مع ذلك يجب ان لا يكون
باعتبار [illegible] الوجود من الفعل من جهة ما هو فاعل بل ان كان ولا بد
[illegible] آخر وذلك لان الطبيعة الكلي ليست تعني بالفاعل مبدأ
الحركة فقط كما تعني الطبيعيون بل مبدأ الوجود ومفيده مثل
الباري للعالم واما العلة الفاعلة الطبيعية فلا تفيد وجودا
التحريك باحد انحاء التحريكات فيكون مفيد الوجود في الطبيعيات
مبدأ حركة ونعني بالغاية العلة التي لاجلها يحصل وجود شيء
مباين لها [illegible] نظرا انه لا علة خارجة عن هذه فنقول ان
السبب للشيء لا يخلو اما ان يكون داخلا في قوامه وجزءا من

٢٠١

السفينة وعلى ما سيتضح بعد وانما الصورة علة لصورة المركب
من المادة فالصورة انما هي صورة للمادة ولكن ليست
علة لصورة المركب منها ومن المادة فالصورة انما هي صورة
للمادة والفاعل يفيد شيئا آخر وجودا ليس للآخر في ذاته
فيكون بصدوره ذلك الوجود عن جهته الذي هو فاعل من حيث
ما لا يكون ذات هذا الفاعل قابلا لصورة ذلك الوجود ولا
مقارنا له مقارنة داخلة فيه بل يكون كل واحد من الذاتين
خارجا عن الآخر ولا يكون في احدهما قوة ان يقبل الآخر
وليس بعيدا ان يكون الفاعل يوجد المعلول حيث هو ملاقيا لذاته
فان الطبيعة التي في الخشب هي مبدأ فاعلي للحركة وانما تحدث الحركة
في المادة التي الطبيعة فيها وحيث ذاته ولكن ليس مقارنتهما
على سبيل ان احدهما جزء من وجود الآخر او مادة له بل الذاتان
متباينتان في الحقائق ولهما محل مشترك ثم الفاعل ما يفيد
ان لا يكون فاعلا ولا مفعولا بل يكون مفقودا معدوما ثم
يعرض للفاعل الأسباب التي تصير بها فاعلا بالفعل على ما
وجدنا فيما سلف ثم يصير فاعلا فيكون عنه وجود الشيء بعد ما لم
يكن فيكون لذلك الشيء وجود وله لذاته الشيء انه لم يكن وليس
من الفاعل انه لم يكن ولا ان كان بعد ما لم يكن انما من
الفاعل وجوده وان كان له من ذاته لا وجوده لزم ان صار
بعد ما لم يكن فصار كأنه بعد ما لم يكن فالذي له بالذات من الفاعل



الوجود وان الوجود الذي له انما هو لان الشيء الآخر على حكمه
عنه وليس ان يكون لغيره وجوده عن وجوده الذي له بالذات
انه لم يكن موجودا ليس عن علة فيتعلق فان كونه غير موجود
ليس الى علة [illegible] علته فانما يكون وجوده بعد [illegible]
الا بعد [illegible] فانه لا يمكن الشيء ان يكون وجوده الا بعد
فلا علة له في وجوده مثل ان يكون وان لا يكون لوجوده علة
قد يكون وقت لا يكون فيجوز ان يكون للعدم علة واما كون
[illegible] بعد ما لم يكن فلا علة له فان قال قائل كذلك وجوده بعد عدمه
ان يكون وجوده ان لا يكون فنقول ان عنيت وجوده من حيث
لا مدخل للعدم فيه فان نفس وجوده يكون غير ضروري
هو غير ضروري من حيث هو بعد عدم ولكن [illegible]
وجوده بعد الذي [illegible] ان كان معه [illegible]
فقد وجوده وجودا بعد [illegible] عدم لا كونه موجودا
فقط الذي كان بعد عدم والشيء بعده فذلك يطلب سببا
وجوده بعد العدم وان كان بسبب وجوده الذي كان
عدم من حيث وجوده فحق ان وجوده جائز ان يكون وان لا يكون
بعد العدم الحاصل وليس لك ان يكون وجوده [illegible]
من حيث هو وجود بعد العدم جائز ان يكون [illegible]
[illegible] وان لا يكون [illegible] الا ان لا يكون وجوده [illegible]
[illegible] ان الفاعل والعلة [illegible]

الوجود غير واجبة بذاتها واما ان تنتهي الى صفة يجب لشيئي

والقسم الاول يحمل الصفات كلها ممكنة الوجود في انفسها

بان ان الممكن الوجود في نفسه وجوده بغيره

كيف لغير خارج عنها والقسم الثاني يوجب ان الموجود

ان المحدث ليس معناه الا الوجود بعد ما لم يكن

لانه بعد ما لم يكن وليس للعلة المحدثة تأثير في ان لم يكن

تأثير يعرفها في انه منه الوجود ثم عرض ان كان ذلك في ذلك

الوقت بعد ما لم يكن والعارض الذي عرض

له في تقويم الشيئي فلا دخول للعدم المتقدم في ان يكون

الحادث علة بل ذلك النوع من الوجود مما هو لذلك النوع

من المهيات مستحق ان لا يكون له علة وان

فالملك ان يقول ان شيئا جعل وجود الشيئي بعد ان يكون

لم يكن هذا غير مقدور عليه بل بعض ما هو موجود

ان لا يكون بعد عدم وبعضه واجب ضرورة ان يكون

فاما الوجود من حيث هو وجود بهذه المهية يجوز ان يكون عن

واما صفته بهذا الوجود وهي انه بعد ما لم يكن فلا يجوز ان يكون

وان علة الشيئي من حيث وجوده حادث اي من حيث ان الوجود

من حيث المهية وجود فالامر بعكس ما يظنون بل العلة للوجود



ليكون للشيئي وجود بعد ما لم يكن فاذا وجد الشيئي فلو فقدت العلة

لوجد الشيئي مستغنيا بنفسه فظن ان الشيئي انما يحتاج الى العلة

في حدوثه فاذا احدث ووجد فقد استغنى عن العلة فيكون عنده

العلل علل الحدوث فقط وهي متقدمة

كما علمت لان الوجود بعد الحدوث لا يخلوا اما ان يكون وجودا

او وجودا غير واجب فان كان وجودا واجبا فاما ان يكون وجوده

لتلك المهية لذات تلك المهية حتى تقتضي تلك المهية وجوب

الوجود فيستحيل ان يكون حادثا واما ان يجب لها بشرط

الشرط اما الحدوث واما صفة من صفات تلك المهية واما شيئي

مباين ولا يجوز ان يكون وجوب وجوده بالحدوث فان الحدوث

ليس وجوده واجبا بذاته فكيف يجب به وجود غيره

قد بطل فكيف يكون عند عدمه علة لوجوب غيره

بل ان العلة ليست هي الحدوث بل كون الشيئي قد حصل له

فيكون بهذا من الصفات التي للشيئي الحادث

في الجملة الثانية من الفصل فنقول ان هذه الصفات

لا يخلوا اما ان يكون للمهية بما هي مهية لا بما قد وجد

فيجب ان يكون ما يلحقها لازم المهية فيكون المهية

او الصفات حادثة

الكلام في وجوب وجودها كالكلام في الاول واما ان يكون

هناك صفات لا نهاية لها كلها ممكنة فيكون كلها ممكنة

فاتفق ان سبقه عدم كان حادثا وان لم يسبق كان غير حادث
وان الفاعل الذي تسميه العامة فاعلا فليس هو بالحقيقة علة من حيث
يجعلونه فاعلا فانهم يجعلونه فاعلا من حيث يجب ان يعتقد فيه انه لم
يكن فاعلا فلا يكون فاعلا من حيث [illegible]
[illegible]
[illegible]
يكون من شرطه ان يكون [illegible] قد كان مرة وغيره فعل ثم
اراد او قسرا او عرض حال من الاحوال لم يكن فانه قارنه ذلك
كان دائما مع ذلك المقارن علة بالفعل وقد كان فاعلا عن ذلك
فيكون فاعلا عندهم من حيث هو علة بالفعل بعد كونه
علة بالقوة لا من حيث هو علة بالفعل فقط فيكون كل ما يسمونه
فاعلا يلزم ان يكون ايضا ما يسمونه منفعلا فانهم لا يكلفونه
غير مقارنة بالمقارنة من حال حادثة لا علتها ما صدر عنه وجود
بعد ما لم يكن فان في الظاهر ان وجود الابنية يتعلق بالغير من حيث
هو وجود لتلك الابنية لا من حيث هو بعد ما لم يكن فذلك الوجود
من هذه الجهة معلول ما دام موجودا فكذلك كان معلولا
متعلقا بالغير فقد بان ان المعلول يحتاج الى مفيد الوجود
لنفس الوجود بالذات [illegible] الحدوث وما سوى ذلك امور تعرض له
فان المعلول يحتاج الى مفيد الوجود دائما سرمدا ما دام موجودا

## ٢ فصل في حل ما يتشكك به على ما يقال





اليه اهل الحق من ان كل علة فهي مع معلولها

## وتحقيق الكلام في العلة الفاعلية

فالذي يظن من ان الابن يبقى بعد الاب والبناء يبقى بعد البناء
والسخونة تبقى بعد النار فسببه خلط وقع من جهة جهل
العلة [illegible] فان البناء والاب والنار ليست عللا بالحقيقة لقوام
[illegible]
[illegible] حركته علة [illegible]
سكونه وتركه الحركة او عدم حركته ونقله علة
لانتهاء تلك الحركة [illegible]
تلك الحركة علة لاجتماع ما وذلك الاجتماع علة
ما وكل واحد مما هو علة فهو مع معلوله واما الاب فهو
تحريكه المني وحركة المني اذا انتهت على الجهة المذكورة
لحصول المني في القرار ثم حصوله في القرار علة لامر واما
حيوانا فله علة اخرى فاذا كان كذلك كان كل علة مع معلولها
وكذلك النار علة لتسخين عنصر الماء والتسخين علة لا
استعداد الماء [illegible] لقبول صورة المائية
وذلك او شيء آخر علة لحدوث الاستعداد التام في
هذه الى القبول ضده او هي صورة النارية
الفاعل التي تصور العناصر صورها وهي مفارقة
والعلل الحقيقية موجودة مع المعلول واما المتقدمات فهي
[illegible]

فقد يشكل الشيء ان هو الاجتماع وعلة ذلك طبائع المجتمعات وتبانيها
يعني ما اتفق وعلة ذلك السبب المفارق الفاعل للطبائع وعلة
الولد اجتماع صورته مع مادته بالسبب المفيد للصورة
النار السبب المفيد للصورة وزوال الاستعداد التام لصورة
تلك الصورة فهكذا يجب ان يتعرف العلل مع المعلولات وايضا
فيما يتصل به كلام في ان العلل متناهية فاما انه اي لهذه
العلل ولا يمنع ان يكون علل معينة ومعدة بلا نهاية بعضها
قبل بعض وذلك واجب ضرورة لان كل حادث فقد وجب بعد
ما لم يجب لوجوب علته كما بيناه وعلته ما كان ايضا وجب
فصل في الامور المختلفة بين ان يكون [illegible]
التي يجب في العلل الموجودة بالفعل ان [illegible]
بالفعل امورا لا نهاية له ولذلك لا تقف [illegible]
[illegible] البتة يكون الاستكمال [illegible] شيء وهو ان [illegible]
نهاية لا يخلو اما ان [illegible] كل واحد منها اما [illegible]
فيما فيه ليس بينها زمان [illegible]
فيجب ان يكون ايجابها في كل ذلك الزمان الا في طرف
ويكون المعنى الموجب لايجابها في كل ذلك الزمان لا في طرف
ويكون المعنى الموجب لايجابها ايضا معها في ذلك الزمان
ويكون الكلام في [illegible] ايجابها كالكلام فيه [illegible]
[illegible] هو الذي [illegible] معه فيقول [illegible]



الكلام في [illegible] الاشكال الا ان [illegible] الشيء [illegible]
لا يجب [illegible] حال واحدة فلا يكون مما يجب [illegible] من حالة بعينها الى
حال بعد ان [illegible] ويكون ذلك على الاتصال فيكون
[illegible] ذات العلة [illegible] لوجود [illegible]
وتلك النسبة يكون علتها الحركة او [illegible] عليها [illegible]
العلة [illegible] بالفعل الحركة فيكون المطلوب لا بالذات [illegible]
على حالة واحدة ولا بالفعل الوجود حادثة في ان [illegible]
[illegible] او ان يكون العلة [illegible]
هذه العلل التي نسبتها تحل الاشكال هو الحركة [illegible]
هذا في موضعه [illegible] من جهة [illegible]
العلل الذاتية للشيء التي بها وجود ذات الشيء بالفعل
يجب ان يكون معه لا يتقدمه في الوجود تقدم ما يكون زماني
[illegible] حدوث [illegible] وان [illegible] انما [illegible]
العلل غير الذاتية او [illegible] لا [illegible]
الى غير النهاية بل يجب [illegible] وقد تقرر هذا ان ذات كل
شيء من الاشياء لذاته سببا لوجود شيء آخر وانما كان
سببا له دائما ما دامت ذاته موجودة فان كان دائم الوجود
كان معلوله دائم الوجود فيكون مثل هذا من العلل
اولى بالعلية لانه يمنع مطلق العدم للشيء فهو الذي
يعطي الوجود التام للشيء فهذا هو المعنى الذي يسمى ابداعا

٢١١

تثليث أنواع الحدوث والقدم الثلاثي بحسبها

[illegible] عند الحكماء [illegible] ليس الشيء بعد ليس مطلقا فإن [illegible]
أن يكون ليس يكون له عن علته أن يكون أيس والذي يكون
في نفسه [illegible] عن علته ليس بالذات لا بالزمان من الذي يكون
عن غيره فيكون كل [illegible] بعدية بالذات فإن [illegible] مطلق
اسم الحدوث على كل ما له أيس بعد ليس وإن لم يكن له بعدية في الزمان
كان كل معلول محدثا وإن لم يطلق بل كان شرط المحدث أن [illegible]
[illegible] زمان ووقت كان قبله [illegible] لبعده إذ لا يكون بعدية
لا يكون مع القبلية موجودة بل يكون [illegible] في الوجود لا [illegible]
[illegible] فلا يكون كل معلول محدثا بل المعلول الذي سبق وجوده ما
وسبق وجوده لا محالة [illegible] كما علمت [illegible] قبل
ثم المحدث [illegible] المعنى الذي لا يسبق الزمان إلا [illegible] أن
الوجود بعد ليس مطلق إذ يكون وجوده بعد ليس غير مطلق
بل بعد عدم مقابل خاص في مادة موجودة على ما عرفته فإن كان
وجوده بعد ليس مطلق كان صدوره عن العلة ذلك [illegible]
إبداعا ويكون أفضل أنحاء الوجود لأن العدم يكون قد منع
البتة وسلط عليه الوجود ولو مكن العدم تمكينا ليسبق الوجود
كان تكوينه [illegible] الأعم مادة وكان [illegible] الإيجاد
أعني وجود الشيء من الشيء ضعيفا [illegible] التقارب [illegible] الناس
من لا يحصل كل [illegible] صفته منه [illegible] كقول إذا [illegible]
شيئا وجد عن علة أولى بتوسط علة وسطى فاعلية وإن لم يكن [illegible]

[illegible]

٢١٠

[illegible] مطلقا وإن [illegible]
[illegible] أن يكون [illegible] عن علته [illegible] الإبداع [illegible]
[illegible] هذه [illegible] الحدوث [illegible] بالذات [illegible]
[illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible]
[illegible] الوجود والعدم [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] العدم [illegible]
[illegible] العدم [illegible] الوجود [illegible]
[illegible]
[illegible] الوجود [illegible] العدم [illegible]
[illegible] العدم [illegible] الوجود [illegible]
[illegible]
[illegible] الوجود والعدم [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الصفات [illegible]
[illegible] العدم [illegible] الوجود
[illegible] وجود [illegible] العدم [illegible] هذا

مادة ... لا لكان بعده سلطان ولكن كان وجوده عن العلة
الاولى الحقيقية بعد وجود آخر الشيء الطبيعي ... ليس
مطلقا ان ... ليس ان يحصل وجوده
الا مع ان يمكن وجود صورى كيف كان واما المبادى وان لم
يمكن المادة سبقت فيحصل نسبته الى العلة باسم التكوين
لانا نقيس فى هذه الاسماء الالهية بعد ان نحصل المعانى
مميزة فنجد بعضها له وجود عن علة دون المادة وبعضها بمادة
وبعضها بواسطة وبعضها بغير واسطة ويحسن ان يسمى كل ما لم
عن مادة سابقة ... يكون ... ان يجعل افضل ...
... ما لم يكن بواسطة ... الاولى مادية كانت او غير
او غير ذلك ونرجع الى ما كنا فيه فنقول اما الفاعل الذي ...
ان يكون فاعلا ... من مادة يفعل فيها ان كل حادث
علمت يحتاج الى مادة فربما فعل ... وربما فعل بالحركة
فيكون مبدأ الحركة واذا قال الطبيعيون للفاعل مبدأ
الحركة عنوا به الحركات الاربع ودلوا بها في هذا الموضع
الكون والفساد حركة وقد يكون الفاعل بذاته فاعلا وقد
يكون بقوة الذي بمنزلة فعل الحرارة لو كانت موجودة
تفعل ولكان يصدر عنها ما يصدر لانها حرارة فقط و
الفاعل بقوة فعل النار بحرارتها وقد عددنا في موضع
اصناف القوى

## فصل ٣ في مناسبة ما بين العلل ...

٢١٤
٦١

متساويين في التقدم واما كون المتعادلين في المعنى الذي منه العلة
هو الذي يرى انه لا يمكن التفاوت ولا يوجد في الاشياء
عللا ومعلولات لان تلك الزيادة لا يجوز ان يكون عدما
ذاتيا ولا يجوز ان يكون عدم شيء الزيادة او استعداد المادة
حتى يكون قد اوجب ذلك خروج الى الفعل بذاته فان الاستعداد
ليس سببا الا لشيء وان جعل سببا العلة والاثر الذي وجد
العلة معا فتلك الزيادة يكون معلولة امرين لا معلول امر
واحد وهما مجموعين يكون ان اكثر وازيد من المتم الذي
هو الزيادة فان سلمنا بهذه الظنون الى ان فسر
ساغ لنا ان نقول انه اذا كان المعنى في المتقدم والمتأخر
متساويا في الشدة والضعف فانه يكون للعلة بما هي علة
التقدم الذاتي لا بحية في ذلك المعنى والتقدم الذاتي
لكن في ذلك المعنى [illegible] ذلك المعنى
فيكون ذلك المعنى [illegible] فيكون ذلك
واحد [illegible] وجود [illegible] من جهة وجوده اقدم
[illegible] اذن مطلق المساواة لان المساواة [illegible]
من جهة [illegible] ذلك [illegible] متساويان وليس احدهما
ولا معه فاما من جهة [illegible] احدهما علة والاخر معه
ان اعتبار وجود ذلك [illegible] لاحدهما اولى اذ كان له
لا من الثاني ولم يكن [illegible] الا منه فقط [illegible]

١٣

الفاعلية ومعلولا فانا نقول انه ليس الفاعل كل ما افاد وجودا
[illegible] افاد وجودا مثل نفسه [illegible] وجودا الا [illegible]
[illegible] والفاعل الذي [illegible] وجودا مثل نفسه فان
المشهور انه اولى [illegible] الطبيعة التي [illegible] ليس
هذا المشهور [illegible] ولا يجب [illegible] الا ان يكون [illegible] هو مثل
والحق [illegible] ان يكون [illegible] اولى بما يفيده من [illegible]
[illegible] فنقول ان العلل لا يخلو اما ان يكون عللا للمعلولات
[illegible] ان يكون وجود [illegible] اما ان يكون عللا للمعلولات في وجودها
[illegible] الاول [illegible] ومثال الثاني [illegible] الحركة وحدها
[illegible] على
[illegible] من [illegible] والعلم
العلل والمعلولات التي تناسب الوجه الاول ولنورد الآن
التي قد نظن في الظاهر انها [illegible] فنقول قد نظن في الوجه الاول
[illegible] انه قد يكون المعلول في كثير منه [illegible] النقص [illegible] العلة في
ذلك المعنى مثل [illegible] والنقص مثل الماء اذا تسخن
عن النار [illegible] قد يكون في ظاهر النظر [illegible] مثل
او لم يقبل مثل النار [illegible] في الظاهر
[illegible] مثل [illegible] في الظاهر فيكون [illegible]
صورة النارية لان تلك الصورة [illegible]
[illegible] العرض اللازم من [illegible]
الفعل عن الصورة [illegible]

اذا كان نفس الوجود لم يمكن ان يتساويا فيه البتة اذ كان
انما يمكن ان يساويه باعتبار الحد ويفضل عليه باعتبار
استحقاق الوجود والآن فان استحقاق الوجود هو من فضل له
بعينه او قد اخذ هذا المعنى نفس الوجود فتبين انه لا يمكن
ان يساويه اذا كان المعنى نفس الوجود مفيد وجود الشيء من
حيث هو وجود اولى في الوجود من الشيء ولكن هنا تفصيل لخصه
ذو نوع من التحقيق يجب ان لا تغفله وهو ان العلل والمعلولات
ينقسم في اول النظر عند الفكر الى قسمين قسم تكون طبائع
المعلولات هو ذو عينه ومهيته الذاتية توجب ان تكون معلولا في
الطبيعة او الطبائع فتكون العلل مخالفة لمعلولاتها لا محالة اذ كان
علة الذي في نوعه لا في شخصه واذا كان كذلك لم يكن النوعان واحدا
اذ المعلول علة ذلك النوع بل تكون المعلولات تحت نوع غير
نوعها والعلل يجب عنها نوع غير نوعها ويكون علة للشيء
المعلول ذاتيا بالقياس الى نوع المعلول مطلقا وقسم منه يكون المعلول اذا كان
ليس لعلة والعلة علة المعلول في نوعه بل في شخصه ولنا
هذا على ظاهر ما يقتضيه الفكر من التقسيم فظاهر ما توجد له
من الامثلة وعلى سبيل التوسع الى ان تتبين حقيقة الحال
الواجبة فيه من نظرنا في السبب المعطي لصورة كل ذي صورة من
الاجسام فمثال الاول كون النفس علة لحركة الاختيار ومثال
الثاني كون هذه النار علة لتلك النار والفرق بين الامرين



معلوم فان هذه النار ليست هي علة لتلك النار على انها علة
نوعية للنار بل على انها علة [illegible] عنصر من الجهة النوعية
كانت هذه العلة للنوعية بالعرض وكذلك الاب للابن
لا من جهة ما هو اب [illegible] بل من جهة وجود الاب
القسم [illegible] على وجهين احدهما ان تكون العلة والمعلول
في الاستعداد [illegible] البارد والحار ان لا يكون [illegible]
كتسخين الشمس الذي في جوهر الفاعل للتسخين [illegible] اولى
واذ ليس الاستعداد والمادة فيهما متساويا [illegible]
نوع واحد فبالحري ان لا يتساوى الشخصان في ذلك
اعني هنا الضوء الذي في الشمس وهذه الضوء الحادث
عنه فكذلك ان لا يكون الضوء الآن من نوع واحد عند من
لا يساوي وغيرها الكيفيات ان لا يكون احدها النقص والا
ازيد على ما علمت في موضعه من صفته ويكونان واحدا عند
عند من يرى المعنى لغة ما بالنقص والاشتداد في لغته الخواص
والشخصيات واما القسم الاول وهو ان يكون الامران
في الاستعداد المادة وقوة الصفات على قسمين لان ذلك [illegible]
اما ان يكون استعداد في الفعل بما هو [illegible]
[illegible] والاستعداد التام ان لا يكون في طباع الشيء
[illegible] كاستعداد [illegible] الشمس [illegible]
[illegible] قوة [illegible] في التطبعات تعاون القوة

في آخر ... لان فيه قوة طبيعية كما علمت في الطبيعيات ... البزر
الا انها وقد واما الاستعداد الى نقص فهو كاستعداد الماء
للتسخين لان فيه قوة تقاوم التسخين الذي يحدث فيه من خارج
وترجع مع التسخين باقية فيه ولا يبطل والقسم الاول على اقسام
فمنه فانه اما ان يكون في المستعد قوة معاونة حتى وليس كما
في الماء اذا ورد عن سخونة واما ان يكون في المستعد قوة مضادة
للامر الا انها تبطل مع وجود الامر كما في الشعر اذا شاب عن
سواد واما ان لا يكون في المستعد ولا واحد من الامرين لا ضد
ولا معين لكن عدم الامر والاستعداد له فقط مثل حال
النقرة في قبول الطعم والقديم الرائحة في قبول الرائحة فان
عراستعداد الماء لان تغييرها لانه من احق الاقسام
الحكمة بهم لم يشكل علينا انه من قسم المشارك في استعداد
تام للمادة ولكن في المادة ضده والقائل ان يقول الحكم
ركيم اعتبار قسم واحد وجواز لا يكون هناك مشارك
في المادة اصلا او لا يكون لها فالجواب عن هذا ان هناك
لا يمكن ان يكون الاتفاق في النوع البتة فانه قد استبان ان
الاشياء المتفقة في النوع البتة عن المادة اصلا يكون وجودها
عينيا واحدا ولا يجوز ان يقال معنى الواحد منها على كثيرين
فاذ قد دللنا على هذه الاقسام التي حاصلها خمسة فانا
نورد الحكم في قسم قسم منها فنقول اما القسم من هذا



الباب الذي لا مشاركة له في استعداد المادة كالتعرية
المبعدة فليس يجب ان يكون بالجملة الفاعل من الامور الفاعلة
للزيادة والنقصان مساويا لنفسه لانه يمكن ان يكون ما
هو من جوهر المادة ... في الاستعداد
لقبول الامر فلم يقتلاه بالسوية وليس ايضا يجب ان
فيه بل يجوز ان يكون الحال في ذلك مثل الحال في ...
سطح الاثر لسطح فلك القمر في الحركة التي بالعرض وذلك
حيث يمكن ان لا يكون في هذه جماع عن قبول الاثر
لما ذكره الفاضل ديوني هذا الموضع احداث مثل
واما القسم من هذا الباب الذي هناك استعداد تام
فكان الامر ظاهر في ان المنفصل قد يجوز ان تشبه
تشبها تاما وذلك مثل النار تحيل الماء نارا والملح
اما اشبه ذلك وقد يجوز ان يرد فيه المنفصل على
في الظاهر الكثير المحقق مثل الماء الذي تجمده الهواء ولا
يكون برد الهواء ابرد ذلك الجمد الا انه اذا تحققت
ان علة جمده هو البرد الذي في الهواء والقوة المبردة
الصورية التي في جوهر الماء التي دللنا عليها في الطبيعيات
اذا عاونت قوة تلك وهي برد الهواء واما القسم من هذا
الباب الذي يكون استعداد المنفصل فيه ناقصا
فلا يمكن البتة ان يتشبه فيه المنفصل بالفاعل التام

١٩

دنيا وية فانه لا يمكن ان يكون الشيء الى حصل في قوة الشيء

متضاد [illegible] فاذا حصل في قوة اخرى وهناك متضاد ومانع

[illegible] من الثقل فيبطل التمانع ولهذا لا يمكن ان يكون [illegible]

[illegible] النار يسخن من النار ويكون سخونته مثل سخونة تلك النار او

[illegible] غير المتأثر وعن النار ويكون برودته اكثر من برودة

ذلك الماء لان استعداد النار للتسخن والماء للبرودة حاله

[illegible] متضاد في جوهره والقوة الفاعلة والقابلة في جوهره غير

[illegible] فاما ان ينفعل منهما نفسه ما يمنع عنه متضاد او [illegible]

الاول لا انفعال صالح عن [illegible] جوهره وينفعل فيه مما يحب

ويتوسط اثر كالسخونة المحسوسة في النار الشديدة الحس

المحسوسة في المادة [illegible] يمكن ان [illegible] قال قائل

ان النار [illegible] الكبريت [illegible] اسخن [illegible] لانه [illegible]

في النار [illegible] فيها [illegible]

ويفعل [illegible] لعينه فنعلم [illegible] يقينا ان المسبوك

اسخن من النار ومع ذلك فانا نحت من النار فانا نجد

ونقول ان ذلك ليس بسبب ان المسبوك اسخن ولكن

لمعان ثلثة منها اقرب الى اللطوب اشد ما في المسبوك

والاخر في النار والثالث في اللامس وكلها متفاوتة

[illegible] المسبوك [illegible] غليظ [illegible]

[illegible] مع [illegible] للنار والكانس لا ينضبط وذلك

٢٢٠

[illegible] الاختلاف لكن الثقل والذهن توجيه ومن شأن العقل ان

[illegible] ان ينفعل في المنفعل في مدة اطول فعلا اكثر واحكم [illegible]

ينفعل الضعيف في مدة اطول ما لا يفعله القوي في مدة

واما الذي في النار فلان النار المحسوسة انما هي افراد من النار

الحقيقية مع اجزاء الارض متصعدة متحركة واجتماعها على

سبيل التجاور لا على سبيل الاتصال بل هي في انفسها

[illegible] وتحللها [illegible] على سبيل التجدد وتلك [illegible]

[illegible] حرارة [illegible] لانه ابرد منها ولانه ليس ينفعل في تلك

[illegible] ينفعل لا [illegible] نارا محضا ومع ذلك فانها [illegible]

[illegible] انفسها لا تكاد [illegible] من البدن [illegible]

[illegible] فيه تأثيرا محسوسا بل يتجدد [illegible]

لا يؤدي الى قدر محسوس وذلك في مدة [illegible]

[illegible] كان جوهره مجتمعا متحدة ثابت تام [illegible] الاتصال فاذا كان

كذلك كان ما يلاقي سطح البدن من المسبوك سطحي واحد [illegible]

[illegible] كما يلاقي [illegible] من النار المحسوس [illegible]

[illegible] يلاقي البدن [illegible] يختلف [illegible] التأثير لان

[illegible]

[illegible] ثم [illegible]

[illegible] واما النار المحسوسة في [illegible] الكبار ان [illegible]

تأثيرا فيما يماسه من المسبوكات [illegible]

مدة لا احتياج فيها ... الحاك التي في اليد فلان الحاك
قادرة على قطع الحديد والاحجار والاجسام اللطيفة
وليست بقادرة على قطع المسبوك الكثيف ما يسرع حركة لان
النفاذ هو القبوع والخرق في اللطيف قليلة وفي الكثيف كثيرة
كون هذا ليس كثيفا وذلك لطيفا بسبب اختلاف فعلها في
هذا المعنى ولو كان المسبوك ليس ... تشابها كما
وليس ... اشد احتياجا وابقى دائما كان قطعه في مدة الطول
لنفاذه فيه وكان ما ... عن الماهية لكنها
ذلك في جواز ان يؤثر تاثيرا اشد من تاثير الكثيف بحسب
الازمنة اذ كان اذا اثر في مثل زمان ما فاذا اللطيف
اثرا ما فاذا ضوعف الزمان الى ان يتادى في بعض الاضعاف
وازاد ... الاضعاف الى ان يزيد عليه ...
المضاعف مع عظم تشبيه بحسب القدر لما يعرفه ...
هذا الموضع ان يبسط بسطا اكثر مما بسطنا ولكنه اولى بالصناعة
الطبيعية وانما يحتاج ذكر ... ما يحل به الشبهة ...
وههنا ان يمكن شاذ ... ان يستغني ذلك ...
من الاقوال المستقصاة في علم الطبيعة وخصوصا ما عنى
من حيث فقد ظهر من جملة هذه التفصيلات الموضع الذي
يظن انه يجوز ان يتادى فيه الفاصل والمفصول
الذي يظن ... انه يجوز ان يتادى فيه الفاصل والمفصول

وقد لا حجما … كما في … الحاكي التي في اليد فلان ا…
قادرة على قطع الهواء النار والاجسام اللطيفة بسرعة حركة
وليست هي قادرة على قطع المسبوك الكثيف لسرعة حركة لان



يظن انه يجوز ان يتساوى فيه الفاعل والمنفعل
~~الذي يظن فيه انه يجوز ان يتساوى فيه الفاعل والمنفعل~~



الموضع الذي يظن فيه انه يجوز ان يزيد عليه والموضع الذي يقصر
عنه فظهر في خلال ذلك انه وان كان كذلك فوجود المعنى من
جهة نفس الوجود لا يتساوى فيه الفاعل والمنفعل او ان
فاعلا للمعنى بما هو وجود المعنى بالعرض كما يتساوى ثم
والمبدأ الذي ليس منفعلا مشاركا له في النوع ولا في الماهية
والمشاركة له بوجه ما في معنى الوجود وليس يمكن الا
فيه حال المعنى الذي له الوجود لانهما ليسا يشتركان
فيه حال هو اعتبار الوجود لنفسه وقد كان في
ما كان من التساوي والزيادة على المبدأ الفاعل او
الى حال اعتبار الوجود كان المبدأ الفاعلي
لان وجوده … وجود المنفعل من حيث ذلك الا
مستفاد منه ثم الوجود بما هو … [illegible]
والضعف ولا يقبل الاقل والانقص وانما يختلف في
احكام وهي التقدم والتأخر والاستغناء والحاجة والوجوب
والامكان فان اعتبر التقدم والتأخر كان الوجود
كما علمت للعلة اولا وللمعلول ثانيا واما الاستغناء والحاجة
فقد علمت ان العلة لا تفتقر في الوجود الى المعلول بل تكون
موجودة بذاتها او بعلة اخرى وهذا المعنى قريب مما
وان خالفه في الاعتبار واما الوجوب والامكان فانا نعلم
انه ان كانت علة … [illegible]

الى الكل المعلولات وعلى الاطلاق وان كانت علة لمعلول فهي واجبة
الوجود بالقياس الى ذلك المعلول وذلك المعلول كيف كان فهو
ممكن الوجود في نفسه وتخصيصه هو ان المعلول في ذاته بحيث
لا يجب له وجود الا ان يجب من دون علته او فرض واجبا لذاته
وبحيث لا يقع له وجود وانما وجد بالعلة فذاته لا بشرط كون علته
او لا كون علته ممكن الوجود وانما يجب لا محالة بالعلة ثم العلة
قد تبين لا يجوز ان يجب لها بل يكون اما واجبة لذاتها واما
واجبا بشيء غيره فاذا حصل له الوجوب دفع فيصح ان
يكون عنه وجوب غيره فيكون المعلول باعتبار ذاته ممكنا
واما العلة فباعتبار ذاته اما واجبا واما ايضا ممكنا فان كان
واجبا فوجوده احق من وجود الممكن وان كان ممكنا وليس يجب
بالمعلول والمعلول يجب به بعد وجوبه فيكون العلة او اضافة
ذاتها واجبا الا بالقياس اليه فيكون الى ذات العلة
نظر قد وجب بها لا يتناول ذات المعلول بل يكون هو واجبا
والمعلول غير ملحوظ بعد وذات المعلول لا يكون الا ممكنا
لا يجب الا ان يلحظ متعلقا بالعلة فيكون للعلة اختصاص بوجوب
ولا يكون للمعلول الا الامكان فقط عند ذلك الاختصاص
ويكون اذا كان للمعلول وجوب كان للعلة ذلك والا لكانت العلة
بعد ممكنة لم يجب وجودها وجب وجود المعلول فيكون وجب لا عن
ذات العلة وهذا محال فيكون للعلة وجوب باعتبار ذاته



من حيث لم تضف الى المعلول والمعلول بعد ثابت على مقتضى
ولو كانت العلة يجب عنها بل بذاته او باضافة الى غيره لا
ومن حيث العلة غير مضافة الى المعلول بعد فالمعلول ليس يجب
وجوده بل انما يجب وجوده من حيث العلة مضافة اليه فيصير العلة
بهذه المعاني الثلاثة اولى بالوجود من المعلول فالعلة احق من المعلول
ولان الوجود المطلق اذا حصل وجود شيء صار حقيقيا فليس ان
المبدأ المعطي لجميع الاشياء شاركه فيها اول بالحقيقة فاذا
صح ههنا مبدأ ولا بد هو المعطي لغيره الحقيقة صح انه الحق
بذاته وصح ان العلم به هو العلم بالحق مطلقا فاذا حصل
العلم به كان العلم الحق مطلقا فانه الذي يقال للعلم حق
وهو الذي بقياس المعلوم

## فصل

في العلل الاخر من العنصر والصورة والغاية

فنقول ان المبدأ الفاعلي قد شرحنا الان القول في المبادي
الاخر فاما العنصر فهو الذي فيه قوة وجود الشيء فمنه القابل
الشيء الذي يكون له هذه الحالة مع شيء آخر على
وجوده فتارة يكون كاللوح الى الكتابة وهو انه مستعد
لقبول شيء يعرض له من غيره بغير فيه ولا زوال امر كان
عنه وتارة يكون كالشمع الى الصنم والصبي الى الرجل
وهو انه مستعد لقبول شيء يعرض له من غير ان يكون
من احواله شيء الا حركة في اين او كم او غير ذلك

للخشبة الى السرير فانه ينتقص بالنحت شيئا من جوهره وتارة يكون
مثل ما للاسود الى الابيض فانه يستحيل وتفقد كيفيته ولا يفسد
جوهره وتارة يكون كالماء الى الهواء فانه انما يكون الهواء عنه بان
فسد وتارة يكون كالمني الى الحيوان فانه يحتاج ان ينسلخ
صور له انسلاخات حتى يستعد لصورة الحيوان وكذلك
الحصرم للخمر وتارة يكون كالما دون الاول الى الصورة
مستعد لقبولها متقوم بها بالفعل وتارة يكون مثل الاخلاط
الى المعجون فانه ليس عنه وحده يكون المعجون بل عنه وعن
غيره فيكون مثل ذلك جزءا من اجزائه بالقوة وتارة يكون كا
للخشب والحجارة الى البيت فانه كالاول الا ان الاول
يكون له مع المعجون ضرب من الاستحالة وهذا ليس فيه الا
التركيب ومن هذا الجنس انتهاء الآحاد للعدد وقد تجعل
المقدمات كذلك للنتيجة وذلك غلط بل المقدمات كذلك
لتشكل القياس واما النتيجة فليست صورة في المقدمة بل شيء لزم
عنها كان المقدمات تفعلها في النفس فعلى هذه الانحاء
تجد الاشياء الحاملة للقوة فانها اما ان يكون حاملة للقوة بحد
انفعالها او بشركة غيرها فان كانت بوحدة انفعالها فاما ان لا
يحتاج في تكميل ما يتكون منها الا الى الخروج بالفعل لذلك فقط
وهذا هو الذي بالحري ان يسمى موضوعا بالقياس الى
ما هو فيه ويجب ان يكون يشمل هذا بنفسه بالفعل قوام



فانه ان لم يكن له ام لم يحتج ان يكون شيئا بالقبول الى ان يحصل فيه كل
ان يكون قائما بالفعل فانه ان كان انما يصير قائما بما يحله فقد
كان فيه شيء يحله قبل ما يقومه بالفعل فاما ان يكون الحال في
ليس بما يقومه بل مضافا اليه لا يكون وروده مبطلا لما كان بعينه
فيكون هذا استحالة وفرضنا لم يستحيل هذا خلف واما ان كان
الى زيادة شيء فاما ان يكون الى حجر كزيادة مكانية واما حركة
كيفية او حركة كمية او وضعية او جوهرية واما الى نموات او
اخر غير حركة جوهرية مزاجية او غير ذلك واما الذي يكون شيء له
غيره فيكون لا محالة فيه اجتماع وتركيب فاما ان لا تركيب غير الاجتماع
فقط واما ان يكون مع ذلك استحالة في الكيف وكل ما فيه تغير
فاما ان ينتهي الى الغاية بتغير واحد او بتغيرات كثيرة وقد جرت
العادة بان يسمى الذي يكون منه الا بالتركيب وهو اول شيء
اسطقسا وهو الذي يحل اليه اخيرا فان كان جسمانيا
فهو اصغر ما ينتهي اليه القاسم في القسمة الى المختلفات بالصورة
الموجودة فيه وقد قصد فانه الذي منه ومن غيره تركب شيء
وهو فيه بالذات ولا ينقسم بالصورة وهو اي ان الاشياء
انما تكون من الاجناس والفصول جعلها الاسطقسات الاولى
وخصوصا الواحد والنقطة فقد جعلها اوائل المبادي
لانها اشد كلية وبسيطة ولو تصفحوا لعلموا ان القوام بالذات
انما هو للاشخاص فاليها اولى بان يكون هو الاسطقسات

بنفسهما وانما اولى بالوحدة ايضا والتعدد الى امر العنصر فنقول
قد جرت العادة في مواضع بان يقال ان الشيء كان عن العنصر
ولم تجر في مواضع فانه يقال انه كان من الخشب باب ولا يقال كان
من الانسان كاتب وان ينسب المكان الى الموضوع في مواضع
وان لا ينسب في مواضع فيقال تارة ان هذا الباب خشبي
ولا يقال ان هذا الكاتب انساني فاما الاول فلان الموضوع لم يتحرك
البتة ولم يتغير في قبول الشيء فانهم لا يقولون انه كان عنه
بل انما يقولون وانما انه كان من العدم كما يقولون عن
عن الكائنات واذا تغير خصوصا فيما لا يجدون للعدم فيه اسما
فيقولون كان عن الموضوع واما النسبة الى الموضوع فانما يستعمل
في الاكثر واذا كان الموضوع قد يصلح غيره للصورة واما
فلا في البناء والاول كان منها انما يشتق منها الاسم
قد يكون مشتركا للكل وقد يكون مشتركا لعدة امور مثل
للنخل والخمر والطلاء والرب وغير ذلك وكل عنصر فانه
حيث هو عنصر انما له القبول فقط واما حصول الصورة
فله عن غيره وما كان من العناصر او القوابل هيولى للجسم
الى الاشياء موجودا في نفسه ظن انه يتحرك الى نفسه وليس
فقد تبين لك في مواضع اخرى انه لا يجوز ان يكون شيء واحد
فاعلا وقابلا لشيء واحد من غير ان يتميز ذاته لكن الطبيعة
كان مبدأ حركة فيه بذاته كان متحركا عن الطبيعة وكان [illegible]

[illegible]



[illegible]

منه طبيعيا واذا كان مبدء الحركة فيه من خارج ولم يكن له ان يحرك الى ذلك الكمال بنفسه كان ما يكون منه صناعيا او جاريا مجراه فهذا جملة القول في العنصر واما الصورة فنقول قد يقال صورة لكل معنى بالفعل يصلح ان يعقل حتى تكون الجواهر المفارقة صورا بهذا المعنى وقد يقال صورة لكل هيئة وفعل يكون في قابل وحداني او بالتركيب حتى تكون الحركات والاعراض صورا ويقال صورة لما تتقوم به المادة بالفعل فلا تكون الجواهر العقلية والاعراض صورا ويقال صورة لما تتقوم به المادة ~~بالفعل لا يكون ح الجواهر العقلية [illegible] والاعراض صورا ويقال~~ صورة لما تكمل به المادة وان لم تكن متقومة بها بالفعل مثل الصحة وما يتحرك اليها بالطبع ويقال صورة خاصة في المواد بالصناعة من الاشكال وغيرها ويقال صورة لنوع الشيء ولجنسه ولفصله ولجميع ذلك ويكون كلية الكل صورة في الاجزاء ايضا والصورة قد تكون ناقصة كالحركة وقد تكون تامة كالتدوير والتربيع وقد علمت ان الشيء يكون صورة وغاية ومبدءا فاعليا من وجوه مختلفة في الصناعة ايضا فان الصناعة هي صورة المصنوع في النفس فان البناء في نفسه صورة الحركة الى صورة البيت وذلك هو المبدء الذي يصدر عنه حصول الصورة في مادة البيت وكذلك الصحة وهي صورة الحركة ومعرفة العلاج هي صورة

ما كون الشيء الواحد فاعلا وغاية وصورة من وجوه مختلفة

٢٣١

٢٢٩

والفاعل الناقص يحتاج الى حركة وآلات حتى يصير ما في
محصلا في المادة والكامل فان الصورة التي في ذاته
ينبعث وجود الصورة في مادتها ويشبه ان يكون الامور الطبيعية
صورها عند العلل المتقدمة للطبيعة تنبع وعنها الطبيعة
على طريق التسخير تنبع وانت تعلم هذا بعد واما الغاية فهي
ما لاجله يكون الشيء وقد علمتها فيما سلف وقد يكون الغاية
في بعض الاشياء شيئا في نفس الفاعل فقط كالفرح
بالغلبة وقد يكون الغاية في بعض الاشياء شيئا غير
الفاعل وذلك تارة في الموضوع مثل غايات الحركات
التي تقصد عن روية او طبيعة وتارة في شيء ثالث كمن يفعل
شيئا ليرضى به فلان فيكون رضا فلان غاية خارجة عن الفاعل
والقابل وان كان الفرح بذلك الرضا ايضا غاية ما اخرى
ومن الغايات التشبه بشيء آخر والمتشبه به من حيث هو المتشبه
اليه هو غاية والتشبه نفسه ايضا غاية

## فصل في اثبات الغاية وحل شكوك قيلت في ابطالها والفرق بين الغاية وبين الضروري وتعريف الوجه الذي تتقدم به الغاية على سائر العلل والوجه الذي تتأخر به

فنقول انه قد بان فيما سلف لنا من
القول ان كل متغير فله مبدأ وكل حادث فله مادة وله صورة
ولم تستبين بعد ان كل متحرك فله غاية فان ههنا ما



يظن عبثا ويشبهها ما هو الغاية ههنا مثل حركة الفلك فانه لا غاية
لها في ظاهر الامر والكون والفساد ولا غاية لهما في ظاهر
الظن ثم لقائل ان يقول قد يجوز ان يكون لكل غاية غاية
كما لكل ابتداء ابتداء فلا يكون بالحقيقة غاية بتمام
لان الغاية بالحقيقة ما يسكن لديه وقد نجد اشياء هي
غايات ولها غايات الى غير النهاية فان ههنا اشياء
يظن انها غايات ولا تتناهى كتتابع ترادف عن التناسلات
ولا تتناهى ثم لقائل ان يقول لعل القول ان الغاية موجودة
لكل فعل فلم جعلت علة متقدمة وهي بالحقيقة معلولة العلل
كلها ومما يليق ان يتكلم فيه بعد حل هذه الشبهة
انه هل الغاية والخير شيء واحد ام مختلف وايضا ما الفرق
بين الجود والخيرية فنقول الآن اما الشك الاول
اي الاتفاق والعبث فنحله ونقول ابطال الاتفاق
وانه غاية ما فقد فرغ في الطبيعيات فاما بيان امر
العبث فيجب ان نعرف ان كل حركة ارادية فلها مبدأ
قريب ومبدأ بعيد فالمبدأ القريب هو القوة المحركة
التي في عضلة العضو والمبدأ الذي يليه هو الاجماع
من القوة الشوقية والابعد من ذلك هو التخيل او
التفكر فاذا ارتسم في التخيل او في الفكر النطقي صورة ما
حركت القوة الشوقية الى الاجماع خدمتها القوة المحركة

التي في الاعضاء وربما كانت الصورة المرتسمة في التخيل او في الفكر
هي نفس الغاية التي تنتهي اليها الحركة وربما كان شيئا غير
ذلك الا انه لا يتوصل اليه الا بالحركة الى غاية تنتهي اليها الحركة
ثم تلزم او تدوم عليه الحركة مثال الاول ان الانسان ربما ضجر
عن المقام في موضع ما فتخيل في نفسه صورة موضع آخر فاشتاق
الى المقام فيه فتحرك نحوه وانتهت حركته اليه فكان منتهى شوقه
ما انتهى اليه تحريك القوى المحركة للعضلة ومثال الثاني ان
الانسان قد يتخيل في نفسه صورة لقائه لصديق له فاشتاق فتحرك
الى المكان الذي يقدر مصادفته فيه فتنتهي حركته الى ذلك
المكان ولا يكون نفس ما انتهت اليه حركته نفس المشتاق الاول
الذي نزع اليه بل معنى آخر لكن المشتاق متبعه اذ تحصل بعده
وهو لقاء الصديق فقد عرفت بهذين المثالين وتبين
لك من ذلك بادنى تامل ان الغاية التي تنتهي اليها الحركة
في كل حال من حيث هي غاية حركة هي غاية اولى حقيقية للقوة
الفاعلة المحركة التي في الاعضاء وليس للقوة المحركة التي
في الاعضاء غاية غيرها لكنه ربما كان للقوة التي قبلها
غاية غيرها فليس يجب دائما ان يكون ذلك الامر غاية اولى
للقوة الشوقية تخيلية كانت او فكرية ولا ايضا يجب دائما
ان لا يكون بل ربما كانت وربما لم تكن كما قد تبين
لك في المثالين اما الاول منهما فكانت الغاية فيهما واحدة

واما الثاني



واما الثاني فلكانت مختلفة والقوة المحركة التي في الاعضاء
مبدا حركة لا محالة والقوة الشوقية ايضا مبدا اول لتلك
الحركة فانه لا يمكن ان تكون حركة نفسانية لا عن
شوق البتة لان الشيء الذي لا ينبعث اليه القوة ثم ينبعث
اليه انبعاثا نفسانيا يكون لشوق نفساني لا محالة قد حصل
بعد ما لم يكن فاذن كل حركة نفسانية فيكون مبداها الا
قرب قوة محركة في العضل للاعضاء ومبداها الذي
عليه شوق والشوق كما علمت في النفس تابع لتخيل او فكرة لا
فيكون المبدا الابعد تخيلا او فكرا فاذن ههنا مبادي للحركة
النفسانية منها واجبة تابعيتها ضرورة ومنها غير واجبة
تابعيتها ضرورة والواجبة ضرورة هي القوى المحركة
في الاعضاء والقوة الشوقية وغير الواجبة هي التخيل
والفكر فانه ليس يجب لا محالة ان يكون تخيل ولا فكر
او فكر ولا تخيل ولكل مبدا حركة غاية لا محالة والمبدا الذي
لابد منه في الحركة الارادية له غاية لابد منها والمبدا
الذي منه بد قد توجد الحركة خالية عن غايته فان اتفق
ان تطابق المبدا الاقرب وهو القوة المحركة والمبدآن اللذان
بعده اعني الشوقية مع التخيل او الشوقية مع الفكر
كانت نهاية الحركة هي الغاية للمبادي كلها وكان ذلك
غير عبث لا محالة وان اتفق ان تختلف اعني ان لا يكون

وهو المبدا التوسط فان حركة العضلة انما هي الى المكان الذي هو غاية للحركة بخلاف المبدا البعيد فانه قد تكون الحركة خالية عن غايتها كما اذا لم يصادف الصديق مطلع الحركة

ما هو الغاية الذاتية للقوة المحركة غاية ذاتية للقوة الشوقية وجب
ضرورة ان يكون للقوة الشوقية غاية اخرى بعد الغاية التي
في القوة المحركة التي للعضو وذلك لانا قد اوضحنا ان الحركة
الارادية لا يكون الا بشوق وكل ما هو شوق فهو شوق لشيء واذا
لم يكن المنتهى الحركة كان لشيء آخر غيره لا محالة واذ كان ذلك
الشيء سواء لا حصل الحركة فيجب ان يكون بعد انتهاء الحركة
وكل نهاية ينتهي اليها الحركة او تحصيل بعد نهاية
الحركة فيكون الشوق التخيلي قد يطابق عليها فليس انها
غاية ارادية وليس لعبث البتة وكل نهاية ينتهي اليها الحركة
ويكون هي بعينها الغاية المتشوقة التخيلية ولا يكون المتشوقة
بحسب الفكرة فهي التي تسمى العبث وكل غاية ليس هي نهاية
الحركة ومبدأ الشوق تخيلي غير فكري فلا يخلو اما ان يكون
التخيل وحده هو المبدأ للحركة الشوقية او التخيل
مع طبيعة او مزاج مثل التنفس او حركة المريض او التخيل
مع خلق او ملكة نفسانية داعية الى ذلك الفعل بلا روية
فان كان التخيل وحده هو المبدأ للشوق يسمى ذلك
الفعل جزافاً ولم يسم عبثاً وان كان تخيل مع طبيعة مثل
التنفس يسمى ذلك الفعل قصداً ضرورياً او طبيعياً وان كان
تخيل مع خلق او ملكة نفسانية يسمى ذلك الفعل عادة
لان الخلق انما يتقرر باستعمال الافعال فا يكون بعد الخلق

والفكري هو ويكون اذا ر

المتشوقة ر

التنفس ر

يكون



يكون عادة لا محالة واذا كانت الغاية التي للقوة المحركة هي
نهاية الحركة موجودة ولم توجد الغاية الاخرى التي بعدها
ويتجه اليها التشوق وهي غاية التشوق فيسمى ذلك الفعل
باطلاً لكن حصل في المكان الذي قدر فيه مصادفة الصيد
ولم يصادفه هناك فيسمى فعلها باطلاً بالقياس الى القوة
المتشوقة دون القوة المحركة فيكون ربما بالقياس الى الغاية
الاولى دون الغاية الثانية فاذا تقررت هذه المقدمات
فقول القائل ان العبث فعل من غير غاية البتة هو قول كاذب
~~وقول القائل ايضا ان العبث فعل من غير غاية البتة هو~~
قول كاذب وقول القائل ايضا ان ~~الطبيعة تفعل جزافاً~~
هو قول كاذب اما الاول فلان الفعل انما يكون عبثاً اذا
لم يكن له غاية ما بالقياس الى ما هو مبدأ حركته لا انه
الى ما ليس مبدأ حركة والى اي شيء اتفق ومثل ذلك نتف
الكث من الكف باللحية فمبدأ حركته القريب هو القوة
التي في العضلة والذي قبله تشوق تخيلي بلا فكر وروية
وليس مبداه فكراً البتة فليست فيه غاية فكرية وقد حصلت
الغاية التي للتشوق التخيلي وللقوة المحركة فليس الى مبدأ
الفعل بحسب مبداه المحرك مبدأه الى غاية وانه انما لا تحرك
الى غاية بحسب ما ليس مبدأ المحرك ولا يجب ان يظن
ان بهذا القصد لا عن شوق تخيلي البتة فان كل فعل

لكن ر

قوله هو

العبث فعل من غير غاية البتة هي خير ... او منقطعة ... خير

شوق ر

بحسب ر

الا الجزء ر

نفسانی لکن بعد ما لم یکن هناک شوق ما لامحه وطلب نفسانی فی ذلک
مع تخییل ما الا ان ذلک التخیل ربما کان غیر ثابت بل سریع
البطلان او کان ثابتا ولکن لم یشعر به فلیس کل من تخیل شیئا
یشعر مع ذلک ویحکم انه قد تخیل وذلک لان التخیل غیر
الشعور بانه قد تخیل وهذا ظاهر ولو کان کل تخییل یتبعه
شعور بالتخیل لذهب الامر الی غیر النهایة واما ان فی ای فلان
لا ینبعث هذا الشوق عنه لامحه اما عادة واما ضجر عن هیئة عن
وارادة انتقال الی هیئة اخری واما حرص من القوی المحرکة والمحسة
والمحسة علی ان تجدد لها فعل تحریک او احساس واعادة
لذیذة والانتقال عن المملول لذیذ والحرص علی الجدید لذیذ العقل
اعنی بحسب القوة الحیوانیة والتخیلیة واللذة هی الخیر
الحسی والتخیلی والحیوانی بالحقیقة وهی المظنونة خیر الحب
الخیر الانسانی فاذا کان المبدأ او تخیلا حیوانیا فیکون خیره
لامحه خیرا حیوانیا تخیلیا فلیس اذن هذا الفعل خالیا عن
خیر بحسبه وان لم یکن خیرا حقیقیا ای بحسب العقل ثم
ورا هذا العلل التخصیص بهیئة دون هیئة من الحرکة کانها الحکة
حرثة لا تنضبط واما الشک الذی یلیه فینکشف بان یعرف
الفرق بین الغایة بالذات وبین الضروری الذی هو احد العلل
التی بالعرض والفرق بینهما ان الغایة بالذات هی
التی تطلب لذاتها والضروری احد ثلثة امور اما امر لابد منه فی وجود

[illegible]

فی وجود



حتی توجد الغایة حتی انه علة للغایة بوجه مثل صلابة الحدید حتی
یتم به القطع واما امر لابد من وجوده حتی یوجد الغایة لا علی انه علة القطع
بل علی انه امر لازم للعلة مثل انه لابد من ان یکون جسم او لون الا لکن لون لغیر السواد
حتی یتم القطع به واما لم یکن ثمة من جسم او لون لا لانه لکن کان لکن لانه
لازما للحدید الذی لابد منه واما امر لابد من وجوده لازما للعلة
الغائیة بعینها مثل ان العقد الغائیة فی امر التزویج مثلا التولید
ثم التولد یتبعه حب الولد وتربیته لا لان التزویج لاجله کان فهذه
کلها غایات بالعرض الضروری لا العرض الاتفاقی فقد علمت
الغایات بالعرض الغیر الغائیة فی موضع آخر واعلم ان وجود
مبادی الشرق الطبیعة هو من القسم الثانی من
الاقسام فانه مثلا لما کان یجب فی العنایة الالهیة التی
هی الجود ان یؤتی کل ممکن الوجود الخیری وجوده الخیری وکان
الوجود الذی للمرکبات من العناصر وکان لا یمکن ان
یکون المرکبات الا من العناصر وکان لا یمکن ان یکون العناصر
الا الارض والماء والهواء والنار وکان لا یمکن
ان یکون النار علی المؤدیة الی الغایة الخیریة المقصودة الخیرة
الا ان یکون محرقة مفرقة لزم ذلک ضرورة ان یکون بحیث
یعرض الصالحین ... کثیر من المرکبات وکان ... عرضها
عرضا لا تنقید الیه ولا تجب عن الشک المورد فنقول اما والنوع
اشخاص الکائنات الغیر المتناهیة فلیست هی غایات ...

[illegible]

في الطبيعة ولكن الغاية الذاتية هي مثلا ان توجد الجوهر الذي
هو الانسان او الفرس او النخلة وان يكون هذا الوجود
وجودا دائما ثابتا ولكن هذا ممتنعا في الشخص الواحد المشار
اليه لان كل كائن يلزم ضرورة الفساد واعني الكائنات
من الهيولى الجسمانية ولما امتنع في الشخص استبقي النوع
فالغرض الاول اذن هو بقاء الطبيعة الانسانية مثلا
او غيرها او شخص منتشر غير معين وهو العلة التمامية للفعل اي الطبيعة
الكلية وهو وجود واحد لكن هذا الواحد لا بد له في حصوله
من ان يكون اشخاص بعد اشخاص بلا نهاية فيكون لا تناهي
الاشخاص بالعدد غرضا على المعنى الضروري من القسم الاول
لا على انه غرض بنفسه لانه لو امكن ان يبقى الانسان واحدا
كما يبقى الشمس والقمر والفلك لما احتيج الى التوالد
والتكاثر بالنسل على انه وان سلمنا ان الغرض لا تناهي
الاشخاص بمعنى غير معين كل شخص وانها يذهب بلا نهاية
شخص بعد شخص لا الى اشياء بعد لا اشياء فاذن الغاية بالحقيقة
ههنا موجودة وهي وجود شخص منتشر او لا تناهي الاشخاص
ثم الشخص الذي يؤدي الى شخص آخر الى ثالث الى رابع
ليس هو بعينه غاية الطبيعة الكلية بل للطبيعة الجزئية
فاذن هي غاية للطبيعة الجزئية فليس غيرها بعده
غرضا وغاية لتلك الطبيعة الجزئية التي هي غايتها



واعني بالطبيعة الجزئية القوة الخاصة التدبير بالشخص الواحد
واعني بالطبيعة الكلية القوة الفائضة في جواهر السماويات
كشيء واحد والمدبرة للكلية ما في الكون واتت لعلمه هذه كلها [illegible]
بعد هذا واما الحركة الذاتية الى غير النهاية فانها واحدة بالاتصال
كما علمت في الطبيعيات وايضا فان الغرض في تلك الحركة
ليس هو نفس الحركة بما هي هذه الحركة بل الغرض هناك الدوام
الذي تتصف به وهذا الدوام معنى واحد الا انه يتعلق الوجود
باشياء تنسلم ان عدد غير نهاية واما حديث المقدمات والنتيجة
فيجب ان يعلم المراد في قولنا ان العلة الغائية متناهية
ونقف ان العلة الغائية التي تحب فاعل واحد فعل واحد
ولا يجوز ان يكون فاعل طبيعي او اختياري يفعل فعلا لاجل غاية
غاية بعد غاية من غير ان يقف عند نهاية والا [illegible]
الواحد اذا كان قد يصير عنه فعل ويصير يجب
فعل فاعلا غير الفاعل الذي كان يجب الفعل الاخر
وان لم يكن بالذات والموضوع غيره فيجوز ان تكثر غاياته
ويكون له بحسب كل كون منه فاعلا غاية اخرى وان جاز
ان يعتبر له كونه فاعلا الى غير النهاية كانت غير غاياته
بغير نهاية ثم النتيجة هي علة تمامية للقياس الذي
على مطلوب محدود وكل تركيب قياس فعل متناه
بحسب كل قياس شيئا بعيد عنه استحقاق ان [illegible]

وقائل متأنف وفي كل واحد من مراتب كونه فاعلا غاية محدودة
بعينها لا يجوز ان يكون ذاهبة الى غير النهاية او لكل واحد منها غاية
متجهة لا محمة واما الشك الذي يليه فينحل بان تعلم ان الغاية شيئا
ويعرض موجودا او فرق بين الشيء والموجود وان كان الشيء لا يكون
الا موجودا كالفرق بين الامر ولازمه وقد علمت هذا وتحققته
واستأنف بما شئت من الانسان فان للانسان حقيقة هي حده
وماهيته من غير شرط وجود خاص او عام في الاعيان او في النفس
بالقوة او بشيء من ذلك او بالفعل وكل علة فانها من حيث
هي تلك العلة لها حقيقة وشيئية فالعلة الغائية هي في شيئيتها
سبب لان تكون سائر العلل عللا بالفعل فكان شيئيتها
من العلة الغائية علة علة لوجودها فكان وجودها معلول معلول
شيئيتها لكن شيئيتها لا تكون علة ما لم تحصل متصورة في نفس او
ما يجري مجراها ولا علة للعلة الغائية في شيئيتها الا علة اخرى
هي العلة التي تحرك اليها او يتحرك اليها واعلم ان الشيء
يكون معلولا في شيئيته مثل الاشياء فانها في حدوثها او ماهيتها
معلولة للوحدة والمعلول في وجوده ظاهر لا يخفى وكذلك قد
يكون للشيء امر حاصل موجود في شيئيته مثل العددية للاثنينية
وقد يكون الامر زائد على شيئيته مثل كون التربيع في خشب او
جص او الاجسام الطبيعية فله شيئية كثيرة غير الصورة والامر
اعني التي لا تتخذ الا بها وعلة لوجود بعضها دون شيئيته

واحدة ح

توهم ح

و [illegible] وتحقيقه

موجودة بالفعل عللا او العلة الغائية من وجودها مسبقة لوجود سائر العلل ح

ويكون معلولا في وجوده والمعلول في شيئيته ح

علة ح

كبيكج



كما نظن ان الحكم في التعليمات كذلك فقد سهل لك ان
تفهم ان العلة الغائية في الشيئية قبل العلل الفاعلة والقابلة
وكذلك قبل الصورة من جهة ما الصورة علة صورية متأدية
اليها وكذلك ايضا العلة الغائية في وجودها في النفس قبل
العلل الاخرى اما في الفاعل فلانها توجد اولا متصورة عنه
الفاعلية وطلب القابل وكيفية الصورة واما في نفوس غير
الفاعل فليس لبعضها ترتيب على الآخر ضروري فاذن في اعتبار
الشيئية واعتبار الوجود في العقل ليست علة اقدم من الغائية
بل هي علة لصيرورة سائر العلل عللا لكن وجود العلل الاخرى
بالفعل عللا علة لوجودها وليست العلة الغائية علة علة على
انها موجودة بل على انها شيء فبالجهة التي هي علة العلل وبالجهة
الاخرى هي معلولة العلل هذا اذا كانت العلة الغائية
في الكون فاما اذا كانت العلة الغائية ليست في الكون
لكن وجودها اعلى من الكون على ما سنتضح في موضعه فلا
يكون من العلل الاخرى علة لها ولا في الواحد الذي هو
الحصول والوجود فيكون اذن العلة الغائية ليست معلولة
لسائر العلل لانها علة غائية ولكن لانها ذات كون ولو كانت
ليست ذات كون لما كانت معلولة البتة وانما اذا اعتبرت
كونها علة غائية فنجدها علة لسائر العلل في ان تكون عللا
مثل ان تكون علة فاعلية وعلة قابلية وعلة صورية

نفس ح

نفس كذا

هي علة ح

[illegible]

لا في ان يكون كائنة وموجودة في الاعيان فاذن الذي بالذات للعلة
الغائية بما هي علة غائية ان تكون قد تقدمت سائر العلل ويعرض لها
من جهة ان معناها قد يكون وقتا ما في الكون ان يكون معلولا من
جهة الكون فقد تبين لك انه كيف يكون الشيء علة ومعلولا
على انه فاعل وغاية وهذا من المبادي للطبيعي واما البحث
الذي بعد هذا فنكشف ما نقوله ان الغاية التي تحصل في
فعل الفاعل تنقسم الى قسمين غاية تكون صورة او عرضا في
منفعل قابل للفعل وغاية لا تكون صورة ولا عرضا في منفعل
قابل البتة فيكون للفاعل لا محالة لانها ان لم يكن مما يتقوم في المنفعل
فهي جوهر احدث لا في مادة ولا في مادة فلا يكون لها وجود
البتة فمثال الاول صورة الانسانية في المادة الانسانية
فانها غاية للقوة الفاعلة للتصوير في مادة الانسان وهي صورة
فيها وتحته بكمالها ومثال الثاني الاستكنان فانه غاية لمن يبتني
البيت المتحرك الذي هو مبدأ الحركة لا كونه وليس هو البتة
صورة في البيت ويشبه ان يكون غاية الفاعل القريب
الملاصق لتحريك المادة صورة في المادة وان يكون ما ليس
صورة في المادة ليس مبدأ قريبا للحركة بما هو كذلك
فان عرض ان يكون ما هو غاية صورة في المادة والتعادل
وما هو غاية بمعنى ليس صورة في تلك المادة شيئا واحدا فانه
واحد يكون بالعرض مثل ان يكون الانسان يجتمع

للطبيعي ح

الملاصق لا

غاية صورة ح



يستكن فانه من جهة ما هو طالب الكن داع الى البناء وعلة للبناء ومن
جهة ما هو بناء متكون لما هو مستكن فيكون الغاية لما هو مستكن
غير الغاية لما هو بان واذا كان كذلك فيكون ايضا في الانسان
الواحد المستكن الباني غاية بما هو مستكن غير غايته بما هو بان
واذا تقرر هذا فنقول اما في القسم الاول فان للغاية نسبة
الى امور كثيرة هي بسببها في الحصول بالفعل والوجود لان لها
نسبة الى الفاعل ونسبة الى القابل وهو بالقوة ونسبة الى
القابل وهو بالفعل ونسبة الى الحركة فهي بقياسها الى
الفاعل غاية وبقياسها الى الحركة نهاية وليس بغاية لان الغاية
التي لاجلها الشيء ويوجد بها الشيء لا يبطل مع وجوده بل يستكمل
بل يستكمل بها الشيء والحركة تبطل مع انتهائها وهي بقياسها
الى القابل المستكمل بها وهو بالقوة خير لصلحه لان الشر
العدم لكماله والخير الذي يقابله هو الوجود والحصول بالفعل
وهي بالقياس الى القابل وهو بالفعل صورة واما الغاية
بحسب القسم الثاني فمن حيث انها ليست صورة للمادة المنفعلة
لا هي نفس نهاية الحركة وقد بان انها تكون صورة او عرضا
في الفاعل ويكون لا محالة قد خرج بها الفاعل من الذي بالقوة
الى الذي بالفعل والذي بالقوة هو لا محالة العدم الذي يقارنه
شر والذي بالفعل هو الخير الذي يقابله فيكون هذه الغاية
خيرا بالقياس الى ذات الفاعل لا الى ذات القابل

اذن ح

فاذاکرار

واذا نسبت الى الفاعل من جهة ما هو مبدا لحركته وفاعل
كانت غاية واذا نسبت اليه من جهة ما هو خارج بها من القوة
الى الفعل ومستكمل كانت خيرا واذا كان ذلك الخروج
من القوة الى الفعل في معنى نافع في الوجود او في بقاء الوجود
وكانت الحركة طبيعية او اختيارية عقلية واما ان كانت
تخيلية فليس يجب ان يكون خيرا حقيقيا بل قد يكون خيرا مظنونا
فيكون اذن كل غاية فهي باعتبار غاية وباعتبار آخر
خيرا اما حقيقيا واما مظنونا فهذا هو حال الخير والعلة الغائية

حقیقی مرار

واما حال الجود والخير فيجب ان يعلم ان شيئا واحدا
له قياس الى القابل المستكمل به وقياس الى الفاعل الذي
يصدر عنه واذا كان قياسه الى الفاعل الذي يصدر عنه
بحيث لا يوجب ان يكون الفاعل منفعلا به او بشيء يتبعه كان
قياسه الى الفاعل جودا والى المنفعل خيرا ولفظة الجود
وما يقوم مقامها موضوعها الاول في اللغات افادة المفيد
لغيره فائدة لا يستعيض منها بدلا فانه اذا استعاض منها

مستعیض د

بدلا قيل له مبايع او معاوض وبالجملة معامل ولان الشكر
والثناء والصيت وسائر الاحوال المستحبة لا تعد عند الجمهور
من الاعواض بل اما جواهر واما اعراض تعرّ(؟) لها في صونها
يظن ان المفيد غيره فائدة ويتوقع منها شكرا او ثناء جواد
وليس مبايعا ولا معاوضا وهو في الحقيقة معاوض لانه افاد

واستفاد



تا ارقام جرفه مکرر

واستفاد وسواء استفاد عوضا انه ما يأتي اما من جنسه او من غير
جنسه او شكرا او ثناء يفرح به او استفاد ان صار فاضلا محمودا
بان فعل ما هو اولى واحرى الذي لو لم يفعله لم يكن جميل
الحال في فضيلته لكن الجمهور لا يعدون هذه المعاني في الاعواض
فلا يستعملون غير تسمية من يحسن الى غيره بشيء من هذه الاحوال
المظنونة او الحقيقية التي يحصل له بذلك شكر جوادا ولو فطنوا
لهذا المعنى لم يسموه جوادا اذا اهتدى احد منهم او اذا احسن اليه الفرض
وان كان شيئا غير المال فتفطن انه استخف المنة وانكرها
وابى ان يكون المحسن اليه جوادا اذ كان فعله لعلة فاذا حقق
وحصل معنى الجود كان افادة الغير كمالا في جوهره او في
احواله من غير ان يكون بازائه عوض بوجه من الوجوه فكل
فاعل يفعل فعلا لغرض يؤدي الى شبه عوض فليس بجواد
وكل مفيد للقابل صورة او عرضا وله غاية اخرى يحصل بها الخير
الذي افاده اياه فليس بجواد بل نقول ان الغرض والمراد في
المقصود لا يقع الا للشيء الناقص الذات وذلك لان الغرض
اما ان يكون يجب لنفسه في ذاته او في مصالحه ومعلوم انه ان

اویحب مصالح ذاته اویحب
شیئا اخر فی ذاته حح

كان غرضه يجب ذاته او يجب مصالح ذاته او يجب شيئا
آخر في ذاته او في مصالحه وبالجملة يجب امرا غير ذاته والحق(؟)

الفایدة العظمه والمنفعه ح

فغايته وغرضه في وجوده او في كمالاته وان كان يجب شيئا آخر
فلا يخلو اما ان يكون صدور ذلك المعنى عنه الى غيره

وحتى

بحيث كونه غنيه له ولا كونه منزلته وحتى انه لو لم يصدر عنه
ذلك الخير الذي هو خير بحسب غيره كانت حاله من كل جهة
كحاله لو صدر عنه فلم يكن ذلك اجمل به واحسن به ولا يجلب لمحمدة
او غيرها من الاغراض الخاصة في ذاته ولا ضده وغير الاجمل
به وغير الجالب اليه محمدة او غيرها من الاغراض الخاصة
والنافعة له ولا حتى لو لم يفعل ذلك لما ترك ما هو الاولى والاحسن
به فيكون لا داعي له مطلقا لا مرجح لان يصدر عنه ذلك الخير الى
غيره على مقابله ومثل هذا ان لم يكن شيئا يصدر عن طبيعة او عن
ارادة ليست على سبيل اجابة داع بل على وجه آخر يتوقف
عليه فلا يكون الا من الامور عن علة من العلل بل يجب ان
يكون الاولى بالفاعل القاصد القصد المذكور ان يكون انما
يفيض خيرا على غيره لانه اولى به وضده غير الاولى به بل يرجع
آخر الامر الى غرض يحصل لذاته يعود على ذاته ويرجع
على ذاته وحتى لا يكون وجود ذلك الغرض ولا وجوده بمنزلة واحدة
بالقياس الى ذاته وكمالات ذاته ومصالحها بل يكون كونه
غير ذاته كون الاغراض التي تخص بذاته فيعود الى ان ذاته
ينال بذلك كمالا وحظا خاصا ولذلك فان سؤال اللم
لا يزال يتكرر الى ان يبلغ المبلغ الراجع الى الذات مثاله اذا
قيل للفاعل لم فعلت كذا فقال ليتسال فلان غرضا
فيقال له ولم طلبت ان يتسال فلان غرضا فقال لان الاحسان

حسن



حسن لم يقف السؤال بل قيل ولم تطلب ما هو حسن فاذا اجيب
بالخير يعود عليه او شر ينتفي عنه وقف السؤال فلما كان
فان حصول الخير لكل شئ وزوال الشر عنه هو المطلوب لذاته
مطلقا واما الشفقة والرحمة والعطف على الغير والفرح
بالحسن الى الغير والغم بما يقع من التقصير وغير ذلك فهي اغراض
خاصة للفاعل ودواع تبعثه على افعاله او تبعثه منزلة كأنه الجواد
وهو الذي افاده المعنى في جميع الجهات غير الافادة كما لا يكون
المعنى بالقياس الى القابل خيرا او بالقياس الى الفاعل
جودا وكل ما ذكر كان فانه يكون بالقياس الى الفاعل
جودا الا ان يكون لا لعوض فهذا هو البيان المحقق الخير
والجود فقد تكلمنا على العلل واحوالها وبقي التحقيق فيها
القول فنقول ان هذه العلل الاربع وان كان يظن
بها انها لا يجتمع كثير من الامور الموجودة في العلوم فان
الامور التي لا تتحرك والتعليميات لا يظن ان فيها غاية لان
الغاية يظن انها للحركة ولا ايضا فاعلا وقيل انما يبحث
فلذلك استخف قايل انها لا تدل على علة غائية فالنظر
لهذا العلم لان علما واحدا يشاركها كما للمتعاملات
شتى وليس لان علما واحدا بالوجه الذي به يشتمل
واحد يشيع امرها وذلك لانا وان بينا ان هذه العلل
لا تجتمع في العلوم كلها حتى يكون في الامور الغائية الواقعة

في موضوعات للعلوم مختلفة فإنها أيضاً قد توجد في علوم
متفرقة مختلفة فلو كانت أيضاً في علم واحد لم يكن في أن يتم صاحب
ذلك العلم الواحد كالطبيعي مثلاً الذي في صناعته بهذه
المبادئ كلها أن يتم بحثه فيتكلم فيما يعرض لها على أنه ليس
الأمر كذلك فليس كل فاعل مبدأ حركة على ما قيل فإن الأمور
التعليمية في طباعها إنما يجب وجودها بالغير فطباعها لا تفارق
المادة وإن تجردت عن المادة في الرسم فقد علمها في الرسم
من القسمة ومن التشكل ما يكون بسبب المادة وتكاد تكون أن هم
المقادير هيولانيات قريبة للأشكال المقدارية والأعداد
أيضاً للعدد ولا لعدد لخواص العدد فهذه توجد لها مبدأ
مبدأ فاعلي بحيث كما ما كالتعليم والتمام هو الاعتدال
والتحديد والترتيب التي لها يكون لها ما يكون من الخواص
وإنما هي لأجل أن يكون على ما هي عليه من الترتيب
والتحديد فإن منع أن يكون هذه إنما هي غاية حركة
فلا يمنع أن يكون خيراً ويكون علته لأنه خير وهناك أيضاً
إنما كان علته لأنه خير ثم كان اتفق لذلك الخير أن كان
تمام الحركة أو كان السبيل إليه الحركة ولا أن الأغراض واللوا
التي لهذه هي غايات تتأدى إليها بحيثها لما كان الطالب
يطلبها فمن المراد لتلك الغايات فإن الصانع يحرك المادة
إلى أن يكون مستديرة ولا يكون الغاية هي الاستدارة نفسها



بل شيء من خواصها ولواحقها فيطلب لذاته لها فقد صارت
هذه العلل مشتركة فيجب أن ينظر فيها صاحب هذا العلم
وليس إنما ينظر في المشترك فقط بل ينظر فيما يخص علماً علماً
لكنه مبدأ لذلك العلم وعارض للمشترك فإن هذا
العلم قد ينظر في العوارض المخصصة للمشترك إذا كانت له ذاتية
أولاً وكانت لم تبلغ بعد إلى أن تكون أعراضاً ذاتية
لموضوعات العلوم الجزئية ولو كانت هذه علوماً مفردة
لكان أفضلها علم الغاية وكان يكون ذلك هو الحكمة والآن
فذلك أيضاً أفضل أجزاء هذا العلم الناظر في العلل
الغائية للأشياء

## المقالة السابعة

### فصل

في لواحق الوحدة من الهوية وأقسامها ولواحق الكثرة من
الغيرية والخلاف بحسب غرضنا وأصناف التقابل المعروفة
يشبه أن يكون قد استوفينا الكلام بحسب غرضنا واختلاف هذا
في الأمور التي تختص بالهوية من حيث هي هوية أو يلحقها لزوماً فنقول إن الواحد
والموجود قد يتساويان في الحمل على الأشياء حتى أن كل
ما يقال له أنه موجود باعتبار يصح أن يقول له أنه واحد
باعتبار فكل شيء فله وجود واحد ولذلك ربما ظن أن
المفهوم منهما واحد وليس كذلك بل هما واحد

منه

بالموضوع اي كل ما يوصف بهذا يوصف بذلك ولو كان المفهوم
الواحد من كل جهة مفهوم الموجود ولما كان الكثير من جهة حيث
هو كثير موجودا كما ليس واحدا وان كان يعرض له الواحد ايضا
فيقال للكثرة انها كثيرة واحدة ولكن لا من حيث هي كثيرة فحرى ان
يتكلم ايضا في الامور التي تختص بالوحدة وبمقابلها اي الكثرة
مثل الهوهوية والموافقة والمساواة والمشابهة
ومقابلاتها بل الكلام في الجانب المقابل لها اكثر فان
الوحدة متشابهة وما يضادها متشعب فالهوهوية ان يجعل

الكثرة

الكثير من جهة واحدا من جهة اخرى فمن ذلك ما هو
هو على قياس الواحد بالعرض فكما يقال هناك واحد
يقال هنا هو هو وما كان هو هو في الكيف فهو مشابه وما كان
هو هو في الكم فهو مساو وما كان هو هو في الاضافة يقال له مناسب
واما الذي بالذات فيكون في الامور التي تقوم بالذات فما كان
هو هو في الجنس فيقال مجانس وما كان هو هو في النوع فيقال
مماثل وايضا فان ما كان هو هو في الخواص يقال له مشاكل
ومقابلات هذه معروفة من المعرفة بهذه ومقابل الهوهو
على الاطلاق الغير والغير منه غير في الجنس ومنه غير في النوع
وهو بعينه الغير بالفصل ومنه غير بالعرض ويجوز ان
الغير بالعرض شيئا واحدا هو غير لنفسه من وجهين فاما
الآخر فاسم خاص في اصطلاح المخالف بالعدد والتغير

يخالف



المخالف فان المخالف يخالف الشيء والغير قد يغاير بالذات
والمخالف اخص من الغير وكذلك الآخر والاشياء المتغايرة
بالجنس الاعلى اذا كانت تحت المواد فيغاير بالجنس
الاعلى لا يوجب الا تجتمع في مادة واحدة واما المتغايرات التي
تختلف بالانواع تحت الانواع القريبة التي دون الاعلى فيستحيل
ان تجتمع البتة في موضوع واحد وكل الاشياء التي لا تجتمع
في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد فانها تسمى
متقابلات وقد علمت في المنطق عددها وخاصيتها والقنية
والعدم منها يدخل بوجه تحت التناقض والاضداد ويدخل بوجه
العدم والقنية بوجه ودخول العدم تحت السالبة غير دخول
الضد تحت العدم ولكن يجب ان تعلم ان العدم يقال
على وجوه فيقال لما من شانه ان يكون موجودا ولم يكن
ليس من شانه ان يكون لجنس الشيء وليس للشيء ولا من شانه
ان يكون له كان جنسا قريبا او بعيدا او يقال لما من شانه
ان يكون لنوع الشيء وليس من شانه ان يكون لشخصه
ويقال لما من شانه ان يكون للشيء وليس له مطلقا او في وقت
او لان وقته قد مضى كالمرد او لان وقته قد فات فيقال
والضرب الاول يطابق السالبة مطابقة شديدة واما
الوجوه الاخرى فيختلف ويقال عدم لكل فقد بالقسر
ويقال عدم لما يكون قد فقد الشيء بتمامه فان كان

قد فقد الشيء بتمامه

قال الاعور لا يرى اعمى ولا ايضا هو بصير مطلق لكن بعد ان لما
يكون ما لقياس الى الموضوع البعيد اعني الانسان لا الى العين
ثم العدم يحمل عليه السلب ولا ينعكس اما العدم فلا يحمل على الضدية
لانه ليس المرارة عدم الحلاوة بل هي شيء آخر مع عدم
فالعدم قد يكون وحده في المادة وقد يكون مصاحبا
لذات توجب في المادة عدم ذات اخرى او لا يكون الا
مع العدم وهذه هي الاضداد وليس السبب في تقابلها
تغاير الاجناس فقد بينا ذلك بل السبب في ذلك ان
ذواتها في حد انفسها وقد فصولها يمانع عن الاجتماع
وتتعاقب فاذا ليس شيء من الاجناس العالية بمتضاد فيجب
ان يكون للاضداد الحقيقية واقعة تحت جنس وان يكون جنسها
واحدا فيجب ان يكون الاضداد تتخالف بالفصول فيكون
الاضداد من جملة الغير في الصورة مثل السواد والبياض
تحت اللون والحلاوة والمرارة تحت المذوق واما الخير والشر
فليسا بالحقيقة اجناسا عالية لان الخير يدل على معنى متواطئ فيه
ولا الشر ومع ذلك فالشر يدل في كل شيء بوجه ما على عدم الكمال
الذي له والخير على وجوده فيشبهان مخالفة الوجود والعدم واما
الراحة والالم وامثال ذلك فانها تشترك في غير جنس الخير والشر
فانهما تشترك في المحسوس او في المتخيل او غير ذلك فلنلتفت
الان الى الخير والشر ويشبه ان يكون اهل الظاهر من النظر عمدوا





الى الاشياء التي هي متضادة فلها اجناس قريبة تدخل فيها و
طبقة بينهما موافقة للمحاربة او العقل طبقة مخالفة لها ثم كان
فالتقطوا منها المعنى الموافق والمعنى المخالف فجعلوا احدهما
جنسا لطبقة والآخر للطبقة الاخرى وليس الواجب كذلك بل
ولا ان الموافقة والمخالفة ولا انه اللوازم لانهما ليستا للاشياء
في انفسها بل بالاضافة ثم ان الامور الموافقة والمخالفة اذا
جعلا كطبيعتين وجد لهما اشياء تصلح ان تجعل تحت الاعتبارات
المختلفة كالاجناس لها فانها قد تدخل في جملة الافعال و
الانفعالات من جهة وفي الكيفيات من جهة اخرى وفي المضاف
باعتبار آخر فانها من حيث هي صادرة من اشياء هي افعال
ومن حيث هي حاصلة عن اشياء في اشياء هي انفعالات
ومن حيث تتقرر منها هيئات قارة في حواملها فهي من الكيفيات
ومن حيث ان الموافق موافق للموافق فهي من المضاف
فاذا كان اسم الشيء الموافق والمخالف منصرفا الى احد
هذه المعاني بعينه تدخل في الجنس الخاص له
اقول ان اشياء واحدة تدخل في اجناس مختلفة فهذا انما
تجرفه مل كل اعتبار هو شيء آخر وهو الذي داخل في جنس
آخر ولا هذه بالحقيقة اجناس بل كاجناس لانها غير
امور مركبة من معنى ومن فعل او انفعال او اضافة او
ذلك ويشبه ان يكون في ذواتها كيفيات ويكون باعتبارات

لذ بهما ثم مع الاحتياط كله في ان يحصل الموافقة والمخالفة بما
تستلذ به الى الاحساس الكلي فان لتلك الطبائع الاضداد التي
جعلت طبيعتين اجناسا حقيقية غير الموافقة والمخالفة التي
فيها يحصل فقد علمت هذا في موضعه واما القول
بوجود الضدين في جنس متضادين مثل الشجاعة والتهور
فهو ايضا قول متوسع فيه فان الشجاعة في نفسها كيفية
وهي باعتبار ما يكون فضيلة وكذلك التهور في نفسه كيفية و
باعتبار ما يكون رذيلة فالفضيلة والرذيلة ليستا من الاجناس
لهذه الكيفيات كما ان الطيب وغير الطيب ليسا جنسين
للروائح والمذاقات بل لوازم لها بحسب اعتبارات تلحقها
فالشجاعة في ذاتها لا تضاد التهور ولا الجبن واما المتضادان
فهما التهور والجبن الداخلان في باب الملكة من الكيف واما
الشجاعة فتقابل اللاشجاعة كما قلنا في آخر الفصل السادس
من المقالة الثالثة في المبادي وما يقابله من اللاشجاعة
كالجنس للتهور والجبن فان ضاد الشجاعة التهور
فمضادة لا لطبيعة وانه بل انما تضاده لعارض فيه وهو
ان هذه محمودة وفضيلة وذاك مذموم ورذيلة و
فالاضداد بالحقيقة هي التي تتفق في الجنس وتختلف في النوع
فمنها ما يكون الموضوع الواحد يقبل الضدين جميعا
من غير استحالة في غيرهما ومنها ما يكون الموضوع يستحيل اولا

يستلذ بها

طبيعتين ل

ولا الجبن

والجبن

فانما تضاده ل

الضد ل



في غيرهما حتى يعرض له احدهما فان مزاجا ما يحيله الى الشي
واذا امر احتاج الى مزاج آخر وليس كذلك الحال في استحالة
الكائنات الى الآخر ولما كان التضاد يكون في الجنس فلا يخلو
اما ان يكون لكل احد منهما في طبيعة الجنس نظير هو الآخر فقط فيكون
لا واسطة بينهما واما ان يكون ليس كذلك فلا يخلو اما ان
يكون مخالفة تلك الكثرة للواحد منها مخالفة واحدة ليس
مخالفة بعضها اقل او اكثر او يكون ذلك مختلفا فان كان
مختلفا في ذلك فيكون بعضها اقرب الى مشابهته والاقرب
الى مشابهته فيه شيء من صورته وبعضها في غاية الخلاف
فيكون التضاد ذلك ويكون التضاد غاية الخلاف
للمتقابلات المتفقة في الجنس والمادة وذلك لانه يصح
ان تقول غاية الخلاف من حيث كان متوسط وحيث
لم يكن الا ان كان اثنان كل واحد منهما في غاية
عن الآخر فالتضاد خلاف تام ولذلك فان ضد الشي واحد
واما ان حصل حاصل غاية الخلاف والبعد فقد يقع بين
الواحد وبين آخرين اثنين حتى يعني فذلك محال لان
التخالف بين الواحد وبينهما اما ان يكون في معنى واحد
من جهة واحدة فيكون المخالفات للواحد من جهة واحدة متفقة
في صورة الخلاف ويكون نوعا واحدا لا انواعا كثيرة
واما ان يكون في جهات فيكون ذلك وجوها من التضاد

الضدان يكونان في ل

عدم ل

مخالفة ل

لا وجب واحدا فلا يكون ذلك بسبب الفصل الذي اوجب
الجنس فعل ذلك النوع من غير انتظار شيء وخصوصا في
البسائط وقد علمت هذا انه يكون من جهة لواحق واحوال
يلزم النوع وكلامنا في نمط واحد من التضاد وفي التضاد الذي
بالذات فقد بان ان ضد الواحد واحد والمتوسط في الحقيقة
هو الذي مع انه لا يشابه يجب ان يكون الانتقال
اليه اولا في التغير الى الضد فان الاسود له لك
او الحمرة او الكدرة ثم البيض وقد يعرض للاضداد متوسطات
بسلب الطرفين وربما كان ذلك لعدم الاسم والمتوسط
متوسط وبعضه متوسط حقيقي مثل لا حار ولا بارد
او لم يكن للفاتر اسم مثل هذا انما يكون في الجنس
واحد خارج عن الجنس كقولك لا خفيف ولا ثقيل فذلك
ليس للمتوسط الحقيقي وانما ذلك متوسط باللفظ
اما الملكة والعدم فلا يكون لهما في الموضوع متوسط لانهما
هما الموجبة والسالبة بعينها مخصصة بجنس او موضوع
في وقت وحال فيكون نسبة الملكة والعدم الى ذلك
الشيء والحال نسبة النقيضين الى الوجود كله واذ لا واسطة
بين النقيضين فكذلك لا واسطة بين الملكة والعدم

## فصل ٢ في ...

القدماء الاقدمين في المثل ومبادي التعليميات



والسبب الداعي الى ذلك وبيان اصل الجهل الذي وقع لهم حتى
زاغوا لاجله قد حان لنا ان ننحو نحو مناقضة آراء قيلت في الصور
والتعليميات والمبادي المفارقة والكليات في انها لا صور
التي قررناها وان كان في صحيح ما قلناه واعطيناه العوايض
التي اعطيناها كفاية للمستبصر على حل جميع شبههم وفسادها
ومناقضات مذاهبهم لكنا مستظهرون بتكليف ذلك
لانفسنا لما نرجو ان يتجزى في ذلك من فوائد تتذكر باخلال
مقا ومثالاتهم تكون قد ذهبت علينا فيما قدمناه وشرحناه
فنقول ان كل صناعة فان لها ابتداء ونشأة تكون فيها
نية وغير انها تنضج بعد حين ثم انها تزداد وتكمل بعد
حين آخر ولذلك كانت الفلسفة في قديم ما اشتغل بها اليونانيون
خطابية ثم خالطها غلط وجدل وكان السابق الى الجمهور منها
هو القسم الطبيعي ثم انتبهوا للتعليمي ثم للالهي وكانت
لهم انتقالات من بعضها الى بعض غير سديدة واول
ما انتقلوا من المحسوس الى المعقول تشوشوا فظن قوم ان
القسمة توجب وجود شيئين في كل شيء كانسانين
في معنى الانسانية انسان فاسد محسوس وانسان
معقول مفارق ابدي لا يتغير وجعلوا لكل واحد منهما وجودا
فسموا الوجود المفارق وجودا مثاليا وجعلوا لكل واحد
من الامور الطبيعية صورة مفارقة هي المعقولة واياها يتلقى العقل

او كان المعقول امرا لا يفسد وكل محسوس من هذه فهو فاسد
وجعلوا العلوم والبراهين تنحو نحو هذه واياها يتناول البراهين
وكان المعروف بافلاطن ومعلمه سقراط يفرطان في هذا الرأي
ويقولون ان للانسانية معنى واحدا تشترك فيه الاشخاص
ويبقى مع بطلانها وليس هو المعنى المحسوس المتكثر الفاسد
فهو اذن المعنى المعقول المفارق وقوم آخرون لم يروا لهذه
الصورة مفارقة بالوجود بل لمباديها وجعلوا الامور التعليمية
التي تفارق بالحد من الصور الطبيعية لا تفارق بالذات
وجعلوا الصور الطبيعية انما تتولد بمقارنة تلك الصور التعليمية
للمادة كالتقعير فانه معنى تعليمي فاذا قارن المادة وصار فطوسة
وصار معنى طبيعيا كان للتقعير من حيث هو تعليمي ان يفارق و
له من حيث هو طبيعي ان يفارق واما افلاطن فاكثر ميله الى
ان الصور هي المفارقة واما التعليميات فانها عنده معان بين
الصور وبين الماديات فانها وان فارقت في الحد فليس
يجوز عنده ان يكون بعد قائم لا في مادة لانه اما ان يكون
متناهيا واما غير متناه فان كان غير متناه فذلك للحقيقة لا
او طبيعية كان نوع كل بعد غير متناه فان الحقيقة المجردة عن المادة
كانت المادة مفيدة للحصر والصورة وكلا الوجهين
بل وجود البعد غير متناه وان كان متناهيا فانحصاره
محدود وشكل مقدر ليس الا لانفعال عرض له من خارج



لا لنفس طبيعته ان تنفصل الصورة الا لما وبها فيكون مفارقة
وغير مفارقة وهذا مع نسب ان يكون متوسطة واما الآخرون
فانهم جعلوا مبادي الامور الطبيعية امورا تعليمية وجعلوها
المعقولات بالحقيقة فجعلوها المفارقات بالحقيقة وذكروا
انهم اذا جردوا الاحوال الجسمانية عن المادة لم يبق الا الاعظام
والاشكال والاعداد وذلك لان المعقولات التسع فان الكيفيات
الانفعالية والانفعالات منها والملكات والقوة واللاقوة
امور تكون لذوات الانفعالات والملكات والقوى واما
الاضافة فتتعلق بامثال هذه فهي ايضا مادية فبقي الكم
وهو كمي ومتى وهو كمي والوضع وهو كمي واما الفعل والانفعال
فهو مادي متحصل من هذا ان جميع ما ليس بكمي فهو متعلق
بالمادة والمتعلق بالمادة مبدأه ليس متعلقا بها فلما
تكون التعليميات هي المبادي وتكون هي المعقولات بالحقيقة
وسائر ذلك غير معقول محصل ولذلك فليس للحد
اللون والطعم وغير ذلك حدا بقيا بحسبه وانما هو نسبة الى قوة
محركة ولا يعقلها عندهم العقل انما تتخيلها الخيال تبعا
للحس قالوا واما الاعداد والمقادير واحوالها فهي معقولة
لذواتها فهي اذن المفارقة وقوم جعلوها مبادي ولم يجعلوها
مفارقة وهم اصحاب فيثاغورس وركبوا كل شيء من
الوحدة والاثنينية وجعلوا الوحدة في حيز الخير والتحصل وجعلوا

الثانية في جزء الشيء غير المحصور، وقوم جعلوا المبادي الزائد و
الناقص والمساوي، وجعلوا المساوي مكان الهيولى او جنسه
لا استحالة الى الطرفين، وقوم جعلوه مكان الصورة لانها
المحصورة المحدودة، والاحد للزائد والناقص، ثم تشعبوا في امر
تركيب الكل من التعليميات، فجعل بعضهم العدد مبدأ
للمقدار فركب الخط من وحدتين والسطح من اربع وحدات
وبعضهم جعل لكل واحد منها جزءا على حدة، واكثرهم على
ان العدد هو المبدأ، وان الوحدة هي المبدأ الاول، فان الوحدة
والهوية [illegible] فان، وقد رتبوا العدد و
انشاءه من الوحدة على وجوه ثلثة، احدها على وجه العدد
العددي، والثاني على وجه العدد التعليمي، والثالث وجه التكرار
اما وجه العدد العددي فجعلوا الوحدة في اول التركيب
ثم الثانية ثم الثلاثة، واما العدد التعليمي فجعلوا الوحدة
مبدأ ثم الثاني ثم الثالث، ورتبوا العدد على توالي وحدة
وحدة، واما الثالث فجعلوا انشاء العدد بتكرار وحدة بعينها
لا باضافة اخرى اليها، والعجب من طائفة فيثاغورس يرى
ان العدد يتألف من وحدة وجوهر، اذ الوحدة لا تقوم
وحدها فانها وحدة لشيء، والمحل جوهر [illegible] لكون التركيب
فيكون الكثرة، ومن هؤلاء من يجعل لكل مرتبة تعليمية من
العدد مطابقة لصورة موجودة فيكون [illegible] عدد وعنه

الخط



الخط بالمادة وصورة انسان او فرس، وذلك للمعنى الذي
اشرنا اليه فيما سلف، وقوم يرون ان مبدأ الصورة العددية
ومن المثل فرقا، ومن هؤلاء من جعلها متوسطات على ما سلف
قيل، واكثر الفيثاغوريين يرون ان العدد التعليمي هو المبدأ
لكنه غير مفارق، ومنهم من يجوز تركيب الصور الهندسية من
الآحاد، ومنع تضعيف المقادير، ومنهم [illegible] لا يرى [illegible] ان تكون
التعليميات مركبة من اعداد اذ يعرض لها بعد التركيب ان
تنقسم الى غير النهاية، ومنهم من يجعل الصورة العددية
مباينة للصورة الهندسية، وانت اذا فكرت وجدت اصول
اسباب الغلط في جميع ما قيل فيه هؤلاء القوم خمسة، احدها انهم ظنوا
ان الشيء اذا جرد من حيث لم يقترن به اعتبار غيره كان
مجردا في الوجود عنه، كأنه اذا التفت الى الشيء وحده ومعه غيره
التفاتا خاليا عن الالتفات الى قرينه فقد جعل غير مقارن له
[illegible] اذا نظر اليه لا بشرط المقارنة فقد ظن انه نظر اليه
بشرط غير المقارنة حتى انما يصح ان ينظر فيه لانه غير
مقارن بل مفارق، فظن لهذا ان المعقولات الموجودة
في العالم لما كان العقل يتناولها من غير ان يتعرض لما
يقارنها ان العقل لم يتناول الا المفارقات منها
بل لكل شيء من ذاته اعتبار ومن حيث اضافته الى [illegible]
اعتبار فانا اذا عقلنا صورة الانسان مثلا من حيث هي

صورة الانسان وحدة فقد عقلنا موجودا وحده من حيث ذاته
ومن حيث عقلناه وليس يجب ان يكون وحده مفارقا فان المخالط
من حيث هو هو غير مقارن على جهة السلب لا على جهة العدول
الذي يفهم منه المفارقة للقوام وليس تجريدنا ان تعقله
بالادراك او بغيره ذلك من الاحوال واحدا من الاشياء ليس
شانه ان يفارق صاحبه توا ما وان فارقه حدا او معنى وحقيقة
اذ كانت حقيقته ليست مدخولة من حقيقة الآخر اذ ليست
المقارنة لا المداخلة في المعاني والبحث الثاني في غلطهم
في امر الواحد فانا اذا قلنا ان الانسانية معنى واحد
لم نذهب الى انها معنى عددي واحد هو بعينه يوجد في كثيرين
فيتكثر بالاضافة كاب واحد يكون لكثيرين بل هو كانا لا نبالي
فتفرق فيه وقد استقصينا القول في هذا في موضع آخر
لكنا لا نعلم تعلموا انا نقول لاشياء كثيرة ان معناها واحد
نعني بذلك ان اي واحد منها لو تقدم سابقا الى مادة وهي
بالحالة التي للاخرى كان يحصل منها هذا الشخص الواحد
وكذلك اي واحد منها سبق الى الذهن منطبعا فيه كان يحصل
منه هذا المعنى الواحد وان كان اذا سبق واحد فبطل
الآخر فلم يعمل شيئا الا كالحرارة التي لو طرأت على
مادة فيها رطوبة اثرت معنى آخر ولو عرضت لذهن سبق
اليه معنى رطوبة ومعقولها لفعلت معنى آخر فلو انهم فهموا

معنى



معنى الواحد في هذا لكفاهم ذلك والغلط الثالث جهلهم
بان قولنا ان كذا من حيث هو كذا شيء آخر مباين في الحد له
ترى منها تمسكوا بقول السائل الفاظ الا ان يشكل هل الانسان
~~من حيث هو انسان واحد ام كثير~~
الانسان من حيث هو انسان ~~واحد ام كثير~~ فقط وليس من حيث
هو انسان شيئا غير الانسان والوحدة والكثرة غير الانسانية
وقد عرفنا ايضا من تفهيم هذا والرابع ظنهم انا اذا قلنا ان الانسان
واحد وانها باقية ان هذا القول هو قولنا ان الانسانية واحدة
كثيرة بمعنى واحد ولذلك لا يجب ان يحسبوا انهم اذا سلموا ان
الانسانية باقية فقد لزمهم ان الانسانية الواحدة بعينها
باقية حتى يضعوا انسانية ازلية والخامس ظنهم ان امورا مادية
اذا كانت معلولة يجب ان يكون عللها اشياء امور يمكن ان تفارق
فانه ليس اذا كانت الامور المادية معلولة وكانت التعليميات
مفارقة يجب ان يكون عللها التعليميات لا محالة بل ربما كانت
جواهر اخرى ليست من المقولات التسع ولم يحققوا انه ان تحقق
ان الهندسيات من التعليميات لا تستغني حدودها عن المواد
مطلقا وان استغنت عن نوع من المواد فهذه وامثالها
يشبه ان يكفي في تحقيقها اصول سلفت لنا فلنعد للقائلين بالتعليميات

## فصل ٣ في ابطال القول بالتعليميات

ومن هؤلاء من يقول انه ان كان في التعليميات تعليمي مفارق

المحسوس فاما ان لا يكون في المحسوس تعليمي البتة او يكون فان لم
يكن في المحسوس تعليمي وجب ان لا يكون مربع ولا مدور ولا معدود
محسوس واذا لم يكن شيئا من هذا محسوسا فكيف السبيل
الى اثبات وجودها بل الى تخيلها فان مبدأ تخيلها كلها
من الموجود المحسوس حتى لو توهمنا واحدا لم يحس شيئا
ههنا على انا لا نشك في وجود كثير منها في المحسوس وان كانت
طبيعة التعليميات قد توجد ايضا في المحسوسات فيكون لتلك الطبيعة
بذاتها اعتبار فيكون ذاتيا اما مطابقة لها حدا ومعنى او مفارقا
او مباينا بشيء فان كانت مفارقة له فيكون التعليميات المعقولة
امورا غير التي تتخيلها وتعقلها ويحتاج في اثباتها الى دليل
ثم يشتغل بالنظر في حال مفارقتها ولا يكون ما عملوا عليه من الاحتجاج
الى الاستغناء عن اثباتها والاشتغال بتقديم الشغل في بيان
مفارقتها عملا يستشام اليه وان كانت مطابقة مباركة
في الحد فلا يخلو اما ان يكون هذه التي في المحسوسات انما صارت
فيها لطبيعتها وحدها فكيف تفارق ماله حدها او انما ان يكون
ذلك امرا عرض لها بسبب من الاسباب ويكون هي مغرضة لذلك
وحدودها غير مانعة عن لحوق ذلك اياها فيكون من شأن تلك
المفارقات ان تصير مادية ومن شأن هذه المادية ان تفارق
وهذا هو خلاف ما اعتقدوه وبنوا عليه الاصل رايهم واثبتوا
فان هذه المادة التي مع العوارض اما ان تحتاج الى المفارقات



او لا تحتاج اليها فان كانت تحتاج الى مفارقات فالمفارقات تحتاج
الى مفارقات غيرها لطبايعها فتحتاج المفارقات ايضا الى
اخرى وان كانت هذه انما تحتاج الى المفارقات لما عرض
لها حتى لولا ذلك العارض لكانت لا تحتاج الى المفارقات ولا
كان يجب ان يكون للمفارقات وجود البتة فيكون العارض للشيء
يوجب وجود امرا اقدم منه وغني عنه ويجعل المفارقات محتاجة
اليها حتى يجب لها وجود فان لم يكن الامر كذلك بل كان وجود المفارقات
يوجب وجودها مع هذا العارض ثم يوجب العارض في غيرها
ولا يوجب في انفسها والطبيعة متفقة وان كانت غير محتاجة
الى المفارقات فلا يكون المفارقات عللا لها بوجه من الوجوه
ولا مبادي اولى ويلزم ان يكون هذه المفارقات ناقصة
فان هذا المفارق لمادة ليحقه من القوى والا فاعل بالارادة
للمفارق وكم الفرق بين شكل انساني سابح وبين شكل انساني
حي فاعل والعجب منهم انهم يجعلون الخط موجودا في قوام عراة
والنقطة عن الخط فما الذي يجمعها في الجسم الطبيعي المتفقة واحدة
فهل يوجب ذلك فكذلك يجب ان يجمعها ان كانت مفارقة او
قوة اخرى نفس او عقل او باري ثم الخط كيف يتقدم الجسم
التام تقدم العلل وليس هو صورته فليس الخط صورة للجسم
ولا هو فاعله ولا هو غايته بل ان كان ولابد فالجسم
التام الكامل في الابعاد هو الغاية للخط وغيره ولا بد

بل هو شيء لحقه من جهة ما يتناهى وينقطع وانقضاؤه يلزم العلل
بالاعداد وان تحصيل التفاوت بين الامور زيادة كثرة وانقضائها
فيكون الخلاف بين الاثنين والعشرين ان احدهما اكثر واقل
واما موجود في الاكثر فيكون في احدهما الآخر وشيء لا
من تحصيل الوحدات متساوية فيكون ما خالف به الاكثر الاقل
جزء من الاقل لكن منهم من تحصيل الوحدات متساوية فيكون
ما خالف فان كانت تختلف بالحد فليست وحدات
الا باشتراك الاسم وان كانت لا تختلف بالحد لكنها بعد
الاتفاق في الحد تزيد وتنقص فاما ان تكون زيادة الزائد
منها لشيء فيها بالقوة كالمقادير فتكون الوحدة مقدارا
لا بسيطا مقداريا وان كانت زيادة الزائد لشيء فيها
بالفعل كالاعداد فتكون الوحدة كثرة ويلزم القائلين
بعدد العددي المركب منه صور الطبيعيات ان يجعلوا
احد شيئين اما ان يجعلوا للعدد المفارق الموجود لعادة
فيكون متشابهة عند حد من الحدود دون غيره من
الاجتماع الذي لا محصول له او يجعلوه غير متشابه فيجعلوا صور
الطبيعيات غير متشابهة ويجوّزا له يجعلون الوحدة الاولى غير
كل واحدة من الوحدتين اللتين في الثنائية ثم يجعلون
الثنائية الاولى غير الثنائية التي في الثلاثية واقدم
منها وكذلك فيما بعد الثلاثية وهذا محال فانه ليس



من الثنائية الاولى والثنائية التي في الثلاثية فرق في الذات
بل في عارض وهو مقارنة شيء له ومقارنة الشيء للشيء
لا يجوز ان يبطل ذاته ولو ابطل ذاته لما كان مقارنا لان
المقارن مقارن للموجود واما المفسد فغير مقارن وكيف يكون
الوحدة مفسدة للوحدتين الا بان يفسدا بان واحدا او احداهما
منها وكيف يكون الواحد مفسدة للوحدة ولو افسدتها
لم يكن ثنائية بل الثاثة لمقارنة وحدة اياها لا تصير
مباينة في الذات للثنائية بوجود او بغير مقارنة للوحدة
فان الوحدة لا تتغير بالمقارنة حالا بل تحصل الكل اكثر
وتذر المحصنة على حاله وبالجملة اذا كانت الوحدات
متشاكلة وذا تركيب واحدا كانت الطبيعتان متفقتين الا ان
يعرض شيء تغيّر وبعد ولا يجوز ان تكون الوحدات
غير متشاكلة فان العدد يحدث من وحدات متشاكلة لا غير على
ان قوما منهم يقولون ان الثنائية لحقتها من حيث هي ثنائية
وحدة غير وحدة الثلاثية فكذلك تكون وحدة الثنائية غير
وحدة الثلاثية فيلزم ان تكون العشارية مركبة لا من خماسيين
مثنيين على ما يكون به الخماستان خماسيين لان آحاد
العشرة غير آحاد الخماسية فلا تركب العشارية من خماسيين
ويلزم ان تكون آحاد الخماسية اذا كانت جزء عشرة في الحقيقة
لآحادها اذا كانت جزء خمسة غير لكنهم عساهم ان يقولون

الخماسية التي في خمسة عشر غير الخماسية التي في العشارية البسيطة
لانها خماسية عشارية هي خمس من خمسة عشر فيلزم ان
يكون العشارية اذا اضيف اليها الخماسية لا تصير خمسة
عشر او يستحيل احادها وذلك كله محال ثم ان لم يكن خماسية
العشرة مساوية للخماسية المطلقة فلا يكون خماسية الا باشتراك
الاسم وما لحسه من ان تفهم معنى الخماسية فيها بعد المثال ذكره
في اللفظ وان كانت متساوية فيكون اذن الاحاد في خمسيها
متساوية للثنائيات والثلاثيات فيكون ايضا صورة الثلاثة
موجودة في الرباعية لكن الثلاثية صورة لنوع طبيعي والرباعية
كذلك فيكون الانواع الطبيعية موجودة فيها انواع ابدا اخرى
مخالفة مثلا اذا كان عدد ما هو صورة للانسان ثم عدد
آخر صورة للفرس ما اكثر منه واما اقل فان كان
اكثر منه كان نوع الانسان موجودا في الفرس وان كان
اقل منه كان نوع الفرس موجودا في الانسان فيلزم
ان يكون صورة انواع قبل انواع وصورة انواع لبعض الانواع
اذا كانت اشد تركبا منها وان اخذ تركيب الانواع
من الانواع ماخوذا غير متناه كيف يكون عدد موجود له ترتيب
ذاتي من الوحدانية والثنائية يذهب الى غير النهاية
بالفعل وقد تبين استحالة هذا واما الذين تولدون
العدد بالتكرير مع ثبات الوحدة الواحدة فليس يمكنهم



منه للتكرير معنى الا بان يحصل شيء آخر غير الاول به العدد فان
كان العدد ينفعل بالتكرير وليس كل واحد من الاول والثاني
منه وحدة مبدأ تأليف عدد فان كان الاول من حيث هو اول
وحدة والثاني من حيث هو ثان وحدة فهناك وحدتان فان الوحدة
الواحدة لا تتكرر ذاتا الا بان يكون هناك مرة بعد مرة وهذه
المرة اما ان تكون زمانية او ذاتية فان كانت زمانية ولم
تعدم في الوسط فهي كما كانت لا انها كررت وان عدمت
ثم اوجدت فالموجدة شخصية اخرى وان كانت ذاتية
فذلك ابطل وقوم جعلوا الوحدة كالهيولى للعدد وقوم جعلوها
كصورة لانها تقال على الكل والعجب من الفيثاغوريين اذ
جعلوا الوحدات غير المتجزية مبادي للمقادير وعلموا ان المقادير
تذهب في التجزي الى غير النهاية وقال قوم ان الوحدة
اذا قارنت الوضع او الوحدة صارت نقطة وعلى ذلك القياس
فان الثنائية اذا قارنتها فعلت خطا والثلاثية سطحا والرباعية
جسما فلا يخلو اما ان يكون للمادة لها مشتركة او يكون
لكل واحد منها مادة اخرى وان كانت لها مادة واحدة
فتصير المادة تارة نقطة ثم تنقلب خطا ثم تنقلب نقطة
وهذا مع استحالته يوجب ان لا يكون كون النقطة مبدأ
للجسم اولى من ان يكون الجسم مبدأ للنقطة بل يكون ان
من الامور المتعاقبة على موضوع واحد وان كانت مواد ما

مختلفة فلا توجد في مادة الشائية وحدة فلا يكون في مادة الشائية
وحدة تامة فلا توجد في مادة الشائية غاية ويلزم ان لا يكون مبدء
الاشياء البتة معاداً واما على مذهب التحقيق فليست النقط موجودة
الا في الخط الذي هو في السطح الذي هو في صورة الجسم التي هي
في المادة وليست النقط مبدءاً الا بمعنى الطرف واما بالحقيقة
فالجسم هو المبدأ بمعنى انه معروض له التناهي بها والتحجب
فمن جعل المبدأ الزيادة والنقصان فجعل المضاف مبدأه
هو امر عارض لغيره من الموجودات ومتأخر عن كل شيء ثم كيف
يمكنهم ان يجعلوا الوجود كثرة فان وحدة الشائية التي موجودة
توجد في الكثرة ومضافة الى الاولى ان كانت موجودة
لذاتها فيها وايجابي وحدة وحدة والواجب الوجود
لا يتكثر ولا يباين شيئاً الا انا بجوهر لا بالعدد وان
جاءت بانقسام وحدة فليست الوحدة الا مقداراً وان
جاءت بسبب آخر فالوحدة لها علة موجودة في طبيعتها
وليس من الامور التي توجد لذاتها من المبادي التي توجد و
سبب لها ثم كيف جعلوا الوحدة والكثرة من الاضداد
وقسموها الى الخير والشر فمنهم من مال الى ان يجعل العدد
من الخير لما فيه من الترتيب والتركيب ومنهم من مال الى ان
يجعل الوحدة من الخير فان كانت الوحدة من الخير فكيف
تولد من خير شر وكيف صار ازدياد الخير شراً وان كانت

والمضاف هو

موجدة له



الكثرة خيراً والوحدة شراً فكيف حصل من ازدياد الشر خير وكيف
كان الاول والمبدأ شراً حتى صار الافضل معلولاً والانقص علة
ومنهم من جعل العدد والوحدة من باب الخير وجعل الشر الهيولى
والهيولى ان كانت معلولة فيكون لها علة تستند الى هيولى
او الى الصورة فان كانت تستند الى هيولى تستقف على ما
نقضنا به الكلام وان كانت تستند الى صورة فكيف ولدت
الخير شراً وان لم يكن معلولة فهي واجبة بذاتها فاما ان
يكون قابلة للانقسام او مجردة فان كانت قابلة للانقسام
في نفسها فهي مقدار مؤلف من آحاد وعلى رأيهم هي اجزاء
الخير وان كانت غير منقسمة في ذاتها فذاتها وحدانية والوحدانية
بما هي وحدانية خير اذ ليس عندهم التجرد معنى الا كونه وحدة
او نمطاً من العدد والوحدة اول عندهم ذلك فان جعلوا
كون الوحدة وحدة غير كونها خيراً انتقضت اصولهم كلها
وان جعلوا الوحدانية خيرية لزم من ذلك ان يكون الهيولى
لا بمعنى وحدانية خيرية ثم ان كانت الوحدانية فيها خيرية
ولكنها لا حق لها غريب فلتجرد الملحوق غيره هذا البحث
بعينه ثم كيف يتولد من الاعداد حرارة وبرودة وثقل وخفة
حتى يكون عدد يوجب ان يتحرك الشيء الى فوق وعدد
يوجب ان يتحرك الى اسفل فان بطلان هذه مما يغني
عن تكلف ابانته على ان قوماً منهم جعلوا الاشياء تتولد من

هو ليطلق كيفية وجد معها فيكون المبادي ليست اعدادا
بل اعداد وكيفيات وامورا اخرى وهذا محال عندهم

## المقالة الثامنة في معرفة المبدا الاول

## فصل في تناهي العلل الفاعلية والقابلية

وقد بلغنا هذا المبلغ من كتابنا فبالحري ان نختمه
بمعرفة المبدا الاول للوجود كله وانه هل هو موجود وهل هو واحد
لا شريك له في مرتبته ولا ند له ... على مرتبته في الوجود و
على ترتيب الموجودات دونه ... على حال العود اليه مستقبلين
به فاول ما يجب علينا من ذلك ان ندل على ان العلل من
الوجوه كلها متناهية وان في كل طبقة منها مبدا اول وان
مبدا جميعها واحد وانه مباين لجميع الموجودات واجب الوجود
وحده وان كل موجود فمنه ابتدا وجوده فنقول ان العلة الوجود
للشي تكون موجودة معه فقد سلف لك تحقيق فنقول انا اذا فرضنا
معلولا وفرضنا له علة ولعلته علة فليس يمكن ان يكون
لكل علة علة بغير نهاية لان المعلول وعلته وعلة علته اذا اعتبرت
جملتها في القياس الذي لبعضها الى بعض كانت علة العلة
علة اولى مطلقة وكان للامرين نسبة المعلولية اليها وان اختلف
في ان احدهما معلول بمتوسط والاخر معلول بغير متوسط
ولم يكن كذلك لا الاخير ولا المتوسط لان المتوسط الذي

برهان الوسط والطرف



هو العلة المماسة للمعلول علة لشي واحد فقط والمعلول ليس علة لشي
ولكل واحد من الثلثة خاصية فكانت خاصية الطرف المعلول انه
ليس علة لشي وخاصية الطرف الاخر انه علة للكل غيره
وكانت خاصية المتوسط انه علة لطرف ومعلول لطرف وسوا
كان الوسط واحدا او فوق واحد وان كان فوق واحد
فسوا ترتب ترتيبا متناهيا او ترتب ترتيبا غير متناه
فانه ان ترتب في كثرة متناهية كانت جملة عدد ما بين
الطرفين كواسطة واحدة تشترك في خاصية الواسطة بالقياس
الى الطرفين فيكون لكل واحد من الطرفين خاصية وكذلك
ان ترتب في كثرة غير متناهية فلم يحصل الطرف كان جميع
غير المتناهي في خاصية الواسطة لانك اي جملة اخذت
كان علة لوجود المعلول الاخير وكانت معلولة اذ كل واحد
منها معلول والجملة متعلقة الوجود بها ومتعلق الوجود بالمعلول معلول
الا ان تلك الجملة شرط في وجود المعلول الاخير وعلة له
وكلما زدت في الحصر والاخذ كان الحكم الى غير النهاية باقيا
فلم يجز اذن ان يكون جملة علل موجودة وليس فيها علة
غير معلولة وعلة اولى فان جميع غير المتناهي يكون واسطة
بلا طرف وهذا محال وقول القائل انها اعني العلل
قبل العلل تكون بلا نهاية مع تسليمه لوجود الطرفين
حتى يكون الطرفان وبينهما وسايط بلا نهاية ليس يمنع عما

الذي نحن فيه وسواء ثبات العلة الأولى على أن قول القائل
أن ههنا طرفين ووسائط بغير نهاية قول يقوله اللسان دون الاعتقاد
وذلك أنه إذا كان له طرف فهو متناه وإن كان الخصم لا
ينتهي إلى طرفه فإن ذلك يعني في الخصم لا معنى في الشيء
نفسه وكون الأمر في نفسه متناهيا هو أن يكون له طرف وكل
ما بين الطرفين فهو محدود ضرورة فهنا فقد تبين من جميع
هذا إثباتا وقيل أن ههنا علة أولى فإنه وإن كان بين الطرفين
غير متناه ووجد الطرف فذلك الطرف أول لما لا مبادي
له وهو علة غير معلولة وهذا البيان يصلح أن يجعل بيانا
لتناهي جميع طبقات أصناف العلل وإن كان استعمالنا
له في العلل الفاعلية بل قد علمت أن كل ذي ترتيب
في الطبع فإنه متناه وذلك في الطبيعيات وإن كان لم يتبين
فيه فليقبل على بيان تناهي العلل التي يكون أجزاء
من وجود الشيء ويتقدمه في الزمان وهي العلل التي تختص
باسم العنصرية وهي ما يكون عنه الشيء بأن يكون هو جزءا
ذاتيا للشيء وبالجملة اعتبر تقدم شيء من شيء
أن يكون قد دخل في وجود الثاني أمر كان للشيء الأول
إما الجوهر والذات الذي للشيء الأول مثل الإنسان
في الصبي أو قيل إنه كان منه رجل أو جزء من الجوهر
والذات الذي للشيء الأول مثل الهيولى فيما إذا قيل



إنه كان منه هواء أو لا تعتبر المفهوم من قول القائل كان كذا من كذا
إذا كان بعده ولم تدل لفظة من على شيء من ذات الأول
بل على البعدية فقط فنقول إن كون الشيء من الشيء لا بمعنى
بعد الشيء بل بمعنى أن في الثاني أمرا من الأول إنما هو ما هو
بأنه بالطبع يتحرك إلى الاستكمال بالثاني كالصبي إنما هو
لأنه في طريق السلوك إلى الرجلية مثلا فإذا صار رجلا لم يفسد
ولكنه استكمل لأنه لم يزل عنه أمر جوهري ولا أيضا أمر عرضي
إلا ما يتعلق بالنقص وبكونه بالقوة بعد إذا حصل الكمال
الآخر والثاني بأن يكون الأول ليس في طباعه أنه يتحرك إلى
الثاني وإن كان يلزمه الاستعداد لقبول صورته لا من
جهة ماهيته ولكن من جهة حامل ماهيته وإذا كان منه الثاني لم يكن
من جوهره الذي بالفعل إلا بمعنى بعد ولكن كان من
جزء جوهره وهو الجزء الذي يقارن القوة مثل الماء
إنما يصير هواء بأن يخلع عنه هيولاه صورة المائية ويحصل
لها صورة الهوائية والقسم الأول كما لا يخفى عليك يحصل
فيه الجوهر الذي للأول بعينه في الثاني والقسم الثاني لا
يحصل الجوهر الذي في الأول بعينه في الثاني بل جزء منه و
يفسد ذلك الجوهر ولما كان في أول القسمين جوهر ما هو
أقدم موجودا فيما هو أشد تأخرا كأنه هو بعينه أو هو بعض منه
وكان الثاني هو مجموع جوهر الأول وكمال مضاف إليه ولم

داخلا في جوهره يقال على وجهين
أحدهما بمعنى أن يكون الأول
كالصبي

بل جزء

أبو كان

كان قد علم فيما سلف ان الشيء المتناهي الموجود بالفعل لا
يكون له ابعاض بالفعل كانت ابعاضا مقدارية او معنوية
لها ترتيب غير متناهية فقد استغنى بذلك عن ان نشتغل ببيان
انه هل يمكن ان يكون في هذا القبيل قبل موضوع بلا نهاية او لا
يمكن واما الثاني من القسمين فانه من الظاهر ايضا وجوب التناهي
فيه لان الاول انما هو بالقوة الثاني لاجل المقابلة التي بين
صورته وصورة الثاني وتلك المقابلة تقتضي في الاستحالة
على الطرفين اي يكون كل واحد من الامرين موضوعا للآخر فيعيد
هذا الى دور وذلك ان هذا في الحقيقة لا يكون احدهما
بالذات متقدما على الآخر بل يكون تقدمه عليه بالعرض اي باعتبار
الشخصية دون النوعية ولهذا ليس طبيعة الماء اولى بان يكون مبدأ
للهواء من الهواء للماء بل هما كالمتكافئين في الوجود واما هذا
الشخص من المياه فيكون [illegible] لهذا الشخص من الهواء ولا يمتنع
ان يتفق ان لا يكون لتلك الاشخاص نهاية او بداية وليس كلامنا
ههنا فيما هو بالشخصية مبدأ لا بالنوعية وفيما هو بالعرض مبدأ له
لا بالذات فانا نجوز ان يكون هناك علل قبل علل بلا نهاية
في الماضي او المستقبل وانما علينا ان نبين التناهي في العلل
التي هي بذاتها علل فهذا هو الحال في ثاني القسمين بعد ان
نستقري ايضا ما قيل في الطبيعيات والقسم الاول هو الذي
هو بذاته علة موضوعية ولا ينعكس فيصير الثاني علة للاول فان

موضوع من هو

محور ان هو

الثاني



الثاني لما كان عنده الاستكمال بعد حصول الاستكمال كما يجوز
ان يكون الاستكمال بعد الحركة الى الاستكمال فجاز رجل
من صبي ولم يجز صبي من رجل

## فصل ٣

في تشكيك يرد فيبطل وحل لها — ونحن فقد آثرنا
في هذا البيان ان نحاذي المذكور في التعليم الاول في
المقالة الموسومة بالف الصغرى ثم على هذا الموضع شكوك
يجب ان نوردها ثم نتبعها بحلها فمن ذلك ان لقائل ان يقول ان
المعلم الاول لم يستوف القسمة في كون الشيء من شيء آخر
لانه ذكر ذلك على وجهين احدهما كون الشيء عن آخر
يضاده والثاني بجملة الكون الذي على سبيل الاستحالة
الثاني كون الشيء المستكمل عن المتحرك اليه والذي في طريق
الكون وهذا غير مستوف للقسمة لان كل ما يكون عن الشيء
يكون اولا على وجهين وهو انه لا يخلو اما ان يكون الاول
المكون منه هو على وجوده وذاته لم يبطل منه شيء ولم يبق
الا معنى الاستعداد او ما يتعلق به واما ان يكون الاول
انما يمكن ان يكون منه الثاني بزوال شيء عن الاول
والقسم الاول لا يخلو اما ان يكون عنده الشيء وقد كان
مستعدا فقط فخرج الى الفعل بحركة متصلة كان فيما بين
الاستعداد الصرف وبين الاستكمال الصرف فيكون الكائن
في القسم الاول فيجب انه كان عن حالة واحدة كقولنا

والاول عند الحركة الى الاستكمال لم يجز ان يكون الحركة الى الاستكمال هو هو وحلها

ونحن منه غير مسلوك او يكون قد كان مستعدا فقط فخرج الى الفعل هو

كان عن الجاهل بما تركه عالم والكائن في القسم الثاني ينسب انه
كان تارة عن حالة ما كقولنا كان من الصبي رجل وتارة
عن حالة مستعدا فقط كقولنا كان عن المني رجل فان اسم الصبي
هو للمستعد ان يستكمل رجلا وهو في السلوك واسم المني للمستعد
ان يكون انسانا لا بشرط ان يكون في السلوك فقد ترك المتعلم
الاول من الاقسام ما كان استكمالا وكان الكون منه غير
منسوب الى الحركة كخروج الاستكمالات آنيا فانه ليس كل خروج
عن استعداد صرف الى فعل استكمالا فان النفس بالحقيقة
الراي الخطأ يخرج الى الفعل فيه من القوة ويكون ليس على
سبيل الاستكمال ولا آنيا على سبيل الاستحالة وايضا
فان العناصر يتكون منها الكائنات فتكون مستحيلة عند الامتزاج
غير فاسدة في صورها الذاتية على ما علمت فيكون المزاج
غير كائن منها لزوال ضد المزاج بل عدمه فقط فيكون هذا
القسم ليس هو من القسم الذي مثل له بكون الهواء من الماء
وذلك لان العناصر لا تفسد في انواعها عند المزاج بل تستحيل
ولا من القسم الذي مثل له بكون الرجل من الصبي لانه
كان لا ينعكس ولا يكون الصبي نفسه من الرجل وهاهنا ينعكس
فيكون من الممتزج شيء عند انفساخ بعد ذلك المزاج وايضا
فانه انما تكلم لا على الموضوع بما هو الموضوع بل بما يقال
عليه لفظة الكون من الشيء ومعلوم ان هذه الاقاويل



نسبة للمتكون الى موضوعه فان ما كان من المستعد الذي يكون منها
الشيء بما لا استكمال لا اسم له من جهة ما هو مستعد اولا بحقيقة
يعبر عن حالته التي له قبل الخروج الى الفعل فلا يقال
ان الشيء كان منه فلا يقال كان من الانسان رجل ولكن
من الصبي لان الصبي اسم للشيء من جهة ما هو فيه فلانه الاسم
الذي يسمى لانه ايضا في طريق السلوك فكانه لما سمي كان
له معنى يدل عليه الاسم يزول عنه عند الخروج الى الفعل
كانه لم يتوهم فيه زوال امر ما كان له بسببه استحقاق
للاسم لم يقل انه يكون منه شيء فيعرض من جهة ان يكون
ما لا يسمى فيه نسبة الكائن الى الموضوع غير داخل في هذه
القسمة ويعرض منه ان يكون النسبة الى الموضوع ما بالعرض
لا الذي بالذات لان الصبي بما هو صبي لا يجوز ان يصير رجلا
حتى يكون هو صبيا ورجلا بل لهذا المعنى المعدوم من اسم
الصبي حتى يصير رجلا فيكون الكون من الصبي آخر الامر
معنى بعده ويكون ايضا انما يحكم على الموضوعات التي
للشيء بالعرض وايضا فانه لا يخلو اما ان يكون المثال اذا
كان منه الهواء عنصرا له بوجه ما او لا يكون فان لم يكن فالاستحالة
بجزئه باطل فان كان فليس يجب اذا كان الهواء يستحيل في كيفيته
التي له الى المائية فيصير عنصره الا ان لا يستحيل في كيفية اخرى
فيصير عنصر الشيء آخر مثلا في رطوبته فيصير عنصر الشيء من

يرجع ماء ثم كذلك النار في كيفية اخرى غير مقابلة للتي فيها
استحال اليها الهواء فيكون العمل المادية يذهب الى غير
نهاية من غير ان يترجح فان لم يستبعد ذلك وضعه انه يجب ان
يرجع لا محالة بل كان امكان الرجوع ويتحقق لذلك امكان
التناهي وليس ذلك مطلوبه بل مطلوبه وجوب التناهي
ولنشرع الآن في حل الشكوك فنقول الاولى ان يكون كلام
المعلم الاول انما هو في مبادي الجوهر بما هو جوهر لا
بما هو جوهر مفروض كما لا يقوم جوهريته ولا العرض كله فيكون
كلامه في كون الجوهر من عنصره او من موضوع له اما على سبيل
كون نوع الجوهر مطلقا واما على سبيل كون نوع كمال الجوهر
والاولى ايضا ان يكون كلامه في الكون الطبيعي دون الصناعي
واذا كان كذلك كان العنصر جزءا ذاتيا في وجود الكائن والصناعي
في وجود المتكون منه ليست عنصيته بالذات انه يكون ضروريا
لوجود المركب منه ومن غيره فان هذا ايضا موجود للعنصر
في الالوان غير الذاتية مثل العنصر في الجسم الابيض ولكن
اعني بالذاتية ان يكون كون الشيء العنصر جزءا ذاتيا له فلا تقوم
من ذلك العنصر بالفعل الا ان يكون جزءا لذلك الشيء او لما
الشيء كله بالطبيعي اذ يكون جزء الجوهر اولا وحكمه حكمهما الا ان
يكون العنصر يتقوم دون ذلك ثم عرض له ان صار جزءا من مركب
منه ومن عرض ليس هو مقوما له ولا مكملا لما تقوم به فيكون



هو ذاتي بالقياس الى المركب وليس ذاتيا بالقياس الى ذاته
بل يجب ان لا يعرى عن كونه جزءا واذا كان كذلك لم يحصل الموضوع
من احد امرين اما ان يكون متقوما بهذا الشيء او باخر يتقوم لاتصالها
في تقومه الا انها لا تجتمع مع هذا فيكون قد كان حصل من العنصر
ومن ذلك الشيء جوهر مما كان الثاني فهذه ذلك الجوهر المركب
وهذا احد القسمين واما ان يكون العنصر قد تقوم لا بهذا الشيء الذي
حدث لكن بصورة غير متمكنة فيما ليها بالطبع ولكنها قد جبلت
بحيث تقوم المادة فقط ولم تحصل الامر الذي هو غاية
لهذه الصورة بالطبع فيكون الجوهر قد حصل ولم يحصل كماله
بالطبع واذا كان ذلك الكمال كمالا له بالطبع والقوة الطبيعية
مبدأ الحركة الى الكمال الذي بالطبع فيلزم ضرورة ان لا يكون هذا
الشيء موجودا على سلامة الطبيعية زمانا لا يطابق لزمنه وهو غير متحرك
بالطبع الى ذلك الكمال فاذن يلزم ضرورة في هذا القسم ان
يكون المستعد متحركا الى الكمال فقد ظهر اذن ان جميع اصناف
كون الجوهر الذي يخف بهذا النظر هو داخل تحت
هذين القسمين ضرورة وكذلك جميع اصناف ما هو كون لشيء
غير شيء يكون ذلك القابل في كليهما جزءا ذاتيا باعتباره في نفسه
واعتبارها بالقياس الى المركب وليس لقائل ان يقول انه يجوز
ان يكون القوة الطبيعية لا تحرك الى كمالها لا عوائق
خارج او عائق مانع مثال الاول فقدان ضوء الشمس في

الا عوائق العوق واعوق الشيء اذا احتاج اليه فلم يقدر عليه صح

والبرزور ومثال الثاني الامراض المذمنة فان الجواب عن ذلك ان
كلام المعلم الاول ليس في الذي يكون لا محالة يتحرك الى الفعل بل في
الذي لم يكن عنه عائق لطبيعته وكانت الاسباب الطبيعية
المعاضدة لها لطبيعته موجودة كان متحركا الى الكمال وكان
في طريق السلوك فقد اوتي ان سائر الاقسام غير مقصودة في
هذا البحث الا القسم المذكور بل هذا الحكم غير صحيح في سائر الاقسام
فانه يجوز في غير كون الجواهر اذا فرضنا موضوعا ما مستعدا ان
لا يزال يكتسب استعدادا بعد استعداد لامور عرضية من غير
ان يتناهى كالخشب فانك كلما سحقته تشكل استعد لذلك
لامر واذا خرج استعداده الى الفعل استعد لامر آخر وكذلك
النفس في ادراك المعقولات وتشبه ان يكون الاستحالات الطبيعية
لا تمنع فيها هذا المعنى واما الشبهة المذكورة في كون الاشياء من
العناصر انه ليس على احد القسمين فحقنا ان نظهر ايضا ما قيل وهو
ان العنصر منفردا ليس مستعدا لقبول الصورة الحيوانية بل انما
يحصل له ذلك الاستعداد بالكيفية التي تحدث فيه بالامتزاج
والمزاج تحدث فيه لا محالة استحالة في امر طبيعي وان لم يكن [illegible]
فيكون نسبته الى صورة المزاج من القسم الذي يكون بالاستحالة واذا
حصل فيه المزاج كان قبول صورة الحيوانية له استكمالا لذلك
المزاج وتحريك الطبع به اليه فيكون نسبته الى صورة الحيوانية
نسبة الصبي الى الرجل فلذلك ليست تفسد صورة الحيوانية

الى ان



المزاج

الى ان يصير محمود المزاج كما لا يكون الصبي من الرجل بفساد المزاج
الى موجب الصورة البسيطة كما يستحيل الماء الى الهواء وليس
الحيوان عنصر الجوهر العناصر بل يستحيل اليها من حيث هي بسيطة
فيكون اذن الامتزاج والبساطة يتعاقبان على الموضوع والبساطة
ليست يتقوم جوهر العناصر ولكن بكل طبيعة كل واحد منها من حيث
هو بسيط فيكون النار نارا بصرافة في الكيفية التي فيها الملازمة
وكذلك الماء وكذلك كل واحد من العناصر فاذن كون الحيوان
يتعلق بكون [illegible] واحد منها حكم تخصيصه من وجوه التناهي
فهو داخل ايضا في القسمين المذكورين واما الشبهة التي في القرب
من جهة انها اذا اخذ من العناصر ما جرت به العادة ان يقال ان
الشيء منه لم يجر به العادة فالجواب عن ذلك الشبهة هو انه
ليس تتغير احكام الاشياء من جهة الاسماء ولكن يجب ان نقصد
المعنى فنقصده ونعرف الحال فيه فنقول ان العنصر او
الموضوع الذي يكون منه الشيء اذا كان فيه تقدمه من الزمان
فان له من جهة تقدمه به خاصية لا يكون مع حصوله له وهي
الاستعداد القوي وانما يكون الجوهر منه لاجل استعداده
لقبول صورته واما اذا زال الاستعداد بالخروج الى الفعل
وجد الجوهر وكان محالا ان يقال انه يتكون منه فاذا لم يكن
له من جهة الاستعداد اسم بل اخذ اسمه الذي له لذاته الذي
يكون ايضا عنه فلا يجوز ان يكون منه الشيء ولم يكن هو الا

الذي يتعلق بمعناه التكون فان لم يكن له من جهة الاسم استعداد
لم يكن ان يقال باللفظ وان كان المعنى حاصلا في الوجود
واذا كان المعنى الذي يكون للمسمى حاصلا في غير المسمى كان حكمه
في المعنى حكم ذلك وان كان عدم الاسم يمنع ان يكون حكمه في
اللفظ حكم ذلك فاذا اخذنا القول الذي يكون لذلك الاسم
لو كان موضوعا احتجنا ان نقول في كل شيء انه يكون من العنصر
له مثلا احتجنا ان نقول ان النفس العالمة يكون من نفس جاهلة
مستعدة للتعلم الا ان منع استعمال لفظ يكون فيما خلا التكون
الذي في الجوهر فلا يجوز ان يقول في النفس العالمة انها
كانت من نفس مستعدة للتعلم ولكن يجوز لا محالة في الجواهر
كلاهما فيهما على انه فيما احسب لا يختلف هذا الحكم في الجواهر
ودونها في الجواهر مع احوالها واما قول هذا القايل ان هذا
يكون كونا من الشيء بمعنى بعد فليس اذا كان بمعنى بعد كيفما كان
لم يكن الكون الذي نقصده فانه لا بد في كل كون عن شيء ان
يكون الكاين بعد ما عنه كان انما الذي ربما لم يتعرض له المعلم الاول
ولا يتعرض له هو ان لا يكون هناك معنى غير البعدية يشمل الشكل
الذي نغيره ولشرحه واما اذا كان الشيء يعني ان كان
بعده ما بقي له من جوهره الذي كان اولا ما هو النفسانية جوهر
الثاني لم يكن بمعنى بعد فقط فكان الذي كلامنا فيه واما قول
هذا القايل انه تكلم في العنصر الذي بالعرض دون العنصر الذي

بالذات



بالذات فقد وقعت فيه المغالطة بسبب ان العنصر للكون ليس
هو بعينه العنصر للقوام في الاعتبار وان كان هو هو بالذات
فان العنصر بالذات للكون هو ذات مقارنة للقوة والعنصر بالذات
للقوام هو ذات مقارنة للفعل وكل واحد منهما هو عنصر بالعرض
لما هو عنصر له بالذات وكلامه في العنصر الذي للكون لا الذي للقوام
فيكون انما اخذ العنصر بالعرض لو اخذ العنصر الذي للكون
مبدا للقوام فان الصبي ليس عنصرا لقوام الرجل ولا
يكون منه قوام الرجل ولكنه عنصر لكون الرجل ويكون منه كون
الرجل فان قال قايل ان المعلم الاول انما يتكلم في مبادي الجوهر
مطلقا ثم اعرض عن العنصر الذي للجوهر في قوامه مثل موضوع
التشابه واقتصر على العنصر الذي للجوهر في كونه فالجواب عن
ذلك لان عنصر قوامه جزء منه وهو معه بالفعل ولا اشكال في تناهي
الامور الموجودة بالفعل في شيء ما موجود بالفعل على ان
من شأنه ان يتعلم هذا العلم ووقف على ساير ما سلف فانه
يشكل عليه من امر تناهي العلل او غير تناهيها انه يسهل عليه
ان يكون كذلك في العناصر التي بالقوة واحدة بعد اخرى
مختلفة بالقرب والبعد واما الشك الاخر في حديث الماء والهواء
فحله سهل على من وقف على كلامنا في العناصر حيث
تكلمنا في الكون والفساد وعلى ان الكلام هنا في كون الشيء
من الشيء بالذات وكل تغير من الذي بالذات فهو في منفعلة

عنصر الكون وعنصر القوام في الشيء واحد بالاعتبار كما دل الكلام على ذلك

واحدة مقتصر عليها فيكون الذي كان عنها بالذات بعينه ابا
ضرورة وفي الاخرى كذلك فيكون جملة التغيرات محصورة وكل
طبقة منها مقتصرة على طرفين يرجع باحدهما على الآخر فقد
انحل جميع الشبه المذكورة

## فصل ٣

في ابانة تناهي العلل الغائية والصورية واثبات المبدأ الاول
مطلقا وفصل القول في العلة الاولى مطلقا وبيان ان ما هو علة
اولى مطلقة لساير العلل وأما تناهي العلل الغائية فيظهر
لك من الموضع الذي حاولنا فيه اثباتها وحللنا الشكوك
في امرها فان العلة الغائية اذا ثبت وجودها ثبت تناهيها وذلك
لان العلة التمامية هي التي تكون سائر جميع الاشياء لاجلها
ولا تكون هي من اجل شيء آخر فان كان وراء العلة التمامية
علة تمامية كانت الاولى لاجل الثانية فلم تكن الاولى علة
تامية وقد فرضت علة تامية فاذا كان كذلك فمن جوز ان تكون
العلل التمامية بغير نهاية فقد رفع العلل
التمامية انفسها وابطل طبيعة الخير التي هي العلة التمامية
اذ الخير هو الذي يطلب لذاته وسائر الاشياء يطلب لاجله
فاذا كان شيء يطلب لشيء آخر كان نافعا لا خيرا حقيقيا فقد
تصحح ان في ايجاب لاتناهي العلل التمامية رفع العلل التمامية
فان من جوز ان يكون وراء كل تمام تماما فقد ابطل فعل
العقل فانه من البين بنفسه ان العاقل انما يفعل



الفعل لانه يؤم مقصودا او غاية حتى اذا كان فاعل ما يفعل فعلا
وليس له غاية عقلية قيل انه يعبث ويجازف ويفعل لا لما هو عقل
ولكن لما هو حيوان واذا كان هذا هكذا فيجب ان يكون
الامور التي يفعلها العاقل بما هو عاقل محدودة في تقضيها غايات
مقصودة لا لانفسها واذا كان الفعل العقلي لا يكون الا محدودا
لغاية وليس ذلك للفعل من جهة ما هو فعل عقلي بل من جهة ما هو
فعل يؤم به الفعل المسمى الغاية فهو اذن كذلك من جهة ما هو ذو
غاية فاذن كونه ذا غاية واما الافعال الطبيعية والحيوانية فقد علم
في مواضع اخرى انها لغايات واما العلة الصورية للشيء بالفعل على
ترتيب طبيعي وان الصورة التامة للشيء واحدة وان الكثير يقع
بينها على نحو العموم والخصوص فان العموم والخصوص يقتضي الترتيب
الطبيعي وما له ترتيب طبيعي فقد علم تناهيه وثبتنا على هذا الترتيب
كفاية وغنية عن التطويل ونبتدئ فنقول فاذا قلنا مبدأ اول
فاعلي بل مبدأ اول مطلق فيجب ان يكون واحدا واما اذا
قلنا علة اولى عنصرية وعلة اولى صورية وغير ذلك لم يجب ان يكون
~~واما اذا قلنا علة اولى عنصرية وعلة اولى صورية وغير ذلك لم~~
ان يكون واحدة وجوب ذلك في الواجب الوجود ولانه لا يكون ولا
واحد منها علة اولى مطلقة لان الواجب الوجود واحد وهو
طبيعة العلة الفاعلية فيكون الواجب الوجود وهو مبدأ
لتلك الاوايل فقد بان من هذا ومما سلف لنا ان الواجب

الوجود واحد بالعدد وبان ان ما سواه اذا اعتبر ذاته كان ممكن
في وجوده فكان معلولا ولاح انه ينتهي في المعلولية لا محالة فاذن
كل شيء الا الواحد الذي هو لذاته واحد والموجود الذي هو لذاته
موجود فانه مستفيد الوجود عن غيره وهو ايس به وليس في ذاته
وهذا معنى كون الشيء مبدعا اي نائل الوجود عن غيره
وله عدم يستحقه في ذاته مطلق ليس انما يستحق العدم بصورته
دون مادته او بمادته دون صورته بل بكليته فكليته اذا لم تقترن
بايجاد الموجد له واحتسب انه منقطع عنه وجب عدمه بكليته
فاذن ايجاده عن الموجد له بكليته لم يسبق وجوده بالقياس
الى هذا المعنى لا مادته ولا صورته ان كان ذا مادة وصورة
اذن بالقياس الى العلة الاولى مبدع وليس ايجاده لما له وجود
عنه يمكن ايجادا يمكن العدم البتة من جواهر الاشياء بل ايجادا
يمنع العدم مطلقا فيما يحتمل السرمد فذلك هو الابداع المطلق
والتأييس المطلق ليس ايسا ما وكل شيء حادث عن ذلك الواحد
وذلك الواحد محدث له اذ المحدث هو الذي كان بعد ما لم يكن
فهذا البعد ان كان زمانيا سبقه القبل وقدم مع عدمه
فكان شيء هو الموصوف بانه قبله وليس الآن فلم يمكن تهيأ ان
يحدث شيء الا وقبله شيء الا وقبله شيء آخر يتقدم بوجوده
فيكون الاحداث عن الليس المطلق وهو الابداع باطلا المعنى
له بل البعد الذي هاهنا هو البعد الذي بالذات فان الامر الذي



له من شيء من تلقاء نفسه قبل الذي له من غيره واذا كان له من
غيره الوجود والوجوب فله من نفسه العدم والامكان وكان
عدمه قبل وجوده ووجوده بعد عدمه قبلية وبعدية بالذات
فكل شيء غير الاول الواحد موجود بعد ما لم يكن موجودا باستحقاق
نفسه

## فصل في الصفات الاولى للمبدأ الواجب الوجود

فقد ثبت الآن ان شيئا واجب الوجود وكان ثبت لك
ان واجب الوجود واحد فالواجب الوجود واحد لا شريك له
في رتبته فلا شيء سواه واجب الوجود واذ لا شيء سواه
واجب الوجود فهذا مبدأ لوجوب وجود كل شيء ويوجبه
ايجابا اوليا او بواسطة واذا كان كل شيء غيره فوجوده من وجوده
فهو اول ولا نعني به الاول معنى يضاف الى وجوب وجوده
حتى يتكثر به وجوب وجوده بل نعني به اعتبار اضافته الى
غيره وقد علم انا اذا قلنا بل بينا ان الواجب الوجود
لا يتكثر بوجه من الوجوه وان ذاته وحداني صرف محض حق
فلا نعني بذلك انه ايضا لا يسلب عنه وجودات ولا تقع له
اضافة الى وجودات فان هذا لا يمكن وذلك لان لكل موجود
فيسلب عنه انحاء من الوجود مختلفة كثيرة ولكل موجود
الى الموجودات نوع من الاضافة والنسبة وخصوصا الذي
يفيض عنه كل وجود لكنا نعني بقولنا انه واحد الذات
لا يتكثر انه كذلك في ذاته ثم ان يتبعه اضافات ايجابية

وسلبية كثيرة فتلك لوازم للذات معلولة الذات توجد بعد وجود الذات
وليست مقومة للذات ولا اجزاء لها فان قال قائل فان كانت
تلك معلولة فلها ايضا اضافة اخرى ويذهب الى غير النهاية فا
يكلفه ان يتأمل ما حققناه في باب المضاف من هذا الفن حيث
اوردنا ان نبين ان الاضافة تنتهي فيها تلك الى الانحلال فشكه ونعود
فنقول ان الاول لا ماهية له غير الانية وقد عرفت معنى الماهية
وبماذا تفارق الانية فيما قدمناه في ابتداء بياننا هذا فنقول
ان الواجب الوجود لا يجوز ان يكون له ماهية لزمها بحسبه تمييزها
وجوب الوجود بل قد نقول من راس ان الواجب الوجود قد يعقل نفسه
واجب الوجود كالواحد قد يعقل الواحد وقد يعقل من ذلك ان
ماهيته هي مثلا انسان او جوهر آخر من الجواهر وذلك الانسان هو
الذي هو واجب الوجود كما انه قد يعقل من الواحد انه ماء او هواء
او انسان وهو واحد وقد يتأمل فيعلم ذلك مما وقع فيه الاختلاف
في ان المبدأ في الطبيعيات واحد او كثير فبعضهم جعل المبدأ
واحدا وبعضهم جعله كثيرا والذي جعله منهم واحدا فمنهم من
جعل المبدأ الاول لا ذات الواحد بل شيئا هو الواحد
مثل ماء او هواء او نارا وغير ذلك ومنهم من جعل المبدأ
الاول ذات الواحد من حيث هو واحد لا شيئا عرض له
الواحد ففرق اذن بين ماهية تعرض لها الواحد او الموجود وبين
الواحد والموجود من حيث هو واحد وموجود فنقول ان الواجب الوجود

الوجود

نفس ح



لا يجوز ان يكون على الصفة التي فيها تركيب حتى يكون هناك
ماهية ما وتكون تلك الماهية واجبة الوجود فيكون لتلك الماهية معنى
غير حقيقتها وذلك المعنى وجوب الوجود مثلا ان كانت تلك الماهية
انه انسان فيكون انه انسان غير ماهيته انه واجب الوجود فلا يخلو اما
ان يكون لقولنا وجوب الوجود هناك او لا يكون فمحال ان لا
يكون لهذا المعنى حقيقة وهو مبدأ كل حقيقة بل هي تأكيد
الحقيقة وتصحيحها فان كانت له حقيقة وهي غير تلك الماهية
فان كان ذلك الوجوب من الوجود يجوز ان يتعلق تلك الماهية
ولا يجب وجودها فيكون مخالفا الواجب الوجود يوجد لشيء ليس هو
فيكون هو هو الواجب الوجود من حيث هو واجب الوجود وما لنظر
في ذاته من حيث هو واجب الوجود وليس بواجب الوجود لان له
شيئا به يجب وهذا محال واذا اخذ مطلقا غير معينة بوجود الشيء
الذي هي الماهية واذا اخذ لا مع الماهية فانه وان كان قد
يفارق ذلك الشيء فيثبت تلك الماهية المتعلقة بواجب الوجود
مطلقا ولا عارضا لها وجوب الوجود مطلقا لانها لا تجب
في كل وقت والواجب الوجود مطلقا يجب في كل وقت وليس
هكذا حال الوجود مطلقا غير الوجود المقيد بالوجوب العرف
الذي هي الماهية فلا ضير ان قال قائل ان ذلك الوجود معلول
للماهية من هذه الماهية او لشيء آخر وذلك لان الوجود
يجوز ان يكون معلولا والوجوب المطلق اي بالذات لا يكون معلولا

حقيقة ح

وهي ح

ليس ح

فبقي ان يكون الواجب الوجود مطلقاً متحققاً من حيث هو واجب الوجود
بنفسه واجب الوجود دون تلك الماهية فيكون تلك الماهية عارضة
للواجب الوجود المتحقق القوام بنفسه ان كان يمكن فالواجب
الوجود المشار اليه ما يعقل في ذاته ويتحقق واجب الوجود وان
لم يكن تلك الماهية العارضة فاذن ليست تلك الماهية ماهية الشيء المشار
اليه ما يعقل انه واجب الوجود بل ماهية لشيء آخر لاحق له وقد كان
وقد كانت فرضت ماهية له لكن الشيء لا الشيء آخر هف فلا ماهية
للواجب الوجود غير انه واجب بهذه هي الانية ونقول ان
الانية والوجود عارضان للماهية فلا تخلو اما ان لزمها لذاتها
او لشيء من خارج ويمتنع ان يكون لذات الماهية فان التابع لا
يتبع الا موجوداً فلزم ان يكون للماهية وجود قبل وجودها وهذا
مح بل نقول ان كل ما له ماهية غير الانية فهو معلول وذلك لانك
علمت ان الانية والوجود لا يقوم من الماهية التي هي خارجة
عن الانية مقام الامر المقوم فيكون من اللوازم فلا يخلو اما ان
يلزم الماهية لانها تلك الماهية واما ان يكون لزومها اياها بسبب شيء
ومعنى قولنا اللزوم امتناع الوجود ولكن يتبع موجوداً
فان كانت الانية يتبع الماهية ويلزمها لنفسها فيكون الانية
قد تبعت في وجودها وجوداً وكل ما يتبع في وجوده وجوداً فان
متبوعه موجود بالذات قبله فيكون الماهية موجودة بذاتها
قبل وجودها وهف فبقي ان يكون الوجود لها عن علة فكل ذي ماهية



هو معلول وساير الاشياء غير الواجب الوجود فلها ماهيات
تلك الماهيات هي التي بانفسها ممكنة الوجود وانما يعرض
الوجود لها من خارج فالاول لا ماهية له وذوات الماهيات
يفيض عليها الوجود منه فهو مجرد الوجود بشرط سلب العدم
وساير الاوصاف عنه ثم ساير الاشياء التي لها ماهيات
فانها ممكنة توجد به وليس معنى قولي انه مجرد الوجود
بشرط سلب ساير الزوايد عنه انه الموجود المطلق المشترك فيه ان كان
بهذه الصفة فان ذلك ليس هو المجرد بشرط السلب بل الموجود
لا بشرط الايجاب اعني في الاول انه الموجود مع شرط لا
زيادة تركيب وهذا الاخر هو الموجود لا بشرط الزيادة وهذا
كان الكلي يحمل على كل شيء وهذا لا يحمل على ما له زيادة
وكل شيء غيره فهناك زيادة والاول ايضاً لا جنس له وذلك
لان الاول لا ماهية له وما لا ماهية له فلا جنس له اذ الجنس مقول في
جواب ما هو والجنس من وجه هو بعض الشيء والاول قد تحقق
انه غير مركب وايضاً ان معنى الجنس لا يخلو اما ان يكون
واجب الوجود فلا يتوقف الى ان يكون هناك فصل وان
لم يكن واجب الوجود وكان مقوماً للواجب الوجود وكان الواجب
مقوماً بما ليس بواجب الوجود وهف فالاول لا جنس له وذلك
فان الاول لا فصل له واذ لا جنس له ولا فصل فلا حد له
فيه لانه لا علة له وكذلك لا لم تحقق له وستعلم انه لا ماهية

بسبب الوضع والمكان او بسبب الوقت والزمان وبالجملة لعلة من
العلل لان كل اثنين لا يختلفان بالمعنى فانما يختلفان لشيء عارض
للمعنى مقارن له فكل ما ليس له وجود الا وجود متعين ولا يتعلق بسبب خارج
او حالة خارجة فيما ذا يخالف مثله فاذن لا يكون له مشارك
في معناه فالاول لا ند له وقد تقصيناه [illegible] فانا نقول ان وجوب الوجود لا يجوز
ان يكون معنى مشتركا فيه لعدة بوجه من الوجوه لا كلي متفقي الانواع
والانواع ولا مختلفي الحقائق والانواع اما اول ذلك فان
وجوب الوجود لا ماهية له يقارنه غير وجوب الوجود وايضا لا يخلوا
اما ان يكون ما يختلف به آحاد الواجب الوجود بعد الاتفاق
في وجوب الوجود اشياء موجودة لكل واحد من المتفقين
فيه بها يخالف صاحبه او غير موجود لشيء منها او موجودة لبعضها
وليس في البعض الآخر الا عدمها فان كانت غير موجودة فليس هناك
شيء يقع به الاختلاف بعد الاتفاق فلا اختلاف بينها في
الحقائق فهي متفقة الحقائق وقد قلنا انها تختلف حقائقها بعد
ما اشتركت فيه وان كانت غير موجودة في بعضها وموجودة
في بعضها مثل ان يكون احدهما [illegible] الفصل عن الآخر
له حقيقة وجوب الوجود وشيئا هو الشرط في الانفصال وللآخر
حقيقة وجوب الوجود مع عدم الشرط الذي له ذلك وانما فارقه
لاجل هذا العدم فقط وليس هناك شيء الا العدم فينفصل
به عن الآخر فيكون من شان وجوب الوجود والحقيقة التي له ان
تقف قائمة مع عدم وشرط يلحق به والعدم لا معنى له محصلا

فلا يمكن ان يكون لحقيقة وجوب الوجود اختلاف بعد وجوب الوجود صح

في الاشيا



خلاف ر

في الاشياء والا لكان في شيء واحد معان بلا نهاية فان حصلت في
اشياء بلا نهاية فلا يخلو اما ان يكون وجوب الوجود متحققا في
الثاني من دون الزيادة التي لها اولا يكون فان لم يكن فلم يكن ليس
دونه وجوب الوجود ويكون شرطا في وجوب الوجود في الآخر
ايضا وان كان فيكون الزيادة فضلا ايضا وليس من وجوب
الوجود وهو مع ذلك مركب والواجب الوجود غير مركب وان كان
لكل واحد منهما ما ينفصل به عن الآخر فهو يقتضي التركيب في كل واحد
منهما ثم لا يخلو اما ان يكون وجوب الوجود يتم وجوب وجود
كل واحد من الزيادة او يكون ذلك شرطا له في ان يتم
ثم فوجوب الوجود لا اختلاف فيه في الذات انما الاختلاف
بعوارض لاحقة وقد قام الوجود واجبا مستغنيا في قوامه عن تلك
اللواحق وان لم يتم فلا يخلو اما ان يكون لا يتم دون ذلك
في ان يكون له حقيقة وجوب وجود واما ان يكون وجوب الوجود
متحققا في نفسه وليس كذلك ولا احدهما واجبا في هويته من
حيث هو واجب الوجود ولكنه لا بد من ان يصير حاصل الوجود
باجتماعهما مثل ان الهيولى وان كان لها جوهرية في حد
هيوليتها فان وجودها بالفعل انما بهذه الصورة واما بالأخرى
وايضا اللون فانه وان كان فصل السواد لا يقوم
هو لون ولا فصل البياض فان كل واحد منهما كالعلة له في
ان وجد به بالفعل ويحصل وليس احدهما علة له بعينه بل اتفق

بأن تنقسم ولكن ذلك في حال فإن كان الأمر على مقتضى الوجه الأول فكل
واحد منهما داخل في تقويم وجوب الوجود وشرط فيه بحيث كان وجوب
للوجود وجب أن يكون معه وإن كان على مقتضى التقسيم الثاني
فوجوب الوجود يحتاج إلى شيء يوجد به فيكون واجب الوجود ليس
ما يتقرر له معنى أنه واجب الوجود يحتاج إلى شيء آخر يوجد به
وهذا محال وأما في اللون وفي الهيولى فليس الأمر هناك على هذه
الصورة فإن الهيولى في أنه هيولى شيء واللون في أنه لون
شيء وفي أنه موجود شيء فنظير اللون هناك هو الواجب الوجود
ههنا ونظير فصل السواد أو البياض هناك هو ما يخص كل واحد
من المفروضين ههنا وكما أن لكل واحد من فصلي السواد و
البياض لا مدخل له في تقرر اللونية لونية كذلك يجب أن
يكون خاصة كل واحد من هذين المفروضين لا مدخل له في تقرر
وجوب الوجود وأما هناك فكان المدخل للفصلين في أن صار
اللون موجودا أي صار اللون شيئا هو غير اللون زائدا على
أنه لون وههنا ليس يمكن ذلك لأن وجوب الوجود يكون متقرر الوجود
بل هو نفس تقرر الوجود بل الوجود شرط في تقرر ماهيته واجب الوجود
إذ هو نفسه مع عدم أو امتناع بطلان وأما اللون
فالوجود لاحق لحقيقته ماهيته هي اللون وخاصة الكيفية التي هي بنفسها
لونا معينا موجودة بالفصل فلو كانت الخاصة ليست علة في تقرر
ماهية وجوب الوجود بل في تحصيل له الوجود كان الوجود أمرا خارجا

لون هو

تقرر

وهو وجود

بالوجود



عن تلك الماهية خروجها عن ماهية اللون كان الأمر مستمرا على قياس
سائر الأسماء العامة المنفصلة بفصول وبالجملة المنقسمة في معان
مختلفة لكن الوجود يجب أن يكون حاصلا حتى يكون وجوبه فيكون
الخاصة كأنها تحتاج إليها كشيء في أمره هو الذي استغنى
فيه عنه وهذا محال وبالجملة كيف يكون شيء غير محتاج إلى وجود
بأن يحققه احتياج حقيقة اللونية إلى وجود يكون الأشياء وعلة وجود
حقيقته بل الوجود له ليس وجود شيء بأن يحتاج إليه كاللونية
بأن وبالجملة كيف يكون شيء خارجا عن وجوب الوجود ومع
ذلك فإن حقيقة وجوب الوجود كيف تتعلق لموجب لها
فيكون وجوب الوجود في نفسه إمكان الوجود وقد تقرر من رأس فنقول
بالجملة إن الفصول وما يجري مجراها لا تتعلق بماهية حقيقة
المعنى الجنسي من حيث معناه بل ربما كانت علة لتقدم
الحقيقة موجودة فإن الناطق ليس شرطا تتعلق به الحيوان في
أن له معنى الحيوان وحقيقته بل في أن يكون موجودا معينا
وإذا كان المعنى العام هو نفس واجب الوجود وكان الفصل
يحتاج إليه في أن يكون واجب الوجود موجودا دخل ما هو
كالفصل في ماهية ما هو كالجنس والحال فيما يقع به الاختلاف
غير مختلف في جميع هذه الأمور فبين أن وجوب الوجود
ليس مشتركا فيه فالأول لا شريك له وإذ هو بريء عن كل مادة
وعلائقها وعن الفساد وكلاهما شرطا ما يقع تحت التضاد فالأول

بل الوجود ليس له وجود كشيء
فكان يحتاج إليه كاللونية
وجودا ما وبالجملة كيف يكون
شيء خارجا عن وجوب
الوجود شرطا في وجوب
الوجود ومع ذلك

لا تتعلق بماهية
لمعنوم

لا ضد له فقد وضح ان الاول لا جنس له ولا فصل له ولا كيفية له ولا
كمية له ولا اين له ولا متى له ولا ند له ولا شريك له ولا ضد له
تعالى وجل وانه لا حد له ولا برهان عليه بل هو البرهان على كل شيء
بل انما عليه الدلائل الواضحة وانه اذا كان حقيقته فانما يوصف بعد
الانية بسلب المشابهات عنه وبايجاب الاضافات اليه كلها
فان كل شيء منه وليس هو مشاركا لما منه وهو كل شيء وليس
هو شيئا من الاشياء بعده

**فصل** في انه تام بل فوق
التمام وخير ومفيد كل شيء بعده وانه حق وانه عقل محض وعاقل
كل شيء وكيف ذلك وكيف يعلم ذاته وانه كيف يعلم الكليات
وكيف يعلم الجزئيات وعلى اي وجه لا يجوز ان يقال يدركها

فالواجب الوجود تام الوجود لانه ليس شيء من وجوده وكمالات
وجوده قاصرا ولا عنه شيء من جنس وجوده خارجا عن وجوده
لغيره كما يخرج في غيره مثل الانسان فان اشياء كثيرة من
كمالات وجوده قاصرة عنه وايضا فان انسانيته يوجد لغيره
بل الواجب الوجود فوق التمام لانه ليس انما له الوجود الذي
له فقط بل كل وجود ايضا هو فاضل عن وجوده له وفايض عنه والواجب
الوجود بذاته خير محض والخير بالجملة هو ما يتشوقه كل شيء وهو
الوجود او كمال الوجود من باب الوجود والعدم من حيث هو عدم
لا يتشوق بل من حيث يتبعه وجود او كمال الوجود فيكون المتشوق
بالحقيقة الوجود فالوجود خير محض وكمال محض والخير بالجملة



هو ما يتشوقه كل شيء في حده ويتم به وجوده والشر لا ذات له بل
هو اما عدم جوهر او عدم صلاح لحال الجوهر فالوجود خيرية
وكمال الوجود خيرية الوجود والوجود الذي لا يقارنه عدم لا عدم
جوهر ولا عدم شيء للجوهر بل هو دائما بالفعل فهو خير محض
والممكن الوجود بذاته ليس خيرا محضا لان ذاته بذاته لا يجب
له الوجود بذاته فذاته بذاته يحتمل العدم وما احتمل العدم
بوجه ما فليس من جميع جهاته بريا من الشر والنقص فاذن ليس الخير
المحض الا الواجب الوجود بذاته وقد يقال ايضا خير لما كان مفيدا
لكمالات الاشياء وخيراتها وقد بان ان الواجب الوجود يجب
ان يكون لذاته مفيدا لكل وجود ولكل كمال وجود فهو من هذه
الجهة خير ايضا لا يدخله نقص ولا شر وكل واجب الوجود فهو
حق لان حقيقة كل شيء خصوصية وجوده الذي يثبت له فلا احق
اذن من واجب الوجود وقد يقال حق ايضا لما يكون الاعتقاد
بوجوده صادقا فلا احق بهذه الحقيقة مما يكون الاعتقاد
بوجوده صادقا مع صدقه دائما ومع دوامه لذاته لا لغيره
وساير الاشياء فان ماهياتها كما علمت لا تستحق الوجود بل هي
في انفسها وقطع اضافاتها الى الواجب الوجود تستحق
العدم فلذلك كلها في انفسها باطلة وبه حقة وبالقياس
الى الوجه الذي يليه حاصلة فلذلك كل شيء هالك الا وجهه
فهو احق بان يكون حقا فالواجب الوجود عقل محض لانه ذات

مفارقة للمادة من كل وجه وقد عرفت ان السبب في ان لا يعقل
هو المادة وعلائقها لا وجوده لان الوجود التصوري هو الوجود
العقلي وهو الوجود الذي اذا تقرر في شيء صار للشيء به عقل
والذي يحتمل نيله هو عقل بالقوة والذي ناله بالفعل بعد
القوة هو عقل بالفعل على سبيل الاستكمال والذي هو له ذاته
هو عقل بذاته وكذلك هو معقول محض لان المانع للشيء ان
يكون معقولا هو ان يكون في مادة وعلائقها وهو المانع ان يكون
عقلا فقد تبين لك بهذا فالبري عن المادة والعلائق المتحقق
بالوجود المتحقق بالوجود المفارق هو معقول لذاته ولانه عقل
بذاته وهو ايضا معقول بذاته فهو معقول ذاته فذاته عقل وعاقل
ومعقول لا ان هناك اشياء متكثرة وذلك لانه بما هو
هوية مجردة عقل وبما يعتبر له ان هويته المجردة لذاته فهو معقول
لذاته وبما يعتبر له ان ذاته له هوية مجردة هو عاقل ذاته
فان المعقول هو الذي ماهيته المجردة لشيء والعاقل هو الذي
له ماهية مجردة لشيء فهو عاقل ذاته فان المعقول هو الذي
لشيء وليس من شرط هذا الشيء ان يكون هو او آخر بل
شيئا مطلقا والشيء مطلقا اعم من هو او غيره فالاول
باعتبار ان له ماهية مجردة لشيء هو عاقل وبان له الماهية المجردة
التي لشيء هو ذاته معقول وبان ماهيته المجردة هي لشيء هو ذاته
وكل من تفكر قليلا علم ان العاقل يقتضي شيئا معقولا وهذا

الشيء هو

ولذلك

وقد

من هو

وباعتبار ان ماهيته مجردة
لشيء هو معقول وهو الشيء
هو ذاته فهو عاقل هو





الاقتضا لا يقتضي ان ذلك الشيء آخر او هو بل المحرك اذا اقتضى
شيئا محركا لم يكن نفس هذا الاقتضاء يوجب ان يكون شيئا آخر
او هو بل نوع آخر من البحث يوجب ذلك ويبين انه من المحال
ان يكون ما يتحرك هو المتحرك ولذلك لم يمتنع ان يتصور
زمانا لم يعد ان في الاشياء شيئا محركا لذاته الى ان
ان قام البرهان على امتناعه ولم يكن نفس تصورنا المحرك والمتحرك
يوجب ذلك اذ كان المحرك يوجب ان يكون له شيء محرك بلا شرط
انه آخر او هو والمحرك يوجب ان يكون له شيء متحرك عنه بلا شرط انه آخر
او هو وكذلك المضافات تعرف اخصيتها لامر لا لنفس النسبة
والاضافة المفروضة في الذهن فانا نعقل يقينا ان لنا
قوة نعقل بها الاشياء فاما ان تكون القوة التي نعقل بها
هذه القوة هي هذه القوة نفسها فيكون هي نفسها تعقل
ذاتها او يعقل ذلك قوة اخرى فيكون لنا قوتان قوة
نعقل الاشياء بها وقوة نعقل بها هذه القوة ثم يتسلسل
الكلام الى غير النهاية فيكون لنا قوى نعقل الاشياء بلا نهاية [illegible]
بالفعل فقد بان ان نفس كون الشيء معقولا لا يوجب
ان يكون معقول شيء وذلك الشيء آخر وبهذا تبين ايضا
ان نفس العاقل ان يكون عاقل شيء آخر بل كل ما يوجد
له الماهية المجردة فهو عاقل وكل ماهية مجردة توجد لهذا
العاقل او لغيره فهو معقول اذ كانت هذه الماهية لذاتها

متوهم [illegible]
تصور هو

[illegible]

عاقلة ولذاته ايضا معقولة لكل ماهية مجردة تتجرد فيها او لا تتجرد
فقد ظهرت ان نفس كونه معقولا وعاقلا لا يوجب ان يكون اثنين
في الذات ولا اثنين في الاعتبار ايضا فانه ليس تحصيل
الامرين الا اعتبار ان ماهية مجردة لذاته وانه ماهية مجردة ذاته له
وههنا تقديم وتاخير في ترتيب المعاني والغرض المحصل
شيء واحد بلا قسمة فقد بان ان كونه عاقلا ومعقولا لا يوجب
فيه كثرة البتة وليس يجوز ان يكون الواجب الوجود يعقل الاشياء
من الاشياء والا فذاته اما متقومة بما يعقل فيكون تقومها
بالاشياء واما عارضة لها ان تعقل فلا تكون واجبة الوجود
من كل جهة وهذا محال ويكون لولا امور من خارج لم يكن هو بحال
ويكون له حال لا تلزم عن ذاته بل عن غيره فيكون لغيره فيه
تاثير والاصول السالفة تبطل هذا وما اشبهه ولانه مبدا كل
وجود فيعقل من ذاته ما هو مبدا له وهو مبدا للموجودات التامة
باعيانها والموجودات الكائنة الفاسدة بانواعها اولا وبتوسط
ذلك باشخاصها ومن وجه آخر لا يجوز ان يكون عاقلا لهذه
المتغيرات مع تغيرها من حيث هي متغيرة عقلا زمانيا
متشخصا بل على نحو آخر نبينه فانه لا يجوز ان يكون تارة يعقل
عقلا زمانيا منها انها معدومة غير موجودة ولكل واحد
من الامرين صورة عقلية على حدة ولا واحدة من الصورتين
تبقى مع الثانية فيكون الواجب الوجود متغير الذات ثم

موجودة غير معدومة وتارة تعقل عقلا زمانيا منها انها



ثم الفاسدات ان عقلت بالماهية المجردة وبما يتبعها مما لا يتشخص
لم تعقل بما هي فاسدة وان ادركت بما هي مقارنة لمادة
وعوارض مادة ووقت وتشخص لم تكن معقولة بل محسوسة
او متخيلة ونحن قد بينا في كتب اخرى ان كل صورة محسوسة
وكل صورة متخيلة فانما تدرك من حيث هي محسوسة او متخيلة بآلة
متجزية وكما ان اثبات كثير من الافاعيل للواجب الوجود نقص له
كذلك اثبات كثير من التعقلات بل الواجب الوجود انما
يعقل كل شيء على نحو كلي ومع ذلك فلا يعزب عنه شيء
شخصي فلا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض
وهذا من العجائب التي يحوج تصورها الى لطف قريحة فاما كيفية
ذلك فلانه اذا عقل ذاته وعقل انه مبدا كل موجود عقل
اوائل الموجودات عنه وما يتولد عنها ولا شيء من الاشياء
يوجد الا وقد صار من جهة ما يكون واجبا بسببه وقد بينا هذا
فتكون هذه الاسباب تتادى بمصادماتها الى ان توجد
عنها الامور الجزئية فالاول يعلم الاسباب ومطابقاتها
فيعلم ضرورة ما تتادى اليه وما بينها من الازمنة وما
لها من العودات لانه ليس يمكن ان يعلم تلك ولا يعلم هذا
فيكون مدركا للامور الجزئية من حيث هي كلية اعني من حيث لها
صفات فان تخصصت بها شخصا فبالاضافة الى زمان متشخص
او حال متشخصة لو اخذت تلك الحال اي نعتها كانت

بنحو لما كنا لكوننا نستند الى مبادئ كل واحد منها نوعه في شخصه فيستند الى
امور شخصية وقد قلنا ان مثل هذا الاسناد قد يجعل للشخصيات رسما
ووصفا مقصورا عليها فان كان ذلك الشخص مما هو عند العقل
شخصي ايضا كان للعقل الى ذلك المرسوم سبيل وذلك هو الشخص
الذي هو واحد في نوعه لا نظير له ككرة الشمس مثلا او كالمشتري
واما اذا كان النوع منتشرا في الاشخاص لم يكن للعقل الى رسم
ذلك الشخص سبيل الا ان يشار اليه ابتداء على ما عرفته ونعود فنقول
كما انك اذ تعلم حركات السماويات كلها فانت تعلم كل كسوف
وكل اتصال وانفصال جزئي يكون بعينه ولكن على نحو كلي
لانك تقول في كسوف ما انه كسوف يكون بعد زمان حركة يكون
لكذا من كذا شماليا نصفيا ينفصل القمر منه الى مقابلة كذا
ويكون بينه وبين كسوف مثله سابق له او متأخر عنه مدة كذا
وكذلك بين حال الكسوفين الآخرين حتى لا تبقى عارض من عوارض
تلك الكسوفات الا علمته ولكنك علمته كليا لان هذا المعنى
قد يجوز ان يحمل على كسوفات كثيرة كل واحد منها يكون حاله
تلك الحال لكنك تعلم بحجة ما ان ذلك الكسوف لا يكون الا واحدا
بعينه وهذا لا يدفع الكلية ان ذكرت ما قلنا قبل ولكنك
مع هذا كله ربما لم تحكم في هذا الآن بوجود هذا
الكسوف او لا وجوده الا ان تعرف جزئيات الحركات بالمشاهدة
الحسية وتعلم ما بين هذا المشاهد وبين ذلك الكسوف من

المدة



من المدة وليس هذا نقص معرفتك بان تلك الحركات حركة جزئية صفتها
صفة ما شاهدت وبينها ما شاهدت وبين الكسوف الثاني في الجنس
كذا فان ذلك قد يجوز ان تعلمه على هذا النحو من العلم ولا
تعلمه وقت ما تشك انها هل هي موجودة بل يجب ان يكون قد
حصل لك بالمشاهدة شيء مشار اليه حتى تعلم حال ذلك
الكسوف فان منع مانع ان يسمي هذا معرفة للجزئي من جهة
كليته فلا مناقشة معه فان غرضنا الآن في غير ذلك وهو في تعريفنا
ان الامور الجزئية كيف تعلم وتدرك علما وادراكا يتغير معهما العالم
~~وكيف تعلم وتدرك علما وادراكا لا يتغير معهما العالم~~ فانك اذا علمت
امر الكسوفات كما توجد انت او لو كنت موجودا دائما لكان
لك علم لا بالكسوف المطلق بل بكل كسوف كائن ثم كان وجود
ذلك الكسوف وعدمه لا يغير منك امرا فان علمك
في الحالين يكون واحدا وهو ان كسوفا له وجود بصفات كذا
بعد كسوف كذا او بعد وجود الشمس في الحمل كذا في مدة كذا ويكون
بعده كذا او بعده كذا ويكون هذا العقد منك صادقا قبل
ذلك الكسوف ومعه وبعده فاما ان ادخلت الزمان في ذلك
فعلمت في آن مفروض ان هذا الكسوف ليس بموجود ثم علمت
في آن آخر انه موجود لم يبق علمك ذلك عند وجوده بل
يحدث علم آخر ويكون فيك التغير الذي اشرنا اليه ولم يصح ان
تكون في وقت الانجلاء على ما كنت قبل الانجلاء هذا وانت

وكيف يعلم ويدرك علما وادراكا لا يتغير معهما العالم صح

الحمل صح

زمانی وآنی والاول الذی لا یدخل فی زمان وحکمه فهو بعید ان
یحکم حکما فی هذا الزمان وذلک الزمان من حیث هو فیه و
من حیث هو حکم منه جدید او معرفة جدیدة واعلم انک انما کنت
تتوصل الی ادراک الکسوفات الجزئیة لاحاطتک بجمیع اسبابها
واحاطتک بکل ما فی السماء واذا وقعت الاحاطة
بجمیع اسبابها ووجودها انتقل منها الی جمیع المسببات ونحن
سنبین هذا من ذی قبل زیادة کشف فنعلم کیف نعلم الغیب
ونعلم من هناک ان الاول من ذاته کیف یعلم کل شیء وان ذلک
لانه مبدا شیء هو مبدا شیء او اشیاء احوالها وحرکاتها
کذا وما ینتج عنها الی التفصیل الذی لا تفصیل بعده ثم علی
الترتیب الذی یلزم ذلک التفصیل لزوم التعدیة والتادیة
فیکون هذه الاشیاء مفاتیح الغیب

## فصل ز

فی نسبة المعقولات الیه وفی ایضاح ان صفاته الایجابیة و
السلبیة لا توجب فی ذاته کثرة وان له البهاء الاعظم والجلال
الارفع والمجد الغیر المتناهی وفی تفصیل حال اللذة العقلیة

ثم یجب ان یعلم انه اذا قیل عقل للاول قیل علی المعنی البسیط
الذی عرفته فی کتاب النفس وانه لیس فیه اختلاف صور مرتبة
متخالفة کما یکون فی النفس علی المعنی الذی مضی فی کتاب النفس
فهو لذلک یعقل الاشیاء دفعة واحدة من غیر ان یتکثر بها فی
جوهره او یتصور فی حقیقة ذاته بصورها بل تفیض عنه صورها معقولة



وهو اولی بان یکون عقلا من تلک الصور الفائضة عن عقلیته
ولانه یعقل ذاته وانه مبدا کل شیء فیعقل من ذاته کل شیء
واعلم ان المعنی المعقول قد یؤخذ من الشیء الموجود کما عرض ان
اخذنا نحن عن الفلک بالرصد والحس صورته المعقولة
وقد یکون الصورة المعقولة غیر ماخوذة عن الموجود بل بالعکس کما
انا نعقل صورة بنائیة نخترعها ثم تکون تلک الصورة المعقولة
محرکة لاعضائنا الی ان نوجدها فلا تکون وجدت فعقلناها
ولکن عقلناها فوجدت ونسبة الکل الی العقل الاول الواجب الوجود
هو هذا فانه یعقل ذاته وما یوجبه ذاته ویعلم کیفیة کون الخیر
فی الکل فیتبع صورته المعقولة صورة الموجودات علی النظام
المعقول عنده لا علی انها تابعة اتباع الضوء للمضیء والاسخان
للحار بل هو عالم بکیفیة نظام الخیر فی الوجود وانه عنه
وعالم بان هذه العالمیة یفیض عنها الوجود علی الترتیب
الذی یعقله خیرا ونظاما وعاشق ذاته التی هی مبدأ کل نظام
خیر من حیث هی کذلک فیصیر نظام الخیر معشوقا له بالعرض
لکنه لا یتحرک الی ذلک عن شوق فانه لا ینفعل عنه البتة
ولا یشتاق شیئا ولا یطلبه فهذه ارادته الخالیة عن نقص
یجلبه شوق وازعاج لقصد الی غرض ولا یظن انه لو کانت
المعقولات عنده صورا وکثرة کانت کثرة الصور التی یعقلها
اجزاء لذاته وکیف وهی تکون بعد ذاته لان عقله لذاته

ذاته ومنه تعقل كل ما بعده فعقله لذاته علة عقله ما بعد ذاته فعقله
ما بعد ذاته معلول عقله لذاته على ان المعقولات والصور التي
له بعد ذاته انما هي معقولة على نحو المعقول العقلي لا النفساني وانما
له اليها اضافة المبدأ الذي يكون عنه لا انه بل اضافات
الترتيب بعضها قبل بعض وان كانت معا لا يتقدم
بعضها على بعض في الزمان فلا يكون هناك انتقال في المعقولات ولا
نظن ان الاضافة العقلية اليها اضافة اليها كيف وجدت ولا
لكان كل مبدأ صورة في مادة من شأن تلك الصورة
ان تعقل بتجريدها من تلك المادة وغيرها يكون هو عقلا لها
بل هذه الاضافة له اليها وهي بحال معقولة ولو كان
من حيث وجودها في الاعيان لكان انما تعقل ما يوجد في كل وقت
ولا يعقل المعدوم منها في الاعيان الى ان يوجد فيكون
لا يعقل من نفسه انه مبدأ ذلك الشيء على ترتيب الا عند
ما يصير مبدأ له فلا يعقل ذاته لان ذاته من شأنها ان يفيض
منها كل وجود وادراكها من حيث تحقق شأنها انها كذا اوجب
ادراك الآخر وان لم يوجد فيكون العالم الربوبي محيطا
بالوجود الحاصل والممكن ويكون لذاته اضافة اليها من حيث
هي معقولة لا من حيث لها وجود في الاعيان فيبقى لك النظر
في حال وجودها معقولة انها تكون موجودة في ذات الاول
كاللوازم لحقته او يكون لها وجود مفارق لذاته وذات غيره



كصور مفارقة على ترتيب موضوعة في صقع الربوبية او من حيث
هي موجودة في عقل او نفس اذا عقل الاول هذه الصور
ارتسمت في احدهما كان فيكون ذلك العقل او النفس
كالموضوع لتلك الصور المعقولة ويكون معقولة على انها
فيه ومعقولة من الاول على انها عنه ويعقل الاول من ذاته
انه مبدأ لها فيكون من جملة تلك المعلولات ما المعقول منه
ان الاول مبدأ له بتوسط فهو يفيض عنه ثانيا وكذلك
يكون الحال في وجود تلك المعقولات وان كان ارتسامها
في شيء واحد لكن بعضها قبل وبعضها بعد على الترتيب الذي
والسببي اذا كانت تلك الاشياء المرتسمة في ذلك الشيء من معلولات
الاول فيدخل في جملتها الاول يعقل ذاته مبدأ له فيكون
صدورها عنه ليس على ما قلنا بل انه اذا عقله صار اوجده لا
نفس عقله للغير او يتسلسل الامر لانه يحتاج ان يعقل انها عقلت و
كذلك الى ما لا نهاية وذلك مع تكثير الذات
كما عقلها وجدت ولم يكن بينها عقل آخر ولم يكن وجودها الا
انها تعقلات فانا لم يكن كما قلنا لانه عقلها فعقلها اولا ثم وجب
عنه وجدت فان جعلت هذه المعقولات اجزاء ذاته عرض
تكثير وان جعلتها لواحق ذاته عرض لذاته ان لا يكون من جهتها
واجب الوجود لملاصقة الممكن الوجود وان جعلتها امورا مفارقة
لكل ذات عرضت الصور الافلاطونية وان جعلتها موجودة في

٢١٦

وذلك ايجاد الكل بمعنى احد منه هو ادراك وسبيل الى
الايجاد فالجود منه ليس مما تفتقر الى قوتين حتى يتم
ولا الجود منه غير العلم وكل ذلك هذا ايضا فان الصورة
المعقولة التي تحدث فينا فيكون سببا للصورة الموجودة الصناعية
لو كانت بنفس وجودها كافية لان يكون منها الصورة الصناعية
بان يكون صورا هي بالفعل مبادي لما هي صورة له لكان
عندنا هو بعينه القدرة ولكن ليس كذلك بل وجودها لا يكفي في
ذلك لكن نحتاج الى ارادة متجددة منبعثة من قوة شوقية
تتحرك منها معا القوة المحركة فتحرك العصب والاعضاء الآلية
ثم تحرك الآلات الخارجة ثم تحرك المادة فلذلك لم يكن
نفس وجود هذه الصورة المعقولة قدرة ولا ارادة بل عسى
القدرة فيكون محركه المحرك فواجب الوجود ليست ارادته
مغايرة الذات لعلمه ولا مغايرة المفهوم لعلمه فقد بينا ان العلم
الذي له هو بعينه الارادة التي له وكذلك فقد تبين ان القدرة
التي هي كون ذاته عاقلة للكل عقلا هو مبدأ للكل لا مأخوذا عن
الكل ومبدأ بذاته لا يتوقف على وجود شيء وهذه الارادة
على الصورة التي حققناها التي لا يتعلق بغرض في فيض الوجود
لا يكون غير نفس الفيض هو الجود فقد كنا حققنا لك من امر
ما اذا تذكرته علمت ان هذه الارادة نفسها تكون جودا
فاذا حققت يكون الصفة الاولى للواجب الوجود ذاته انه موجود

عقل او عرض ايضا ما ذكرناه فيتصل بهذا من المحال فينبغي ان تجتهد
جهدك في التخلص من هذه الشبهة وتتحفظ ان لا تتكثر ذاته
ولا تبالي بان تكون ذاته مأخوذة مع اضافة ما ممكنة الوجود فانها
من حيث هي علة لوجود زيد ليست بواجبة الوجود بل من حيث ذاتها
ولتعلم ان العالم الربوبي عظيم جدا ولتعلم انه فرق بين ان
يفيض عن الشيء صورة من شأنها ان تعقل وان يفيض عن الشيء
صورة معقولة من حيث هي معقولة بلا زيادة وهو يعقل ذاته
مبدأ لفيضان كل معقول من حيث هو معقول معلول كما هو
مبدأ لفيضان كل موجود من حيث هو موجود معلول ثم تجتهد
في تأمل الاصول المعطاة والمستقبلة لينفتح لك ما ينبغي ان
ينفتح فيها فالاول يعقل ذاته ونظام الخير الموجود في الكل انه
كيف يكون فذلك النظام لانه يعقله هو مستفيض كائن موجود
وكل معلوم الكون وجهة الكون عن مبدأه وهو خير غير مناف
وهو تابع للخيرية ذات المبدأ وكمالها المعشوقتين لذاتهما
فذلك الشيء مراد لكن ليس مراد الاول هو على نحو مرادنا حتى يكون
له فيما يكون عنه غرض فكانك قد علمت استحالة هذا وستعلم
بل هو لذاته مريد هذا النحو من الارادة العقلية المحضة وحياته ايضا
هذه بعينها فان الحياة التي عندنا تكمل بادراك وفعل هو
التحريك ينبعثان عن قوتين مختلفتين وقد صح ان نفس مدركه
هو ما يعقله من الكل هو سبب الكل وهو بعينه مبدأ فعله

فذلك النظام

فذلك

الصفات الاخرى لبعضها يكون المعنى بهذا الوجود مع اضافة
وبعضها بهذا الوجود مع سلب وليس ولا واحد منها موجب
في ذاته كثرة البتة ولا مغايرة فان اللواتي تخالط السلب انه
لو قال قائل للاول ولم يتحاش انه جوهر لم يعن الا هذا
الوجود وهو مسلوب عنه الكون في الموضوع واذا قيل له واحد
لم يعن الا هذا الوجود نفسه مسلوبا عنه القسمة بالكم او القول او
مسلوبا عنه الشريك واذا قال عقل ومعقول وعاقل لم يعن بها
الا ان هذا المجرد مسلوب عنه جواز مخالطة المادة وعلائقها
مع اعتبار اضافة ما واذا قال قائل له اول لم يعن الا اضافة
هذا الموجود الى الكل واذا قال له قادر لم يعن به الا انه واجب
الوجود مضافا الى ان وجود غيره انما يصح عنه على النحو
الذي ذكر واذا قال له حي لم يعن الا هذا الوجود العقلي ماخوذا
مع الاضافة الى الكل المعقود ايضا بالقصد الثاني اذ
الحي هو الدراك الفعال واذا قال له مريد لم يعن الا كون الواجب
الوجود مع عقليته اي سلب المادة عنه مبدأ النظام الخير
كله وهو يعقل ذلك فيكون هذا مؤلفا من اضافة وسلب
واذا قال له جواد عناه من حيث هذه الاضافة مع السلب
بزيادة سلب آخر وهو انه لا ينحو غرضا لذاته واذا قال له
لم يعن الا كون هذا الوجود مبرا عن مخالطة ما بالقوة و
النقص وهذا سلب او كونه مبدأ لكل كمال ونظام وهذا



اضافة فاذا حققت صفات الاول الحق على هذه الجهة لم يوجد
فيها شيء يوجب لذاته اجزاء او كثرة بوجه من الوجوه ولا يمكن ان
يكون جمال او بهاء فوق ان تكون المهية عقلية محضة خيرية محضة
بريئة عن كل واحد من انحاء النقص واحدة من كل جهة فالواجب
الوجود له الجمال والبهاء المحض وهو مبدأ جمال كل شيء وجمال كل
شيء وبهاؤه هو ان يكون على ما يجب له فكيف جمال ما يكون على ما يجب
في الوجود الواجب وكل جمال وملائمة وخير مدرك فهو محبوب معشوق
ومبدأ ادراكه اما الحس واما الخيال واما الوهم
واما الظن واما العقل وكلما كان الادراك اشد اكتناها واشد
تحقيقا والمدرك اجمل واكمل واشرف ذاتا فاحباب القوة المدركة
اياه والتذاذها به اكثر فالواجب الوجود الذي هو في غاية
الكمال والجمال والبهاء الذي يعقل ذاته بتلك الغاية
من البهاء والجمال وبتمام التعقل وبتعقل العاقل والمعقول
على انهما واحد بالحقيقة يكون ذاته لذاته اعظم عاشق
ومعشوق واعظم لاذ وملتذ فان اللذة ليست الا ادراك الملائم
من جهة ما هو ملائم فالحسية احساس الملائم والعقلية تعقل الملائم
فكذلك فالاول افضل مدرك بافضل ادراك لافضل
مدرك فهو افضل لاذ وملتذ ويكون ذلك امرا لا يقاس اليه
شيء وليس عندنا لهذه المعاني اسام غير هذه الاسامي
فمن استبشعها استعمل غيرها ويجب ان يعلم ان ادراك العقل

للمعقولات اقوى من ادراک الحس للمحسوس لانه اعنی العقل یعقل
ویدرک الامر الباقی الکلی ویتحد به ویصیر هو هو علی وجه ما ویدرکه
بکنهه لا بظاهره ولیس کذلک الحس للمحسوس فاللذة التی تجب
لنا بان نعقل ملایما هی فوق اللذة التی یکون لنا بان
نحس ملایما ولا نسبة بینهما لکنه قد یعرض ان یکون القوة الدراکة
لا تستلذ بما یجب ان تستلذ به لعوارض کما ان المریض لا یستلذ
الحلو ویکرهه لعارض وکذلک یجب ان یعلم حالنا ما دمنا فی البدن
فانا اذا حصل لقوتنا العقلیة کمالها بالفعل لا نجد
من اللذة ما یجب للشیء فی نفسه وذلک لعائق البدن ولو انفردنا
عن البدن لکنا بمطالعتنا ذاتنا وقد صارت عالما عقلیا
مطابقا للموجودات الحقیقیة والجمالات الحقیقیة واللذات
الحقیقیة متصلة بها اتصال معقول بمعقول نجد من اللذة
والبهاء ما لا نهایة له وسنوضح هذه المعانی کلها بعد واعلم ان
لذة کل قوة حصول کمالها لها فللحس المحسوسات الملائمة وللغضب
الانتقام وللرجاء الظفر ولکل شیء بحسبه وللنفس الناطقة
مصیرها عالما عقلیا بالفعل فالواجب الوجود معقول
عقل او لم یعقل معشوق عشق او لم یعشق تمت المقالة
الثامنة بعون الله وحسن توفیقه

## المقالة التاسعة ٥٨

فی صدور الاشیاء عن المدبر الاول والمعاد والیه ... فصل

قوله ان الفرض في الوهم سطح ولا جسم اي شرط ان لا يكون مع السطح جسم بان تتمثل
صورة السطح في الوهم مع صيرورته انه ليس معه جسم حتى يكون في التمثل انه
[illegible] ان لا يكون معه جسم قوله والآخر ان يلتفت اليه اي يكون الملتفت اليه السطح وحده
لا السطح مع الجسم ولا السطح مع عدم الجسم بان يتمثل في الوهم صورة السطح وحدها لا صورة
المجموع المركب من صورة السطح وصورة حقيقة الجسم وعدم معيته [illegible] والفرق بين الاول والثاني
واضح [illegible] فرق من اشتراط السطح وحده وان كان [illegible]
ان يلتفت اليه وذلك لانه يجوز ان يقع الالتفات الى نفس السطح وحده مع قطع النظر عن غيره
فضلا عن الالتفات الى كونه مع الجسم او لا كونه مع الجسم [illegible] المتلفت [illegible] الجسم
اذا لا [illegible] الاعتبار [illegible]
الاول وهو قوله لم يفرض في الوهم سطح ولا جسم [illegible] الكلام [illegible]
الشيء [illegible] الشرط [illegible] عليها [illegible]
[illegible]
[illegible] الشرط عدم معيته [illegible] قوله كالملتفت اليه وحده [illegible]
[illegible] الشيء وحده [illegible] الوهم [illegible]
[illegible] الشيء مع ذلك [illegible] وحده يفرق فارق بينه وبين [illegible]
[illegible] محكوما اي حال كونه يحكم عليه بان ذلك الشيء [illegible] قوله
يفرق [illegible] التقدير [illegible] فهو [illegible] زيادة
لفظ ذلك ووقع محكوما على النصب والاظهر [illegible] لفظ ذلك
ووقع فيها لفظ محكوم على الرفع بان يكون خبر لقوله فهو فيقع الكلام [illegible]
الشيء الذي [illegible] مع انه يفرق فارق بينه وبين الشيء [illegible]
[illegible] محكوما اي يحكم عليه بان ذلك الشيء [illegible]
[illegible] الشيء [illegible] ان لا يكون معها غيره
لان الاول اعتبار الذات [illegible] اعتبار الذات [illegible] اعتبار
عدم [illegible] الذات اعتبار [illegible] الذات [illegible]
وحده [illegible] السطح [illegible] الالتفات [illegible] السطح وحده
[illegible] السطح [illegible]
السطح [illegible] سطح وحده [illegible]
[illegible]



في صفة ما يليه المبدأ الأول فقد ظهر لنا ان للكل مبدأ
واجب الوجود غير داخل في جنس او واقع تحت حد او برهان
بريء عن الكم والكيف والماهية والاين والمتى والحركة لا ند له
ولا شريك ولا ضد له وانه واحد من وجوه لانه غير منقسم لا
في الاجزاء بالفعل ولا في الاجزاء بالفرض والوهم كالمتصل
ولا في العقل بان يكون ذاته مركبة من معان عقلية متغايرة
يتحد بها جملة وانه واحد من حيث هو غير مشارك البتة في وجوده
الذي له فهو بهذا الوجه فرد وهو واحد لانه تام الوجود ما بقي
له شيء منتظر حتى يتم وقد كان هذا احد وجوه الواحد
الواحد فيه الا على الوجه السلبي ليس كالواحد الذي للاجسام
لاتصال او اجتماع او غير ذلك مما يكون الواحد فيه
بمعنى وجودي يلحق ذاتا او ذوات وقد اتضح لك فيما
سلف من العلوم الطبيعية وجود قوة غير متناهية غير
مجسمة وانها مبدأ الحركة الاولية وبان لك ان الحركة
المستديرة ليست متكونة تكونا زمانيا فقد بان لك من
من وجه ما ان مبدأ واجب الوجود وقد بان لك بعد ذلك
[illegible]
ان الواجب الوجود [illegible] من جميع جهاته
[illegible]

انا نزيدك بيانًا فنقول انك قد علمت ان كل حادث فله مادة فاذا
كان لم يحدث ثم حدث لم يخل اما ان يكون علتاه الفاعلية و
القابلية لم تكونا فحدثتا او كانتا ولكن الفاعل لا يحرك
والقابل لا يتحرك او كان الفاعل ولم يكن القابل او كان
القابل ولم يكن الفاعل ونقول قولا مجملا قبل العود الى
التفصيل انه اذا كانت الاحوال من جهة العلل كما كانت
ولم يحدث البتة امر لم يكن كان وجوب كون الكائن عنها
او لا وجوده على ما كان فلم يتخصص ان يحدث كائن البتة فان حدث
امر لم يكن فلا يخلو اما ان يكون حدوثه على سبيل ما يحدث
بحدوث علته دفعة لا على سبيل ما يحدث بقرب علته او بعدها
او يكون حدوثه على سبيل ما يحدث بقرب علته او بعده فاما القسم
الاول فيجب ان يكون حدوثه بحدوث العلة ومعها غير متأخر
عنها البتة فانه ان كانت العلة غير موجودة ثم وجدت او موجودة
وما حدث عنها المعلول لزم ما قلناه في الاول من وجوب حادث
آخر غير العلة فكان ذلك الحادث هو العلة القريبة فان
تمادى الامر على هذه الجملة وجبت علل وحوادث دفعة غير
متناهية دفعة معا وهذا مما عرفت الاصل القاضي بابطاله
بقي ان يكون العلل الحادثة كلها دفعة لا بقرب من عند الحادث
او بعد فبقي ان مبادي الكون تنتهي الى قرب علل او الى الامور
بعدها وذلك بالحركة فكان قد كان قبل الحركة حركة وتلك



الحركة اوصلت العلل الى هذه الحركة فههنا كلام يستقيم الا ان يرجع
الكلام الى الراس في الزمان الذي سبقناه وذلك انه لم
يكن ثم حركة كانت الحوادث غير متناهية تجتمع في آن واحد
او لا يجوز ان يكون في آنات متتالية لاستحالة ذلك كما علمت
ان يكون واحد قد قرنت في ذلك الآن بعينه او بعده بعد
فيكون ذلك الآن نهاية حركة اولى يؤدي الى حركة
اخرى او امر آخر فان ادت الى حركة اخرى واذ حققت كانت
الحركة التي هي كعلة قريبة لهذه الحركة مماسة لها واذ المعنى في
هذه المماسة مفهوم على انه لا يمكن ان يكون زمان
بين حركتين ولا حركة فيه فانه قد بان لنا في الطبيعيات ان
الزمان تابع للحركة ولكن الاشتغال بهذا النحو من البيان
يعرفنا ان كانت حركة قبل حركة ولا يعرفنا ان تلك الحركة
كانت علة لحدوث هذه الحركة فقد ظهر اذا واتضح
ان الحركة لا تحدث بعد ما لم تكن الا لحادث وذلك الحادث
وذلك الحادث لا يحدث الا بحركة مماسة لهذه الحركة
ولا نسب الى اي حادث كان ان الحادث كان قصدا من
الفاعل او ارادة او علما او آلة او طبعا او حصول
اوفق للعمل دون وقت او حصول تهيؤ او استعداد من
القابل لم يكن او وصول من المؤثر لم يكن فانه كيف كان فحدوثه
متعلق بالحركة لا يمكن غير هذا او الترجيح الا بالتفصيل فنقول

الفاعلة

فنقول ان كانت العلة الفاعلية والقابلية موجودتين الذات
ولا فعل ولا انفعال بينهما يحتاج الى توقع نسبة بينهما
يوجب الفعل والانفعال اما من جهة الفاعل فمثل ارادة
موجبة للفعل او طبيعة موجبة للفعل او آلة او زمان واما من
جهة القابل فمثل استعداد ولم يكن او من جهتهما جميعا مثل وصول
احدهما الى الآخر وقد وضح ان جميع هذا بحركة ما واما ان
كان الفاعل موجودا ولم يكن قابل البتة فيحتاج اما اولا
فلان القابل كما بينا لا يحدث الا بحركة تخصها ولها اتصال
فيكون قبل الحركة حركة واما ثانيا فانه لا يمكن ان يحدث
الا بعد وجود القابل وهو المادة فيكون قد كان القابل حتى
حدث القابل واما ان وضع القابل موجودا والفاعل ليس
بموجود فالفاعل محدث ويلزم ان يكون حدوثه بعد ذات
حركة على ما وصفنا والصانع مبدا الكل ذات واجبة الوجود
والواجب الوجود واجب ان يوجد عنه والا فله حال لم تكن فليس
هو واجب الوجود من جميع جهاته فان وضعت الحال الحادثة
لا في ذاته بل خارجة عن ذاته كما يضع بعضهم الارادة فالكلام
في حدوث الارادة عنه ثابت اهو بارادة او طبع او لامر
آخر اى امر كان ووضع امر حدث لم يكن فاما ان يوضع
حادثا في ذاته واما غير حادث في ذاته بل على انه شيء مباين
له فيكون الكلام ثابتا وان وضعت في ذاته كان في ذاته



متغيرا وقد بين ان الواجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع
جهاته وايضا اذا كان هو عند حدوث المباينات عنه
كما كان قبل حدوثها ولم يعرض له شيء لم يكن وكان الامر على
ما كان ولا يوجد عنه شيء فليس يجب ان يوجد عنه شيء بل يكون
الحال والامر على ما كان ولا بد من مميز لوجوب الوجود عنه او ترجيح
الموجود عنه يحدث متوسط لم يكن حين كان الترجيح للعدم
عنه وكان التعطل عن الفعل حالة وليس هذا امرا خارجا عنه
فانا نتكلم في حدوث الحادث عنه نفسه بلا واسطة امر يحدث
فيحدث به الثاني كما يقولون في الارادة والمراد والفعل
الذي لم يتجدد فيشبه ان الذات الواحدة اذا كانت من جميع
جهاتها كما كانت وكان لا يوجد عنها فيما قبل شيء وهي الآن
كذلك فالآن ايضا لا يوجد عنها شيء فاذا صار الآن يوجد
عنها شيء فقد حدث في الذات قصد او ارادة او طبع او
قدرة وتمكن او شيء مما يشبه هذا لم يكن ومن انكر هذا
فقد فارق مقتضى عقله لسانا ويعود الى ضميره ان الممكن
ان يوجد وان لا يوجد لا يخرج الى الفعل ولا يترجح
له ان يوجد الا بسبب واذا كانت هذه الذات التي للعلة
كانت ولا تترجح فلا يجب عنها هذا الترجح ولا داعي
ولا مصلحة ولا غير ذلك فلا بد من حادث موجب للترجح
في هذه الذات ان كانت هي العلة الى علة والا كانت

البتة و

ترجيح

لم يكن

ولا ترجح

نسبتها إذا كانت إلى ذلك الممكن على ما كان قبل ولم يحدث
لها نسبة أخرى فيكون الأمر بحاله ويكون الإمكان إمكاناً صرفاً
بحاله فإذا حدث لها نسبة فقد حدث أمر ولا بد من أن يحدث
لذاته أو في ذاته فإنها إن كانت خارجة عن ذاته كان الكلام ثابتاً
ولم يكن هي النسبة المطلوبة فإنا نطلب النسبة الموقعة لوجود كل
ما هو خارج عن ذاته بعد ما لم يكن أجمع كأنها جملة واحدة
وفي حال ما لم يوجد شيء وإلا فقد أخرج من الجملة شيئاً ونظر في
حال ما بعده فإن كان مبدأ النسبة مبايناً له فليست هي النسبة
المطلوبة فإذن الحادث الأول يكون على هذا القول في ذاته
لكنه محال وكيف يمكن أن يحدث في ذاته شيء وعمن يحدث
وقد بان أن الواجب الوجود بذاته واجب [illegible] من ذلك
الحادث منه فيكون لغير النسبة المطلوبة لأنا نطلب النسبة الموجبة
لخروج الممكن الأول إلى الفعل أو في غير واجب وجود آخر
وقد قيل إن الواجب الوجود [illegible]
بعد الأول ذا الكلام ثابت فيه ثم كيف [illegible]
العدم [illegible]
وأيضاً إذ ليس الحادث لا يحدث الآن حادث حال [illegible]
فلا يخلو إما أن يكون حدوث ما يحدث عن الأول بالطبع
أو بعرض فيه غير الإرادة أو بالإرادة أو ليس يعرض في ذلك [illegible]
فإن كان بالطبع فقد تغير الطبع أو كان بالعرض فقد [illegible]



العرض وإن كان بالعرض فيما لا بالإرادة فلنتنزل أنها حدثت فيه أو
مباينة له بل نقول إما أن يكون المراد نفس الإيجاد أو غرضاً
ومنفعة بعده فإن كان المراد نفس الإيجاد لذاته فلم لم
يوجد قبل [illegible] الآن أو حدث وقته أو قدر عليه
الآن ولا فرق [illegible] فيما نقوله من قول القائل إن هذا السؤال
باطل لأن السؤال في كل وقت عائد بل هذا سؤال حق
لأنه في كل وقت عائد [illegible] ولازم وإن كان لغرض
ومنفعة فمعلوم أن الذي هو للشيء بحيث كونه ولا كونه بمنزلة
فليس بغرض والذي هو للشيء بحيث كونه منه أولى فهو نافع
والحق الأول كامل الذات لا ينتفع بشيء وأيضاً فإن الأول
بماذا سبق أفعاله الحادثة أبذاته أم بالزمان فإن كان
بذاته فقط مثل الواحد للاثنين وإن كانا معاً بالزمان ومثل
المحرك بأن يتحرك بحركة ما يتحرك عنه وإن كانا معاً
فيجب أن يكونا كلاهما محدثين لا الأول القديم والأفعال
عنه وإن كان قد سبق لا بذاته وحدها بل بالزمان فإن كان
ولا عالم ولا حركة ولا شك أن لفظة كان تدل على أمر
وليس الآن وخصوصاً ويعقبه [illegible] فقد كان كون قد مضى قبل
أن خلق الخلق وذلك الكون متناه فقد كان ذو زمان [illegible]
[illegible]
وهو الحركة [illegible]

ليس بأمر هو خاص بالوقت الاول من حدوث الخلق فيه وحادث مع
حدوثه وكيف لا يكون شيئا على اوضاعهم بأمر خاص بالوقت الاول
من الخلق وقد كان ولا خلق وكان وخلق وليس كان ولا خلق
ثابتا عنده كونه كان وخلق ولا كونه قبل الخلق ثابتا مع كونه
مع الخلق وليس كان ولا خلق بنفس وجوده وحده فان دام حاصله
بعد الخلق ولا كان ولا خلق بنفس موجود مع الخلق
شيء ثالث فان وجود ذاته وعدم الخلق موصوف بانه قد كان و
ليس الآن وتحت قولنا كان معنى معقول دون معقول الاخر
لانك اذا قلت معنى وجود ذات وعدم ذات لم يكن مفهوما
منه السبق بل قد يصح ان يفهم معه التأخير فانه لو عدمت الاشياء
صح وجود وعدم الاشياء ولم يصح ان يقال لذلك كان بل
يفهم السبق بشرط ثالث فوجود الذات شيء وعدم الذات شيء
كان شيء موجود غير المتقين وقد وضع هذا المعنى على لق
ممتدا لا عن بداية ويجوز فيه ان يخلق قبل اي خلق توهم
فيه خلق فاذا كانت هكذا كانت هذه التقية بمقدار كمية
وهذا هو الذي نسميه الزمان اذ تقديره ليس تقدير ذي
وضع ولا ثبات بل على سبيل التجدد ثم ان شئت فتأمل
اقاويلنا الطبيعية اذ قد بينا ان ما يدل عليه معنى كان ويكون عارض
لهيئة غير قارة والهيئة غير القارة هي الحركة فاذا تحققت
ان الاول انما سبق الخلق عندهم ليس سبقا مطلقا بل سبقا بزمان



فهو حركة واجسام او جسم وهؤلاء المعطلة الذين عطلوا الله عن
جوده لا يخلو اما ان يسلموا ان الله كان قادرا قبل ان
يخلق الخلق ان يخلق جسما ذا حركة تقدر اوقاته وازمنته
ينتهي الى وقت خلق العالم او يبقى مع خلق العالم ويكون
له الى وقت خلق العالم اوقات وازمنة محدودة او لم
يمكن الخالق ان يبتدئ الخلق الا حين ابتدأ وهذا القسم
الثاني يوجب انتقال الخالق من العجز الى القدرة وانتقال
المخلوقات من الامتناع الى الامكان بلا علة والقسم الاول
ينقسم عليهم قسمين فيقال لا يخلو اما ان يكون كان يمكن ان
يخلق الخالق جسما غير ذلك الجسم انما ان ينتهي الى خلق العالم
بمدة وحركة اكثر او لا يمكن ومحال ان لا يمكن لما بيناه
فان امكن فاما ان يمكن خلقه مع خلق ذلك الجسم الاول
الذي ذكرناه قبل هذا الجسم اذا هما امكن قبله فان امكن
معه فهو محال لانه لا يمكن ان يكون ابتداء خلقين
متساويي الحركة في السرعة يقع بحيث ينتهيان الى خلق العالم
ومدة احدهما اطول وان لم يمكن معه بل كان امكانه مباينا
له متقدما عليه او متأخرا عنه تقدر في حال العدم امكان
خلق شيء بصفته ولا امكانه وذلك في حال دون حال وثبت
ذلك متقدما ومتأخرا ثم ذلك الى غير نهاية فقد صح وجود شيء ما
قبله من وجه لا انما في الزمان الذي الا الله والمادة

لا يبتدؤ له

جهة الخالق فانها هي السماوية فيجب ان يعلم ان البعد القريب للحركة الاولى نفس لا عقل وان السماء حيوان مطيع لله عز وجل

## فصل في ان المحرك القريب للسماويات لا طبيعة ولا عقل بل نفس والمبدأ الابعد عقل

فنقول انا بينا في الطبيعيات ان الحركة لا تكون طبيعية للجسم على الاطلاق وهو على حالة طبيعية اذ كان كل حركة بالطبع مفارقة ما بالطبع لحالة والحالة التي تفارق بالطبع هي حالة غير طبيعية لا محالة فظاهر ان كل حركة تصدر عن طبع فعن حالة غير طبيعية ولو كان شيء من الحركات مقتضى طبيعة الشيء لما كان شيء من نسب الحركات باطل الذات مع بقاء الطبيعة بل الحركة انما تقتضيها الطبيعة لوجود حال غير طبيعية اما في الكيف كما اذا سخن الماء بالقسر واما في الكم كما تذبل البدن الصحيح ذبولا مرضيا واما في المكان كما اذا نقلت المدرة الى حيز الهواء وكذلك ان كانت الحركة تكون في مقولة اخرى والعلة في تجدد حركة بعد حركة تجدد الحال الغير الطبيعية وتصورها البعد عن الغاية فاذا كان الامر على ذلك فهذه الطبيعة لم تكن حركة مستديرة عن طبيعة وا لكانت عن حال غير طبيعية الى حالة طبيعية واذا وصلت اليها سكنت ولم يجز ان يكون فيها بقصدها تلك الحالة الغير الطبيعية بعينها لان الطبيعة ليست تفعل باختيار بل على سبيل تسخير وسبيل

طبيعة ا

مفارقة ما بالطبع لحالة

بينهما ر

لا الطبيعة ح



ما يلزمها بالذات كانت الطبيعة تحرك على الاستدارة نحو حركة لا تحته اما من اين غير طبيعي هربا طبيعيا عنه وكل هرب طبيعي عن شيء فمحال ان يكون هو بعينه مقصودا طبيعيا اليه والحركة المستديرة تفارق كل نقطة وتتركها وتقصد في تركها تلك كل النقطة وليست تهرب عن شيء الا وتقصده فليست اذن الحركة المستديرة طبيعية الا انها قد تكون بالطبع اي ليس وجودها في جسمها مخالفا لمقتضى طبيعة اخرى له فان الشيء المحرك لها وان لم يكن قوة طبيعية كان شيئا طبيعيا لذلك الجسم غير غريب عنه وكأنه طبيعته فان كل قوة فانما تحرك بتوسط الميل والميل هو المعنى الذي يحس في الجسم المتحرك فان سكن قسرا احس ذلك الميل كأنه يقاوم المسكن مع سكونه طلبا للحركة فهو غير الحركة لا محالة وغير القوة المحركة لان القوة المحركة تكون موجودة عند اتمامها الحركة ولا يكون الميل موجودا فكذا ايضا الحركة الاولى فان محركها لا يزال يحدث في جسمها ميلا بعد ميل وذلك الميل لا يمتنع ان يسمى طبيعة لانه ليس بنفس ولا من خارج ولا له ارادة واختيار ولا يمكنه الا ان يحرك او يتحرك الى جهة محدودة ولا هو مع ذلك بضاد لمقتضى طبيعة ذلك الجسم الغريب فان سميت هذه المعنى طبيعة كان لك ان تقول ان الفلك يتحرك بالطبيعة الا ان طبيعته تفيض عن نفس تتجدد بحسب تصور النفس

او وضع غير طبيعي ح

وان

غريب ار

بان ان الفلك ليس مبدأ حركته طبيعة وقد كان قد بان انه ليس تحركه
عن ارادة لا محالة فنقول انه لا يجوز ان يكون مبدأ حركته القريب
قوة عقلية صرفة لا تتغير ولا تتخيل الجزئيات البتة وكانا قد
اشرنا الى جمل مما يعين في معرفة هذا المعنى في الفصول
المتقدمة واوضحنا ان الحركة معنى متجدد النسب وكل شطر
منه مختص بسبب وانه لا ثبات له ولا يجوز ان يكون عن معنى
ثابت البتة وحده فان كان عن معنى ثابت فيجب ان يلحقه
ضرب من تبدل الاحوال اما ان كانت الحركة عن طبيعة
فيجب ان يكون كل جزء من الحركة يتجدد فيه للطبيعة قرب وبعد عن
النهاية المطلوبة وكل جزء من الحركة يعدم فيعدم قرب وبعد من النهاية
ولولا ذلك لم تتجدد ولم تبطل حركة فان الثابت من جهة
ما هو ثابت لا يكون عنه الا ثابت واما ان كانت عن ارادة
فيجب ان يكون عن ارادة متجددة جزئية فان الارادة الكلية نسبتها
الى كل شطر من الحركة نسبة واحدة فلا يجب ان تتعين منها
الحركة دون هذه فانها ان كانت لذاتها علة لهذه الحركة
لم يجز ان تبطل هذه الحركة وان كانت علة لهذه الحركة بسبب
حركة قبلها او بعدها معدومة كان المعدوم موجبا لموجود والمعدوم
لا يكون موجبا لموجود وان كان قد يكون الاعدام علة
للاعدام واما ان يوجب المعدوم شيئا فهذا لا يمكن وان
كانت العلة لا لهذا تتجدد فالسؤال في تجددها ثابت فان
لم تكن للطبيعة
عند الحركة حالة
متجددة

مختص اه

ونسبته صح

متعين له

كان



ولو كان تجدد الطبيعيات لزم المحال الذي قدمناه وان كان ارادياً فيجب ان يتبدل
بحسب التصورات المتجددة فهذا الذي نريده فقد بان ان الارادة
العقلية الواحدة لا توجب البتة حركة ولكنه قد يمكن ان يتوهم
تلك الارادة عقلية منتقلة فانه قد يمكن ان ينتقل العقل من
معقول الى معقول اذا لم يكن عقلا من كل جهة بالفعل ويمكن
ان يعقل الجزئي تحت النوع الكلي مخصوصا بعوارض عقلا
نوعيا كليا كما اشرنا اليه فيجوز ان يتوهم وجود عقل
يعقل الحركة الكلية ويريدها ثم يعقل انتقالا من حد الى حد ويعقل
تلك الحدود بنوع معقول على ما اوضحناه وعلى ما
شاننا ان نبرهن عليه من ان حركة من كذا الى كذا ثم من كذا الى
كذا فيتعين مبدأها كليا الى طرف آخر كلي بمقدار ما يسوم
كلي وكذلك حتى تفنى الدائرة فلا يبعد ان يتوهم ان تجدد الحركة
يتبع تجدد هذا المعقول المنقول ولا على هذه السبيل
يمكن ان يتم امر الحركة المستديرة فان هذا الثابت
على هذه الجهة يكون صادرا عن الارادة الكلية وان كان
على سبيل تجدد وانتقال والارادة الكلية كيف كانت فهي
هي بالقياس الى الطبيعة مشترك فيها وان كانت ارادة الحركة
تتبعها بالارادة واما هذه الحركة التي من ههنا بعينه الى
هناك بعينه فلست اولى ان تصدر عن تلك الارادة
من هذه الحركة التي من هناك الى حد ثالث فنسبة جميع

يقبل صح

علی صح

الحركة صح

اجزاء الحركة المتساوية في الجزئية الى واحدة واحدة من تلك
الارادات العقلية المتعلقة واحدة واحدة فليس من ذلك جزء اولى
بان ينسب الى واحد من تلك التصورات من ان لا ينسب
وكل شيء نسبته الى مبداه ولا نسبته واحدة فانه لا يعتد
عن مبداه بالامكان ولم يتميز وجوده عنه عن لا وجوده وكل ما كان كذلك فانه لا
يجب عن علته فانه لا يكون كما علمت وكيف يصح ان تكون
الحركة من ا الى ب انبعثت عن ارادة عقلية والحركة من
ب الى ج عن ارادة اخرى عقلية دون ان يلزم عن كل
واحدة من تلك الارادات غيرها لزم ويكون بالعكس فان
اب وبج متشابهة في النوع وليس شيء من الارادات الكلية
بحيث تعين الالف دون الباء والباء دون الجيم ولا الالف
اولى بان يتعين من الباء والجيم عن تلك الارادة ما كانت
عقلية ولا الباء عن الجيم الا ان تصير نفسانية جزئية
واذا لم يتعين تلك الحدود في العقل بل ان كانت
حدودا كلية فقط لم يمكن ان يوجد الحركة من ا الى ب
اولى من التي من ب الى ج ثم كيف يمكن ان يفرض بينهما
ارادة وتصورا ثم ارادة وتصورا مختلفان في امر متفق ولا
فيه الا مخصوص شخصي يقارب به وضع هذا لكنه فان العقل
لا يمكنه ان يفرض هذا الانتقال الا مشاركا للتخيل
والحس قليلا يمكننا اذا رجعنا الى العقل الصريح ان نعقل جملة

المتعقلة — ولم يترجح — ما لم يجب — امر مخصص



الحركة واجزاء الانتقال فيها نعقله دائرة معا فاذن على الاحوال
كلها لا غنى عن قوة نفسانية تكون هي المبدا القريب للحركة
وان كنا لا نمنع ان يكون هناك ايضا قوة عقلية ينتقل
هذا الانتقال العقلي بعد ان يستند الى شبه تخيل واما القوة
العقلية المجردة عن جميع اصناف التغير فتكون حاضرة المعقول
دائما ان كان معقولها كليا عن كلي او كليا عن جزئي
على ما اوضحناه فاذا كان الامر على هذا فالفلك متحرك
بالنفس والنفس مبدا حركته القريب وتلك النفس متجددة
التصور والارادة وهي متوهمة اي لها ادراك للمتغيرات
كالجزئيات وارادة للامور الجزئية باعيانها وهي كمال جسم
الفلك وصورته ولو كانت كذا اي قائمة بنفسها من كل وجه
لكانت عقلا محضا لا يتغير ولا ينتقل ولا يخالطه ما بالقوة
والمحرك القريب للفلك وان لم يكن عقلا فيجب ان يكون
قبله عقل هو العلة المتقدمة لحركة الفلك فقد علمت
ان هذه الحركة محتاجة الى قوة غير متناهية مجردة عن المادة
لا تتحرك ولا بالعرض واما النفس المحركة فانها كما علمت
جسمانية مستحيلة متغيرة وليست مجردة عن المادة بل
نسبتها الى الفلك نسبة النفس الحيوانية التي لنا
الا ان لها ان تعقل بوجه ما تعقلا مشوبا بالمادة وبالجملة
تكون اوهامها او ما يشبه الاوهام صادقة وتخيلاتها او ما

وارادة للامور الجزئية بالارادة

التحريكات حقيقية كالعقل العملي فينا دون الجملة ادراكات
بالجسم ولكن المحرك الاول لها قوة غير مادية اصلا بوجه من الوجوه
في ان يحرك ذاته لا بالاستحالات والكائنات مادية كما عرفت
فهذا يجب ان يحرك كما يحرك محرك بتوسط محرك آخر وذلك
الآخر هو اول المحرك له فيه لما يتغير بسببها وهذا هو النحو الذي
يحرك عليه محرك المحرك والذي يحرك المحرك من غير ان يتغير
بقصد واشتياق فهو الغاية والغرض الذي اليه ينحو المحرك
وهو المعشوق والمعشوق بما هو معشوق هو الخير عند العاشق
بل نقول ان كل محرك حركة غير قسرية فهي الى امر ما وبشوق ما
حتى الطبيعة ايضا فان شوق الطبيعة امر طبيعي وهو الكمال الذاتي
للجسم اما في صورته واما في اينه ووضعه وشوق الارادة امر
ارادي اما ارادة لمطلوب حسي كاللذة او وهمي خيالي كالغلبة
او ظني وهو الخير المظنون فطالب اللذة هو الشهوة وطالب
الغلبة هو الغضب وطالب الخير المظنون هو الظن وطالب
الخير الحقيقي المحض هو العقل ويسمى هذا الطلب اختيارا والشهوة
والغضب غير لائقين بجوهر الجسم الذي لا يتغير ولا ينفعل
فانه لا يستحيل الى حال غير ملائمة فيرجع الى حال ملائمة
فيلتذ او يستغرق من مخيل له فيغضب على ان كل حركة
الى لذة او غلبة فهي متناهية ... الكثير المظنون ولا
يبقى مطلوبا ... فيجب ان يكون مبدأ هذه الحركة اختيارا

واو ليس يكون ان يتحرك بوجه من الوجوه

بقصد واشتياق

تحرك

او وهمي

دارادة



اولا

وارادة لخير حقيقي ولا تخيلي وذلك الخير اما ان يكون مما ينال
بالحركة فيوصل اليه او يكون خيرا ليس جوهره مما ينال
بوجه بل هو مباين ولا يجوز ان يكون ذلك الخير من كمالات
الجوهر المتحرك فينال بالحركة والا لانقطعت الحركة ولا يجوز
ان تحرك ليفعل فعلا تكتسب بذلك الفعل كمالا كما من شأننا
ان نجود لنمدح ونحسن الافعال ليحدث لنا ملكة فضيلة او نصير
خيرين وذلك لان المفعول تكتسب كمالا من فاعله فمحال ان
يعود فيكمل جوهر فاعله فان كمال المعلول اخس من كمال
العلة الفاعلة والاخس لا يكسب الاشرف والاكمل كمالا بل
عسى ان يهيئ الاخس للافضل آلته ومادته حتى يوجد هو في
بعض الاشياء عن سبب آخر واما نحن فان المدح الذي
نرغب فيه هو كمال غير حقيقي بل مظنون والملكة الفاضلة
التي تحصلها بالفعل ليس سببها الفعل بل الفعل يمنع ضدها
ويهيئ لها ويحدث هذه الملكة من الجوهر المكمل لانفس
الناس وهو عقل الفعال او جوهر آخر يشبهه وعلى هذا فان
الحرارة والمعتدلة بسبب وجود القوى النفسانية ولكن على
انها مهيئة لها لا موجدة وكلامنا في الموجدة بالجملة اذا
كان الفعل يهيئ ليوجد كمال انتهت الحركة عند حصوله فيجب
ان يكون الخير المطلوب بالحركة خيرا قائما بذاته ليس من
شأنه ان ينال وكل خير هذا شأنه فانما يطلب العقل

ارينده يحصل العقل الا العقل الخير

فينال

لانقطعت

فضيلة

ضدها

فقوله العقل

مهيئة

العقل

العقل التشبه به بمقدار الامكان والتشبه به هو ان يعقل ذاته
في كماله الابدي وذلك فسير مشابهته التشبه والاذى على
الكل ما يكون للجوهر الشئ في احواله ولوازمه كما له لكن لم كان ممكن
ان يحصل كماله الاقصى لنفس اول الامر فيتشبه بالحركة
تحقيق هذا ان الجوهر السماوي قد بان ان محركه يحرك عن
قوة غير متناهية والقوة التي للنفس الجسمانية متناهية لكنها
انما يعقل الاول فيسنح عليها من نوره وقوته دائما فيصير
كان له قوة غير متناهية ولا يكون له قوة غير متناهية بل المعقول
الذي يسنح عليه من نوره وقوته وهو اعني الجرم السماوي في جوهره
على كماله الاقصى اذ لم يتبين له في جوهره على كماله الاقصى اذ لم يتبين له
امر ما بالقوة وكذلك في كيفه وكمه الا في وضعه وابينه اولا وهما
جميع وجوه ما من الامور ما بقيت فانه ليس ان يكون على وضع او اين اولى
بجوهره من ان يكون على وضع واين حوله في خبره فانه
ليس شئ من اجزاء مداره فلكه او كوكب اولى بان يكون ملاقيا له
او مسامتا من جزء آخر فمتى كان في جزء ما بالفعل فهو في جزء
آخر بالقوة فقد عرض لجوهر الفلك ما بالقوة من جهة وضعه
واينه والتشبه بالخير الاقصى يوجب البقاء على الكمال الاكمل
لكن لم يكن ذلك ممكنا لجرم السماوي بالعدد
فحفظه بالنوع وبالتعاقب فصارت الحركة حافظة لما يمكن من
هذا الكمال ومبدأها الشوق الى التشبه بالخير الاقصى في



الكمال الاكمل بحسب الممكن ومبدأ هذا الشوق هو التعقل منه
وانت اذا تأملت حال الاجسام الطبيعية في شوقها الطبيعي الى ان
يكون بالفعل في اين لم يجب ان يكون جسم مشتاق شوقا الى ان
يكون على وضع من اوضاعه التي يمكن ان يكون له والى ان
يكون على الكمال الذي يمكن له تحركا وخصوصا ويتبع ذلك من
الاحوال الفائضة والمقادير ما يتشبه فيه بالاول من حيث هو
مفيض للخيرات لا ان يكون المقصود ملك الاشياء فيكون الحركة لا
لتلك الاشياء بل ان يكون المقصود هو التشبه بالاول بقدر
الامكان في ان يكون على الكمال الاكمل ما يكون في نفسه وفيما يتبعه
هو التشبه بالاول لا من حيث تصدر عنه امور بعده حتى يكون الحركة
لاجل ذلك بالقصد الاول كلا واقول ان نفس الشوق الى
التشبه بالاول من حيث هو بالفعل يصدر عنه الحركة الفلكية
صدور الشئ عن المتصور المرجب او فان كان مقصود في ذاته
الاول لان ذلك لتصور ما بالفعل فحيث عنه طالب
بالفعل الا الكل ولا يمكن الشخص فيكون بالتعاقب وجود
لان الشخص الواحد وان دام لم يكن لا يستمر وجوده وتعاقب
بالقوة فالحركة تبع الضياء وكذلك التصور على هذا الحد لا على
ان يكون مقصود الا لسبب ان كان ذلك التصور الاول
يتبعه تصورات بحسبه ذكرها ونفصلها على سبيل الانبعاث
لا على سبيل المقصود الاول وبتبع تلك التصورات الحركة

الحركات المنتقل المشي بها في الاوضاع والحيز الواحد بكماله
لا يمكن في هذا الباب فيكون اذا الشوق الاول على ما ذكرنا يكون
ساريا يتبعه انبعاثات وهذه الاشياء قد توجد لها نظائر
بعيدة في ابداننا ليست تشبهها وان كانت قد تخيلها
وتحكيها مثل ان الشوق اذا اشتد الى خليل او الى شيء
اخر تبع ذلك فينا تخيلات على سبيل الانبعاث تتبعها حركات
ليست الحركات التي نحو الاشتياق نفسه بل حركات نحو شيء
في طريقه وفي سبيله واقرب ما يكون منه فالحركة الفلكية
بالارادة والشوق على هذا النحو وهذه الحركة مبدأها شوق
واختيار ولكن على النحو الذي ذكرناه ليس ان تكون الحركة
بالقصد الاول ومعنى الحركة كانها عبادة ما ملكية او فلكية وليس
من شرط الحركة الارادية ان تكون مقصودة في نفسها بل
اذا كانت القوة الشوقية تشتاق نحو امر يتبع منها ما يتحرك
له الاعضاء فتارة تحرك على النحو الذي يوصل به الى الغرض
وتارة على نحو آخر شبيه او مقارب له اذا كان عن تخيل سواء
كان الغرض امرا ينال او امرا يقتدى به ويحتذى حذوه
ويتشبه بوجوده فاذا بلغ الالتذاذ بتعقل المبدأ الاول
وبما يعقل عنه ادراكه على نحو عقلي او نفساني شغل ذلك
عن كل شيء وكل جهة لكنه ينبعث من ذلك ما هو ادون مرتبة
منه وهو الشوق الى التشبه به بمقدار الامكان فيلزم طلب الحركة



لا من حيث هي حركة ولكن من حيث قلنا ويكون هذا الشوق
يتبع ذلك العشق والالتذاذ او منبعثا عنه وهذا الاستكمال
منبعثا عن الشوق فعلى هذا النحو تحرك المبدأ الاول جرم
السماء وقد اتضح من هذه الجملة ايضا ان المعلم الاول
اذا قال ان الفلك متحرك بطبعه فماذا يعني او قال انه يتحرك
بالنفس فماذا يعني او قال متحرك بقوة غير متناهية تحرك
كما يحرك المعشوق فماذا يعني فانه ليس في اقواله تناقض ولا
وانت تعلم ان جوهر هذا النحو المعشوق الاول واحد فلا يمكن ان
يكون هذا المحرك الاول الذي لجملة السماء فوق واحد وان
كان لكل كرة من كرات السماء محرك قريب يخصه ومعشوق
يخصه على ما يراه المعلم الاول ومن بعده من محصلي علماء
فانهم ينفون الكثرة عن محرك الكل ويثبتون الكثرة للمحركات
المفارقة وغير المفارقة التي تخص واحدا واحدا منها فيجعلون
اول المفارقات الخاصة محرك الكرة الاولى وهي عند من تقدم
بطلميوس كرة الثوابت وعند من تعلم العلم الذي ظهرت
لبطلميوس كرة خارجة عنها محيطة بها غير مكوكبة وبعد ذلك
محرك الكرة التي تلي الاولى بحسب اختلاف الرأيين وكذلك
فهم لا يرون ان محرك الكل شيء واحد بل لكل كرة بعد ذلك
محرك خاص والمعلم الاول يضع عدد الكرات المتحركة على
ما كانت ظهرت في زمانه ويتبع عددها عدد المبادي المفارقة

وبعض من هو اشد تحقيقا من اصحابه يصرح بقول في رسالته التي
في مبادي الكل ان محرك جملة السماء واحد لا يجوز ان يكون عددا
كثيرا وان كان لكل كرة محرك ومتشوق يخصها وانما الذي عليه
عولت المعلم الاول على سبيل تخصيص وان لم يكن تخصيص في التعاليم
يصرح ونقول ايضا مقدار ان الاشبه بالحق وجود مبدا
حركة خاصة لكل فلك على انه نفس ووجود مبدا حركة خاصة له على
انه معشوق مفارق وهذا ان اراد فذلكه لا نحوه المعلم
الاول من سوا السبيل ثم القياس يوجب هذا فانه قد صح
لنا بصناعة المجسطي ان حركات وكرات كثيرة ومختلفة
في الجهة وفي السرعة والبطؤ فيجب ان يكون لكل حركة محرك غير
الذي للاخرى ومتشوق غير الذي للاخرى والا لما اختلفت
الجهة ولما اختلفت السرعة والبطؤ وقد بينا ان هذه المتشوقات
خيرات محضة مفارقة للمواد وان كانت الكرات والحركات
كلها تشترك في الشوق الى المبدا الاول فتشترك لذلك
في دوام الحركة واستدارتها وسيتضح هذا ايضا

## فصل

في كيفية صدور الافعال من المبادي العالية ليعلم ان
ذلك مما يجب ان يعلم من الحركات المفارقة المعقولة
المتشوقة وتتحقق بهذا البيان ونفتتح من مبدا آخر ونقول
ان قد سلف لنا قول على سبيل التعريض اذ نقول ان الاختلاف
في هذه الحركات وجهاتها يشبه ان يكون لعناية بالامور الكائنة





الفاسدة التي تحت كرة القمر وكانوا سمعوا ايضا وعلموا بالقياس ان
حركات السماويات لا يجوز ان تكون لاجل شي اخس من ذواتها
ولا يجوز ان يكون لاجل معلولاتها ارادوا ان يجمعوا بين هذين
المذهبين وقالوا ان نفس الحركة ليس لاجل ما تحت كرة القمر
ولكن للتشبه بالخير المحض والتشوق اليه واما اختلاف
الحركات فليختلف ما يكون من كل واحد منها في عالم الكون والفساد
اختلافا فينتظم به بقاء الانواع كما ان رجلا خيرا لو اراد ان يمضي في
حاجة الى سمت موضع وعرض له طريقان احدهما يختص بايصاله
الى الموضع الذي فيه مقصوده والآخر يضيف الى ذلك
ايصال نفع الى مستحق وجب في حكم خيريته ان يقصد الطريق الثاني
وان لم تكن حركته لاجل نفع غيره بل لاجل ذاته فكذلك
حركة كل فلك انما هي ليبقى على كماله الاخير وانما تكون الحركة
الى هذه الجهة وبهذه السرعة لنفع غيره فنقول انا نقول
انه ان امكن ان يحدث للاجرام السماوية في حركاتها قصد لاجل
شي معلول ويكون ذلك القصد في اختيار الجهة امكن ان يحدث
ذلك في نفس الحركة حتى يعدل عن السكون لاجل
نفع غيره تخصها والحركة كانت لا تقصر في الوجود
غيرها لم يكن انه يمتنع ان يحصل عليها من الافضل
فاختارت الافضل فان كانت العلة كما يقوله هذا القول
ليس حركتها نفع الغير استحال ان تقصد ما تفعل لاجل الغير

فهذه العلة موجودة في نفس قصد اختياري لكنه لم يمنع قصده
فهذه العلة قصد اختياري الجميع لم يمنع قصده الحركة وكذلك الحال
في قصد هذا المسطح هذه الحالة وليس القسر وكذلك على ترتيب — السرعة
القوة والضعف في الافلاك بسبب ترتيب بعضها على بعض
في العلو والسفل حتى يجب اليه بل ذلك مختلف ونقول بالجملة
لا يجوز ان يكون عنها شيء لاجل الكائنات لا قصد حركة ولا قصد
جهة حركة ولا تقدير سرعة وبطء ولا قصد فعل البتة لا لها ولا
لان كل قصد فيكون من اجل المقصود ويكون انقص وجودا من المقصود
لان كل ما لاجله شيء آخر فهو اتم وجودا من الآخر من حيث
هو وجود الآخر على ما هو عليه بل يتم به لا الآخر النحو من الوجود
اي القصد ولا يجوز ان يستفاد الوجود الاكمل من الشيء الاخس
فلا يكون البتة الى المعلول [illegible] صادق غير مظنون والا كان
معطيا ومفيدا لوجود ما هو اكمل وجودا منه وانما القصد لوا
شيء يكون القصد يهيئه ويعده لوجود شيء آخر مثل الطبيب
للصحة فالطبيب لا يعطي الصحة بل يهيئ لها المادة والآلة وانما
يفيد الصحة مبدأ اجل من الطبيب وهو الذي يعطي المادة
جميع صورها وذاته اشرف من المادة وربما كان القاصد
مخطيا في قصده والقصد ليس اشرف من المقصود فلا يكون
القصد لاجله في الطبيع بل بالجملة ولان هذا الشأن يحتاج
الى تطويل وتحقيق فيه شكوك لا تنحل الا بالكلام المشبع فلندعه الى ان



الى الطريق الاوضح فنقول ان كل قصد فله مقصود والقصد الصحيح منه
هو الذي يكون وجود المقصود عند القاصد اولى بالقاصد من
لا وجوده عنه والا فهو هذر والشيء الذي هو اولى بالشيء فانه
يفيده كمالا ان كان بالحقيقة فحقيقيا وان كان بالظن فظنيا
مثل استحقاق المدح وظهور القدرة وبقاء الذكر فهذه
وما اشبهها كمالات ظنية او الربح او السلامة او رضا الله
تعالى والتقدس وحسن معاد الآخرة وهذه وما اشبهها كمالات
حقيقية لا تتم بالقاصد وحده فان كل قصد ليس عبثا فانه
كمال ما للقاصد ولو لم يفده لم يكن ذلك الكمال وان العبث
الصناعية ان يكون كذلك فان فيه لذة او راحة او غير ذلك
او اشياء مما ذكرناه قبل ذلك ومحال ان يكون المعلول المستكمل
وجوده بالعلة يفيد العلة كمالا لم يكن فان المواضع التي يظن
فيها ان المعلول افاد علته كمالا [illegible]
[illegible] يطلب له من الفنون لا يقصر [illegible]
قابل [illegible] الخير [illegible] فان الخير يفيد الخير فقيل ان
الخير يفيد الخير الا على سبيل قصد وطلب ليكون ذلك فان
هذا الوجه النقض فان كل طلب وقصد لشيء فهو طلب
وجوده عند الفاعل اولى من لا وجوده وما دام معدوما
مقصودا لم يكن هو الاولى به وذلك نقص فان الخيرية لا تكلف
الا ان يكون صحيحة موجودة دون هذا القصد لا بد من وجود هذا

القصد في وجوده فيمكن ان يكون هذا القصد ولا كونه عن الخيرية
واحدا فلا يكون الخيرية توجبه ولا يكون حال سائر لوازم الخير التي
فرغنا من انها لا عن قصد بهذه الحالة واما ان يكون هذا القصد
تتم الخيرية ويقوم فيكون هذا القصد علة لاستكمال الخيرية و
قوامها لا متعلقا تولده فان قال قائل ان ذلك للتشبه بالعلة الاولى
في ان خيريته متعدية حتى يكون بحيث يتبعها خير فنقول ان هذا
في ظاهر الامر مقبول وفي الحقيقة مردود فان التشبه بمعنى ان لا
يبقى شيء بل ان تتميزه بالذات فانه على هذه الصفة اتفاقا محا
ايل الفعل واما استفادة كمال بالقصد فينافي التشبه به
اللهم الا ان يقال ان المقصود هو الاول شيء وهذا اما
الثاني وعلى جهة الاستتباع فيخف في اختيار الجهة ايضا ان يكون
المقصود بالقصد الاول تشبها ويكون المنفعة المذكورة مستتبعة
لذلك المقصود حتى يكون الحركة غير مقصودة بقصد اول بل لنفس
ما يستتبع بل يجب ان يكون هناك استكمال في ذات الشيء
يستتبع تلك المنفعة حتى يكون تشبها بالاول ونحن لا نمنع ان
الحركة مقصودة بالقصد الاول على انها تشبهات بالاول من
الجهة التي قلنا وتشبه بالقصد الثاني بذات الاول من حيث
يفيض عنه الوجود بعد ان يكون القصد الاول امرا آخر
تنظيره الى فوق فاما النظر الى اسفل واعتباره فلو جاز ان يقع
بالقصد الاول الى الجهة حتى يكون تشبها بالاول لجاز ان يتفق



اختيار الحركة فكانت الحركة لا من باب تحت بل فيض عنها وجود ليس تشبها
به من حيث هو كامل الوجود معشوق وانما ذلك لذاته من حيث ذا
ولا بد حصل البتة لوجود الاشياء عنه في شرف ذاته وتكميلها بل
انه على كماله الافضل وبحيث ينبعث عنه وجود الكل لا طلبا وقصدا
فيجب ان يكون الشوق لديه من طريق التشبه على هذه الصورة لا
على ما يتعلق بالاول به كمالا فان قال قائل انه كما قد تجوز ان يستفيد الجرم
السماوي بالحركة حيزا وكمالا والحركة فعل له مقصود فكذلك لسائر
انا عينه ما بجواب ان الحركة لا تستفيد كمالا وحيزا والا لانقطعت عنده
بل هي نفس الكمال الذي اشرنا اليه وهي بالحقيقة استثبات نوع
ما يمكن ان يكون للجرم السماوي بالفعل اذ لا يمكن استبقاء
الشخص لم نفد الحركة لا تشبه سائر الحركات التي تطلب كمالا خارجا
عنها بل تكمل هذه الحركة نفس المتحرك عينها اذ انها لا نهاية
نفس استبقاء الاوضاع والاين على التعاقب وبالجملة
ان نرجع الى ما فصلناه فيما سلف حين بينا ان هذه الحركة كيف
تتبع تصور المعشوق وتشبهه الحركة شبيهة بالثبات فان قال قائل
ان هذا القول يمنع وجود الغاية في الكائنات والله الحكيم
الذي فيها على ما نشهده من بعد ما تزيح الاشكال ونعرف ان
عناية الباري بالكل على اي سبيل هي وان عنايته بكل علة
لما بعدها على اي سبيل هي وان الكائنات يستند الى عنده كيف
العناية بها من المبادي الاول والاسباب التي بتوسطها

فقد اتضح بما اوضحناه انه لا يجوز ان يكون شيء من العلل لشيء من المعلول
بالذات الا بالعرض ونحن لا تقصد فيما لاجل المعلول وان كان
عرضي جو وتعليه بل كان الماء يريد ذاته بالفعل يحفظ نوعها لا
تحفظ غيرها ولكن يلزمها ان يحس غيرها والقوة الشهوانية تشتهي
لذة الجماع لتستتبع الفضل ويتم لها اللذة لا ليكون عنها ولد ولكن
يلزمه ولد والصحة هي صحة لجوهرها وذاتها لا لان تنفع المريض ولكن
تنفع المريض لذلك في العلل المتقدمة الا ان هناك احاطة بما يكون وعلما
بان وجه النظام والخير فيها كيف يكون وانه على ما يكون وليس
في تلك فاذا كان الامر على هذا فالاجسام السماوية انما
اشتركت في الحركة المستديرة شوقا الى معشوق يشترك وانما اختلفت
لان مبادئها المعشوقة المشوقة اليها قد تختلف من بعد ذلك
الاول وليس ايضا يشكل علينا انه كان وجب عن كل شوق حركة
بهذه الحال فحيث ان تؤثر ذلك فيما علمنا من ان الحركات مختلفة
لاختلاف المشوقات المختلفة ولكن يبقى علينا شيء واحد يمكن ان
يتوهم المشوقات المختلفة احيانا لا جملة لا مفارقة حتى يكون متشبها
الجسم الذي هو اخس متشبها بالجسم الذي هو اقدم واشرف
كما ظنه القدم من احداث المتفلسفة الاسلامية في شيء من
الفلسفة اذ لم يعلم غرض الاقدمين فنقول ان هذا محال
وذلك لان التشبه يوجب مثل حركته وجهتها او الغاية التي تؤمها
فان اوجب القصور عن مرتبة شيئا فانما اوجب الضعف في





الفعل لا المخالفة في الفعل مخالفة توجب ان يكون هذا الى جهة
وذلك الى اخرى ولا يمكن ان يقال ان السبب في ذلك اختلاف طبيعة
ذلك الجسم كان طبيعة ذلك الجسم تعاند ان يتحرك من ا الى ب و
لا تعاند ان يتحرك من ب الى ا فان هذا محال فان الجسم بما هو جسم
لا يوجب هذا والطبيعة بما هي طبيعة للجسم تطلب الاين الطبيعي من غير
وضع مخصوص ولو كانت تطلب وضعا مخصوصا لكان الثقل عنه عبرا
فمثل حركة الفلك معنى قسري ثم وجود كل جزء من اجزاء الفلك
على كل نسبة يتحقق في طبيعة الفلك فليس يجب اولى ان يكون اذا
ازيل جزء من جهة جاز وان ازيل من جهة لم يجب الا التطبع
ان يكون هناك طبيعة تقبل حركة الى جهة فتجب الى تلك الجهة
ولا تجب الى جهة اخرى ان تعوقت عن جهتها وقد قلنا ان هذه
هذه الحركة ليست طبيعية ولا ايضا هناك طبيعة توجب وضعا
بعينه ولا جهات مختلفة فليس اولى ان يكون من جهة الفلك
تمنع عن حركة بل النفس لها الى اي جهة كانت ولا ايضا لا
يمنع ذلك من جهة النفس حتى يكون طبيعتها ان تريد تلك الجهة
لا تحركه الا ان يكون الغرض في الجهة مختصا بتلك الجهة لان
الارادة تتبع للغرض ليس الغرض تبعا للارادة فاذا كان هكذا
كان السبب مخالفة الغرض فاذن لا مانع من جهة الجسمية ولا
من جهة الطبيعة ولا من جهة النفس الا اختلاف الغرض ولا
الغرض الجسمي عن الامكان فاذن لو كان الغرض التشبه بها .

بعد الاول لجسم من السماوية لكان الحركة من نوع حركة ذلك الجسم
ولم يكن مخالفا له او اسرع منه في كثير من المواضع ولكان ان
الغرض لمحرك هذا الفلك التشبه لمحرك ذلك الفلك وقد كان
بان ان ليس الغرض في تلك الحركات شيئا يصل اليه
لمحرك بل شيئا مباينا وبان الآن انه ليس جسما فبقي ان الغرض
لكل فلك تشبه بشيء غير ذوات الافلاك من موادها ونفوسها ومحال
ان يكون العنصريات وما يتولد عنها ولا اجسام ولا نفس غير
هذه فبقي ان يكون لكل واحد منها معشوق تتشبه بجوهر عقلي مفارق
يخصه وتختلف الحركات واحوالها اختلافا الذي لها لاجل
ذلك وان كنا لا نعرف كيفية وجوب ذلك وكميته ويكون العلة
الاولى معشوق الجميع المشترك فهذا معنى قول القدماء ان للكل
محركا واحدا معشوقا وان لكل كرة محركا يخصها ومعشوقا يخصها
فيكون اذن لكل فلك نفس محركة تعقل الخير ولها بسبب الجسم
تخيل اي تصور للجزئيات وارادة للجزئيات ويكون ما تعقله
من الاول وما تعقله من المبدأ القريب الذي يخصه المقرب
منه مبدأ لتشوقه الى التحريك ويكون لكل فلك عقل مفارق نسبته
الى نفسه نسبة العقل الفعال الى انفسنا وانه مثال كلي عقلي لنوع
فعله فهو يتشبه به وبالجملة فلا بد في كل متحرك منها لغرض عقلي من
مبدأ عقلي يعقل الخير الاول ويكون ذاته مفارقة فقد علمت
ان الحركة السماوية نفسانية تصدر عن نفس مختارة متجددة الاختيارات

على الاتصال



على الاتصال جزئيتها فيكون عدد العقول المفارقة بعد المبدأ الاول
بعدد الحركات فان كانت افلاك المتحيرة انما المبدأ في حركة
كرات كل كوكب فيها قوة تفيض من الكواكب لم يبعد ان تكون
المفارقات بعدد الكواكب لها لا بعدد الكرات وكان عددها
عشرة بعد الاول اولها العقل المحرك الذي لا يتحرك وتحريكه لكرة
الجرم الاقصى ثم الذي هو مثله لكرة الثوابت ثم الذي
مثله لكرة زحل وكذلك حتى ينتهي الى العقل الفائض على
انفسنا وهو عقل العالم الارضي ونسميه نحن العقل الفعال وان
لم يكن كذلك بل كان كل كرة متحركة لها حكم في حركة نفسها ولكل كوكب
كانت هذه المفارقات اكثر عددا وكان على مذهب المعلم الاول
قريبا من خمسين فما فوقه وآخرها العقل الفعال وقد علمت
كلامنا في الرياضيات مبلغ ما ظهر لنا من عددها

## فصل في ترتيب وجود العقول والنفوس السماوية

والاجرام العلوية عن الاول قد صح لنا فيما قدمناه من القول
ان الواجب الوجود بذاته واحد وانه ليس بجسم ولا في جسم
ولا ينقسم بوجه من الوجوه فاذن الموجودات كلها وجودها عنه
ولا يجوز ان يكون له مبدأ بوجه من الوجوه ولا سبب لا الذي
عنه ولا الذي فيه او به يكون ولا الذي له حتى يكون لاجل
شيء فلهذا لا يجوز ان يكون كون الكل عنه على سبيل قصد
كقصدنا لتكوين الكل ولوجود الكل فيكون قاصدا لاجل شيء

غيره وهذا الفصل قد فرغنا من تقريره في غيره وذلك فيه الطريقة المخصصة
من بيان امتناع ان يقصد وجود الكل عنه ان ذلك يؤدي
الى تكثر ذاته فانه يكون فيه شيء بسببه يقصد وهو معرفته وعلمه
بوجوب القصد او استحبابه او خيريته فيه يوجب ذلك ثم قصد ثم
فائدة تفيده اياه القصد على ما اوضحناه قبل وهذا مع
وليس كون الكل عنه على سبيل الطبع بان يكون وجود الكل عنه
لا بمعرفة ولا رضى منه وكيف يصح هذا وهو عقل محض يعقل
ذاته فيجب ان يعقل انه يلزم وجود الكل عنه على انه مبدأ
وليس في ذاته مانع او كاره لصدور الكل عنه وذاته عالمة بان
كماله وعلوه بحيث يفيض عنه الخير وان ذلك من لوازم جلالته
المعشوقة له لذاتها وكل ذات تعلم ما يصدر عنه ولا يخالطه
معاوقة ما بل يكون على ما اوضحناه فانه راض بما يكون عنه فالاول
راض بفيضان الكل عنه ولكن الحق الاول انما يعقل الاول
بالذات ان يعقل ذاته التي هي لذاتها مبدأ النظام الخير في
الوجود فهو عاقل نظام الخير في الوجود وانه كيف ينبغي ان
يكون لا عقلا خارجا من القوة الى الفعل ولا عقلا منتقلا من
معقول الى معقول فان ذاته بريئة عما بالقوة من كل وجه على ما اوضحناه
قبل بل عقلا واحدا معا ويلزم ما يعقله من نظام الخير
في الوجود انه يعقل انه كيف يمكن وكيف يكون افضل ما يكون
ان يحصل وجود الكل على مقتضى معقوله فان الحقيقة المعقولة

فما لذاته ليس طبيعيا

لانه لا يعقل ذاته الا عقلا محضا ومبدأ اول وانما يعقل وجود الكل عنه

بيانه

عنده



عنده هي بعينها على ما علمت علم وقدرة وارادة واما نحن فنحتاج
في تنفيذ ما نتصوره الى قصد والى حركة وارادة حتى توجد وهو لا
يحسن فيه ذلك ولا يصح لبراءته عن الاثنينية فعلمه على ما بيناه في
بيانه فتعقله علة للوجود على ما يعقله ووجود ما يوجد عنه
على سبيل لزوم لوجوده وتبع لوجوده لا ان وجوده لاجل وجود
آخر غيره وهو فاعل الكل بمعنى انه الموجود الذي يفيض عنه كل
وجود فيضانا تاما مباينا لذاته ولان كون ما يكون عن الاول انما هو
على سبيل اللزوم اذ صح ان الواجب الوجود بذاته واجب الوجود
من جميع جهاته وقد فرغنا من بيان هذا الغرض قبل فلا يجوز
ان يكون اول الموجودات عنه وهي المبدعات كثيرة لا بالعدد
ولا بالانقسام الى مادة وصورة لانه يكون لزوم ما يلزم
عنه لذاته لا لشيء آخر والجهة والحكم الذي في ذاته الذي يلزم
عنه هذا الشيء ليست الجهة والحكم الذي يلزم عنه لا هذا
الشيء بل غيره فان لزم منه شيئان متباينان بالقوام او
شيئان متباينان يكون منهما شيء واحد مثل مادة وصورة
لزوما معا فانما يلزمان عن جهتين مختلفتين في ذاته وتانك
الجهتان ان كانتا لا في ذاته بل لازمتين لذاته فالسؤال في
لزومهما ثابت حتى تكونا من ذاته فيكون ذاته منقسمة بالمعنى
وقد منعنا هذا قبل وفرغنا منه فتبين ان اول الموجودات
عن العلة الاولى واحد بالعدد وذاته وماهيته موحدة لا في مادة

اذن لا

تنقسم

لا في مادة فليس شيء من الاجسام ولا من الصور التي هي كمالات الاجسام
معلولا قريبا له بل المعلول الاول عقل محض لانه صورة لا في
مادة وهو اول العقول المفارقة التي عددناها وكانه ان يكون
المبدأ المحرك للجرم الاقصى على سبيل التشويق ولكن لقائل ان
يقول انه لا يمتنع ان يكون الحادث عن المبدأ الاول صورة
مادية لكنها يلزم عنها وجود مادتها فنقول ان هذا يوجب
ان يكون الاشياء التي بعد هذه الصورة وهذه المادة
يكون ليس في درجة المعلولات وان يكون وجودها بتوسط المادة
فيكون المادة سببا لوجود صور الاجسام الكثيرة في العالم
وهذا محال اذ المادة وجودها انها قابلة فقط وليست سببا لوجود شيء
من الاشياء على سبيل غير القبول فان كان شيء من المواد
ليس هو كذا فليس هو مادة الا باشتراك الاسم فيكون ان كان
الشيء المفروض مادة ليس على صفة المادة الا باشتراك
الاسم فان كان هذا الثاني من جهة توجد عنه هذه المادة
ومن جهة اخرى توجد صورة شيء آخر حتى لا تكون الصورة الاخرى
موجودة بتوسط المادة كانت الصورة المادية تفعل فعلا لا
فيه الى المادة وكل شيء يفعل فعله من غير ان يحتاج الى المادة
فذاته اذا غير محتاجة الى المادة فتكون الصورة المادية غنية عن
المادة هذا خلف فان الصورة المادية وان كانت علة لما
في ان تخرجها الى الفعل وتكملها فان للمادة ايضا تاثيرا

فالمعلول الاول لا يكون نسبة الى انه صورة في مادة الا باشتراك الاسم



في وجودها وهو تخصيصها وتعيينها وان كان سببا للوجود
من غير المادة كما قد علمت فيكون لا محالة كل واحد منهما علة لاخرى
في شيء وليسا من جهة واحدة ولولا ذلك لاستحال ان يكون
للصورة المادية تعلق ما بالمادة بوجه من الوجوه ولذلك قد
سلف منا القول ان المادة لا تكفي في وجودها الصورة فقط بل
الصورة كجزء العلة واذا كان كذلك فليس يمكن ان تحصل الصورة
من كل جهة علة للمادة مستغنية عنها بنفسها فقد تبين انه لا يجوز ان
يكون المعلول الاول صورة مادية ولا ان يكون مادة فظاهر انه يجب
ان يكون المعلول الاول صورة غير مادية اصلا بل عقلا وانت
تعلم ان هاهنا عقولا ونفوسا مفارقة كثيرة فمحال ان يكون وجودها
مستفادا بتوسط ما ليس له وجود مفارق لكنك تعلم ان في جملة
الموجودات غير الاول اجساما اذ علمت ان كل جسم ممكن الوجود
في حد نفسه وانه يجب بغيره وعلمت انه لا سبيل الى ان يكون
عن الاول بغير واسطة فهي كائنة عنه بواسطة وعلمت انه لا
يجوز ان يكون الواسطة وحدة محضة لا اثنينية فيها فقد علمت ان
الواحد من حيث هو واحد انما يوجد عنه واحد فبالحري ان
يكون عن المبدعات الاول بسبب اثنينية فيجب ان يكون فيها
ضرورة او كثرة كيف كانت ولا يمكن في العقول المفارقة شيء
من الكثرة الا على ما اقول ان المعلول بذاته ممكن الوجود وبالاول
واجب الوجود ووجوب وجوده بانه عقل وهو يعقل ذاته ويعقل

الاول ضرورة فيجب ان يكون فيه من الكثرة معنى عقلية لذاته
للاول وليست الكثرة له عن الاول فان امكان وجوده امر له بذاته
لا بسبب الاول بل له من الاول وجوب وجوده ثم كثرة انه يعقل
الاول ويعقل ذاته كثرة لازمة لوجوب وحدته عن الاول ونحن
لا نمنع ان يكون عن شيء واحد ذات واحدة ثم تتبعها كثرة اضافية
ليست في اول وجوده وداخلة في مبدا قوامه بل يجوز ان يكون الواحد
يلزم عنه واحد ثم ذلك الواحد يلزمه حكم وحال او صفة او معلول
ويكون ذلك ايضا واحدا ثم يلزم عنه بمشاركة ذلك اللازم
شيء فتتبع من هناك كثرة كلها يلزم ذاته فيجب ان يكون مثل
هذه الكثرة هي العلة لامكان وجود الكثرة معا عن المعلولات
الاول ولولا هذه الكثرة لكان لا يمكن ان يوجد منها الا وحدة
ولم يمكن ان يوجد عنها جسم ثم لا امكان كثرة هناك الا على
هذا الوجه فقط فقد بان لنا فيما سلف ان العقول المفارقة
كثيرة العدد فليست اذن موجودة معا عن الاول بل يجب ان يكون
اعلاها هو الموجود الاول عنه ثم يليه عقل وعقل ولان
تحت كل عقل فلكا بمادته وصورته التي هي النفس وعقلا دونه
فتحت كل عقل ثلاثة اشياء في الوجود فيجب ان يكون امكان وجود
هذه الثلاثة عن ذلك العقل الاول في الابداع لاجل التثليث
المذكور فيه والافضل يتبع الافضل من جهات كثيرة فيكون اذن
العقل الاول يلزم عنه بما يعقل الاول وجود عقل

تحته



تحته وبما يعقل ذاته وجود صورة الفلك الاقصى وكمالها وهي النفس
وبطبيعة امكان الوجود الحاصلة له المندرجة في تعقله لذاته
وجود جرمية الفلك الاقصى المندرجة في جملة ذات الفلك
الاقصى المندرجة ~~في جملة ذات الفلك الاقصى~~ بنوعه وهو
الامر المشارك للقوة فبما يعقل الاول يلزم عنه عقل وبما يختص
بذاته على جهتيه الكثرة الاولى بجزئيها اعني المادة والصورة
والمادة بتوسط الصورة او بمشاركتها كما ان امكان
الوجود يخرج الى الفعل بالفعل الذي يحاذي صورة الفلك
وكذلك الحال في عقل عقل وفلك فلك حتى ينتهي الى العقل
الفعال الذي يدبر انفسنا وليس يجب ان يذهب هذا المعنى
الى غير النهاية حتى يكون تحت كل مفارق مفارق فانا نقول انه ان
لزم وجود كثرة عن العقول فبسبب المعاني التي فيها من الكثرة
وقولنا هذا ليس ينعكس حتى يكون كل عقل فيه هذه الكثرة
فتلزم كثرة هذه المعلولات ولا هذه العقول متفقة
الانواع حتى يكون مقتضى معانيها متفقا ولنبتدئ في بيان هذا
المعنى ابتداء اخر فنقول ان الافلاك كثيرة فوق العدد
الذي في المعلول الاول من جهة كثرته المذكورة وخصوصا
او فصل كل فلك الى صورته ومادته ونفسه يجوز ان يكون
مبدؤها واحدا هو المعلول الاول لانه ايضا لا يجوز ان يكون كل جرم
متقدم منها علة للمتأخر وذلك ان الجسم بما هو جرم لا يجوز

ان يكون مبدء جرم و عاقلة قوة نفسانية لا يجوز ان يكون مبدءا
جرم ذي نفس اخرى وذلك لانا بينا ان كل نفس لكل فلك
في كماله و صورته ليس جوهرا مفارقا و الا لكان عقلا لا نفسا
وكان لا تحرك البتة الا على سبيل التشويق وكان لا تحدث
من حركة الجسم تغير ومن مشاركة الجرم تخييل و توهم وقد
انظر الى اثبات هذه الاحوال لانفس الافلاك كما علمت واذا
كان الامر على هذا فلا يجوز ان يكون النفس الافلاك تصدر
عنها افعال في اجسام اخرى غير اجسامها الا بواسطة اجسامها
فان صور الاجسام وكمالاتها على صنفين اما صور قوامها مواد
تلك الاجسام فكذلك بالصدر فان قواها تصدر بواسطة
تلك الاجسام ولهذا السبب فان النار لا تسخن حرارتها اي شيء
اتفق بل ما كان ملاقيا لجرمها او من جسمها كالحال في الشمس
كل شيء ما كان مقابلا لجرمها واما صورة فانها لا [illegible]
كل النفس ثم كل نفس فانما خلقت خاصة بجسم بسبب الى [illegible]
ذلك الجسم وفيه فلو كانت مفارقة الذات والفعل جميعا لذلك
الجسم لكانت نفس كل شيء لا نفس ذلك الجسم فقط فقد بان
على الوجوه كلها ان القوى السماوية المنطبعة باجسامها لا
تفعل الا بواسطة جسمها ومحال ان تفعل بواسطة الجسم نفسا
لان الجسم لا يكون متوسطا بين نفس و نفس فان كانت تفعل
[illegible] بتوسط الجسم [illegible] من دون الجسم [illegible]

يفعل



يفعل مفارقين لذاتها و لذوات الاجسام و هذا اخر الامر الذي نحن في ذكره
وان لم تفعل بنفسها ثم تفعل جرما سماوية لان النفس حقيقة على الجسم
في المرتبة والكمال فان وضع لكل فلك شيء بعيد عنه في فلكه [illegible]
غير ان يشرق ذاته في شغل ذلك الجرم و به و لكن ذاته مباينة في
القوام وفي الفعل لذلك الجسم فنحن لا نمنع هذا و هذا هو الذي
نسميه العقل المجرد ونجعل صدوره بالعدد و عنه ولكن هذا غير المنفعل
عن الجسم و غير المشارك اياه و ان القباب صورة خاصة به و الكل بل
الجميع الى عدد ما عينا من اثبات هذه النفس فقد بان و وضح ان للا
مبادي غير جرمانية و غير صور الاجرام وان كل فلك مختص بمبدء فيها
و الجميع مشترك في مبدء واحد و مما لا شك فيه ان مبادئها عقول بسيطة
مفارقة تحدث مع حدوث ابدان الناس و لا تفسد بل تبقى [illegible]
وذلك في العلوم الطبيعية و ليست صادرة عن العلة الاولى لا
كثرة مع وحدة النوع و لانها حادثة و ليست معلولات رتبة
لهذا المعنى و هو ان الكثرة في عدد المعلولات القريبة في اول
معلولات الاول يتوسط ولا يجوز ان يكون العلل التي عليه [illegible]
من الاول و منها و ذوات المرتبة فلا يكون عقولا بسيطة و لا مفارقة
فان العلل المعطية للوجود الكمل وجود او ما التي له الوجود فقد
يكون اخص وجودا و اخف اولى ان يكون المعلول الاول عقلا
بالذات و لا يجوز ايضا ان يكون عنه كثرة متفقة النوع و ذلك لان
المعاني المتكثرة التي فيه و بها يمكن وجود الكثرة فيه ان كانت متفقة

الحقائق فيها و انما كان ما يقتضيه كل واحد منها شيا غير ما يقتضي
الآخر في النوع فيلزم كل واحد منها ما يلزم الآخر
بل طبيعة اخرى و ان كانت متفقة الحقائق فيها و ان تخالفت و
تكثرت و لا انقسام مادتها هناك فان المعلول الاول لا يجوز
عنه وجود كثرة الاشخاص الانواع فليست هذه الانفس الا عنه
ايضا كما بين عن المعلول الاول بلا توسط علة اخرى موجودة و كذلك
عن كل معلول اول حال حتى ينتهي الى معلول كونه مع كون الاسطقسات
القابلة للكون و الفساد و المتكثرة بالعدد و النوع معا فيكون تكثر
القابل سببا لتكثر فعل مبدإ واحد الذات و هذا بعد استتمام
وجود السماويات كلها فلا يزال دائما عقل بعد عقل حتى يتكون
كرة القمر ثم تتكون الاسطقسات و تتهيأ لقبول اثر واحد بالنوع كثير بالعدد
من العقل الاخير و اذ لم يكن السبب في الفاعل وجب ان تكون العلة
ضرورة فانه يجب ان يحدث عن كل عقل عقل تحته و يقف بحيث يمكن
ان يحدث الجواهر العقلية منقسمة متكثرة بالعدد لتكثر الاسباب فهناك
تنتهي فقد بان و اتضح ان كل عقل هو اعلى في المرتبة فانه لمعنى
فيه و هو انه بما يعقل الاول يجب عنه وجود عقل آخر دونه و بما
يعقل ذاته يجب عنه فلك بنفسه و جرمه و جرم الفلك كائن عنه
و مستبقى بتوسط النفس الفلكية فان كل صورة فهي علة لان يكون
مادتها بالفعل لان المادة بنفسها لا قوام لها

**فصل** في حال تكون الاسطقسات عن العلل الاول



فاذا الحال
و اذا تسوفت الكرات السماوية عددها لزم بعدها وجود الاسطقسات
و ذلك لان الاجسام الاسطقسية كائنة فاسدة فيجب ان يكون مباديها
القريبة اشياء تقبل نوعا من التغير و الحركة و ان لا يكون ما هو عقل
محض وحده سببا لوجودها و هذا مما يجب ان يتحقق من الاصول المذكورة
الكثيرة التكرار فيما فرغنا من تقريرها فهذه الاسطقسات
مادة مشتركة فيها و صور تختلف بها فيجب ان يكون اختلاف صورها
مما يعين فيه اتفاقات في احوال الافلاك و اتفاقها مما يعين في الطبيعة المقتضية
الحركة المستديرة فيجب ان يكون مقتضى تلك الطبيعة يقتضي في وجود
المادة و يكون ما تختلف فيه يعد لتهيئة المادة للصور المختلفة
لكن الامور الكثيرة المشتركة في النوع و الجنس لا يكون وحدها
مشاركة من امر معين علة لذات هي في نفسها متفقة و حدها و انما
بينها غيرها فلا يوجد اذن هذا الامر عنها الا بارتباط بامر واحد
يؤديها الى امر واحد فيجب ان يكون المعقول المفارق بل آخرها
فيها هو الذي يفيض عنه بمشاركة الحركات السماوية شيء فيه رسم
صور العالم الاسفل من جهة الانفعال كما ان في ذلك العقل او
العقول رسم الصور على جهة الفعل ثم تفيض منه الصور مخصصة
بالتخصيص ... بانفرادها فان لها واحد يفيض في الواحد كما علمت
لم اشار الى الاجسام السماوية فتكون اولا فصل هذه ...
الت ثيرات السماوية بلا واسطة جسم عنصري او بواسطة ...
على استعداد خاص بهذا العالم الذي كان في ذلك ...

الاصول التي الكثرة التكرار
اختلاف في احوال الافلاك وان يكون اتفاق مادتها مما يعين فيه صورها

في هذا الفارق صورة خاصة واستعدت في تلك المادة ذات
نعلم ان الواحد لا تخصص الواحد من حيث كل واحد منها واحد بامر دون
امر يكون بل يحتاج الى ان يكون هناك مخصصات مختلفة
المادية معدات والمعد هو الذي يحدث عنه في المستعد اثر
مناسبة لذلك الاثر الشيء بعينه اولى من مناسبة لشيء آخر و
يكون هذا الاعداد او مرجح لوجود ما هو اولى فيه من الاوائل
للصور ولو كانت المادة على التهيؤ الاول لتشابهت نسبتها
الى الصورتين فما ترجح احدهما اللهم الا بحال يختلف به المؤثرات
فيه وذلك الاختلاف ايضا منسوب الى جميع المواد نسبة
واحدة فلا يجب ان تختص بتوجيهه مادة دون مادة الا امر ايضا
يكون في تلك المادة فليس الا الاستعداد الكامل وليس الاستعداد
الا مناسبة كاملة لشيء بعينه هو المستعد له وهيه اشتق ان
المادة اذا افرط تسخينها جمعت السخونة الغريبة والصورة المائية
وهي بعيدة وانما سبب للصورة المائية شديدة الصورة
النارية فاذا افرط ذلك فقد اشتدت المناسبة اشتد الاستعداد
فصار من حق الصورة النارية ان تفيض ومن حق هذه ان
تنفصل ولان الهيولى ليست تبقى بلا صورة تفيض ثم اما عن
مبادي الاول وحده بل عنها مع الصورة وذلك ان الصورة التي
تعيّن هذه المادة الآن قد كانت المرجحة في انها
لو انعدمت عن الصورة وحدها بل تهيأت بالمبادي التي فيه او واسطتها





او واسطة اخرى مثلها فلو كانت عن المبادي الاولى وحدها
لا استغنت عن الصورة ولو كانت عن الصورة وحدها لما استغنت
الصورة بل كان المتفق فيه من الحركة المستديرة هناك يلزم
طبيعة يقتضيها الطبائع الخاصة بفلك فلك فكذلك المادة
ههنا يقتضيها الطبيعة المشتركة ما يكون عن الطبائع الخاصة
الصورة وكان الحركة اخص الاحوال هناك فكذلك المادة
اخص لذات ههنا ان الحركة هناك تابعة لطبيعة ما بالقوة كذلك
المادة ههنا متوافقة لما بالقوة وكان الطبائع الخاصة
والمشتركة هناك مبادي ومقتضيات للطبيعة الخاصة والمشتركة
ههنا كذلك ما يلزم الطبائع الخاصة والمشتركة هناك من ان
المختلفة المتفقة والواقعة فيها سبب الحركة مبدأ التغير الاحوال
وسببه لها ههنا كذلك الامتزاج بينهما هناك سبب لامتزاج
هذه العناصر او معين والاجسام السماوية تأثيرها في اجسام
هذا العالم بالكيفيات التي تخصها وتسري منها الى هذا
العالم ولانفسها ايضا تأثير في النفس هذا العالم وبهذه
المعاني نعلم ان الطبيعة التي هي مدبرة لهذه الاجسام
بالكمال والصور هي غير النفس التي هي في الفلك او معونتها
وقال قوم من المتفلسفة ان هذا العالم ان الفلك لا يستمد
منه ان المستمد هو شيء ثابت في حيزه فيلزم مما كان له
التشبه في تحصيل ارادة بعيد عنه يبقى ساكنا فصار الى البرد

يتبع غيره في الحركة حتى يلحقه متابعته تلك الحركة التي يجب ان ليست قسرية بل طبيعية الا وقدمت طبيعته لكن يجوز ان يكون اذ ليست طبيعته يستحفظ باصلح المواضع لا يستحق لها فان الحار يستحفظ حيث الحركة والبارد يستحفظ حيث السكون ثم لا ينكرون انهم لم يوجب تبعض تلك الماء وان يهبط الى المركز فعرض له البرد وتبعضها جاز الفوق اما الان فان السبب في ذلك معلوم اما في التكاثف فالحجة والثقل واما في جزئي عنصر واحد فلانه قد صح ان العناصر كائنة وانه اذا تكون جزء منها في موضع ضرورة ولم يكن سطح منه في الفوق واذا تحرك الى فوق كان ذلك السطح اولى بالفوقية من السطح الاخر واما في اول تكونه فيصير سطح منه الى فوق وسطح الى اسفل لانه لا محالة قد استحال بحركته فان الحركة اوجبت له ضرورة وصفا فالا اشبه عندي فقد وسنا اليه واظن ان الذي قال ذلك في تكون الاسطقسات دائم الكون للامر عنده بعض من كانت من العاقلين يجزم عليها القول عنه على ان كاتب ذلك الكلام شديد التذبذب والاضطراب

فصل في الغاية وبيان كيفية دخول الزمن في القضاء الالهي

وعلق بنا ان نطلعنا بهذا الموضع ان نحقق القول في الغاية ولا شك انه قد اتضح لك مما سلف متابينا ان الى العلل الغائية لا يجوز ان يكون تعين ما يتفعل لا جهلا لو يكون ما تحدثه شيء وديمومها ودائم ترد بعض عليها ولا يك سبيل الى ان ينكر



والتكثف حتى يصير ارضا ولما على النار يكون حارا ولكنه اقل حرا من النار ولما على الارض منه يكون كثيفا ولكن اقل تكثفا من الارض وقلة الحرارة وقلة التكثف توجبان الترطيب فان اليبوسة اما من الحرارة واما من البرد ولكن الركب الذي على الارض بوارد والمتذي على النار حار فهذا سبب كون العناصر فهذا هو ما اعتقدنا فالاد وليس مما يمكن ان يصحح بالقياس ما الكلام ولا هو بسديد عند التفتيش وتشبه ان يكون الامر على قانون اخر وان يكون هذه المادة التي تحدث بالشركة تفيض اليها من الاوائل السماوية اما عن اربعة اجسام واما عن عدة منحصرة في اربعة عن كل واحد منها بصورة جسم بسيط فاذا استعدت لان الصور من واهب الصور او يكون ذلك كله يفيض عن جسم واحد وان يكون هناك سبب يوجب انقساما من الاسباب الخفية علينا فانك ان اردت ان تعرف ضعف ما قاله فتأمل انهم يوجبون ان يكون الوجود اولا للجسم وليس له في نفسه احدى الصور المقومة غير الصورة الجسمية وانما يكتسب سائر الصور بالحركة والسكون باشياء وثانيا نحو استحق له هذا وثانيا ان الجسم لا يستكمل له وجود بمجرد الصورة الجسمية ما لم تقترن بها صورة اخرى وليست صورة المقيمة للهيولى الا الابعاد فقط فان الابعاد تتبع في وجودها صورا اخرى تستحق الابعاد دون شيء فيتأمل حال التخلخل من الحرارة والتكاثف من البرودة بل الجسم لا يصير جسما حتى يصير بحيث

معنى العناية

المساوات

الآثار العجيبة في تكون العالم وأجزاء السماويات وأجزاء النبات والحيوان
مما لا يصدر ذلك اتفاقا بل يقتضي تدبيرا ما تنبيه يجب أن تعلم أن
العناية هي كون الأول عالما لذاته بما عليه الوجود في نظام الخير
وعلة لذاته للخير والكمال بحسب الإمكان وراضيا به على النحو المذكور
فيعقل نظام الخير على الوجه الأبلغ في الإمكان فيفيض عنه
ما يعقله نظاما وخيرا على الوجه الأبلغ الذي يعقله فيضانا على
أتم تأدية إلى النظام بحسب الإمكان فهذا هو معنى العناية واعلم
أن الشر يقال على وجوه فيقال شر لمثل النقص الذي هو الجهل
والضعف والتشويه في الخلقة ويقال شر لما هو مثل الألم والغم
الذي يكون هناك إدراك ما بسبب لا فقد سبب فقط فإن السبب
المنافي للخير المانع للخير والموجب لعدمه ربما كان بحيث لا يدركه
المضرور كالسحاب إذا ظلل فمنع شروق الشمس عن المحتاج إلى
أن يستكمل بالشمس فإن كان هذا المحتاج دراكا أدرك أنه
منتفع ولم يدرك من حيث يدرك ذلك أن السحاب قد حال بل من
حيث هو مبصر وليس هو من حيث هو مبصر متأذيا متضررا بذلك
أو منتقصا بل من حيث هو شيء آخر وربما كان من شأنه أن يدركه
كعدم السلامة لمن يتألم بفقدان اتصال عضو بحرارة محرقة
فإنه من حيث يدرك فقدان الاتصال بقوة في نفس ذلك العضو
المؤذي الحار أيضا فيكون قد اجتمع هناك إدراكان إدراك
على نحو ما سلف من إدراك الأشياء العدمية وإدراك على نحو ما





سلف من إدراك الأشياء العدمية وإدراك على نحو إدراك الأمور
الوجودية وهذا المدرك الوجودي ليس شرا في نفسه بل شر بالقياس
إلى هذا الشيء وأما عدم كماله وسلامته فليس شرا بالقياس إليه
فقط حتى يكون له وجود ليس هو به شرا إذ ليس شيئية نفس وجوده
فيه وعلى نحو كونه شرا فإن العمى لا يجوز أن يكون إلا في العين ومن حيث
هو في العين لا يجوز أن يكون إلا شرا وليس له جهة أخرى يكون
بها غير شر وأما الحرارة مثلا إذا صارت شرا بالقياس إلى
المتألم بها فلها جهة أخرى يكون بها غير شر فالشر بالذات هو
العدم ولا كل عدم بل عدم مقتضى طباع الشيء من الكمالات
الثابتة لنوعه وطبيعته والشر بالعرض هو المعدم أو الحابس
للكمال عن مستحقه ولا خير في عدم مطلق إلا في لفظه فليس هو بشر
حاصل ولو كان له حصول لكان الشر العام وكل شيء وجوده
على كماله الأقصى وليس فيه ما بالقوة فلا يلحقه شر وإنما الشر يلحق
ما في طباعه ما بالقوة وذلك لأجل المادة والشر يلحق المادة
أولا لأمر يعرض لها في نفسها أو لأمر طارئ من بعد فأما الأمر الذي
في نفسها فأن يكون قد عرض لها في أول وجودها بعض أسباب
الشر الخارجة فتمكن فيها هيئة من الهيئات المانعة
لاستعدادها الخاص للكمال الذي توجهت إليه مثل المادة
التي تتكون منها إنسان أو فرس إذا عرض لها من الأسباب
الطارئة ما جعلها أردأ مزاجا وأعصى جوهرا فلم تقبل التخطيط

والتشكيل والتقويم فتشوهت الخلقة فلم يوجد المحتاج اليه من
كمال المزاج والبنية لا لان الفاعل حرم بل لان المنفعل لم يقبل
واما الامر الطارئ من خارج فاحد شيئين اما مانع وحائل
ومبعد للمكمل واما مضاد واصل محق للكمال مثال الاول
وقوع سحب كثيرة وتراكمها واظلال جبال شاهقة تمنع تاثير
الشمس في الثمار على الكمال ومثال الثاني حصول البرد
المصيب للثمار في وقته حتى يفسد الاستعداد الخاص وما يتبعه
وجميع سبب الشر انما يوجد فيما تحت فلك القمر وجملة ما تحت
فلك القمر طفيف بالقياس الى سائر الوجود كما علمت ثم
الشر انما يصيب اشخاصا في اوقات والانواع محفوظة
ليس الشر الحقيقي يعم اكثر الاشخاص الا نوعا من الشر واعلم
ان الشر الذي هو بمعنى العدم اما ان يكون شرا بحسب الامر الذي
هو ممكن في الاشياء او وجد للكل على سبيل ما هو فضل من الكمالات
التي بعد الكمالات الثانية ولا مقتضي له من طباع الممكن فيه
وهذا القسم غير الذي نحن فيه وهو الذي استثنيناه وهذا ليس
هو شرا بحسب النوع بل بحسب اعتبار زائد على واجب النوع كالجهل
بالفلسفة او بالهندسة او غير ذلك فان ذلك ليس شرا من جهة
ما نحن ناس بل هو شر بحسب كمال الاصلاح في ان يعم ويشغل انما
انما يكون بالحقيقة شرا اذا اقتضاه شخص انسان او شخص نفس
وانما تعقيبه الشمس لا لانه انسان او نفس بل لانه قد تبت عنده

فتشوهت ر

سببين ر

حصول البرد ... الحس ... سوزانيدن سرما گياه را گزند

امر واجب او مانع قريب الواجب واما ان لا يكون شرا بحسب ذلك بل شر الجب ...

حسن ذلك



والشناعة ر

حسن ذلك واشتاق اليه واستعد له لكن الاستعداد كما شرح
لك بعد واما فصل ذلك فليس مما ينبعث اليه تقتضي طبيعة النوع
انبعاثه الى الكمالات الثانية التي تتلو الكمال الاول فاذا لم يكن
كان عدمه امرا تقتضيه في الطباع فالشر في اشخاص الموجودات
قليل ومع ذلك فان وجود ذلك الشر في الاشياء ضرورة تابعة
للحاجة الى الخير فان هذه العناصر لو لم تكن بحيث تتضاد وتنفعل
عن الغالب لم يمكن ان يكون عنها هذه الانواع الشريفة ولو لم
تكن النار منها بحيث اذا ادت بها المصادمات الواقعة
في مجرى الكل على الضرورة الى ملاقاة ثوب رجل شريف
احرقته لم تكن النار منتفعا بها النفع العام فوجب ضرورة ان
يكون الخير الممكن في هذه الاشياء انما يكون خيرا بعد ان يمكن
وقوع مثل هذا الشر عنه ومعه فالمفيض للخير لا يجب ان يترك
الخير الغالب لشر يندر فيكون تركه شرا من ذلك الشر لان عدم
الممكن في طباع المادة وجوده اذا كان عدما شرا من عدم
واحد ولهذا ما يؤثر العاقل الاحتراق بالنار بشرط ان يسلم معها
حيا على الموت بلا الم فلو ترك هذا القبيل من الخير لكان يكون
ذلك شرا فوق هذا الشر الكائن بايجاده فكان في مقتضى العقل
المحيط بكيفية وجوب الترتيب في نظام الخير ان يعقل استحقاق
مثل هذا النمط من الاشياء وجودا مجوزا ما يقع معه من الشر
ضرورة فوجب ان يفيض وجوده فان قال قائل فقد كان جائزا

الشيء في تجاوزه

كان ...

وجوب ر

ان يخلص ر

يوجد المدبر الاول خيرا محضا مبرأ عن الشر فيقال هذا لم يكن جاريا
في شيء من هذا النمط من الوجود وان كان جاريا في الوجود المطلق على
انه نوع كان المطلق من الوجود المطلق مبرأ في الكلية عن هذا الضرب
وذلك مما قد فاض عن المدبر الاول ووجد في الامور العقلية والنفسية
والسماوية وبقي هذا النمط في الامكان ولم يكن ترك ايجاده
لاجل ما قد يخالطه من الشر الذي اذا لم يكن هو البتة او موجودا اصلا
وترك لئلا يكون هذا الشر كان ذلك شرا من ان يكون هو فكونه
خير الشرين ولكان ايضا يجب ان يوجد الاسباب الخيرية التي
هي قبل هذه الاسباب التي تؤدي الى الشر بالعرض فان وجود تلك
مستتبع لوجود هذه فكان هذا اعظم خلل في نظام الخير الكلي بل
وان لم نلتفت الى ذلك وصيرنا التفاتنا الى ما ينقسم اليه الامكان
في الوجود الى اصناف الموجودات المختلفة في احوالها فكان الموجود
المبرأ من الشر قد حصل وبقي نمط من الوجود انما يكون على هذه
السبيل ولا كونه اعظم شرا من كونه فواجب ان يفيض وجوده من حيث
يفيض منه الوجود الذي هو اصوب وعلى النمط الذي قيل بل نقول
من الراس ان الشر يقال على وجوه فيقال شر للافعال المذمومة
ويقال شر لمباديها من الاخلاق ويقال شر للآلام والغموم وما يشبهها
ويقال شر لنقصان كل شيء عن كماله وفقدانه ما من شانه ان
يكون له فكان الآلام والغموم وان كانت معانيها وجودية ليست
اعداما فانها تتبع الاعدام والنقصان والشر الذي في الافعال



هو ايضا انما هو بالقياس الى من يفقد من كماله بحق ان السياسة
المدنية كالزناء فان ذلك الاخلاق الردية انما هي شرور بسبب
صدور هذه عنها وهي مقارنة لاعدام النفس كمالات تجب
ان تكون لها ولا تجد شيء مما يقال له شر من الافعال الا وهو
كمال بالقياس الى سببه الفاعل له وعسى انما هو شر بالقياس الى السبب القابل
له او بالقياس الى فاعل آخر يمنع عن فعله في تلك المادة الاولى
هو اولى بها من هذا الفعل فالظلم مثلا يصدر عن قوة طلابة
للغلبة وهي الغضبية والغلبة هي كمالها ولذلك خلقت من حيث
هي غضبية اعني خلقت لتكون متوجهة الى الغلبة تطلبها وتفرح
بها فهذا الفعل بالقياس اليها خير لها وان ضعفت عنه فهو
بالقياس اليها شر لها وانما هو شر للمظلوم او للنفس النطقية
التي كمالها كسر هذه القوة والاستيلاء عليها فان عجزت
عنه كان شرا لها وكذلك السبب الفاعل للآلام والاحراق كالنار
اذا احرقت فان الاحراق كمال للنار لكنه شر بالقياس الى
من سلب سلامته بسبب ما فقده اذا فقد الا ان الشر الذي سببه النقصان
وقصور يقع في الجبلة وليس لانه فاعل فعل بل لان الفاعل لم
يفعله فليس ذلك بالحقيقة خيرا بالقياس الى شيء فاما الشرور التي
تتقسم باشياء هي خيرات فانما هي شر بسبب من جهة انها
كانت نقصانا للطبيعة فقد العقل عدم وحصل الفاعل فانه لما وجب ان
يكون عند المادة كان ممتنعا ان تكون للمادة وجود اهل الوجود

ان يفعل بعد الافادة ولا يمكن الا به فيه

الذي يعني عنه المادة ويفعل فعل المادة الاولى ان يكون قابلا
للصورة وللعدم فكان مستحيلا ان لا يكون ان يكون للقوى الفعالة
انفعال مضادة لافعال اخرى فيحصل وجودها وهي لا تفعل فعلها
فانه من المستحيل ان تخلق نارا ومنها الغرض المقصود وهي لا تحرق ثم
كان الكل انما كان تم بان يكون فيه محرقة وان يكون فيه
مستحق لم يمكن فيه ان يكون الغرض النافع في وجوده هذين يستتبع
آفات يعرض من الاحراق والاحتراق كمثل احراق النار عضو
انسان ناسك لكن الامر الاكثري هو حصول الخير المقصود في الطبيعة
والامر الدائم ايضا اما الاكثري فان اكثر اشخاص الانواع في
السلامة من الاحتراق واما الدائم فلان انواعا كثيرة لا تستحفظ
على الدوام الا بوجود مثل النار على ان يكون محرقة وكان في الاقل
ما يصدر عن الاحراق الآفات التي تصدر عنها وكذلك في سائر
الاسباب المشابهة لذلك فما كان يحسن ان يترك المنافع الاكثرية
والدائمة لاعراض شرية اقلية فاريدت الخيرات الكائنة
عن هذه الاشياء ارادة اولية على الوجه الذي يصلح ان يقال
ان الله يريد الاشياء واريد الشر ايضا على الوجه الذي بالعرض اذ
علم انه يكون ضرورة فلم يبال به فالخير مقتضى بالذات والشر مقتضى
بالعرض وكل بقدر وكذلك فان المادة قد علم من امرها انها
تعجز عن امور ويتقصر عنها الكمالات في الامور لكنها تتم لها
ذكره الى ما يتقصر عنها ولو كان كذلك فليس من الحكمة الالهية



ان تترك الخيرات الفائضة الدائمة والاكثرية لاجل شرور في
امور شخصية غير دائمة بل نقول ان الامور في الوهم اما امور اذا
توهمت موجودة وجب ممتنع ان يكون الا شرا وهذا ... واما امور
تكملت خيريتها اذا وجدت وجودها ولا يمكن ان يكون غير
ذلك لطباعها واما امور يغلب فيها الشر واما امور تساويها الحالان
فاما الاشر فيه فقد وجد في الطباع واما ما كله شر او الغالب او
المساوي ايضا فلم يوجد واما الذي الغالب في وجوده الخير
فالاحرى به ان يوجد اذا كان الاغلب فيه انه خير فان قيل فلم لم
الشر عنه اصلا حتى كان يكون كله خيرا فيقال لانه لم يكن هي
هي اذ قلنا ان وجوده الوجود الذي يستحيل ان يكون بحيث لا يعرض
عنها شر فاذا صير بحيث ان لا يعرض عنها شر فلا يكون وجودها الوجود
الذي لها بل يكون وجود اشياء اخرى وجدت وهي غيرها
حاصلا اعني ما خلق بحيث لا يعرض منه شر ... واشتمال هذا
النار اولى كان وجودها ان يكون محرقة وكان وجود المحرق هو انه
اذا مس ثوب الفقير احرقه اذا كان وجود ثوب الفقير انه قابل للاحراق
... وجود كل واحد منهما ان يعرض له حركات شتى وكان وجود
الحركات الشتى في الاشخاص ... وجودها ان يعرض له
الالتقاء وكان وجود الالتقاء تفاعل الفاعل والمنفعل ... ووجودا
يلزمه الفعل والانفعال كان لم يكن الثواني لم تكن الاوائل فالكل
ايضا رتب فيه القوى الفعالة والمنفعلة السماوية والارضية الطبيعية

والنفسانية بحيث تؤدي الى النظام الكلي مع استحقاقه ان يكون هي
على ما هي عليه ولا تؤدي الى شر وفساد من احوال العالم بعضها بالقياس
الى بعض ان يحدث في نفس صورة اعتقاد رديء او كفر او شر آخر في
نفس او بدن بحيث لو لم يكن كذلك لم يكن النظام الكلي ثم ثبت ولم يلتفت
الى اللوازم الفاسدة التي تعرض بالضرورة وقيل خلقت هولاء
للنار ولا ابالي وخلقت هولاء للجنة ولا ابالي وقيل كل ميسر لما خلق له
فان قال قائل ليس الشر شيئا نادرا او قليلا بل هو اكثري فليس كذلك
بل الشر كثير وليس باكثري وفرق بين الكثير والاكثري فان
ههنا امورا كثيرة هي كثيرة وليست اكثرية كالامراض فانها كثيرة و
ليست اكثرية فاذا تاملت هذا الصنف الذي نحن في ذكره من
الشر وجدته اقل من الخير الذي يقابله ويوجد في مادته فضلا عن بالقياس
الى الخيرات الابدية الاخرى الابدية ثم الشرور التي هي نقصانات
الكمالات الثانية فليست من الشرور التي كلامنا فيها
وهذه الشرور مثل الجهل بالهندسة ومثل فقدت الجمال الرائع
وغير ذلك مما لا يضر في الكمالات الاولى ولا في الكمالات التي
يليها مما يظهر نفعها وهذه الشرور ليست بفعل فاعل بل بان لا
الفاعل لان القابل ليس مستعدا وليس يتحرك الى القبول
وهذه الشرور هي اعدام خيرات من باب الفضل والزيادة

## فصل في المعاد

ويجب ان نحقق ههنا احوال النفس
الانسانية اذا فارقت ابدانها وانها الى اية حالة تصير فنقول

يجب ان



يجب ان يعلم ان المعاد منه ما هو منقول من الشرع ولا سبيل الى
اثباته الا من طريق الشريعة وتصديق خبر النبوة وهو الذي للبدن
عند البعث وخيرات البدن وشروره معلومة لا تحتاج الى ان
تعلم وقد بسطت الشريعة الحقة التي آتانا بها سيدنا ومولانا
محمد صلى الله عليه وآله وسلم حال السعادة والشقاوة التي بحسب
البدن ومنه ما هو مدرك بالعقل والقياس البرهاني وقد صدقه
النبوة وهو السعادة والشقاوة الثابتتان بالقياس
اللتان للانفس وان كانت الاوهام منا تقصر عن تصورهما الان
لما نوضح من العلل والحكماء الالهيون رغبتهم في اصابة هذه السعادة
اعظم من رغبتهم في اصابة السعادة البدنية بل كانهم لا يلتفتون الى
تلك وان اعطوها ولا يستعظمونها في جنبة هذه السعادة التي
هي مقاربة الحق الاول وعلى ما نصفه عن قريب فلنعرف حال
هذه السعادة والشقاوة المضادة لها فان البدنية مفروغ
عنها في الشرع فنقول يجب ان تعلم ان لكل قوة نفسانية لذة
وخيرا يخصها واذى وشرا يخصها مثاله ان لذة الشهوة وخيرها ان
تتادى اليها كيفية محسوسة ملائمة من الخمس ولذة الغضب الظفر
ولذة الوهم الرجاء ولذة الحفظ تذكر الامور الموافقة الماضية
واذى كل واحد منها ما يضاده ويشترك كلها نوعا من الشركة في
ان الشعور بموافقها وملائمها هو الخير واللذة الخاصة بها وموافق
كل واحد منها بالذات وبالحقيقة هو حصول الكمال الذي هو بالقياس اليه

اليه كمال بالفعل فهذا احصل وانقى وابقى فان هذه القوى وان
اشتركت في هذه المعاني فان مراتبها في الحقيقة مختلفة فالذي
كماله افضل واتم والذي كماله اكثر والذي كماله ادوم والذي كماله
اوصل اليه واحصل له والذي هو في نفسه اكمل فعلا وافضل والذي
هو في نفسه اشد ادراكا فاللذة التي له ابلغ واوفر لا محالة وهذا اصل
وايضا فانه قد يكون الخروج الى الفعل في كمال ما بحيث يعلم انه
كائن ولذيذ ولا يتصور كيفيته ولا يشعر باللذاذة ما لم يحصل وما لم
يشعر به لم يشتق اليه ولم ينزع نحوه مثل العنين فانه متحقق ان للجماع
لذة ولكنه لا يشتهيه ولا يحن نحوه الاشتهاء والحنين اللذين يكونان
مخصوصين به بل شهوة اخرى كما يشتهي من يجرب من حيث
يحصل بها ادراك وان كان مؤذيا وبالجملة فانه لا يتخيله وكذلك
حال الاكمه عند الصور الجميلة والاصم عند الالحان المنتظمة ولهذا
يجب ان لا يتوهم العاقل ان كل لذة فهو كما للحمار في بطنه وفرجه
وان المبادي الاول المقربة عند رب العالمين عادمة للذة والغبطة
وان رب العالمين ليس له في سلطانه وخاصيته البهاء الذي له وقوته
الغير المتناهية امر في غاية الفضيلة والشرف والطيب نجله
عن ان نسميه لذة ثم للحمار والبهائم حالة طيبة ولذيذة كلا بل اي نسبة
تكون لما هناك الى هذه الخسيسة ولكنا نتخيل هذا
ونشاهده ولم نعرف ذلك بالاستشعار بل بالقياس فحاله
عنده كحال الاصم الذي لم يسمع قط في عمره ولا تخيل اللذة اللحنية



وهو متيقن لطيبها وهذا اصل وايضا فان الكمال والامر الملائم قد
يتيسر للقوة الدراكة وهناك مانع او شاغل للنفس فتكرهه وتؤثر
ضده عليه مثل كراهية بعض المرضى للطعم الحلو وشهوتهم للطعوم
الردية الكريهة بالذات وربما لم يكن كراهية ولكن كان عدم الاستلذاذ
به كالخائف يجد الغلبة او اللذة فلا يشعر بها ولا يستلذ بها وهذا
اصل وايضا فانه قد يكون القوة الدراكة ممنوة بضد ما هو كمالها
ولا تحس به ولا تنفر عنه حتى اذا زال العائق ورجعت الى غريزتها
تاذت به مثل الممرور فربما لم يحس بمرارة فمه الى ان يصلح مزاجه
وتستنقي اعضاؤه وتنفر عن الحال العارضة له وكذلك قد يكون
الحيوان غير مشتهٍ للغذاء البتة بل كارها له وهو اوفق شيء له ويبقى عليه
مدة طويلة فاذا زال العائق عاد الى واجبه في طبيعته فاشتد جوعه وشهوته
للغذاء حتى لا يصبر عنه ويهلك عند فقدانه وقد يحصل سبب الالم
العظيم مثل احراق النار وتبريد الزمهرير الا ان الحس مؤوف فلا يتاذى
البدن حتى يزول الآفة فيحس حينئذ بالالم العظيم فاذا عرفت
الاصول فنحن ان نتعرف الى الغرض الذي نؤمه فنقول ان النفس
الناطقة كمالها الخاص بها ان تصير عالما عقليا مرتسما فيها صورة
الكل والنظام المعقول في الكل والخير الفائض في الكل مبتدئا
من مبدأ الكل وسالكا الى الجواهر الشريفة الروحانية المطلقة
ثم الروحانية المتعلقة نوعا ما بالابدان ثم الاجسام العلوية
بهيئاتها وقواها ثم كذلك حتى تستوفي في نفسها هيئة الوجود كله فتنقلب

معقولاً موازياً للعالم الموجود كله مشاهداً لما هو الحسن المطلق والخير
المطلق والجمال الحق ومتحداً به ومنتقشاً بمثاله وهيئته ومنخرطاً في
سلكه وصائراً من جوهره وإذا قيس هذا بالكمالات المعشوقة
التي للقوى الأخرى وجد من المرتبة التي بحيث يقبح معها أن يقال
أنه أفضل وأتم منها بل لا نسبة لها إليه بوجه من الوجوه فضيلة وتماماً
وكثرة وسائر ما يتم به التذاذ المدركات مما ذكرناه وأما الدوام
فكيف يقاس الدوام الأبدي بدوام التغير الفاسد وأما شدة الوصول فكيف
يكون حال ما وصوله بملاقاة السطوح بالقياس إلى ما هو سار في جوهر
قابله حتى يكون كأنه هو هو بلا انفصال إذ العقل والعاقل والمعقول
شيء واحد أو قريب من الواحد وأما أن المدرك في نفسه أكمل فأمر
لا يخفى وأما أنه أشد إدراكاً فأمر أيضاً تعرفه بأدنى تذكر لما سلف
بيانه فالنفس النطقية أكثر عدد مدركات وأشد تقصياً للمدرك
وأشد تجريداً له عن الزوائد الغير الداخلة في معناه إلا بالعرض ولها الخوض
في باطن المدرك وظاهره بل كيف يقاس هذا الإدراك بذلك الإدراك
أو كيف يقاس هذه اللذة باللذة الحسية والبهيمية والغضبية ولكنا
في عالمنا وبدننا هذين وانغماسنا في الرذائل لا نحس بتلك
اللذة إذا حصل عندنا شيء من أسبابها كما أومأنا إليه في بعض ما
قدمناه من الأصول ولذلك لا نطلبها ولا نحن إليها اللهم إلا أن نكون
قد خلعنا ربقة الشهوة والغضب وأخواتهما عن أعناقنا وطالعنا شيئاً
من تلك اللذة فحينئذ ربما تخيلنا منها خيالاً طفيفاً ضعيفاً وخصوصاً



عند انحلال المشكلات واستيضاح المطلوبات النفيسة ونسبة التذاذنا
بهذا إلى التذاذنا بذلك نسبة الالتذاذ الحسي بتنشق روائح المذاقات
اللذيذة إلى الالتذاذ بتطعمها بل أبعد من ذلك بعداً غير محدود وأنت
تعلم إذا تأملت عويصاً يهمك وعرضت عليك شهوة وخيرت بين الظفرين
استخففت بالشهوة إن كنت كريم النفس والأنفس العامية أيضاً
فإنها تترك الشهوات المعترضة وتؤثر الغرامات والآلام الفادحة
بسبب افتضاح أو خجل أو تعيير أو نزاع وهذه كلها أحوال
بعضها وأضداد بعضها تؤثر على المؤثرات الطبيعية ويصبر لها على
المكروهات الطبيعية فيعلم من ذلك أن الغايات العقلية أكرم على الأنفس
في محقرات الأشياء فكيف في الأمور البهية العالية إلا أن الأنفس
الخسيسة تحس بما يلحق المحقرات من الخير والشر ولا تحس بما يلحق الأمور البهية
لما قيل من المعاذير وأما إذا انفصلنا عن البدن وكانت النفس منا
تنبهت في البدن لكمالها الذي هو معشوقها ولم تحصله وهي بالطبع
نازعة إليه إذ عقلت بالفعل أنه موجود إلا أن اشتغالها بالبدن كما قد
قلناه قد أنساها ذاتها ومعشوقها كما ينسي المرض الحاجة إلى بدل
ما يتحلل وكما ينسي المرض الاستلذاذ بالحلو واشتهاءه ويميل
بالشهوة من المريض إلى المكروهات في الحقيقة عرض لها
من الألم بفقده كفاء ما يعرض من اللذة التي أوجبنا وجودها ودللنا
على عظم منزلتها فيكون ذلك هو الشقاوة والعقوبة التي لا يعادلها
تفريق النار للاتصال وتبديل الزمهرير للمزاج

فيكون مثلنا مثل الخدر الذي اومأنا اليه فيما سلف والذي قد
عمل فيه نار او زمهرير فمنعت المادة اللابسة وجه الحس عن الشعور به
فلم يتأذ ثم عرض ان زال العائق فشعر بالبلاء العظيم واما اذا
كانت القوة العقلية بلغت من النفس حدا من الكمال يمكنها به
اذا فارقت البدن ان تستكمل الاستكمال التام الذي لها ان
تبلغه كان مثلها مثل الخدر الذي اذيق المطعم الالذ وعرض للحالة
الاشهى وكان لا يشعر به فزال عنه الخدر فطالع اللذة العظيمة دفعة
وتكون تلك اللذة لا من جنس اللذة الحسية والحيوانية بوجه بل لذة تشاكل
الحالة الطيبة التي للجواهر الحية المحضة وهي اجل من كل لذة واشرف
فهذه هي السعادة وتلك هي الشقاوة وتلك الشقاوة ليست تكون لكل واحد
من الناقصين بل للذين اكتسبوا للقوة العقلية الشوق الى كمالها
وذلك عندما يبرهن لهم ان من شأن النفس ادراك ماهية الكل
بكسب المجهول من المعلوم والاستكمال بالفعل فان ذلك ليس فيها
بالطبع الاول ولا ايضا في سائر القوى بل شعور اكثر القوى
بكمالاتها انما يحدث بعد اسباب واما النفوس والقوى الساذجة
الصرفة فكأنها هيولى موضوعة لم تكتسب البتة هذا الشوق لان هذا الشوق
انما يحدث حدوثا وينطبع في جوهر النفس اذا تبرهن للقوة النفسانية
ان ههنا امورا تكتسب العلم بها بالحدود الوسطى كما علمت واما
ذلك فلا يكون لان هذا الشوق تبع رأيا وليس هذا الرأي للنفس
اوليا بل رأيا مكتسبا فهؤلاء اذا اكتسبوا هذا الرأي لزم النفس



ما ترجى به السعادة

ضرورة هذا الشوق فاذا فارقت ولم يحصل معها ما يبلغ به بعد الانفصال
التمام وقعت في هذا النوع من الشقاء الابدي لان اوائل الملكة
العلمية انما كانت تكتسب بالبدن لا غير وقد فات وهؤلاء اما مقصرون
عن السعي في كسب الكمال الانسي واما معاندون جاحدون متعصبون لآراء
فاسدة مضادة للآراء الحقيقية والجاحدون اسوأ حالا لما اكتسبوا من
هيئات مضادة للكمال واما انه كم ينبغي ان يحصل عند نفس الانسان
من تصور المعقولات حتى تجاوز به الحد الذي في مثله تقع هذه
الشقاوة وفي تعديه وجوازه ترجى هذه السعادة فليس يمكنني ان
انص عليه نصا الا بالتقريب واظن ان ذلك ان يتصور نفس الانسان
المبادئ المفارقة تصورا حقيقيا وتصدق بها تصديقا يقينيا لوجودها
عنده بالبرهان وتعرف العلل الغائية للامور الواقعة في الحركات
الكلية دون الجزئية التي لا تتناهى وتتقرر عنده هيئة الكل ونسب
اجزائه بعضها الى بعض والنظام الآخذ من المبدأ الاول الى اقصى الموجودات
الواقعة في ترتيبه وتتصور العناية وكيفيتها وتتحقق ان الذات المتقدمة
للكل اي وجود يخصها واية وحدة تخصها وانها كيف تعرف حتى
لا يلحقها تكثر وتغير بوجه من الوجوه وكيف ترتيب نسبة الموجودات اليها
ثم كلما ازداد الناظر استبصارا ازداد للسعادة استعدادا وكأنه ليس
يتبرأ الانسان عن هذا العالم وعلائقه الا ان يكون أكّد العلاقة مع ذلك
العالم فصار له شوق الى ما هناك وعشق لما هناك يصده عن الالتفات الى ما خلفه جملة
ونقول ايضا ان هذه السعادة الحقيقية لا تتم الا باصلاح الجزء العملي

النفس ونقدم لذلك مقدمة وكنا قد ذكرناها فيما سلف فنقول ان
الخلق هو ملكة تصدر بها عن النفس افعال ما بسهولة من غير تقدم
روية وقد امر في كتب الاخلاق بان يستعمل التوسط بين الخلقين الضدين
لا بان تفعل افعال التوسط دون ان يحصل ملكة التوسط
بل بان يحصل ملكة التوسط وملكة التوسط كانها موجودة للقوة
الناطقة وللقوى الحيوانية معا اما للقوى الحيوانية فبان
يحصل فيها هيئة الاذعان واما للقوى الناطقة فبان يحصل فيها هيئة الاستعلاء
والا انفعال كما ان ملكة الافراط والتفريط موجودة للقوة الناطقة
وللقوى الحيوانية معا ولكن بعكس هذه النسبة ومعلوم ان الافراط
والتفريط هما مقتضيا القوى الحيوانية واذا قويت القوى الحيوانية
وحصل لها ملكة استعلائية حدثت في النفس الناطقة هيئة اذعانية
واثر انفعالي قد رسخ في النفس الناطقة من شانه ان يجعلها قوية
العلاقة مع البدن شديدة الانصراف اليه واما ملكة التوسط فالمراد
منها التنزيه عن الهيئات الانقيادية وتبقية النفس الناطقة على جبلتها
مع افادة هيئة الاستعلاء والتنزه وذلك غير مضاد لجوهرها
ولا مائل بها الى جهة البدن بل عن جهته فان التوسط يسلب عنه
الطرفان دائما ثم جوهر النفس انما كان البدن هو الذي يغمره و
يشغله ويغفله عن الشوق الذي يخصه وعن طلب الكمال الذي له
والشعور بلذة الكمال ان حصل له او الشعور بالم النقصان ان قصر عنه
لا بان النفس منطبعة في البدن او منغمسة فيه ولكن للعلاقة التي كانت

فيهما وهو الشوق الجبلي الى تدبيره والاشتغال بآثاره وبما
يورده عليها من عوارضه وبما يتقرر فيها من ملكات مبدأها البدن
فاذا فارقت وفيها الملكة الحاصلة بسبب الاتصال به كانت
قريبة الشبه من حالها وهي فيه فما ينقص من ذلك يزول
عن حركة الشوق الذي لها الى كمالها وما يبقى منه معها يكون
عن الاتصال الصرف بمحل سعادتها ويحدث هناك من الحركات
المشوشة ما يعظم اذاه ثم ان تلك الهيئة البدنية مضادة لجوهرها
مؤذية لها وانما كان يلهيها عنها ايضا البدن وتمام
انغماسها فيه فاذا فارقت النفس البدن احست بتلك المضادة
وتاذت بها اذى عظيما لكن هذا الاذى وهذا الالم ليس
لامر لازم بل لامر عارض غريب والعارض الغريب لا يدوم ولا
يبقى ويزول ويبطل مع ترك الافعال التي كانت تثبت تلك
الهيئة بتكررها فيلزم اذن ان تكون العقوبة التي بحسب ذلك غير
بل يزول وينمحي قليلا قليلا حتى تزكو النفس وتبلغ السعادة التي
تخصها واما النفوس البله التي لم تكتسب الشوق فانها اذا فارقت
البدن وكانت غير مكتسبة للهيئات البدنية الردية صارت
الى سعة رحمة الله ونوع من الراحة وان كانت مكتسبة للهيئات
البدنية الردية وليس عندها هيئة غير ذلك ولا معنى يضادها
وينافيها فتكون لا محالة ممنوة بشوقها الى مقتضاها فتتعذب
شديدا بفقد البدن ومقتضيات البدن من غير ان يحصل المشتاق

اليه لان آلة ذلك قد بطلت وخلق التعلق بالبدن قد بقي ويشبه
ايضا ان يكون ما قاله بعض العلماء حقا وهو ان هذه الانفس
ان كانت زكية وفارقت البدن وقد رسخ فيها نحو من الاعتقاد
في العاقبة التي تكون لامثالهم على مثل ما يمكن ان يخاطب به العامة
وتصور ذلك في انفسهم فانهم اذا فارقوا البدن ولم يكن لهم
معنى جاذب الى الجهة التي هي فوقهم لا لتمام كمال فتسعد تلك
السعادة ولا شوق كمال فتشقى تلك الشقاوة بل جميع هيآتهم
النفسانية متوجهة نحو الاسفل منجذبة الى الاجسام ولا منع
في المواد السماوية عن ان تكون موضوعة لفعل نفس فيها
قالوا فانها تتخيل جميع ما كانت اعتقدته من الاحوال الاخروية
وتكون الآلة التي يمكنها بها التخيل شيئا من الاجرام السماوية فتشاهد
جميع ما قيل لها في الدنيا من احوال القبر والبعث والخيرات الاخروية
وتكون الانفس الرديئة ايضا تشاهد العقاب المصور لهم في الدنيا
وتقاسيه فان الصورة الخيالية ليست تضعف عن الحسية بل تزداد
عليها تأثيرا وصفاء والقابل وليست الصورة التي ترى في المنام
قلة العوائق وتجرد النفس وصفاء القابل وليست الصورة التي ترى
بل والتي تحس في اليقظة كما علمت الا المرتسمة في النفس الا ان
احديهما تبتدئ من باطن وتنحدر اليها والثانية تبتدئ من خارج
وترتفع اليها فاذا ارتسم في النفس تم هناك الادراك المشاهد
وانما تلذ وتؤذي بالحقيقة هذا المرتسم في النفس لا الموجود من خارج



فكلما ارتسم في النفس تم فعله وان لم يكن من خارج فان السبب الذاتي
هو هذا المرتسم والخارج سبب بالعرض او سبب السبب فهذه هي
السعادة والشقاوة الخسيستان وقد يقاسان بالقياس الى الانفس
الخسيسة واما الانفس المقدسة فانها تبعد عن مثل هذه الاحوال
وتتصل بكمالها بالذات وتنغمس في اللذة الحقيقية وتتبرأ
عن النظر الى ما خلفها والى المملكة التي كانت لها كل التبرؤ ولو
كان بقي فيها اثر من ذلك اعتقادي او خلقي تأذت به وتخلفت لاجله
عن درجة عليين الى ان ينفسخ

## المقالة العاشرة

فيه خمسة فصول

## فصل

في المبدأ والمعاد بقول مجمل وفي الالهامات وفي الدعوات
المستجابة وفي العقوبات السماوية وفي احوال النبوة وفي حال احكام النجوم

فالوجود اذا استفاد من عند الاول لم يزل كل تال منه ادون مرتبة
من الاول ولا يزال ينحط درجات فاول ذلك درجة الملائكة الروحانية
المجردة التي تسمى عقولا ثم مراتب الملائكة الروحانية التي تسمى
نفوسا وهي الملائكة العملية ثم مراتب الاجرام السماوية وبعضها اشرف
من بعض الى ان يبلغ آخرها ثم من بعدها يبتدئ وجود المادة
القابلة للصور الكائنة الفاسدة فتلبس اول شيء صور العناصر
ثم تتدرج يسيرا يسيرا فيكون اول الوجود فيها اخس وارذل
مرتبة من الذي يتلوه فيكون اخس ما فيه المادة ثم العناصر
ثم المركبات الجمادية ثم النباتيات وافضلها الانسان وبعده

ثم ان اشرف الناس من استكملت نفسه عقلا بالفعل ومحصلا
للاخلاق التي تكون فضائل عملية واشرف هؤلاء هو المستعد لمرتبة
النبوة وهو الذي في قواه النفسانية خصائص ثلاث ذكرناها
انه يسمع كلام الله ويرى ملائكة وقد تحولت له على صورة يراها وقد
بينا كيفية هذا وبينا ان الذي يوحى اليه تتشبح له الملائكة
ويحدث له في سامعته صوت يسمعه يكون من قبل الله والملائكة
فيسمعه من غير ان يكون ذلك كلاما من الناس والحيوان الارضي
وهذا هو الموحى اليه وكما ان اول الكائنات من الابتداء
الى المرتبة العنصر كان عقلا ثم نفسا ثم جرما فههنا يبتدئ الوجود
من الاجرام ثم تحدث نفوس ثم عقول وانما تفيض هذه
الصور لا محالة من عند تلك المبادئ والامور الحادثة في هذا
العالم تحدث من مصادمات القوى الفعالة السماوية والمنفعلة
الارضية تابعة لمصادمات القوى الفعالة السماوية واما القوى
الارضية فيتم حدوث ما يحدث منها بسبب شيئين احدهما القوى الارضية
فيها اما الطبيعية واما الارادية والثاني القوى الانفعالية اما
الطبيعية واما النفسانية واما القوى السماوية فتحدث عنها اثارا
في هذه الاجرام التي تحتها على ثلثة اوجه احدها من تلقائها
بحيث لا تشترك فيه للامور الارضية بوجه من الوجوه وذلك اما عن طبائع
اجسامها وقواها الجسمانية بحسب التشكلات الواقعة منها مع القوى
الارضية والنسب التي بينها واما عن طباعها النفسانية



الثالث بشركة ما مع الاحوال الارضية وترتيب بوجه من الوجوه
على الوجه الذي اقول انه قد اتضح لك ان لنفوس الاجرام السماوية
ضربا من التصرف في المعاني الجزئية على سبيل ادراك غير عقلي محض
وان لها ان يتوصل الى ادراك الحادثات الجزئية وذلك
بكل سبب ادراك تفارق اسبابها الى علله والى علة الكل
من حيث هي اسباب وما يتأدى اليه واصنافها ينتهي الى طبيعية
وارادية موجبة ليست ارادية ... والارادية ينتهي
الى القرانات القسرية اما قسر غير طبيعي واما قسر عن ارادة والثاني ينتهي
التحليل في القسريات اجمع ثم ان الارادات كلها كائنة بعد
ما لم تكن فلها اسباب تتوافى فتوجبها وليس كل ارادة بارادة
لذهبت الى غير النهاية ولا عن طبيعة المريد والا للزمت الارادة
ما دامت الطبيعة بل الارادات تحدث بحدوث علل هي الموجبة
والدواعي تستند الى ارضيات وسماويات وتكون موجبة ضرورة
لتلك الارادات واما الطبيعة فان كانت ثابتة فهي اصل وان
كانت قد حدثت فلا محالة انها تستند ايضا الى امور سماوية
وارضية وقد عرفت جميع هذا فانما يحصل وان الاجرام بهذه العلل
وتصادمها وانتشارها نظاما يتحرك الحركة السماوية واذا
الاوائل ... اوائل ومبتدئة انجرارها الى الثواني
ضرورة فمن هذه الاشياء علمنا ان النفوس السماوية وما فوقها
عالمة بالجزئيات اما ما فوقها فعلمها على نحو كلي واما هي

جزئي كالمباشر او المتادي الى المباشر او المشابه بالجسماني فلا تجد
انما تعلم ما يكون في كثير منها الوجه الذي هو اصوب والذي هو اصلح
واقرب من الخير المطلق من الامرين الممكنين وقد تبينا ان التصورات
التي لتلك العلل مبادٍ لوجودات تلك الصور هنا اذا كانت
ممكنة ولم يكن هناك اسباب مضادة يكون اقوى من تلك التصورات
مما هو اقدم ومما هو في احد القسمين من الثلاثة غير هذا الباب
واذا كان الامر كذلك وجب ان يحصل ذلك الامر الممكن موجودا
بسبب ارضي ولا عن سبب طبيعي في الشمال غير ما يشير بوجه ما اليه
الامور في الامور السماوية وليس هذا بالحقيقة ما يشير الى
السماوي بوجود ذلك الامر عقلت ما هو الاولى بان يكون واذا عقلت
ذلك كان اذا كان لا مانع فيه الا عدم علة طبيعية ارضية اما عدم
العلة الطبيعية الارضية مثلا ان يكون ذلك الشيء بدنا او جسد
حرارة فلا يكون قوة مسخنة طبيعية ارضية فتلك السخونة تحدث للتصور
السماوي كما تحدث كون الحمى فينا كما انما تحدث هي في ابدان الناس عن
اسباب من تصورات النفس وعلى ما عرفته فيما سلف واما مثال الثاني
فان يكون ليس المانع عدم سبب التسخين فقط بل وجود السبب المبرد فان
ذلك ايضا ان تصور السماوي للتسخين في وجود ضد ما يوجبه المبرد في
ذلك العنصر اذ البرد كما تصورنا لمقتضيه السبب المبرد فيبطل
فيجوز ان يكون اضافات هذه الاقسام والحالات الامور طبيعية او اليها
فيتصل بالمسندي او يجتمع او اختلاط من ذلك تؤدي الى حدث سبب ذلك



او جملة محتجبة الى الغاية النافعة ونسبة التضرع الى استمداد هذه
القوة نسبة الفكر الى استمداد الباطن وكل يفيض من فوق وليس
هذا يتبع تصورات السماوية بل الاول الحق لعلمه جميع ذلك
على الوجه الذي قلنا انه يفيض منه ويبتدي كون ما يكون
ولكن بالتوسط وعلى ذلك علة فيجب هذه الامور ما يستجاب له من دعوات
والتوابع وخصوصا في امور الاستسقاء وفي امور اخرى
كذا ما يجب ان تخاف المكافات على الشر وترجى المكافات على الخير
فان في ثبوت حقيقة ذلك زجرا عن الشر وثبوت حقيقة ذلك كون
بظهور آياته وامارته وجود حقيقة ثباته وهذه والكل معقوله عند المبادي
يجب ان يكون لها وجود فان لم يكن يوجب هناك سبب لا بد ان كان
آخر معاونة في كثير اولى ما لوجود من هذا او وجود ذلك
معاني الحال واذا شئت ان تعلم ان الامور التي تعقلت
مؤدية الى المصالح قد اوجدت في الطبيعة على النحو من الايجاد الذي
علمه وتحققه فتامل حال منافع الاعضاء في الحيوانات والنباتات
وان كل واحد كيف خلق وليس هناك البتة سبب طبيعي بل مبدؤه
لا محالة من العناية على الوجه الذي علمت فكذلك فصدق بوجود هذه
المعاني فانها متعلقة بالعناية على الوجه الذي علمت العناية
تعلق وتعلم ان اكثر ما يقرره الجمهور ويفزع اليه ويقول به فهو حق
وانما ينكره هؤلاء المتشبهة بالفلاسفة جهلا منهم بعللها واسبابها
وقد عملنا في هذا الباب كتاب البر والاثم فليتأمل شرح هذه

الامور من هناك وتحقيق ما يحكى من العقوبات الالهية النازلة على مدن فاسدة واشخاص ظالمة وانظر ان الحق كيف ينصر واعلم ان السبب في الدعاء منا ايضا وفي الصدقة وغير ذلك وكذلك حدوث الظلم والاثم انما يكون من هناك فان مبادى جميع هذه الامور تنتهي الى الطبيعة والارادة والاتفاق والطبيعة مبدؤها من هناك والارادات التي لنا كائنة بعد ما لم تكن وكل كاين بعد ما لم يكن فله علة فكل ارادة لنا فلها علة وعلة تلك الارادة ليست ارادة متسلسلة في ذلك الى غير النهاية بل امور تعرض من خارج ارضية وسماوية والارضية تنتهي الى السماوية واجتماع ذلك كله يوجب وجود الارادة واما الاتفاق فهو حادث عن مصادمات هذه فاذا حللت الامور كلها استندت الى مبادي ايجابها تنزل من عند الله تعالى والقضاء من الله سبحانه هو الوضع الاول البسيط والتقدير هو ما يتوجه اليه القضاء على التدريج كانه موجب اجتماعات من الامور البسيطة التي تنسب من حيث هي بسيطة الى القضاء والامر الالهي الاول ولو امكن انسانا من الناس ان يعرف الحوادث التي في الارض والسماء جميعها وطبايعها لفهم كيفية ما يحدث في المستقبل وهذا المنجم القائل بالاحكام مع ان اوضاعه الاولى ومقدماته ليست مستندة الى برهان بل عسى ان يدعي فيها التجربة او الوحي وربما حاول قياسات شعرية او خطابية في اثباتها فانه انما يعول على دلايل جنس واحد من اسباب الكاينات وهي التي في السماء على انه لا يضمن من عنده الاحاطة بجميع الاحوال

القضاء والقدر



التي في السماء ولو ضمن لنا ذلك ووفى به لم يمكنه ان يجعلنا ونفسه بحيث نقف على وجود جميعها في كل وقت وان كان جميعها من حيث فعله وطبعه معلوما عنده وذلك انه لا يكفي ان تعلم انه وجد او لم يوجد وذلك لانه لا يكفيك ان تعلم ان النار حارة مسخنة وفاعلة كذا وكذا في ان تعلم انها سخنت ما لم تعلم انها حصلت واي طريق في الحساب يعطينا المعرفة بكل حادث في الفلك ولو امكنه ان يجعلنا وايانا بحيث نقف على وجود جميع ذلك لم يتم لنا به الانتقال الى المغيبات فان الامور المغيبة التي في طريق الحدوث انما تتم بمخالطات بين الامور السماوية التي نسلم انا حصلناها بكمال عددها وبين الامور الارضية المتقدمة واللاحقة فاعلها ومنفعلها طبيعيها وارادييها وليست تتم بالسماويات وحدها فما لم نحط بجميع الامرين وموجب كل واحد منهما خصوصا ما كان متعلقا بالمغيب لم نتمكن من الانتقال الى المغيب فليس لنا اعتماد على اقوالهم وان سلمنا متبرعين ان جميع ما يعطونا في مقدماتهم الحكمية صادقة

## فصل

في اثبات النبوة وكيفية دعوة النبي الى الله والمعاد اليه فنقول الآن انه من المعلوم ان الانسان يفارق ساير الحيوانات بانه لا يحسن معيشته لو انفرد وحده شخصا واحدا يتولى تدبير امره من غير شريك يعاونه على ضروريات حاجاته وانه لا بد من ان يكون الانسان مكفيا باخر من نوعه يكون ذلك الاخر ايضا مكفيا به وبنظيره فيكون

هذا مثلا يبقل لذاك وذاك يخبز لهذا وهذا يخيط للآخر والآخر يتخذ
الإبرة لهذا حتى إذا اجتمعوا كان أمرهم مكفيا ولهذا ما اضطروا
إلى عقد المدن والاجتماعات فمن كان منهم غير محتاط في عقد
مدينته على شرائط المدينة وقد وقع منه ومن شركائه الاقتصار
على الاجتماع فقط فإنه يتحيل على جنس بعيد الشبه من الناس
وعادم لكمالات الناس ومع ذلك فلا بد لأمثاله من اجتماع
ومن تشبه بالمدنيين فإذا كان هذا ظاهرا فلا بد في وجود الإنسان
وبقائه من مشاركة ولا تتم المشاركة إلا بمعاملة كما لا بد في ذلك من سائر
الأسباب التي تكون له ولا بد في المعاملة من سنة وعدل ولا بد
للسنة والعدل من سان ومعدل ولا بد من أن يكون هذا بحيث يجوز
أن يخاطب الناس ويلزمهم السنة ولا بد من أن يكون هذا
إنسانا ولا يجوز أن يترك الناس وآراءهم في ذلك فيختلفون ويرى
كل منهم ما له عدلا وما عليه ظلما فالحاجة إلى هذا الإنسان في أن يبقى
نوع الناس ويتحصل وجوده أشد من الحاجة إلى إنبات الشعر على الأشفار
وعلى الحاجبين وتقعير الأخمص من القدمين وأشياء أخرى من المنافع
التي لا ضرورة فيها في البقاء بل أكثر ما لها أنها تنفع في البقاء ووجود الإنسان
الصالح لأن يسن ويعدل ممكن كما سلف منا ذكره فلا يجوز أن تكون
العناية الأولى تقتضي تلك المنافع ولا تقتضي هذه التي هي أسها ولا أن
يكون المبدأ الأول والملائكة بعده يعلم ذلك ولا يعلم هذا ولا أن
يكون ما يعلمه في نظام الأمر الممكن وجوده الضروري حصوله لتمهيد نظام



الخير لا يوجد بل كيف يجوز أن لا يوجد وما هو متعلق بوجوده مبني على وجوده
موجود فواجب إذن أن يوجد نبي وواجب أن يكون إنسانا وواجب أن يكون
له خصوصية ليست لسائر الناس حتى يستشعر الناس فيه أمرا لا يوجد
لهم فيتميز به منهم فيكون له المعجزات التي أخبرنا بها فهذا الإنسان إذا
وجد وجب أن يسن للناس في أمورهم سننا بإذن الله وأمره ووحيه
وإنزاله الروح القدس عليه فيكون الأصل الأول فيما يسنه
تعريفه إياهم أن لهم صانعا واحدا قادرا وأنه عالم بالسر
والعلانية وأن من حقه أن يطاع أمره فإنه يجب أن يكون الأمر
لمن له الخلق وأنه قد أعد لمن أطاعه المعاد المسعد ولمن عصاه
المعاد المشقي حتى يتلقى الجمهور رسمه المنزل على لسانه من الإله
والملائكة بالسمع والطاعة ولا ينبغي له أن يشغلهم بشيء من معرفة الله
فوق معرفة أنه واحد حق لا شبيه له فأما أن يتعدى بهم إلى أن يكلفهم
أن يصدقوا بوجوده وهو غير مشار إليه في مكان ولا ينقسم
بالقول ولا خارج العالم ولا داخله ولا شيء من هذا الجنس فقد
عظم عليهم الشغل وشوش فيما بين أيديهم الدين وأوقعهم فيما لا
مخلص عنه إلا لمن كان المعان الموفق الذي يشذ وجوده و
يندر كونه فإنه لا يمكنهم أن يتصوروا هذه الأحوال على وجهها
إلا بكد وإنما يمكن القليل منهم أن يتصوروا حقيقة هذا التوحيد
والتنزيه فلا يلبثون أن يكذبوا بمثل هذا الوجود ويقعوا في تنازع
وينصرفوا إلى المباحثات والمقايسات التي تصدهم عن أعمالهم

المدينة وربما اوقعتهم في امور مخالفة لصلاح المدينة ومنافية
لواجب الحق فكثرت فيهم الشكوك والشبه وصعب الامر على
اللسان في ضبطهم فما كل ميسر له في الحكمة الالهية ولا ان يصلح له
ان يظهر ان عنده حقيقة يكتمها عن العامة بل يجب ان لا يرخص في
التعريض بشيء من ذلك بل يجب ان يعرفهم جلالة الله وعظمته برموز وامثلة
من الاشياء التي هي عندهم جليلة وعظيمة ويلقي اليهم
مع هذا القدر اعني انه لا نظير له ولا شريك ولا شبيه وكذلك
ان يقرر عندهم امر المعاد على وجه يتصورون كيفيته وتسكن
اليه نفوسهم ويضرب للسعادة والشقاوة امثالا مما يفهمونه
ويتصورونه واما الحق في ذلك فلا يلوح لهم منه الا امرا مجملا
وهو ان ذلك شيء لا عين راته ولا اذن سمعته وان هناك
من اللذة ما هو ملك عظيم ومن الالم ما هو عذاب مقيم واعلم
انت ان الله تعالى يعلم وجه الخير في هذا فيجب ان يوخذ معلوم الله
على وجهه على ما علمت ولا باس ان يشتمل خطابه على رموز واشارات
تستدعي المستعدين بالجبلة للنظر الى البحث الحكمي

**فصل** في العبادات ومنفعتها في الدنيا والاخرة ثم ان هذا
الشخص الذي هو النبي ليس مما يتكرر وجود مثله في كل وقت
فان المادة التي تقبل كمال مثله تقع في قليل من الامزجة فيجب لا محالة
ان يكون النبي قد دبر لبقاء ما يسنه ويشرعه في امور المصالح
الانسانية تدبيرا عظيما ولا شك ان الفائدة في ذلك هي استمرار الناس



على معرفتهم بالصانع والمعاد وحسم سبب وقوع النسيان فيه مع انقراض القرن
الذي يلي النبي فيجب ان يكون على الناس افعال واعمال يسن تكرارها
عليهم في مدد متقاربة حتى يكون الذي يفوت وقته مطل مصاقبا للذي مضى
فيعود به التذكر من راس وقبل ان ينفسخ يلحقه تاليه ويجب ان يكون هذه
الافعال مقرونة بما يذكر الله ويذكر المعاد لا محالة والا فلا فائدة فيها والتذكير
لا يكون الا بالفاظ تقال او نيات تنوى في الخيال وان يقال لهم ان
هذه الافعال تقرب الى الله ويستوجب بها الجزاء الكريم وان يكون
تلك الافعال بالحقيقة على هذه الصفة وهذه الافعال مثل العبادات
المفروضة على الناس وبالجملة يجب ان يكون فيها منبهات والمنبهات
اما حركات واما اعدام حركات تفضي الى حركات فاما الحركات فمثل الصلوة
واما اعدام الحركات فمثل الصوم فانه وان كان معنى عدميا فانه يحرك
من الطبيعة تحريكا شديدا ينبه صاحبه على ان جملة من الامر ليس هذرا
فيتذكر سبب ما ينويه من ذلك وانه القربة الى الله ويجب ان يخلط
بهذه الاحوال مصالح اخرى في تقوية السنة وبسطها والمنافع الدنيوية للناس
ايضا ان يفعل ذلك وذلك مثل الجهاد والحج على ان يعين مواضع
من البلاد بانها اصلح المواضع للعبادة وانها خاصة لله تعالى ويعين
افعالا مما لا بد منها للناس وانها في ذات الله مثل القرابين فانها
تعين في هذا الباب معونة شديدة والموضع الذي منفعته في هذا الباب
هذه المنفعة اذا كان فيه ماوى الشارع ومسكنه فانه يذكره ايضا
وذكره في المنفعة المذكورة تالية لذكر الله والملائكة والماوى الواحد
ارتحال النبي

ليس يجوز ان يكون مقتصرا عليه الا كافر فما احرى ان يفرض السنة بها.
ويشبه ان يكون اشرف هذه العبادات من وجه هو ما يفرض
متوليها انه مخاطب لله ومناج اياه وصائر اليه وماثل بين يديه
وهو الصلاة فيجب ان يسن للمصلي من الاحوال التي يستعد بها للصلوة
ما جرت العادة بمؤاخذة الانسان نفسه به عند لقاء الملك الانساني من
الطهارة والتنظف وان يسن في الطهارة والتنظف سننا بالغة وان يسن
عليه فيها ما جرت العادة بمؤاخذة نفسه به عند لقاء الملوك من الخشوع
والسكون وغض البصر وقبض الاطراف وترك الالتفات والاضطراب
وكذلك يسن له في كل وقت من اوقات العبادات آدابا ورسوما محمودة فهذه
الافعال تنتفع بها العامة في رسوخ ذكر الله تعالى في انفسهم فيدوم لهم
التشبث بالسنن والشرائع بسبب ذلك وان لم يكن لهم مثل هذه المذكرات
تناسوا جميع ذلك مع انقراض قرن او قرنين وينفعهم ايضا في المعاد
منفعة عظيمة فيما تتنزه به انفسهم على ما عرفته واما الخاصة فاكثر منفعة هذه
الاشياء اياهم في المعاد وقد قررنا حال المعاد الحقيقي واثبتنا ان السعادة
في الآخرة مكتسبة بتنزيه النفس وتنزيه النفس تبعيدها عن اكتساب الهيئات
البدنية المضادة لاسباب السعادة وهذا التنزيه يحصل باخلاق وملكات
والاخلاق والملكات تكتسب بافعال من شانها ان تصرف النفس عن البدن والحس وتديم تذكرها
المعدن الذي لها فاذا كانت كثيرة الرجوع الى ذاتها لم تنفعل من الاحوال
البدنية ومما يذكرها ذلك ويعينها عليه افعال متعبة وخارجة عن عادة الفطرة
بل هي الى التكلف اقرب فانها تتعب البدن والقوى الحيوانية وتهدم ارادتها الاستراحة

قال امين الاسلام ثقة الدين ابو علي الطبرسي ...

---

والكسل ورفض العناء واخماد الغريزة واجتناب الارياض الا في اكتساب
اعراض من اللذات البهيمية ويفرض على النفس المحاولة لتلك الحركات
ذكر الله والملائكة وعالم السعادة شاءت ام ابت فتتقرر لها بذلك
هيئة الانزعاج عن هذا البدن وتاثيراته وملكة التسلط على البدن
فلا تنفعل عنه فاذا جرت عليها افعال بدنية لم تؤثر فيها هيئة وملكة
تاثيرها لو كانت مخلدة اليه منقادة له من كل وجه ولذلك قال القائل
الحق ان الحسنات يذهبن السيئات فان دام هذا الفعل من الانسان
استفاد ملكة الالتفات الى جهة الحق والاعراض عن الباطل وصار شديد
الاستعداد للتخلص الى السعادة بعد المفارقة البدنية وهذه الافعال
لو فعلها فاعل ولم يعتقد انها فريضة من عند الله وكان مع اعتقاده
ذلك يلزمه في كل فعل ان يتذكر الله ويعرض عن غيره لكان جديرا بان
يفوز من هذا الزكاء بحظ فكيف اذا استعملها من يعلم ان النبي من عند الله
وبارسال الله وواجب في الحكمة الالهية ارساله وان جميع ما يسنه
فانما هو ما وجب من عند الله ان يسنه فالنبي فرض عليه من عند الله ان يسن
ان يفرض عبادة الله فيكون الفائدة في العبادات للعابدين فيما يبقى به فيهم
الشريعة التي هي اسباب وجودهم وفيما يقربهم عند المعاد من الله زلفى
بزكائهم ثم هذا الانسان هو الذي يدبر احوال الناس على ما تنتظم به
معيشتهم ومصالح معادهم وهو انسان يتميز عن سائر الناس بتالهه

## فصل في عقد المدينة وعقد البيت وهو النكاح

والسنن الكلية في ذلك ويجب ان يكون القصد الاول للسان في وضع السنن

ترتيب المدينة على اجزاء ثلثة المدبرون والصناع والحفظة وان يرتب
في كل جنس منهم رئيسا يترتب تحته رؤساء يلونه الى ان ينتهي الى افناء
الناس فلا يكون في المدينة انسان معطل ليس له مقام محدود بل
يكون لكل واحد منهم منفعة في المدينة وان يحرم البطالة والتعطل
وان لا يجعل لاحد سبيلا الى ان يكون له من غيره الحظ الذي لا بد منه
للانسان ويكون حيزه معفى ليس عليه كلفة فان هؤلاء يجب ان يردعهم
كل الردع فان لم يرتدعوا نفاهم من الارض فان كان السبب في ذلك
مرضا او آفة افرد لهم موضعا يكون فيه امثالهم ويكون عليهم قيم ويجب ان
يكون في المدينة وجه مال مشترك بعضه من حقوق تفرض على الارباح
المكتسبة والطبيعية كالثمرات والنتاج وبعضه يفرض عقوبة وبعضه يكون
من اموال المنابذين للسنة وهي الغنائم ويكون ذلك عدة لمصالح
مشتركة وازاحة لعلة الحفظة الذين لا يشتغلون بصناعة ونفقة على
الذين حيل بينهم وبين الكسب بامراض وزمانات ومن الناس من رأى
قتل الميؤس من صلاحهم منهم وذلك قبيح فان قوتهم لا يجحف بالمدينة
فان كان لامثال هؤلاء من قرابة من يرجع الى فضل استظهار
فرض عليه كفايتهم والغرامات كلها ليست على صاحب جناية
بل يجب ان يكون بعضها على اوليائه وذويه الذين لا يزجرونه ولا يحرسونه
ويكون ما يسن من ذلك عليهم مخففا فيه بالمهلة ويكون ذلك في
جنايات تقع خطأ فلا يجوز اهمال امرها وان وقعت خطأ وكما انه يجب
ان يحرم البطالة كذلك يجب ان يحرم الصناعات التي تقع فيها انتقالات

معنى هو من افناء الناس اذا لم يعلم ممن هو صح

معافاة

معنى اعفى اي احوج ... اي عفى منه واستعفاه من الخروج منه اي ساله الاعفاء صح

منابذ دشمن

نبذت الشيء انبذه اذا القيته من يدك صح

اجحف به اي ذهب به وجاحفه اي زاحمه صح

علمه

ردع منع

واقتاله

والمطالبة



الاملاك والمنافع من غير مصلحة تكون بازائها وذلك مثل القمار
فان القمار يأخذ من غير ان يعطي منفعة بل يجب ان يكون
الاخذ اخذا من صناعة يعطي بها فائدة تكون عوضا اما عوضا هو
جوهرا او عوضا هو منفعة او عوضا هو ذكر جميل او غير ذلك مما هو معدود
في الخيرات الانسانية وكذلك يجب ان يحرم الصناعات التي تدعو الى
اضداد المصالح والمنافع مثل تعلم السرقة واللصوصية والقيادة وغير
ذلك ويحرم ايضا الحرف التي تغني الناس عن تعلم الصناعات
الداخلة في الشركة مثل المرابات فانها تطلب زيادة كسب من غير صناعة
تحصله وان كانت بازاء منفعة ويحرم ايضا الافعال التي ان وقع
فيها ترخيص ادت الى ضد ما عليه بناء امر المدينة مثل الزنا واللواط
التي تدعو الى الاستغناء عن افضل اركان المدينة وهو التزويج
ثم اول ما يجب ان يشرع فيه هو امر التزويج المؤدي الى النسل
ويدعو اليه ويحرض عليه فان به بقاء الانواع التي بقاؤها دليل
وجود الله تعالى وان يدبر بين ان يقع ذلك ظاهرا ليكون لا
يقع ريبة في النسب فيقع بسبب ذلك خلل في انتقال المواريث
التي هي اصل الاموال لان المال لا بد منه في المعيشة والمال
اصل ومنه فرع والاصل موروث او ملقوط او موهوب واصح
الاصول من هذه الثلاثة الموروث فانه ليس عن بخت واتفاق
بل على مذهب كالطبيعي وقد يقع في ذلك اعني خفاء الولادات
ايضا خلل في وجوه اخرى مثل وجوب نفقة بعض على بعض

عوض

طلب

محصلة

ويحرض

اصول

هو الذي يقامر الرجل فيغلبه ويأخذ منه وما عليه الشرط يقال قامرت الرجل فقمرته اذا لاعبته بالقمار فغلبته ... والقمار والمقامرة ...

التناسل

بعض البعض وغير ذلك مما ادّاه الى قلّ عرفه ويجب ان يؤكد
الامر ايضا في ثبات هذه الوصلة حتى لا تقع مع كل نزق فرقة
فيؤدي ذلك الى تشتت الشمل الجامع للاولاد ووالديهم والى تجدد احتياج
كل انسان الى المزاوجة وفي ذلك انواع من الضرر كثيرة ولان اكثر اسباب المصلحة المحبة
والمحبة لا تنعقد الا بالالفة والالفة لا تحصل الا بالعادة والعادة لا تحصل
الا بطول المخالطة فهذا الجانب يجب ان يتأكد من جهة المراة بان لا يكون في يدها
ايقاع هذه الفرقة فانها بالحقيقة واهية العقل مبادرة الى طاعة الهوى
والغضب وان يكون الى الفرقة سبيل وان لا يسد ذلك من كل وجه لان
اسباب التوصل الى الفرقة بالكلية يقتضي وجوها من الضرر والخلل منها
ان من الطبائع ما لا يألف بعض الطبائع فكلما اجتهد في الجمع بينهما زاد الشر
والنبو وتنغصت المعايش ومنها ان من الناس من يمنى بزوج غير
كفوء ولا حسن المذاهب في العشرة او بغيض تعافه الطبيعة فيصير ذلك داعية
الى الرغبة في غيره اذ الشهوة طبيعية وربما ادى ذلك الى وجوه
من الفساد وربما كان المتزاوجان لا يتعاونان على النسل فاذا بدلا
بآخرين تعاونا فيجب ايضا ان يكون الى المفارقة سبيل ولكنه
يجب ان يكون مشددا فيه فاما انقص الشخصين عقلا واكثرهما اختلافا
وتلونا فلا يجعل في يديه من ذلك شيء بل يجعل الى الحكام حتى اذا
عرفوا سوء صحبة تلحقها من الزوج الآخر فرقوا واما من جهة الرجل
فان يلزم في ذلك غرامة لا يقدم معها عليه الا بعد التثبت
ذلك اصلح له من كل وجه ومع ذلك فالاحسن ان يترك للصلح وجه غير



ان يمنى في ترجيعه فيصير سببا الى طاعة الطيش بل تغليظا للامر
اشد من التغليظ في الابتداء لانه نعم ما اثر بافضل الشارع ان لا يجعل له
الا بعد ان يعطل نفسه على تجرع مضض وهو ان يسكن بعل آخر من غيره
ان ترد [illegible] بنكاح صحيح ويطأها وطئا صحيحا فاذا كان من ضنيه مثل هذا الخطب
لم يقدم على الفرقة جزافا الا ان يصمم على الفرقة التامة ولم يكن
[illegible] بتصعبها لنه [illegible] الى [illegible] عن استحقاق طلب المصلحة
لهم ولما كان من حق المراة ان تصان لانها مشتركة في شهوتها وداعية الى
نفسها وهي مع ذلك اكثر انخداعا واقل للعقل طاعة والاشتراك فيها يوقع
عارا عظيما [illegible] طاعة الشيطان فبالحري ان يسن فيها
التستر والتخدر فلذلك يجب ان لا تكون المراة من اهل الكسب كالرجل
فلذلك يجب ان يسن لها ان تكفى من جهة الرجل فيلزم الرجل نفقتها
لكن الرجل يجب ان يعوض من ذلك عوضا وهو ان يملكها وهي لا تملكه فلا يكون
لها ان تنكح غيره واما الرجل فلا تحجر عليه في هذا الباب فان الرجل [illegible]
[illegible] وهو [illegible] فيكون الفضل المملوك من المراة [illegible]
[illegible] المملوك الجماع فان الاستمتاع بالجماع مشترك منهما
وحظها اكثر من حظه والاعتياد والاستمتاع [illegible] ان لا يكون الى
غيره سبيل ويسن في الولد ان يتولاه كل واحد من الوالدين بالتربية
بحفظهما واما الوالد فبالنفقة وكذلك الولد ايضا يسن عليه خدمتهما
وطاعتهما واكرامهما واجلالهما فهما سببا وجوده ومع ذلك فعدا احتمالهما
مؤنته التي لا حاجة الى شرحها لظهورها

فصل في الخليفة والامام

ووجوب طاعتهما والاشارة الى السياسات والاخلاق وقد تبين ان
نفرض الثاني طائفة من خليفة وان لا يكون الاستخلاف الا من جهته او
من اهل السابقين في الصحبة كون علانيته عند الجمهور انه مستقل بالسياسة
وانه اصيل العقل بما يبين منه الاخلاق الشريفة من الشيء عنه والعفة
وحسن التدبير وانه عارف بالشريعة حتى لا اعرف منه تصحيحا ليظهر و
ويتفق عليه الجمهور عند الجميع وليس عليهم انهم انما اقروا واختاروا هواه
لهوى والميل او اجتمعوا على غير وجه الفضل منه والاستحقاق وفقه
كفروا ما بعده والاستخلاف ثم يجب ان الحكم في شريعته ان من خرج و
خالفته بفضل قوة او مال على الكافة من اهل المدينة قتاله وقتله
فان قدروا ولم يفعلوا فقد عصوا الله وكفروا به ويحل قتل من فعل
ذلك وهو متمكن بعد ان يتبع على راس الملاء وذلك منه ويجب ان الناس
انه لا قربة عند الله بعد الايمان اعظم من اتلاف هذا المتغلب
فان صح الى ان المتولي للخلافة غير اهل لها وانه ممنو بنقص وان
ذلك النقص غير موجود في الاخر فالاولى ان يطالبه اهل المدينة و
الافضل والحسن الاباء فمن كان متوسطا في الساقي وسنته ماتي ...
بعد ان يكون عرفها في البواقي وصار الى اضدادها فهو اولى من يكون
منقصها في البواقي ولا يكون تبرك في هذين فيلزم اعلمهما ان
اعقلهما ويعاضده ويلزم اعقلهما ان يعتضده ويرجع اليه مثل ما فعل عمر
وعلي ثم يجب ان يفرض في العبادات امورا لا تتم الا بالخليفة تنويها به وجذبا
الى تعظيمه وتلك الامور هي الامر بالصلاة والنسك ... الجماعة والى ...



... عنه والشجاعة والى المنافسة في المنافسة كل الفضائل وفي الاجتماعات
الشجاعية الدعوات ونزول البركات على الاحوال التي عرفت وافادوا ذلك
يجب ان يكون في المعاملات ما يشترط فيها الامام وهي المعاملات التي
الى اشياء واركان المدينة مثل المناكح والمشاركات الكلية ثم يجب ان يفرض
ايضا في المعاملات المؤدية الى الاخذة الى عطاء منها ما يمنع وقوع الغدر
وان تحرم المعاملات التي فيها غدر والتي تتغير فيها الاعواض قبل الفراغ منها
والا سيما كالصرف والنسيئة ونحو ذلك وان يسن على الناس معاملتهم
والذب عنهم ووقاية اموالهم وانفسهم من قوم يعزم فيما يلي
والمخالفون للسنة فيجب ان يسن مقاتلتهم وافنائهم بعد ان يدعوا الى الحق وان يباح
فان ملك الاموال والفروج اذا لم يكن فيه خيرة تنفذ به المدينة الفاضلة لم ...
المصلحة التي تطلب المال والفروج لقتال معيقة على الفساد ... الناس
من الخدم فيجب ان يكون مثال امر المجوس على خدم اهل المدينة الفاضلة وكذلك
من كان من الناس بعيدا عن تقبل الفضيلة ثم يجب ان ... مثل الترك والزنج
وما يجب الذين نشاوا في غير الاقاليم الشريفة التي اكثر احوالها ان
اهم خشنوا الا من صحيح المزاج والعقول فان كانت غير مدينة فاضلة ...
لم يتعرض لها الا ان يكون الوقت وجب التصريح بان لا سنة غير السنة النازلة
فان الامم والمدن اذا انقلبت فيجب عليها سنة فيجب ان تذكر الانبياء
واذا وجبت اثارها وما وجب تاكيده بان يحمل عليها العالم بالسرة فاذا
اهل المدينة الحسنة السيرة يجد به السنة ... ويرى في تحديد ...
احوال المدن الفاسدة الى الصلاح ثم قرحت بان هذه السنة ليس من حقها
السنة و ا

تفصل وكذب الناس في دعواهم لما ازيد على المدن كلما كان في ذلك وهن عظيم
يستولي على السنة ويكون الفضل في ذلك ان يحتاج الى ردها باستماع اهل تلك المدن
عنها ويجب ان يكون ... لاقامة ... اهل الضلال
العرف ... ويصح عليهم انهم مبطلون وكيف لا يكونون
مبطلين وقد امتنعوا عن طاعة الشريعة التي انزلها الله تعالى فان اهلكوا
فهم لها اهل فان في اهلاكهم ... صلاحا باقيا وخصوصا
اذا كانت السنة الجديدة اتم وافضل ... بانهم ان زرت
مسالمتهم على فداء وجزية ... ويجب ان لا يجري ...
واحدا ويجب ان يفرض عقوبات وحدود ومزاجر يمنع بها من معصية
الشريعة فليس كل انسان ينزجر لما يخشاه في الآخرة ويجب ان يكون اكثر ذلك
في الافعال المخالفة للسنة الداعية الى فساد نظام المدينة مثل الزنا والسرقة
ومواطاة اعداء المدينة وغير ذلك فاما ما يكون مما يضر الشخص في نفسه
فيجب ان يكون فيه تاديب لا يبلغ به المفروضات ويجب ان يكون السنة
في العبادات والمزاجر معتدلة لا تشدد فيها ولا تساهل فيها ويجب ان
يفوض كثير من الاحوال خصوصا في المعاملات الى الاجتهاد فان للاوقات احكاما
لا يمكن ان تنضبط واما ضبط المدينة بعد ذلك بمعرفة ترتيب الحفظة ومعرفة
الدخل والخرج واعداد اهب الاسلحة والحقوق والثغور وغير ذلك فينبغي ان يكون
ذلك الى السائس من حيث هو خليفة ولا يفرض فيها احكام جزئية فان في فرضها فسادا
لانها تتغير مع تغير الاوقات وفرض الكليات فيها مع تمام الاحتراز غير ممكن فيجب
ان يجعل ذلك الى اهل المشورة ويجب ان يكون السان يسن ايضا في الاخلاق والعادات





سننا تدعو الى العدالة التي هي الوساطة والوساطة تطلب في الاخلاق لجهتين اما ما فيها
من كسر غلبة القوى فلاجل زكاء النفس خاصة واستفادتها الهيئة الاستعلائية وان
تتخلص من البدن متخلصة نقية واما ما فيها من استعمال هذه القوى فللمصالح
الدنيوية واما استعمال اللذات فلبقاء البدن والنسل واما الشجاعة فلبقاء المدينة والرذائل
الافراطية تجتنب لضررها في المصالح الانسانية والتفريطية لضررها في المدينة والحكمة الفضيلة
التي هي ثالثة العفة والشجاعة ليس يعني بها الحكمة النظرية فانها لا يكلف فيها التوسط
البتة بل الحكمة العملية التي في الافعال الدنيوية والتصرفات الدنيوية فان
التعمق في تعرفها والحرص على التفنن في توجيه الفوائد من كل وجه منها واجتناب اسباب المضار
من كل وجه حتى يتبع ذلك وصول اضداد ما يطلبه لنفسه الى شركائه او يشغله
عن اكتساب الفضائل الاخرى فهو الجربزة وجعل اليد مغلولة الى العنق
هو اضاعة من الانسان نفسه وعمره وآلة صلاحه وبقائه الى وقت استكماله ولما كانت
الدواعي شهوانية وغضبية وتدبيرية فالفضائل ثلثة هيئة التوسط في الشهوانيات
مثل لذة المنكوح والمطعوم والملبوس والراحة وغير ذلك من اللذات الحسية و
الوهمية وهيئة التوسط في الغضبيات كلها مثل الخوف والغضب والغم والانفة والحقد
والحسد وغير ذلك وهيئة التوسط في التدبيريات ورؤس هذه الفضائل عفة وحكمة وشجاعة ومجموعها العدالة
العدالة وهي خارجة عن الفضيلة النظرية ومن اجتمعت له معها الحكمة النظرية فقد سعد ومن
ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية كاد ان يصير ربا انسانيا وكاد ان يحل عبادته بعد الله تعالى
وهو سلطان العالم الارضي وخليفة الله فيها

تمت على يدي الفقير الحقير المذنب المحتاج
الى رحمة ربه الغني محمد زمان ... 
في دار المؤمنين قم ...
...

بوجه من الوجوه لان الطرق
بحصر الامور الطبيعية
باقسامها من الطباع
والطبيعة
بدلالة الاكثر

[illegible]

[illegible]

نقلته عنه والحمد لله

قوله والعلم بمبادئها اما علمية او بعض لان العلم بمبادئها المبدء الذي بالفعل كالصورة والمبدء
فاعلية الذي بالقوة كالمادة كذلك مباد واما المبدء الذي هو الفاعل والمبدء الذي هو الغاية والفاعل
هو الذي عمل وصنع وفعل صور الاجسام في مواد الاجسام بان تقومت موادها بالصور
بسبب ذلك التقويم تقومت وحصلت من المادة والصورة وذلك الجسم المركب منهما [illegible]
شئ لصورته وينفعل عن شئ بمادته لان الجسم النار [illegible] الماء والحرارة لصورته النوعية [illegible]
عن الماء بان ينكسر حرارته من الصورة النوعية المائية بمادته والغاية هي التي لاجل تلك الغاية عمل الفاعل
بهذه الصورة في المواد ولما كان [illegible] المبادي المشتركة لجميع الاجسام الطبيعية العنصرية [illegible]
الذي والغاية المشتركة نذكرهما ههنا [illegible] الا ان الفاعل المشترك لجميع الاجسام الطبيعية والغاية المشتركة لجميعها [illegible]
في مورد علم المشترك خارج [illegible] الغاية اي الغاية المشتركة [illegible] لجميع الاجسام الطبيعية
وكذا [illegible] الفاعل المشترك والغاية المشتركة [illegible]
ان الفاعل يكون مشتركا [illegible] الاشتراك [illegible]
والغاية يكون مشتركا [illegible] وجودات جميع
الامور الطبيعية [illegible] جميع الامور الطبيعية [illegible]
للامور الطبيعية [illegible]
لبعض الامور الطبيعية [illegible] الامور الطبيعية [illegible]
لجميعها وكذا [illegible] الامور الطبيعية [illegible]
[illegible] الامور الطبيعية [illegible] فاعلا [illegible]
فلا يكون فاعلا واحدا [illegible] فاعلا [illegible]
وهذا [illegible] الفاعل المشترك [illegible] الغاية المشتركة [illegible] الفاعل المشترك والغاية
والبحث [illegible] هو المشترك [illegible] الفاعل الذي [illegible] الاشتراك [illegible] الغاية
الاشتراك [illegible] العموم والكلية بان يكون فاعلا [illegible]
بالوحدة [illegible] الكلية [illegible] بالوحدة [illegible] الفاعل
الكلي [illegible] الفاعل [illegible] للامور [illegible]
الصورة النوعية [illegible] الفاعل الكلي [illegible]
[illegible] الصورة [illegible] الكلية [illegible]
[illegible] الطبائع [illegible]
[illegible] بعموم الفاعل [illegible] الغاية
الكلية [illegible] كل واحد [illegible] للامور [illegible]
الطبيعية [illegible] كل واحد من الامور [illegible] الطبيعية [illegible]
طبيعية تخص به وهو [illegible] الطبيعة [illegible] كل واحد
منها [illegible] الغاية [illegible] كل واحد منها
والفرق بين الفاعل والغاية [illegible] الفاعل والغاية [illegible]

حجة الحق ابو علي سينا
در شجع آمد از عدم بوجود
در شصا کرد کسب جمله علوم
در تکز کرد این جهان بدرود
این شعر دلالت دارد واقع [illegible] محالف
با آنکه ابن خلکان ضبط کرده [illegible]
با ابن خلکان [illegible]

---

قوله والجسم مبادا ايضا فاعلية الخ بعنى كان الجسم مبادى لها المبدء الذي بالفعل كالصورة والمبدء
الذى بالقوة كالمادة كذلك مبادى وهما المبدء الذى هو الفاعل والمبدء الذى هو الغاية والعلل
الخارجة هو الذى يفعل ويصنع ويفعل صور الاجسام في مواد الاجسام بان تقومت موادها بالصور الخ

لا يقال ان مع تقوم الحقيقة وجود الفاعل طبعا متقدم على وجود المفعول فالفاعل
قوله الان يكون ما يفيده هو نفس الوجود والحقيقة بعين الان يكون ما يفيده هو الشيء
وجود ذلك النوع من المعلول وما يفيده هو شيء حقيقة ذلك المعلول لان هذا الشيء
من الحقيقة انما يحصل في الخارج بعد الشيء من الوجود فلا يسوق الاحتياج الا ان يكون الان
المراد من الوجود والحقيقة شيئا واحدا لانه تكلف يستغني عنه وحاصله ان الفاعل
اذا اخترع في الخارج وجودا على نحو وجود بعينه لا يكون قبل افادته هذا الوجود
وجودا على نحو هذا الوجود في الخارج فلا يكون ذلك الفاعل المفيد لشيء هذا الوجود
وحريا اولى بطبيعة ذلك الوجود من معلوله اي احق بان يكون له ذلك الوجود
بالطبع الا معلوله ويكون ذلك الفاعل اقوى في طبيعة ذلك الوجود من معلوله لان
ذلك الفاعل حينئذ هو الفاعل الحقيقي السبب الذاتي لما يفيده وجودا وليس من الاسباب
الموصلة ومن ثم قال الماتن اما الاول فلان في جهة وجود الفاعل الحقيقي لشيء
وجود نوع هذا المعلول على الكيف البسيط الذي تفاده انما هذا الشيء الوجود
فهذا الشيء من الوجود يحصل من هذا الفاعل لا لهذا المعلول فالفاعل الاكمل
اولى بشيء ذلك الوجود فيقول كيف وهذا الشيء من الوجود يتجاوز من العلة
الى المعلول واما الثاني فلان الرازي قدس سره ان وجود العلة اقوى من
وجود معلولها ولذلك كلما تنزل الوجود ضعف الا ان يكشف بالقوى والمادة والالات
الاستعدادية ولهذا الاشياء عن واجب الوجود الذي هو مبادئ كل شيء اقدم واقوى
الجهة والعدة والامكان الاستعدادي والجهة السابقة تقوم مقام المادة كما ان وجود
العلة تقوم لوجود المعلول ووجود المعلول تقوم بالعلة لوجود العلة فوجود
العلة اقوى من وجود المعلول الا ان [illegible] عند المتقدمين من الحكماء

[illegible]